

# مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

رقم الايداع في دارالكتب والوثائق ببغداد (0000) لسنة (0000)  
الرقم الدولي للنسخة الورقية (ISSN : 0000 - 0000)  
الرقم الدولي للنسخة الإلكترونية (E-ISSN: 0000-0000)

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الإسراء الجامعة



المجلد الثاني - العدد الثاني - لسنة 2020

## رئيس هيئة التحرير

- أ. م. د. عبد الرزاق جبر الماجدي ..... عميد كلية الإسراء الجامعة.

## مدير التحرير

- أ. م. د. اكرم علي عنبر ..... م. عميد كلية الإسراء الجامعة لشؤون الطلبة.

## هيئة التحرير

- أ. د. موسى عزيز الموسوي ..... مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- أ. د. مصطفى خطاب ..... المنظمة العربية للعلوم الادارية
- أ. د. سامي محمد ..... جامعة الزرقاء الاردنية
- أ. د. حسن ناجي محمود ..... الجامعة التقنية الوسطى
- أ. د. مالك يوسف المطلبي ..... كلية الإسراء الجامعة
- أ. د. منير فخري صالح ..... الجامعة التقنية الوسطى
- أ. م. د. عبد الناصر علك حافظ ..... وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- أ. م. د. يوسف دولا ب يوسف ..... كلية الإسراء الجامعة
- أ. م. د. جاسم مشتت دواي ..... كلية الإسراء الجامعة
- أ. م. د. وفاء عدنان حميد ..... جامعة بغداد
- م. د. أياد احمد الطويل ..... كلية الإسراء الجامعة

## المراجعة اللغوية:

- أ. د. غالب فيصل المطلبي ..... كلية الإسراء الجامعة.
- أ. د. سعد فاضل الحسني ..... كلية الإسراء الجامعة.

### السلامة الفكرية:

- أ. م. د. أكرم علي عنبر ..... كلية الاسراء الجامعة
- م. م. مجيد جابر محسن ..... كلية الاسراء الجامعة

### المسؤول المالي:

- السيد بشار قاسم تعيب ..... كلية الاسراء الجامعة.



## تعليمات النشر

### في مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

- تصدر كلية الاسراء الجامعة (مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية) في مجلد سنوي يضم عديدين.
- تقوم المجلة بنشر البحوث العلمية للباحثين في تخصصات العلوم الاجتماعية والانسانية التالية
  - علوم القانون و الادارة و المحاسبة
  - العلوم الانسانية و التربوية
  - التربية البدنية و العلوم الرياضية
- يشترط في البحث المقدم للنشر أن لا يكون قد نشر أو أرسل لجهة اخرى للنشر.
- تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتقييم حسب الاصول العلمية المتبعة من قبل اثنين من المختصين في موضوع البحث ومن ذوي الكفاءة، وقد يستشار بثالث عند الضرورة مع حجب أسماء المقيمين عند ارسال الملاحظات للباحثين.
- يلتزم الباحث باجراء جميع التعديلات التي يراها المقيمين ضرورية ويرفض البحث اذا اتفق المقيمين على رفضه، أو رفض من احدهما وتعديلات جوهرية من الاخر، أو تعديلات جوهرية من كلا المقيمين.
- يلتزم الباحث عند النشر في هذه المجلة بمليء استمارة التعهد الخاص يبين فيها ملكيته الفكرية للبحث وعدم نشره سابقا في اي مجلة علمية او مؤتمر علمي.
- تخضع البحوث المقدمة للنشر لتحديد نسبة الاستلال (الانتحال) Plagiarism باستعمال برنامج Turnitin.

- يعرض البحث قبل النشر للتدقيق من قبل مقيّم لغوي (اللغة العربية واللغة الانكليزية) ويجب على الباحث الالتزام بهذه التعديلات.
- تلتزم المجلة بسياسة نشر تعكس التزامها بأخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر Committee of Publication Ethics
- تلتزم المجلة بجميع الضوابط الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير الخاصة بالمجلات العلمية.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها باجراء التعديلات الشكلية واللغوية اللازمة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث دون ابداء الاسباب وتعتبر قراراتها نهائية.
- لا ترد البحوث لا صاحبها سواء قبلت للنشر او لم تقبل.
- يزود صاحب البحث بنسخة ورقية واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه.

### شروط النشر

- 1 - يطبع البحث بواسطة الحاسوب بمسافات مفردة بين الاسطر وبحجم خط 12 ونوع (Simplified Arabic)، اما العنوان باللغتين العربية والانكليزية فيكون بحجم خط 14 شريطة الا يزيد عدد صفحاته عن 15 صفحة بما في ذلك الجداول والاشكال والمراجع وعلى وجه واحد على ورق قياس A4 مع ترك هامش في حدود 2 سم من الاعلى والاسفل وهامش بحدود 3 سم من الجانبين الايمن واليسر.
- 2 - لا يفضل نشر البحوث من قبل رئيس واعضاء هيئة التحرير في المجلة سواء كان البحث منفردا او مشتركاً
- 3 - يقدم البحث بثلاث نسخ ورقية ونسخة الكترونية بعد قبول البحث للنشر، يسلم البحث بشكله النهائي مطبوعا بنظام العمودين بمسافة منتظمة لكافة الصفحات عدا الصفحة الاولى التي تتضمن خلاصتي البحث باللغتين العربية والانكليزية وعلى قرص مرن CD ببرنامج Microsoft / 2010Word.
- 4 - تقبل البحوث باللغتين العربية والانكليزية ويفضل كتابة البحث باللغة الانكليزية.

## دليل المؤلف Author Guidelines

ادناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل الباحث للنشر في هذه المجلة بشرط أن لا يكون البحث قد نشر أو سينشر في أية مجلة علمية أخرى ولم يمض على انجازه اكثر من أربع سنوات.

- 1 - يجب ان يكون عنوان البحث موجزاً قدر الامكان ومعبر عن البحث.
- 2 - اسماء الباحثين: تكتب اسماء الباحثين وعناوين عملهم بصورة واضحة مع البريد الالكتروني للباحث الاول.
- 3 - يجب ان يتضمن المستخلص موجزاً واضحاً عن البحث مكون من 250-300 كلمة ويتبع المستخلص اسماء وعناوين الباحثين ويكتب بقطعة واحدة مستمرة بدون فقرات.
- 4 - المقدمة: وتتضمن مراجعة المعلومات وثيقة الصلة بموضوع البحث الموجودة في المصادر العلمية وتنتهي المقدمة باهداف الدراسة وأساسها المنطقي.
- 5 - المواد وطرائق العمل: تذكر طرائق العمل بشكل مفصل ان كانت جديدة اما اذا كانت منشورة فتذكر بشكل مختصر مع الاشارة للمصدر وتستعمل وحدات النظام العالمي (S.I.U.s) System International of Units
- 6 - النتائج والمناقشة: تعرض بشكل موجز وهادف وبنظام متوالي وتعرض النتائج بافضل صورة معبرة وتوضع الجداول والاشكال في أماكنها المخصصة بعد الاشارة إليها في النتائج.
- 7 - يستعمل نظام الارقام العربية وهكذا في البحوث المرسله للنشر وتمثل مناقشة النتائج تعبيراً موجزاً عن النتائج وتفسيراتها.
- 8 - تكون كتابة المصدر في القائمة متضمنة الآتي: اسم او أسماء الباحثين، سنة النشر وعنوان البحث كاملاً واسم المجلة ورقم المجلد والعدد وعدد الصفحات، مثال: علي، مروة محمود (2018)، تأثير تمرينات خاصة في تطوير الرشاقة للاعبين الشباب بسلاح الشيش بالمبارزة. مجلة كلية الاسراء الجامعة. المجلد 1 \ العدد 1، 73-103.
- 9 - المستخلص الانكليزي يجب أن يكون وافياً ومعبراً عن البحث بصورة دقيقة وليس بالضرورة ان يكون ترجمة حرفية للمستخلص العربي.

## دليل المقيّم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقيم للبحوث المرسلة للنشر في هذه المجلة

- 1 - ملّ استمارة التقييم المرسلة رفقة البحث المطلوب تقييمه بشكل دقيق وعدم ترك أي فقرة بدون اجابة.
- 2 - على المقيّم التأكد من تطابق وتوافق عنوان البحث باللغتين العربية والانكليزية وفي حالة عدم تطابقهما اقتراح العنوان البديل.
- 3 - أن يبين المقيّم هل ان الجداول والاشكال التخطيطية الموجودة في البحث وافية ومعبرة.
- 4 - أن يبين المقيّم هل ان الباحث اتبع الاسلوب الإحصائي الصحيح.
- 5 - أن يوضح المقيّم هل ان مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.
- 6 - على المقيّم تحديد مدى استخدام الباحث للمراجع العلمية الرصينة وحدثتها.
- 7 - أن يؤشر المقيّم بشكل واضح على واحد من ثلاث اختيارات وهي:  
البحث صالح للنشر بدون تعديلات.  
البحث صالح للنشر بعد اجراء التعديلات.  
البحث غير صالح للنشر.
- 8 - يجب أن يوضح المقيّم بورقة منفصلة ما هي التعديلات الأساسية التي يقترحها لغرض قبول البحث.
- 9 - للمقيّم حق طلب إعادة البحث إليه بعد إجراء التعديلات المطلوبة للتأكد من التزام الباحث بها.
- 10 - على المقيّم تسجيل اسمه ودرجته العلمية وعنوانه وتاريخ اجراء التقييم مع التوقيع على استمارة التقييم المرسلة له رفقه البحث المرسل له للتقييم.

## المصادر

- 1 - يستخدم النظام القياسي الدولي للوحدات (SI) ويمكن استعمال مختصرات المصطلحات العلمية المعتمدة عالميا على ان تكتب بشكل كامل اول مرة ترد في النص.



- 2 - ترقم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث وتزود بعناوين دالة على مضمون الجدول او الشكل ويشار الى كل منها بالتسلسل نفسه في متن البحث.
- 3 - تكتب الاسماء العلمية (اللاتينية) للنباتات والحيوانات وغيرها بحروف مائلة لتمييزها عن باقي النص وتسمى اسماء المواد الكيماوية (المبيدات، الادوية..... الخ) بأسمائها العلمية وليست التجارية.
- 4 - يشار الى المصادر في متن البحث كما يلي:  
اللقب او الاسم الثالث للمؤلف والسنة اذا كان البحث بإسم باحث واحد، واذا كان مؤلفين فيذكران والسنة واذا كانوا ثلاثة فاكثر فيذكر اسم الاول واخرون والسنة.
- 5 - ترتب المصادر حسب الصيغة العالمية (APA) وكما بالامثلة المذكورة:  
أ - بحث في مجلة.  
اسم الباحث أو الباحثون، (السنة)، عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد، العدد و صفحتي البدء والانتهاه للبحث.  
ب - كتب.  
اسم المؤلف أو المؤلفون، (السنة) عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر وعدد الصفحات.  
ج - الرسائل والاطاريح الجامعية.  
اسم الباحث، (السنة)، عنوان الرسالة او الاطروحة، العنوان (الكلية والجامعة) وعدد الصفحات.  
د - بحث في وقائع مؤتمر او ندوة علمية.  
اسم الباحث أو الباحثون، (السنة)، عنوان البحث، اسم المؤتمر او الندوة العلمية، مكان الانعقاد، صفحتي البدء والانتهاه للبحث.  
ترسل البحوث الى مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية على العنوان الاتي:

كلية الاسراء الجامعة - قسم التوثيق والنشر

بغداد / العراق

البريد الالكتروني: al-esraajournal@esraa.edu.iq



### (تعهد الملكية الفكرية)

إني الباحث ..... صاحب البحث الموسوم (.....)

(.....)

اتعهد بان البحث قد انجز من قبلي ولم ينشر في مجلة اخرى في داخل وخارج العراق وارغب بنشره في مجلة (مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية) في كلية الاسراء الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:



### (تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع)

اني الباحث ..... صاحب البحث الموسوم (.....)

(.....)

اتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر الى مجلة (مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية) في كلية الاسراء الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

## المحتويات

- تعليمات النشر في مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية.....5
- العوامل المؤثرة على الخيارات الاستراتيجية للمنظمات الاقتصادية الخاصة:  
دراسة استطلاعية لآراء المديرين في مجموعة من المنظمات الاقتصادية في بغداد  
م. م. محمد يوسف عباس \ م. م. رائد غانم رحيم.....13
- دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي  
أ. م. د. افتخار محمد مناحي الرفيعي .....33
- ادارة الصراع وفق نموذج توماس دراسة استطلاعية في دائرة مدينة الطب في بغداد  
الصيدلانية هند فؤاد جواد \ الصيدلاني مصطفى سعدي جواد .....69
- الهجرة السرية للمرأة المغاربية، وانعكاساتها الاجتماعية والقانونية  
م. د. علاء الدين حسين احمد .....99
- تنظيم الإضراب العملي دراسة مقارنة  
م. د. عماد صالح الحمام .....115
- انواع الفساد الاداري والمالي والاشكال الجديدة للفساد  
أ. م. د. عبد السلام ياسين الماجدي .....151



التأثيرات الاجتماعية والنفسية والصحية لمواقع التشبيك الاجتماعي على المستخدم  
دراسة ميدانية لمستخدمي موقع فيسبوك الشباب الجامعي أنموذجا

م. د. وداد نجم عبود الدوغجي ..... 189

اتجاه النقدي في الدراسات الإعلامية مدخل نظري

م. د. نزار عبد الغفار السامرائي ..... 225

تطوير واختبار صدق مقياس معيقات حرية الصحافة الاستقصائية في العراق

م. د. فتح الله غازي إسماعيل الشيخ ..... 247



## العوامل المؤثرة

على الخيارات الاستراتيجية للمنظمات الاقتصادية الخاصة:

دراسة استطلاعية لأراء المديرين

في مجموعة من المنظمات الاقتصادية في بغداد

م. م. رائد غانم رحيم

جامعة اوروك \ كلية الادارة والاقتصاد  
بغداد \ العراق

م. م. محمد يوسف عباس

جامعة اوروك \ كلية الادارة والاقتصاد  
بغداد \ العراق

## **Factors Affecting the Strategic Options of Private Economic Organizations: A Survey of Views of the Managers in A Group of Economic Organizations in Baghdad**

**Muhammad Yusuf Abbas & Raed Ghanem Rahim**

Uruk University / Faculty of Administration and Economics,

Baghdad / Iraq

rgrm@uruk.edu.iq

## المستخلص

سعت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على الخيارات الاستراتيجية من خلال دراسة استطلاعية لآراء عدد من المديرين في مجموعة من المنظمات الاقتصادية الخاصة في محافظة بغداد. وتتأثر الخيارات الاستراتيجية لأية منظمة بمجموعة من العوامل كالقيادة والهيكل التنظيمي وتوافر الموارد والرؤية والرسالة ... وغيرها، الامر الذي يتطلب دراسة تأثير هذه العوامل على الخيارات الاستراتيجية وأي من هذه العوامل اكثر تأثيراً، وبشكل عام تحاول الدراسة الاجابة عن التساؤل الآتي: ما العوامل المؤثرة على الخيارات الاستراتيجية في المنظمات الخاصة قيد الدراسة؟. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها، تحقق وجود تأثير معنوي لعوامل القيادة والهيكل التنظيمي وتوافر الموارد والرؤية والرسالة والبيئة الخارجية والثقافة على الخيارات الاستراتيجية في المنظمات الخاصة قيد الدراسة، وقد تم تقديم عدد من التوصيات المنسجمة مع تلك الاستنتاجات.

**الكلمات المفتاحية: الخيارات الاستراتيجية، القيادة، الهيكل التنظيمي، توافر الموارد، الرؤية والرسالة، الثقافة المنظمة.**

## Abstract

The study sought to determine the factors affecting the strategic options through an exploratory study of the opinions of a number of managers in a group of private economic organizations in Baghdad. The strategic choices of any organization are affected by a set of factors such as leadership, organizational structure, availability of resources, vision, mission ... etc., which requires studying the effect of these factors on strategic options and which of these factors is more influential, in general the study tries to answer the following question: What are the influencing factors On the strategic options in the private organizations under consideration?. The study reached a set of conclusions, the most important of which are, the existence of a significant impact of the factors of leadership, the organizational structure, availability of resources, vision, mission, external environment and culture on the strategic options in the private organizations under study, and a number of recommendations were made consistent with these conclusions.

**Keywords: Strategic options, Leadership, Organizational structure, Availability of resources, Vision and mission, Organizational culture.**

## المقدمة

تتصاعد يوماً بعد يوم التحديات التي يواجهها المديرون في المنظمات بعامة والمنظمات الخاصة على وجه التحديد، وخاصة فيما يتعلق بتحديد الخيارات الاستراتيجية التي يرغبون باتخاذها، الامر الذي يتطلب تحديد العوامل المؤثرة على الخيارات الاستراتيجية التي يتخذها المديرون في المنظمات الخاصة. ومن هنا جاءت الدراسة كمحاولة لدراسة علاقات التأثير بين هذين المتغيرين، بعد ان وجد الباحثان محدودية الدراسات العربية التي تناولت علاقة التأثير بين المتغيرين مما حفزهما على تناول هذه المتغيرات في الدراسة الحالية، وقد تضمنت الدراسة المباحث الآتية: المبحث الاول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة، والمبحث الثاني: الجانب النظري، والمبحث الثالث: الجانب الميداني، والمبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

### المبحث الاول:

### منهجية الدراسة والدراسات السابقة:

#### أ- منهجية الدراسة

#### اولاً: مشكلة الدراسة

اولى العديد من الكتاب اهتماماً بموضوعي الخيارات الاستراتيجية والعوامل المؤثرة عليها لما لها من أثر كبير في تعزيز مكانة المنظمة التنافسية وجعلها منظمة تنافسية في سوق يتسم بالديناميكية لذلك فقد قام الباحثان بدراسة استطلاعية اولية للمدة من (2019/10/5 – 2019/11/29) ووجدا محدودية معرفة المديرين بمفهوم الخيار الاستراتيجي والعوامل المؤثرة عليه واتجاهات الأثر بينهما، الامر الذي دفع الباحثين لتناول هذا الموضوع. وبشكل عام يمكن التعرف على مضامين المشكلة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

1. هل يمتلك المديرون في المنظمات قيد الدراسة تصوراً واضحاً عن العوامل المؤثرة على الخيارات الاستراتيجية؟
2. هل هناك تصور واضح لدى المديرين في المنظمات قيد الدراسة عن مفهوم الخيار الاستراتيجي؟
3. ما طبيعة علاقات الأثر بين عوامل القيادة والهيكل التنظيمي وتوفير الموارد والرؤية والرسالة والبيئة الخارجية والثقافة المنظمة والخيار الاستراتيجي؟

### ثانياً: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في محاولة تقديم اطار نظري وميداني يربط بين بعض العوامل كالقيادة والهيكل التنظيمي وتوافر الموارد ..... وغيرها والخيار الاستراتيجي للمدير، وفي ضوء ما سبق تستكمل الدراسة أهميتها في الجوانب الآتية:

1. الجانب النظري: متمثلاً بدراسة العوامل المؤثرة في الخيار الاستراتيجي الذي يتخذه المدير مما يثري مكتبة الادارة العراقية.
2. الجانب الميداني: متمثلاً بالمعطيات الآتية:
  - 2 - 1 - تنبثق الأهمية الميدانية للدراسة من أهمية المتغيرات المبحوثة (العوامل المؤثرة على الخيارات الاستراتيجية في المنظمات الخاصة) لأنها من المواضيع المهمة في ميادين الادارة الاستراتيجية وادارة المنظمة.
  - 2 - 2 - تأتي أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على العوامل المؤثرة على الخيارات الاستراتيجية في المنظمات قيد الدراسة.

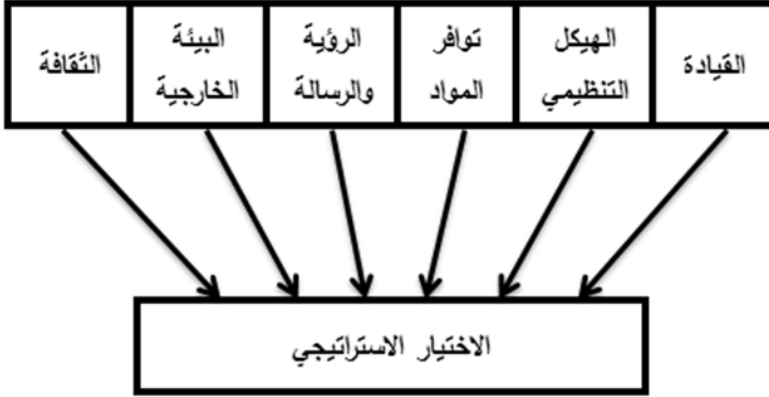
### ثالثاً: اهداف الدراسة:

1. زيادة معرفة المديرين والعاملين في المنظمات قيد الدراسة عن العوامل المؤثرة على الخيارات الاستراتيجية.
2. محاولة بناء مخطط افتراضي واختياره للوصول الى صورة تعكس اثر بعض العوامل على الخيارات الاستراتيجية.



#### رابعاً: مخطط الدراسة:

تم تصميم مخطط افتراضي كما في الشكل (1) الذي يشير الى العوامل المؤثرة على الخيارات الاستراتيجية في المنظمات.



شكل (1) المخطط الفرضي للدراسة  
المصدر: من اعداد الباحثان.

#### خامساً: فرضية الدراسة:

تؤثر بعض العوامل كالقيادة والهيكل التنظيمي وتوافر الموارد ورؤية ورسالة المنظمة والبيئة الخارجية والثقافة المنظمة معنوياً في الخيار الاستراتيجي في المنظمات قيد الدراسة.

#### سادساً: منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان على المنهجين الوصفي والتحليلي لغرض اختبار مخطط الدراسة وفرضيته.

#### سابعاً: حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مجموعة من المنظمات الاقتصادية الخاصة في بغداد وذلك لتعاون ادارة هذه المنظمة مع الباحثين.

2. الحدود الزمانية: حددت مدة الدراسة بمدة المقابلات التي اجراها الباحثين وتوزيع استمارة الاستبانة على الافراد المبحوثين واستلامها منهم خلال المدة (2020/3/1 الى 2020/3/31) فضلاً عن كتابة الجانبين النظري والميداني وصولاً الى الاستنتاجات والتوصيات خلال المدة من (2020/1/20 ولغاية 2020/5/2).

### ثامناً: اساليب جمع البيانات والمعلومات:

- تم الاعتماد على الاساليب الآتية في جمع البيانات والمعلومات للدراسة:
1. الاعتماد على بعض المصادر ذات العلاقة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري.
  2. استمارة الاستبانة للحصول على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة والتي تسهم في التوصل الى الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية فضلاً عن تحديد أثر بعض العوامل في الخيار الاستراتيجي.

### تاسعاً: الوسائل الاحصائية المستخدمة:

استخدمت مجموعة من الوسائل الاحصائية لتحديد الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاثر بين متغيرات الدراسة باستخدام الحاسوب من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

### عاشراً: اختبار ثبات الاستبانة:

بهدف التعرف على مدى صلاحية المقياس وثبات الاستبانة تم استخدام مقياس (Alpha-Cronbach) وقد بلغت قيمة معامل المقياس المذكور (0.898) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) وتشير هذه النتيجة الى قوة ثبات الاستبانة المستخدمة (Kothari.2004:94).

## ب- الدراسات السابقة:

اولاً: العوامل التي تؤثر على اختيار وتبني استراتيجيات العمل في القطاع المالي: دراسة استقصائية للمؤسسات المصرفية في إلدوريت (كينيا). (Wandera O. Leonard (2014):

### ( Factors Affecting the Choice and Adoption of Business Strategies in Financial Sector: A Survey of Banking Institutions in Eldoret Kenya)

سعت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على اعتماد استراتيجيات العمل في المؤسسات المالية باستخدام مسح للبنوك التجارية في مدينة (إلدوريت) في كينيا. وكانت أهداف هذه الدراسة هي تحديد العلاقة بين ثقافة الشركات والتوجه الاستراتيجي، وتقييم العلاقة بين المنافسة الصناعية والتوجه الاستراتيجي، وتقييم العلاقة بين الموارد والتوجه الاستراتيجي ودراسة العلاقة بين الهيكل التنظيمي والتوجه الاستراتيجي في القطاع المصرفي مؤسسات داخل مدينة إلدوريت. تم إجراء الدراسة على جميع البنوك في (إلدوريت)، وتم اختيار خمسة من موظفي الإدارة بشكل عشوائي من خمسة أقسام داخل كل بنك للمشاركة في الدراسة، مما أسفر عن اختيار (75) من المشاركين. تم ترميز البيانات التي تم جمعها وتحليلها باستخدام كل من التقنيات الكمية والنوعية بمساعدة SPSS لمعرفة الاستنتاجات الاحصائية التي تظهر عند الاختبار وأهمية النتائج، مثل اختبار تي وتحليل الانحدار. وكشفت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة كبيرة بين ثقافة الشركات والتوجه الاستراتيجي على مستوى الأعمال داخل القطاع المصرفي، وأن الهيكل التنظيمي يؤثر على اختيار وتبني استراتيجيات مستوى العمل في المؤسسات المصرفية. كما أظهرت وجود علاقة كبيرة بين المنافسة في الصناعة والتوجه الاستراتيجي، وأخيراً، تم اكتشاف أن الموارد تكون عاملاً رئيسياً يؤثر على استراتيجيات مستوى الأعمال في المؤسسات المصرفية. ستفيد النتائج كل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في تحديد العوامل المناسبة لأداء العمل.

## ثانياً: العوامل التي تؤثر على الخيارات الاستراتيجية في الخطوط الجوية في كينيا: دراسة حالة للخطوط الجوية الكينية. (Martha Kamau:2015)

### (Factors Affecting Strategic Choices in Airlines in Kenya: A Case Study of Kenya Airways)

ان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد العوامل التي تؤثر على الخيارات الاستراتيجية في شركات الطيران مع التركيز بشكل خاص على الخطوط الجوية الكينية. الأهداف المحددة للدراسة هي: تحديد تأثير المنافسة الصناعية على الخيارات الاستراتيجية في الخطوط الجوية الكينية، لإثبات تأثير القيادة على الخيارات الاستراتيجية في الخطوط الجوية الكينية، وتحديد تأثير تحديات الصناعة على الخيارات الاستراتيجية في الخطوط الجوية الكينية وتحديد تأثير الموارد التنظيمية على الخيارات الاستراتيجية. وقد كان التركيز المحدد لهذه الدراسة على الخطوط الجوية الكينية، في مطار موي مومباسا بمقاطعة موي مومباسا. وكان عدد المجتمع المستهدف (363) موظفًا على مستوى الإدارة في الخطوط الجوية الكينية. اعتمد البحث التحليل الوصفي. تم استخدام أخذ العينات الطبقية العشوائية لإعطاء الإدارة العليا وزنا أكبر لأنهم يمتلكون الكثير من البيانات ذات الصلة فيما يتعلق بالدراسة. كان حجم العينة للدراسة (36) مستجيبا يمثلون (10%) من مجتمع الدراسة الذين تم اختيارهم من خلال أخذ العينات الطبقية. استخدمت الدراسة كلا من البيانات الأولية والثانوية. كانت أداة جمع البيانات الأولية المستخدمة هي الاستبيانات بينما تم الحصول على البيانات الثانوية من الكتب والإنترنت والمجلات. وخلصت الدراسة إلى أن العوامل التي تؤثر على الخيارات الاستراتيجية في شركات الطيران في كينيا تشمل تحديات الصناعة، والموارد التنظيمية، والقدرة التنافسية للصناعة والقيادة وغيرها. يوصي الباحث بمزيد من الجهود الاستراتيجية لمواجهة تحديات الصناعة مثل السلامة وتكاليف الوقود المرتفعة والتحديات الاقتصادية وبيئة الأعمال. وبالتالي تحتاج الخطوط الجوية إلى أن تكون أكثر ابتكارا في قرارات الاختيار الاستراتيجي. فيما يتعلق بالموارد، يوصي الباحث بتحديد أولويات أفضل في تخصيص الموارد واستخدامها في الصناعة. وسيؤدي ذلك إلى تحسين استخدام الموارد لخفض التكلفة الإجمالية ووضع المزيد من الموارد على الخيارات الاستراتيجية المحددة القابلة للتطبيق. من الأهمية بالنسبة لشركة الخطوط الجوية الكينية

التفكير في طرائق أفضل لوضع الاستراتيجيات لتكون أكثر تنافسية وتقليل الخسائر الفادحة الحالية. وقد بذلت هذه الشركة جهوداً حثيثة، وآخرها استخدام طائرات "Jambo Jet" منخفضة التكلفة، ولكن هناك الكثير مما يجب القيام به. ويؤكد الباحث أيضاً على حاجة الشركة للسعي وتحسين القيادة بما في ذلك زيادة بناء القدرات للمديرين والمديرين.

## المبحث الثاني: الجانب النظري

### العوامل المؤثرة في الخيارات الاستراتيجية

#### أولاً: القيادة:

تحتاج المنظمات إلى قادة استراتيجيين لمساعدتها في التغلب على العوائق التي تتخلل الاعمال ذات المخاطرة وكيفية تخصيص الموارد. فالقائد استراتيجي يؤثر على القرارات الاستراتيجية في منظمته من خلال التأثير على مكونات الاستراتيجية. ان دور القيادة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية أمر بالغ الأهمية لأنها تحدد الثقافة التنظيمية وتوسع آفاق المنظمة. وقد تؤكد قيادة المنظمة على جوانب مختلفة من الاستراتيجية في أوقات متفاوتة. كما يجب أن تكون القيادة قادرة على الاستجابة لمتطلبات العمل وتحديد وإدراك المهارات الجديدة المطلوبة. ففي أغلب الأحيان، تكون المهارات المطلوبة خلال فترة التغيير استراتيجية (Abbas.2010:10). القيادة هي العنصر الأكثر أهمية في الاستدامة التنظيمية وهي القوة الرئيسة والاساسية في التطوير التنظيمي. ولها الدور الكبير في التقييم الواقعي للمشاكل و الفرص، وتحديد الأولويات، وحشد الموارد الداخلية والخارجية لمعالجة هذه الأولويات. ففي المنظمات الفعالة، لا تتواجد القيادة في القمة فقط، وإنما في مختلف مستويات المنظمة. (Hao & Yazdanifard.2015:2)

#### ثانياً: الهيكل التنظيمي:

الهيكل التنظيمي هو عامل رئيس لأنه يميز المهام التي يجب على العاملين القيام بها، وكيف ومتى وأين يتم اتخاذ القرارات. فالهيكل التنظيمي له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات. عادةً ما يكون مركز المنظمات مسؤولاً عن الأعمال التي

تقوم بها المنظمة. وتتم معالجة قرارات الميزة التنافسية والتأزر ونشر الموارد في المركز. إن القرارات الاستراتيجية التي تأتي الى وحدات العمل هي للحصول على ميزة تنافسية. فعند وجود تسلسل هرمي للمستوى الوظيفي، سيكون هناك تنسيق للأنشطة وتكاملها داخل نشاط واحد وهو النشاط الرئيس للمركز. لذلك يجب أن يكون العاملين داخل المنظمة قادرين على فهم كيفية ارتباط تصرفاتهم مع تصرفات الآخرين لدعم الاستراتيجية. وقد يحتوي الهيكل على قواعد مشددة، لكن المفهوم يدور حول تطوير هيكل يناسب الاستراتيجية. (Janićijević.2013:42)

### ثالثاً: توافر الموارد:

قاعدة الموارد البشرية للمنظمة قد تمكنها من اختيار استراتيجية. فالقوى العاملة تساعد المنظمات في التنافس والتفوق والنجاح من خلال العاملين والمدراء الشباب المتعلمين والذين يصنعون الابداعات والابتكارات. وذلك لأنهم يقبلون بسهولة التغيير بدلاً من القوى العاملة القديمة التي يصعب عليها قبول التغييرات وقد تكون مقاومة للتغيير. (O'riordan.2017:8) أن تقنيات اتخاذ القرار العقلاني أصبحت ذات أهمية متزايدة. لكي تظل المنظمة قادرة على المنافسة، لذا يجب عليها النظر في كفاءة فريق الإدارة وتوفير الموارد وخاصة المالية والسماح للمنظمة باختيار استراتيجيات معينة. فنقص الأموال يعوق تنفيذ المشروع ومستوى الكفاءة الخاص بالموظفين المعينين. وهذا يؤدي إلى قوة عاملة غير كفؤة عاجزة عن تقديم ما هو مطلوب مما يؤثر على نجاح المنظمة. (Sergio.2011:26)

### رابعاً: الرؤية والرسالة:

تعد رؤية ورسالة المنظمة عاملاً رئيساً في الاختيار الاستراتيجي. فالرسالة هي سبب وجود المنظمة، وهي تؤثر في القرار الاستراتيجي المتخذ، فمثلاً الجامعات يجب أن توضح مفهوم أعمالها على أنها وسيلة لتعليم الطلبة وتطوير مهاراتهم وتغيير سلوكهم الثقافي نحو الافضل. (Hawthorne.2019:26)

### خامساً: الثقافة التنظيمية:

تتألف الثقافة من مجموعة من القيم والمعتقدات والافتراضات والمبادئ والأساطير، والمعايير التي تحدد كيف يفكر الناس فعلياً ويتخذون قراراتهم وأداؤهم. فالثقافة هي مجموعة أساسية من الافتراضات التي تحدد لنا ما ننتبه إليه، وما تعنيه الأشياء، وكيفية الرد عاطفياً على ما يجري، وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها في مواقف مختلفة. (Wheeler.2015:12) ان الثقافة هي طريقة الحياة لمنظمة أو مجتمع. فالثقافة اذا ما تم دمجها في المنظمة فأنها اما تنجح او تفشل المشروع. لذلك يجب أن تأخذ المنظمة بعين الاعتبار القرارات المتناسبة مع ثقافة المجتمع المحيط بالمنظمة. (O'Donnell.2008:13)

### سادساً: البيئة الخارجية:

ان البيئة الخارجية لها عدة عوامل، وهذه العوامل تؤثر على الاختيار الاستراتيجي. فهي العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والقانونية. وإنها قوى خارجة عن سيطرة أي منظمة، اذ انها تؤثر بشكل رئيسي في قرارات المنظمة. (Akpoviro.2018:500). فالتدخل السياسي قد يشجع أو يعيق تنفيذ اي مشروع في منطقة معينة. وفي بعض الأحيان، تعطل المشروعات الجيدة من قبل السياسيين الذين يرغبون في أن تسود إرادتهم في المشروع خاصة عندما يعارض اصحاب المشروع قرارات السياسيين، يعمل السياسيون على عدم تقدم هذا المشروع. (Klakegg.2008:27) . كما يجب مراعاة القواعد الحكومية ومتطلبات السلطة المحلية قبل تنفيذ اي مشروع. ويجب أن يتفاوض قادة المنظمات الخاصة بشكل مستمر مع الأطراف الخارجية لتحقيق اهداف المنظمة بنجاح. (Akpoviro.2018:502).

## المبحث الثالث: الجانب الميداني

يتضمن هذا المبحث المحاور الآتية

### أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

استهدفت الدراسة جميع المنظمات الاقتصادية الخاصة العاملة في بغداد. وفقاً لمعلوماتنا فقد كانت المنظمات الاقتصادية الخاصة العاملة في بغداد بعدد (75) منظمة، تم اختيار حجم العينة بعدد (25) منظمة اقتصادية بطريقة أخذ العينات العشوائية الطبقية. جمعت الدراسة البيانات الأولية من عينة العاملين في هذه المنظمات. وقد استخدمت الدراسة استبيانات تحتوي على أسئلة مفتوحة ومغلقة. تم تقسيم الاستبيان إلى عدة أسئلة من خلالها تم جمع المعلومات والبيانات حول العوامل التي تؤثر على الخيارات الاستراتيجية للمنظمات الاقتصادية الخاصة.

### ثانياً: التحليل الوصفي

تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام إحصائيات وصفية بما في ذلك معامل الاختلاف والوسط الحسابي والنسب المئوية (مقاييس النزعة المركزية) لقياس التحديات التي تؤثر على المنظمات الاقتصادية.. تم تحليل العوامل المؤثرة على الخيارات الاستراتيجية للإشارة إلى العلاقة المحتملة بين بعض العوامل وأنواع الاستراتيجية. وقد تم ذلك باستخدام إحصاءات الاستدلال بما في ذلك الانحدار ومعامل الارتباط البسيط. وقد تم استخدام الجداول والرسوم البيانية لتوضيح مجموعة المتغيرات من العوامل التي تؤثر على الخيارات الاستراتيجية.

### تحليل نتائج الدراسة

حللت الدراسة المتغيرات المستقلة من حيث صلتها بالمتغير التابع، الخيارات الاستراتيجية. حصلت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية وتقارير المراقبة والتقييم



وثائق المنظمات الاقتصادية. وقد تم تحليل هذه البيانات باستخدام إحصاءات وصفية، والتعرف على خصائص كل متغير والنتائج التي تم الحصول عليها.

1 - بالنسبة للفئة العمرية للعاملين في المنظمات الاقتصادية الخاصة، وجدت الدراسة أن معظم العاملين في هذه المنظمات (55%) تتراوح أعمارهم بين (18-30) عامًا، (20%) تتراوح أعمارهم بين (30-35) عامًا، (15%) كانت أعمارهم من (35-50) عامًا بينما (10%) من المستطلعين كانت أعمارهم فوق (50) سنة.

الجدول (1) يحدد اعمار العاملين في المنظمات

ت	العمر	العدد	النسبة
1 -	18 - 30	55	55 %
2 -	30 - 35	20	20 %
3 -	35 - 50	15	15 %
4 -	اكبر من 50	10	10 %
المجموع		100	100 %

2 - حددت الدراسة مجالات عمل المنظمات الاقتصادية الخاصة. وكانت كالاتي، (52%) من المنظمات المبحوثة تعمل في مجال الصحة، (48%) تعمل في مجال التعليم.

الجدول (2) يحدد مجالات عمل المنظمات

ت	مجال العمل	العدد	النسبة
1 -	الصحة	13	52 %
2 -	التعليم	12	48 %
المجموع		25	100 %

3 - وجدت الدراسة، ان فريق القيادة في المنظمات المبحوثة، كانت اعمار الغالبية العظمى فيه من المديرين ورؤساء الاقسام والمشرفين تتراوح بين (35 - 50) عامًا.

## الجدول (3) يحدد اعمار فريق القيادة في المنظمة

العمر	ادارة عليا	ادارة وسطى	ادارة تنفيذية
30 - 18	0	3	4
35 - 30	2	2	5
50 - 35		22	36
اكبر من 50	4	3	0
المجموع	25	30	45

## ثالثاً: تحليل الاستبانة في المنظمات قيد الدراسة:

## الجدول (4) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المديرين

ت	العوامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1 -	القيادة	3.2	0.81
2 -	الهيكل التنظيمي	3.2	0.81
3 -	توافر الموارد	3.4	0.91
4 -	رؤية ورسالة المنظمة	3.2	0.81
5 -	البيئة الخارجية	3.1	0.76
6 -	الثقافة المنظمة	2.8	0.69

## الجدول من اعداد الباحثين في ضوء نتائج الحاسوب

يتضح من الجدول (4) ان عامل توافر الموارد له دور كبير نسبياً من حيث التأثير على الخيار الاستراتيجي اذ جاء بالمرتبة الاولى حسب اراء الافراد المبحوثين في المنظمات قيد الدراسة ان بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا العامل (3.4) وبلغت قيمة الانحراف المعياري له (0.91)، اما العوامل المتمثلة بالقيادة والهيكل التنظيمي ورؤية ورسالة المنظمة فقد جاءت بالمرتبة الثانية من حيث التأثير على الخيار الاستراتيجي حسب اراء الافراد المبحوثين في المنظمات قيد الدراسة ان بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذه العوامل وحسب اراء الافراد المبحوثين في المنظمات قيد الدراسة (3.2) في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.81).

وجاء تأثير عامل البيئة الخارجية بالمرتبة الثالثة من حيث التأثير على الخيار الاستراتيجي وحسب اراء الافراد المبحوثين في المنظمات قيد الدراسة اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا العامل (3.1) وبلغت قيمة الانحراف المعياري له (0.76). اما تأثير عامل الثقافة التنظيمية على الخيار الاستراتيجي فقد جاء بالمرتبة الرابعة وحسب اراء الافراد المبحوثين في المنظمات قيد الدراسة اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا العامل (2.8) وبلغت قيمة الانحراف المعياري له (0.69).

#### رابعاً: علاقة التأثير بين العوامل المؤثرة والخيار الاستراتيجي في المنظمات قيد الدراسة:

يعرض الجدول (5) نتائج علاقة التأثير بين العوامل المؤثرة والخيار الاستراتيجي. الجدول (5) نتائج تأثير بين العوامل المؤثرة على الخيار الاستراتيجي على مستوى المنظمات قيد الدراسة

F	العوامل المؤثرة على الخيار الاستراتيجي							المتغير المستقل	المتغير المعتمد	
	الثقافة المنظمة	البيئة الخارجية	الرؤية والرسالة	توافر الموارد	الهيكل التنظيمي	القيادة				
جدولية	محسوبة	R <sup>2</sup>	B6	B5	B4	B3	B2	B1	B0	
2.19	28.47	0.807	0.311 *(3.99)	0.499 *(4.20)	0.511 *(4.52)	0.753 *(5.34)	0.511 *(4.52)	0.511 *(4.52)	0.645	الخيار الاستراتيجي

الجدول من اعداد الباحثين في ضوء نتائج الحاسوب  $0.05 N=100 *P \leq$  (1.943) تشير الى قيمة t الجدولية (df = (6 , 93

يشير الجدول (5) الى نتائج تحليل الانحدار على مستوى المنظمات قيد الدراسة ويتبين لنا وجود تأثير معنوي موجب للعوامل المؤثرة على الخيار الاستراتيجي المتبناة في الدراسة مجتمعة، اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (28.470) وهي اعلى من قيمتها الجدولية البالغة (2.19) عند درجتى حرية (93 , 6) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.807) (R<sup>2</sup>) وهذا يشير الى ان (80.7%) من الاختلافات المفسرة في الخيار الاستراتيجي تعود الى العوامل المؤثرة المتبناة في الدراسة ويعود الباقي الى متغيرات عشوائية او انها غير داخلة في انموذج الانحدار اصلاً.

- ومن خلال متابعة معاملات (B) واختبار (t) لها تبين لنا الآتي:
1. ان اعلى تأثير لكل عامل من العوامل المؤثرة على الخيار الاستراتيجي يتركز في عامل توافر الموارد اولاً وبمقدار قيمة (B3) والبالغة (0.753) وبدلالة (t) المحسوبة (5.34) وهي قيمة معنوية واكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.943) عند درجتي حرية (93 , 6) ومستوى معنوية (0.05).
  2. جاء تأثير عوامل القيادة والهيكل التنظيمي ورؤية ورسالة المنظمة على الخيار الاستراتيجي بالمرتبة الثانية ان بلغت قيمة (B1) و (B2) و (0.511) و (B4) وبدلالة (t) المحسوبة (4.52) وهي قيمة معنوية واكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.943) عند درجتي حرية (93 , 6) ومستوى معنوية (0.05).
  3. جاء تأثير عامل البيئة الخارجية على الخيار الاستراتيجي بالمرتبة الثالثة ان بلغت قيمة (0.499) (B5) وبدلالة (t) المحسوبة (4.20) وهي قيمة معنوية واكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.943) عند درجتي حرية (93 , 6) ومستوى معنوية (0.05).
  4. اما تأثير عامل الثقافة المنظمة على الخيار الاستراتيجي فقد جاء بالمرتبة الاخيرة ان بلغت قيمة (0.311) (B6) وبدلالة (t) المحسوبة (3.99) وهي قيمة معنوية واكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.943) عند درجتي حرية (93 , 6) ومستوى معنوية (0.05).
- اتساقاً مع ما تقدم تقبل الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها على مستوى المنظمات قيد الدراسة.

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

تضمن هذا المبحث المحاور الآتية:

### أولاً: الاستنتاجات

توصل الباحثان الى عدد من الاستنتاجات تتمثل بالآتي:

1. حظي موضوعي العوامل المؤثرة كالقيادة والهيكل التنظيمي ورؤية ورسالة المنظمة وتوافر الموارد .... وغيرها والخيار الاستراتيجي باهتمام كبير نسبياً من قبل الكتاب في مجالات الادارة الاستراتيجية ونظرية المنظمة الا ان كتاباتهم لم تعكس علاقة التأثير بينهما في البيئة العراقية.
2. يتمتع اغلبية افراد العينة بالآتي:  
1--2 ان اعمار (90%) منهم تتراوح بين (18-50) عام.  
2--2 ان (55%) من الافراد المبحوثين كانوا من الادارة العليا والادارة الوسطى في المنظمات قيد الدراسة مما يمكنهم من تقديم افكار تتعلق بعوامل القيادة والهيكل التنظيمي ورؤية ورسالة المنظمة وتوافر الموارد وغيرها مجتمعة ومنفردة لتعزيز الخيار الاستراتيجي.
3. نستنتج من علاقات الانحدار الآتي:  
1-3 تحقق وجود تأثير معنوي موجب للعوامل المتبناة في الدراسة مجتمعة والخيار الاستراتيجي في المنظمات قيد الدراسة.  
2-3 تحقق وجود تأثير معنوي لكل عامل من العوامل المتبناة في الدراسة بشكل منفرد والخيار الاستراتيجي في المنظمات قيد الدراسة اذ جاء تأثير عامل توافر الموارد بالمرتبة الاولى وجاء تأثير عامل الثقافة المنظمة في المرتبة الاخيرة.
4. اسهمت النتائج التي تم التوصل اليها في متن البحث الى استنتاج رئيسي يتمثل بقبول فرضية البحث الرئيسة والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وتحققها في المنظمات قيد الدراسة.

## ثانياً: التوصيات

1. زيادة اهتمام ادارات المنظمات قيد الدراسة بالعوامل المؤثرة على الخيار الاستراتيجي لما في ذلك من اسهام وتعزيز لبقائها ونموها في بيئة الاعمال التي تتسم بالمنافسة.
2. تعميق الوعي لدى المديرين في المنظمات قيد الدراسة بالعوامل المؤثرة على الخيار الاستراتيجي بهدف تحسين ادائهم ومن ثم تحسين اختيار الخيار الاستراتيجي على مستوى منظماتهم.
3. العمل على تعزيز جوانب القوة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الخيار الاستراتيجي وتذليل الصعوبات التي تواجه المديرين بصدد هذه العوامل وتحديد الخيار الاستراتيجي في المنظمات قيد الدراسة.
4. على الادارة العليا في المنظمات قيد الدراسة تطوير مهارات وقدرات ومعارف المديرين والعاملين لديها فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الخيار الاستراتيجي في المنظمات قيد الدراسة وذلك عن طريق زجهم بدورات تدريبية في مجال العوامل المؤثرة على الخيار الاستراتيجي من خلال التنسيق مع الجامعات والمعاهد العراقية في مجال الادارة.



## References :

- Abbas. (2010). The Role of Leadership in Organizational Change. Master's Thesis. University of Guvle.
- Akpoviroro. Kowo Solomon. (2018). Impact of External Business Environment on Organizational Performance. IJARIE-ISSN(O)-2395-4396. Vol-4 Issue-3.
- Hao. Moo Jun & Yazdanifard. Rashad. (2015). How Effective Leadership can Facilitate Change in Organizations through Improvement and Innovation. Global Journals Inc. (USA).
- Hawthorne, Madison. (2019). The Purpose of Mission and Vision Statements in Strategic Planning.
- Jančićjević, Nebojša. (2013). The Mutual impact of Organizational Culture and Structure. Economic Annals. Volume LVIII. No. 198.
- Klakeg,. Ole Jonny. (2008). Challenges in the Front-end of Major Public Projects Relevance and Sustainability A survey. Norwegian University of Science and Technology.
- Kothari, C.R. (2004). Research Methodology Methods and Techniques. New Age International (p) ltd.. Publishers Ansari Road Dar yaganj. New Delhi.
- O'Donnell, Orla. (2008). Understanding and Managing Organizational Culture. Institute of Public Administration . Lansdowne Road Dublin . Ireland.
- O'riordan, Joanna. (2017). The Practice of Human Resource Management. An foras Riarachain Institute of Public Administration.
- Sergio, Jofre. (2011). Strategic Management: The theory and practice of strategy in (business) organizations. DTU Management. No. 1.
- Wheeler, Darrell. P. (2015). standard and indicator of Cultural Competence. National Association of Social Workers.





# دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي

أ. م. د. افتخار محمد مناحي الرفياعي

الجامعة العراقية \ كلية الإدارة والاقتصاد, بغداد \ العراق

## **The Role of the Central Bank of Iraq in Achieving Financial Inclusion**

**Iftikhar Muhammad Manahi Al-Rafi'i**

Iraqi University / College of Administration and Economics, Baghdad / Iraq

Dr.iftkhr2011@yahoo.com

## المستخلص

لقد احتل موضوع الشمول المالي في الآونة الاخيرة حيزا كبيرا من الاهتمام الدولي والإقليمي بشكل عام والعربي بشكل خاص، لأنه يُعد الطريق الوحيد للاستقرار المالي والاجتماعي وعلامة فارقة للتطور الاقتصادي وزيادة درجة نمو اقتصادات البلدان التي يشملها الشمول المالي، فضلاً عن كونه يُعد هدفاً من اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقراء والمساواة بين الجنسين. وفي العراق حرص البنك المركزي والقطاع المصرفي والجهات ذات العلاقة على وضع الشمول المالي موضع التنفيذ باعتباره موضوع وطني طموح. ويهدف البحث إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018)، وتوضيح الاستراتيجية التي تبناها. وتنطلق أهمية البحث من كون الشمول المالي أداة معرفية تساعد صانعي القرار في القطاع النقدي والمصرفي على اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها القضاء على الامية المصرفية لدى أغلب شرائح المجتمع المختلفة ( التثقيف المالي) وبالذات الشرائح الفقيرة والمقصاة عن الوصول للخدمات المالية. وقد خلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان من أهمها محدودية دور البنك المركزي العراقي نحو تحقيق الشمول المالي عند تحليل مؤشراتته للمدة (2004-2018).

**الكلمات المفتاحية: الشمول والعراق ، المركزي والشمول ، الشمول والفقير ،**

الشمول المالي



## Abstract

The subject of financial inclusion has recently become a major area of international and regional attention in general and Arab in particular, because it is the only way to achieve financial and social stability, a milestone for economic development and the growth of the economies of countries covered by financial inclusion, as well as being a sustainable development goal for 2030, the elimination of the poor and gender equality. In Iraq, the Central Bank and the banking sector and the relevant authorities to put financial inclusion into effect as an ambitious national subject. The research aims to analyze the indicators of financial inclusion in the Iraqi economy for the period (2004 - 2018), and to clarify the strategy adopted.

The importance of research stems from the fact that financial inclusion is a knowledge tool that helps decision makers in the monetary and banking sector to take the necessary measures that will eliminate the banking illiteracy of most segments of the society (financial education), especially those who are poor and lack access to financial services. The research concluded with a number of conclusions, the most important being the limited role of the Central Bank of Iraq towards achieving financial inclusion when analyzing its indicators for the period (2004 - 2018).

**Keywords: Inclusion and Iraq, Central and inclusion, Inclusion and poverty, Financial inclusion**

## المقدمة

أصبح موضوع الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية المالية والرقابية بما فيها البنوك المركزية، لتأثيره الاقتصادي والاجتماعي على الاقتصادات. لذلك اتجهت أغلب الدول نحو العمل على تحقيقه ولازال البعض منها غير قادر على تحقيق ذلك أو تحقق بنسب متدنية. ومن هنا تتحدد مشكلة البحث.

### مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل أن البنك المركزي العراقي تمكن من تحقيق نسبة عالية من الشمول المالي عن طريق تقديم وإيصال الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية إلى شرائح المجتمع كافة لاسيما اصحاب الدخل المحدودة والفقيرة أي الشرائح المهمشة مصرفياً.

### أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون الشمول المالي نال اهتمام كبير على المستويات كافة سواء العالمية والإقليمية والمحلية لكونه وسيلة لتحقيق غاية تنموية تتمثل في تطوير الانسان والمجتمع، وتعزيز الاستقرار المالي وتكافؤ الفرص والحد من الفقر والبطالة، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في الاقتصاد.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على نشأة الشمول المالي ومفهومه والمتطلبات الاساسية لتحقيقه.
2. تطور مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018).

3. التعرف على الدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي لتطبيق الشمول المالي، أي (الاستراتيجية التي يتبعها البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي).

#### فرضية البحث:

يفترض البحث (أن دور البنك المركزي العراقي لا زال محدوداً في تبنيه استراتيجية للشمول المالي).

#### منهجية البحث:

لبلوغ أهداف البحث، فقد أُعتمد على المنهج الاستنباطي في الوصف والتحليل.

#### هيكلية البحث:

لغرض التوصل إلى فرضية البحث، فقد قُسم على أربعة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للشمول المالي، وخصص الثاني إلى توضيح المقومات الأساسية لاستراتيجية الشمول المالي ومؤشراته، وتناول المبحث الثالث تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2004-2018)، في حين عنى المبحث الرابع بتوضيح استراتيجية الشمول المالي في العراق، وأختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي.

### أولاً: نشأة الشمول المالية:

بدأ ظهور مفهوم الشمول المالي في تسعينيات القرن العشرين واتخذت أسماءً وإشكالاتاً متنوعة ( القروض المهجرية وبنوك الفقراء)، وأخذ يتطور بمرور الزمن ومع مراحل تطور الرأسمالية المالية او ما يسميه الاقتصاديون أمواله الاقتصاد، والتي تُعبر عن التوسع غير المحدود للأسواق المالية وهندستها والتحول من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المالية، وذلك لتضخم القطاع المالي قياساً الى القطاع الانتاجي فيها. فقد حدث في العقود الثلاثة التي سبقت حدوث الازمة المالية العالمية عام 2008 ان مقدار التمويل العالمي اي رأس المال الحالي المعد للإقراض والمضاربات والباحث عن الارباح كان يساوي تقريباً مقدار حجم التجارة العالمية وكان العالم ينتج ربع ما ينتجه الآن ولكنه تضخم منذ ذلك الوقت وأصبح مقدار التمويل العالمي (رأس المال المعد للإقراض والمضاربة) يساوي ثمانية اضعاف مقدار حجم التجارة العالمية. (عقيقي وزبيب، 2018)

معنى ذلك ان هناك حاجة كبيرة للتمويل العالمي تفوق مقدار حاجات الناس الفعلية للاستثمار والإنتاج، وهذا متأني من اعتماد العديد من الدول على سياسات نقدية توسعية مقابل اعتمادها على سياسات مالية تقشفية نتيجة عدم الاخذ بنظر الاعتبار ما حدث عام 2008. وبعد حدوث الازمة المالية العالمية عام 2008 أتجه الاهتمام نحو احتواء الخطر والمحافظة على تحقيق الاستقرار المالي، فضلاً عن التطور الذي تشهده الاقتصادات في الوقت ذاته كان يتطلب اعطاء الشمول المالي نوع من الاهتمام، بوصفه جزءاً من السياسة التي يجب أن تتبع لتحقيق التنمية المالية، حيث أن اغلب الدول لا يستطيع افرادها الحصول على الخدمات المالية والمصرفية بيسر وسهولة لانخفاض الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي وارتفاع الكلفة نسبياً والإجراءات المعقدة والقيود القانونية (Peter & Victor, 2014) الأمر الذي استوجب ضرورة التوجه نحو تطوير الجهاز المصرفي بشكل عام والقطاع المالي والمصرفي بشكل خاص من خلال قناة

الائتمان التي لها دور كبير في تطوير الخدمات المصرفية ولاسيما خفض الكلف (اسعار الفائدة). (Nasha & Dulani, 2011)

### ثانياً: مفهوم الشمول المالي:

عُرف الشمول المالي على انه اتاحة واستخدام الخدمات المالية كافة من قبل فئات المجتمع المختلفة وبشكل خاص اصحاب الدخول المحدودة والفقراء ( الشريحة المهمشة والمحرومة) عن طريق القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة وبتكاليف عادلة ومنافسة لتجنب لجوء تلك الفئات الى القنوات والوسائل غير الرسمية ذات التكاليف المرتفعة والتي لا تخضع لأدنى حد من الرقابة والإشراف. (العناني و فريز, 2016)

ويُعرّف البنك الدولي الشمول المالي على أنه " نسبة الاشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية. ( World Bank, 2014)

وعرف صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي في التقرير المشترك لهما على أنه " تمتع الافراد بما فيهم أصحاب الدخول المنخفضة، والشركات بما فيها المتناهية الصغر بإمكانية الوصول والاستفادة الفاعلة من مجموعة كبيرة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية - المتمثلة في المدفوعات، التحويلات، الادخار، الائتمان، التأمين - مقابل أسعار معقولة، يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة. ( CGAP & Arab Monetary Fund, 2017 )

وقد عرفه كل من (Mbutor & Ibrahim) على أنه قدرة شرائح المجتمع كافة الوصول إلى الخدمات المالية بكلف منخفضة وبأسلوب عادل وشفاف. (Mbutor & Ibrahim, 2013). وعرفته منظمة (OECD) على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة المالية بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافِ وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تُصمم للتوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (مصطفى, ب.ت)

وعليه يمكن اعطاء تعريف للشمول المالي على أنه السماح لشرائح المجتمع كافة ومؤسساته بالتعامل مع الجهاز المصرفي الرسمي لإتمام معاملاتهم المالية بطريقة الكترونية مقابل كلفة أقل و وقت اسرع.

هذا وقد وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي جملة من الشروط الاساسية التي ينبغي ان تتوفر في مؤشرات الشمول المالي بهدف التوافق على تعريف موحد للشمول المالي، وتتمثل في الآتي: (Financial Inclusion Data Working Group, 2011)

- 1 - الفائدة والملائمة: اختيار المؤشرات التي يمكن وضع السياسات الوطنية الخاصة بالشمول المالي.
- 2 - الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- 3 - التوازن: عنى الشمول المالي بجانب العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من تلك الخدمات).
- 4 - البراغماتية: الاعتماد على البيانات المتاحة لتقليل التكلفة والجهد المبذول قدر الإمكان.
- 5 - المرونة: الشروط الاساسية في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن الدول من التمتع بقدر كافٍ من المرونة في انتقاء التعريفات و / أو استخدام المؤشرات البديلة، كون تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي لذلك الاقتصاد، ويختلف باختلاف الموارد بين الدول.
- 6 - الطموح: عملاً بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الاساسية، وانطلاقاً من المرونة و البراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية عند قياس الشمول المالي بدقة.

### ثالثاً: اهمية الشمول المالي:

- يمكن اختصار أهمية الشمول المالي في الآتي:- (البنك المركزي المصري, 2018)
1. الشمول المالي يضمن حصول أفراد المجتمع والمؤسسات كافة على المنتجات المالية المتلائمة مع احتياجاتهم وظروفهم، الامر الذي ينعكس بالإيجاب على



- المستوى المعاشي لهم، ومن ثم خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة.
2. الشمول المالي يعزز من تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدولة، لأن النمو الاقتصادي والاستقرار المالي لا يتحققان عندما يكون عدد كبير من افراد المجتمع ومؤسساته تتعامل مع القطاع المالي غير الرسمي.
3. الشمول المالي يضمن للمؤسسات المالية تطور منتجاتها وتنافسها مع بعضها لتقديم منتجاتها المالية بأقل تكلفة وطريقة اسهل مع مراعاة مصلحة المستهلكين.
4. الشمول المالي يساعد على اندماج الافراد في النظام المالي، والذي بدوره يساعد على تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الاموال واستقبالها وحماية المدخرات التي تساعد الافراد على إدارة التدفقات المالية والاستهلاكية المربح وبناء رأس المال العامل.
5. الشمول المالي يساعد على تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة ومساعدة اصحاب الشركات على الاستثمار في الاصول وتنمية اعمالهم.
6. الشمول المالي يساعد على إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة؛ مثل حالات الطوارئ الطبية أو الوفاة أو السرقة أو الكوارث الطبيعية.

## المبحث الثاني:

### المقومات الأساسية لاستراتيجية الشمول المالي ومؤثراته.

أولاً: المقومات الأساسية لاستراتيجية الشمول المالي.

#### 1 - تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي للعنصر البشري (تطوير العنصر البشري).

تعد الثقافة المالية أحد أركان الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الذي تعمل البنوك المركزية على اعدادها لغرض توسيع قاعدة الشمول بالخدمات والمنتجات المالية، وقد ازدادت الاهتمام في الاعوام الاخيرة من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية والنقدية في دول العالم المختلفة وخاصة بعد الازمة المالية العالمية (2008) بتعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي وشمول الخدمات المالية لشرائح المجتمع المختلفة ومؤسساته كافة. ويتضح من ذلك أنه ينبغي على الدول التي لديها الرغبة في تحقيق الشمول المالي أن تهتم بالتعليم والثقافة المالية في مؤسسات التعليم العالي والمهني، وكذلك امتداد التعليم المالي والثقافة المالية الى المجتمعات الريفية والمناطق النائية، ونشر الوعي المالي في مجال الاعمال وبين فئة المتقاعدين (رجالاً ونساءً) وخريجي الجامعات الذين لم يحصلوا على فرصة عمل واصحاب المهن والحرف المختلفة، وهذا يساعد على دعم النمو الشامل والمستدام والذي بدوره يُعزز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في البلد. حيث أن اهمية التعليم المالي والثقافة المالية تكمن في أن الشباب هم الذين سيواجهون العبء الأكبر والمخاطر المالية التي تنتج عن ضعف المهارات المالية وتعقيدات الخدمات والمنتجات المالية. وهذا يؤدي الى تقليص الفجوة المعلوماتية والمهاراتية والسلوكية المتعلقة بالثقافة المالية. (فريز، 2016)

## 2 - تطوير البنية التحتية :-

تُعد البنية التحتية مطلب رئيس وفعال في ضمان أمن الخدمات المالية وتوافرها، حيث ان قيام البنوك المركزية بتصميم وبناء انظمة الدفع والتحويل الالكترونية يضمن وصول الخدمات المالية الى طالبيها وخاصة من خلال نظام الدفع بالهاتف النقال الامر الذي يتيح للأفراد ومؤسسات الاعمال وغيرها امكانية دفع ما عليها من مستحقات أو التزامات، فضلاً عن دفع القوائم المختلفة واستقبال الدفعات والقيام بتحويل الاموال بتكاليف اقل. (فريز، 2017)

## 3 - تطوير الخدمات والمنتجات المالية الرقمية وإتاحتها لأوسع عدد من الجمهور والمؤسسات.

تسعى البنوك المركزية الى تحفيز القطاع المالي وخاصة المصارف لغرض نشر الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي من خلال التوسيع في شبكات تقديم الخدمات المالية والتوسيع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، وإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشروعات المتناهية في الصغر وزيادة عدد أجهزة الصراف الالي (ATM)، وذلك لغرض إتاحة الخدمات المالية وتوفيرها لطبقات المجتمع كافة مع تطوير نظم الدفع والتسوية مستخدمة في ذلك الاتصالات لتقديم المالية الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف النقال. (فريز، 2018)

## 4 - تعزيز حماية المستهلك المالي

تُعد حماية المستهلك المالي أحد ركائز تحقيق الشمول المالي، فينبغي على البنوك المركزية استحداث دائرة خاصة لحماية المستهلك المالي تتولى اعداد خطة لحماية المستهلك المالي تتفق مع القواعد والمعايير الدولية وتتسم بالعدالة والشفافية باستخدام اليات تضمن حصول الزبائن كافة على حقوقهم. حيث أن تطبيق مبادئ الشمول المالي مع غياب الحماية المالية المناسبة للمستهلك قد تؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين نتيجة استغلال بعض المؤسسات المالية لأوضاع الفئات المهمشة والمقاصاة مالياً من خلال فرض شروط مُبالغ فيها وزيادة تكاليف التمويل عليهم. (العناني وفريز، 2016)

## 5 - دراسة الفجوة بين جانب العرض والطلب.

يتطلب العمل على تطبيق الشمول المالي في أي اقتصاد السعي إلى تحقيق التوازن بين ما يقدم الجهاز المصرفي من منتجات وخدمات مالية مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا (منتجات وخدمات رقمية إلكترونية) وما يطلبه الأفراد والمؤسسات والمشروعات من تلك المنتجات والخدمات بحيث تكون متناسبة مع دخول واحتياجات الفئات المجتمعية المختلفة بشكل عام والمهمشة والفقيرة بشكل خاص، والمراد لها التعامل مع هذه المنتجات والخدمات سواء من حيث التكاليف والانتشار الجغرافي والكثافة المصرفية والتركز المصرفي والتنوع لتحقيق أهداف الشمول المالي. (نيلسن وبوتكوس, 2014)

## 6 - تعزيز فرص وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.

أن دعم فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي يسمح لها التغلب على القيود النقدية وإنشاء وتطوير المشروعات كونها لا تلبى الاحتياجات المالية لرأس المال العامل بل للتوسعات، حيث أن التمويل الرسمي يسمح للمقترضين بإدارة المخاطر بشكل أفضل وتقليل الحاجة إلى الاستهلاك من تمويل المشروعات.

## ثانياً: مؤشرات استراتيجية الشمول المالي.

تعد مؤشرات الشمول المالي من أهم المؤشرات التي تتخذها البنوك المركزية، والتي تعطي تحليلاً دقيقاً لواقع عمل القطاع المصرفي معتمدةً في ذلك على قاعدة بيانات رصينة لأهم مؤشرات عمل المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن اسنادها ببيانات ديموغرافية سكانية. ويمكن النظر إلى الشمول المالي كمؤشر جمعي يحتسب على مستوى الدولة الواحدة أم على مستوى مجموعة دول، وقيمه تساوي الواحد الصحيح.

يساعد قياس مؤشرات الشمول المالي على وضع أهداف وطنية لاستراتيجية الشمول المالي المراد تطبيقها في أي اقتصاد، فضلاً عن تقدير درجة تقدمه المتحققة. وبهذا فإن مؤشرات الشمول المالي تعطي تفسيراً واضحاً عن مدى تأثير مستويات الشمول المالي ودرجة تطور النظام المالي في الاقتصاد الجزئي والكلية.

ويمكن تلخيص هذه المؤشرات بالاتي:

## 1) نفاذ الوصول ومؤشراتته.

يقصد به قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على تقديم الخدمات والمنتجات المالية التي ترتبط باللوائح والترتيبات التنظيمية والسوق والبيئة التكنولوجية. وتحقيق الوصول المالي يتطلب تحديد الصعوبات والعوائق المحتملة التي تواجه المؤسسات في تقديمها للخدمات وللمنتجات أو تلك التي تواجه الزبائن، وهو بمثابة مرآة تعكس عمق انتشار الخدمات المالية والمصرفية، ويساهم هذا المؤشر بنسبة (50%) من مؤشرات الشمول المالي، ويعتمد على عدد من المؤشرات الفرعية أو النسب، وهي:

(أ) **نسبة التركيز المصرفي:** يتحقق الشمول المالي عبر وصول الخدمات المصرفية والمنتجات المالية إلى شرائح المجتمع كافة وبالذات محدودي الدخل والمرأة والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بما يشمل المناطق الريفية والنائية التي يصعب الوصول إليها. لذا فان هدف الشمول المالي يتمثل في الانتشار الواسع لشبكة فروع المصارف في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. (بن رجب: 2018)

(ب) **نسبة الكثافة المصرفية:** تطرقت الدراسات العديدة إلى نسبة الكثافة المصرفية كمؤشر لقياس درجة وصول المعاملات والخدمات المالية إلى شرائح المجتمع المختلفة، ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها كل من (Cameron & Trivedi) عام 1967، وعُرفت باسميهما أي أنموذج (Cameron & Trivedi)، وهذا الأنموذج مبني على أساس الكثافة المصرفية، ويقيسها بعدد السكان إلى اجمالي عدد الفروع المصرفية لكل مئة الف فرد بالغ. (Cameron & Trivedi, 1999)

(ت) **نسبة الانتشار المصرفي:** لقد شملت الدراسة التي قام بها (Cameron & Trivedi) قياس نسبة الانتشار المصرفي، وقد احتسبت هذه النسبة على أساس عدد الفروع إلى عدد السكان الاجمالي أو عدد البالغين الذين اعمارهم خمسة عشر سنة فما فوق، وقيمته يجب ان تساوي واحد صحيح، ومعنى ذلك أن الانتشار المصرفي يكون في وضعه المثالي. أما إذا كان أكبر من الواحد الصحيح، فيدل على وجود انتشار كبير لفروع المصارف قد يكون أكبر من الحاجة إليه، الأمر الذي يترتب عليه عبئاً كبيراً سواء من حيث ارتفاع التكلفة على المصارف وانخفاض في برحيتها. أما عندما يكون أقل من الواحد الصحيح، فهذا يدل على أن انتشار المصارف غير كافٍ لتلبية الحاجة إليها، ومن ثم يتعذر

وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى شرائح معينة من المجتمع هم بحاجة إلى هذه الخدمة. (Cameron & Trivedi, 1999)

## (2) نفاذ الاستخدام ومؤشراتته.

يُعبّر عن عدد الافراد القادرين فعلاً الحصول على واحدة أو أكثر من الخدمات المالية والمصرفية، أو بتعبير آخر يتضمن قياس مدى استخدام الافراد البالغين الذين أعمارهم خمسة عشر سنة فما فوق للخدمات المالية مثل؛ استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور، ودفع قوائم الشراء، ويعكس الدور الحقيقي للوساطة المالية للقطاع المصرفي ومدى عمق نفاذ خدماته. ويساهم بنسبة (50%) من مقدار مؤشر الشمول المالي. ويتضمن عدد من المؤشرات أو النسب الفرعية، وهي: (النعيمي, 2017)

(أ) **مؤشر نفاذ الايداع (الادخار):** يقيس مدى قيام الافراد البالغين الذين اعمارهم خمسة عشر سنة فأكثر بإيداع ما لديهم من مدخرات في المؤسسات المالية الرسمية. وتوضح بيانات هذا المؤشر مدى فاعلية القطاع المالي والمصرفي في جذب الودائع من الافراد والوحدات الاقتصادية كافة، وكلما زادت هذه النسبة يدل ذلك على تطور وفاعلية المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن تطور العادات المصرفية للجميع واستشراء الثقافة المالية.

(ب) **مؤشر نفاذ الائتمان (الاقتراض):** يقيس هذا المؤشر درجة توجه الافراد البالغين الذين هم في سن الـ (15) فما فوق نحو المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية للحصول على الائتمان (القروض). وللائتمان دور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية، ويتوقف عليه نمو الاقتصاد، لكن ينبغي على اطراف عملية الائتمان استغلاله بشكل الأمثل، لأن العكس من ذلك يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية على الاقتصاد.

## المبحث الثالث: تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2018-2004)

### (1) نفاذ الوصول ومؤشراته.

(أ) نسبة التركيز المصرفي: نلاحظ من الجدول (1) الذي يوضح نسبة التركيز المصرفي في العراق للمدة (2018-2004)، أن عدد المصارف الحكومية في مدينة بغداد أخذ بالتزايد حتى عام 2013، حيث بلغ 180 مصرفاً حكومياً، وبعدها أخذ بالتناقص عام 2014 إذ بلغ (138) مصرفاً حكومياً، ثم عاود إلى الزيادة حتى وصل إلى (148) مصرفاً حكومياً عام 2018. أما بالنسبة للمصارف الخاصة فقد ازداد عددها هي الاخرى ووصل إلى (225) مصرفاً خاصاً عام 2013، وأخذ عدد المصارف الخاصة بالانخفاض عام 2014 إذ بلغ (201) مصرفاً خاصاً واستمر بالانخفاض حتى عام 2017 إذ بلغ (155) مصرفاً خاصاً، ثم ازداد عددها إذ وصل (174) مصرفاً خاصاً.

جدول (1) مؤشر نسبة التركيز المصرفي في العراق للمدة (2016-2018)

نسب التركيز المصرفي	المحافظات	اجمالي فروع القطاع المصرفي بغداد %	اجمالي الفروع العاملة	المصارف الخاصة			المصارف الحكومية			السنوات
				اجمالي الفروع الخاصة (2)	المحافظات	بغداد	اجمالي الفروع الحكومية (1)	المحافظات	بغداد	
-	-	524	-	151	-	-	373	-	-	2004
-	-	524	-	151	-	-	373	-	-	2005
-	-	542	542	183	-	-	359	-	-	2006
-	-	549	549	201	-	-	348	-	-	2007
-	-	560	560	212	-	-	348	-	-	2008
-	-	774	774	383	-	-	391	-	-	2009

60,1	39,9	871	860	478	280	198	382	237	145	2010
60,1	39,4	899	888	491	285	206	397	248	149	2011
59,0	41,0	994	982	511	285	226	471	294	177	2012
59,6	40,4	1014	1002	526	301	225	476	296	180	2013
63,9	36,1	1034	938	522	321	201	316	278	138	2014
62,0	36,9	854	830	424	266	158	397	249	148	2015
61,5	38,5	866	858	452	271	181	406	257	149	2016
64,0	36,0	833	833	410	255	155	423	278	145	2017
67,6	32,4	856	921	451	291	174	529	381	148	2018

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2004-2018).

اما عدد المصارف في باقي المحافظات فقد اخذت بالزيادة، إذ بلغ عددها (296) مصرفاً حكومياً عام 2013 ثم انخفض إلى (278) مصرفاً حكومياً عام 2014، واستمرت بالانخفاض حتى عام 2015 ثم عاودت الارتفاع حتى بلغ عددها (381) مصرفاً حكومياً عام 2018. أما المصارف الخاصة فقد ازداد عددها هي الاخرى فبلغت (321) مصرفاً خاصاً عام 2014 بعد أن كان عددها (280) مصرفاً خاصاً، ثم اخذ عددها بالانخفاض حتى عام 2017 وبلغت (255) مصرفاً خاصاً، ثم ازداد عددها عام 2018 فبلغ (291) مصرفاً خاصاً.

وهذا الأمر أنعكس على تحديد نسبة التركيز المصرفي في العراق للمدة (2004-2018)، حيث بلغت (41%) في محافظة بغداد عام 2012، وتمثل أعلى نسبة خلال المدة موضوع البحث، في حين بلغت في باقي المحافظات (59%) وتمثل أقل نسبة. أما في عام 2018 فقد بلغت نسبة التركيز المصرفي في محافظة بغداد ما يقارب (32.4%)، وتمثل أقل نسبة تركيز مصرفي، وبلغت في بقية المحافظات ما يقارب (67.6%) وهي أعلى نسبة تركيز مصرفي. وهذا الارتفاع في نسبة التركيز المصرفي في المحافظات باستثناء بغداد عام



2018 لا يعني أن عدد المصارف يتناسب مع عدد السكان ومساحة المحافظات التي تمثلها هذه النسبة.

من هنا نستنتج أن نسبة التركيز المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) ضعيفة أو منخفضة ولا تتناسب مع عدد سكانها او المساحة التي تشغلها.

ب) نسبة الكثافة المصرفية: يتضح من الجدول (2) أن مؤشر نسبة الكثافة المصرفية في العراق عام 2008 بلغت (55.3%) وتمثل أعلى نسبة بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان، في حين بلغت (30.9% - 30.1%) وتمثل أعلى نسبة بالنسبة لعدد البالغين من السكان للمدة (2005-2008)، وقد أخذت بالانخفاض للمدة (2009-2012)، إذ بلغت (34.6%) بالنسبة لإجمالي عدد السكان و(20.9%) بالنسبة لعدد البالغين من السكان. ثم عاودت إلى الارتفاع للمدة (2013-2018) حتى بلغت (48%) من إجمالي عدد السكان و(28.1%) عام 2018 بالنسبة إلى عدد البالغين من عدد السكان بعد أن كانت (39%) و(21.2%) على التوالي للعام 2013. وبتعبير آخر وصلت الكثافة المصرفية في عام 2018 إلى أن لكل مصرف (28000) نسمة بعد ان كانت عام 2008 لكل مصرف (55000) نسمة.

نستنتج من ذلك أنه على الرغم من التطور الذي حصل لكن نسبة الكثافة المصرفية لازالت منخفضة، والسبب في ذلك يتمثل في انعدام توفر الخطط المصرفية الرصينة في توسيع شبكة الفروع المصرفية ونشر خدماتها في أوسع رقعة جغرافية من البلد.

جدول (2) مؤشر نسبة الكثافة المصرفي لفروع المصارف في العراق  
للمدة (2016-2018) / قيمة المؤشر لكل 100000 بالغ

حجم الكثافة المصرفية			عدد البالغين / الف نسمة (15 سنة فأكثر) (2)	اجمالي عدد السكان (1)	اجمالي فروع القطاع المصرفي		السنوات
عدد البالغين (2)	اجمالي عدد السكان الف بالغ (1)				المخطط	الفعلي	
	المخطط	الفعلي					
28,9	30	50,9	15,359	27	900	530	2004
30,9	30	52,6	16,391	27,9	930	530	2005
30,2	30	53,1	16,391	28,8	960	542	2006
30,7	30	53,9	16,883	29,6	986	549	2007
30,1	30	55,3	17,437	31	1033	560	2008
23,8	30	41,2	18,465	32	1066	774	2009
22,4	30	37,6	19,303	32,4	1080	860	2010
22,4	30	37,5	19,929	33,3	1110	888	2011
20,9	30	34,6	20,569	34	1133	982	2012
21,2	30	39	21,227	35	1166	1002	2013
23,4	30	38,3	21,904	36	1200	938	2014
22,5	30	44	20,962	36,9	1230	830	2015
26,3	30	44	22,651	37,8	1260	858	2016
26,4	30	44	22,283	37,1	1113	833	2017
28,1	30	48	23,701	37,6	1241	856	2018

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، دائرة الإحصاء والأبحاث، للأعوام (2004-2018).

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية، إحصاءات السكان، للأعوام (2004-2018).

(ت) نسبة الانتشار المصرفي: نلاحظ من الجدول (3) الذي يوضح مؤشر نسبة الانتشار المصرفي في العراق للمدة (2004-2018)، أن هذه النسبة غير مستقرة سواء من حيث نسبة عدد الفروع إلى إجمالي عدد السكان ام عدد الفروع إلى عدد البالغين من إجمالي السكان. وقد تراوحت بين (2-3) على التوالي للأعوام (2004-2008)، ثم أخذت بالارتفاع حيث تراوحت بين (3-4) على التوالي للمدة (2010-2013)، وبعدها اخذت بالانخفاض للمدة (2014-2018) حيث تراوحت بين (2-4) على التوالي بعد ان كانت تتراوح بين (3-5) على التوالي عام 2013. وهذا الانخفاض كان نتيجة لسيطرة العصابات الارهابية (داعش) على مناطق عدة من العراق وبما فيها المصارف التجارية، فضلاً عن قيام البنك المركزي العراقي بوضع عدد من المصارف تحت وصايته وتحت التصفية سواء في بغداد أو المحافظات الأخرى وذلك لمخالفتها للتعليمات واللوائح المصرفية الصادرة عنه.

كما يمكن تفسير ارتفاع وانخفاض مؤشر نسبة الانتشار بالاعتماد على القيمة المثلى للمؤشر والمتمثلة بالواحد الصحيح، ومعناها هنالك توزيع أمثل للمصارف في انحاء البلد كافة. حيث يتضح من الجدول (3) أن قيمة مؤشر الانتشار المصرفي لم تصل إلى الواحد الصحيح طيلة مدة البحث، وإنما تراوحت بين (3-5)، وهذا يدل على وجود عدد كبير من المصارف لا تتم الحاجة إليها أي لا يتعامل معها الجمهور، الأمر الذي يُشكل عبئاً كبيراً على المصارف من حيث التكلفة ومن ثم على انخفاض الربحية المصرفية.

جدول (3) الانتشار المصرفي لفروع المصارف في العراق  
للمدة (2004-2018) / قيمة المؤشر لكل 100000 بالغ

نسب الانتشار المصرفي			عدد البالغين / الف نسمة (15 سنة فأكثر) (2)	اجمالي عدد السكان (1)	اجمالي فروع القطاع المصرفي		السنوات
عدد البالغين 2	عدد السكان الكلي				المخطط	الفعلي	
	المخطط	الفعلي					
3	3,3	2	15,359	27	900	530	2004
3	3,3	2	16,391	27,9	930	530	2005
3	3,3	2	16,391	28,8	960	542	2006
3	3,3	2	16,883	29,6	986	549	2007
3	3,3	2	17,437	31	1033	560	2008
4	3,3	2	18,465	32	1066	774	2009
4	3,3	3	19,303	32,4	1080	860	2010
4	3,3	3	19,929	33,3	1110	888	2011
5	3,3	3	20,569	34	1133	982	2012
5	3,3	3	21,227	35	1166	1002	2013
4	3,3	3	21,904	36	1200	938	2014
4	3,3	2	20,962	36,9	1230	830	2015
4	3,3	2	22,651	37,8	1260	858	2016
4	3,0	2	22,283	37,1	1113	833	2017
4	3,3	2	23,701	37,6	1241	856	2018

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2004-2018).

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية، احصاءات السكان، للأعوام (2004-2018).

نستنتج من ذلك أن مؤشر نسبة الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) باعتبارهما أحد مؤشرات الوصول للشمول المالي ضعيفة قياساً بمستويات الحاجة الفعلية والاقتصادية لزيادة مستويات وصول الخدمات المصرفية. حيث أن انخفاض نسبة مؤشر الانتشار المصرفي مع ارتفاع مؤشر نسبة الكثافة المصرفية يُحجم من عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية وإضعاف القدرة على تجميع المدخرات.

### 3) نفاذ الاستخدام ومؤشراته.

أ) مؤشر نفاذ الإيداع (الادخار): يتضح من الجدول (4) أن حركة الودائع بأنواعها الثلاثة والمتمثلة بالودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة وودائع القطاع الخاص قد شهدت تقلباً ملحوظاً للمدة (2004-2018)، ويمكن توضيحه كالآتي:

- فبالنسبة لودائع الحكومة المركزية يتضح ان نسبتها إلى مقدار العملة في التداول وإجمالي عدد السكان أخذت بالزيادة، إذ بلغت (66%) و(45%) على التوالي لعام 2009 بعد أن شكلت نسبة (51%) و(13%) على التوالي عام 2004. ثم أخذت بالانخفاض للعامين 2010 و2011، إذ بلغت (40%) و(34%) على التوالي عام 2011. وبعدها عاودت إلى الارتفاع عام 2012، إذ شكلت ما نسبته (53%) و(48%) على التوالي. وذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط عالمياً مما انعكس بالإيجاب على ودائع الحكومة المركزية، ثم انخفضت عام 2013 وعاودت إلى الارتفاع عام 2014 فشكلت ما نسبته (50%) بالنسبة إلى مقدار العملة في التداول وإجمالي عدد السكان. وبعدها أخذت هذه النسبة بالانخفاض للمدة (2015-2017)، وذلك بسبب توجه الحكومة نحو الانفاق العسكري للتخلص من العصابات الارهابية (داعش) التي سيطرة على مناطق عدة من غرب العراق، فضلاً عن انخفاض اسعار النفط عالمياً الذي انعكس بدوره على إيرادات العراق النفطية. وفي عام 2018 عاودت ودائع الحكومة المركزية إلى الارتفاع، إذ شكلت نسبة (40%) من مقدار العملة في التداول و(44%) من إجمالي عدد السكان، وذلك بسبب اعادت الحكومة المركزية سيطرتها على المناطق المغتصبة من قبل العصابات الارهابية، فضلاً عن الارتفاع التدريجي في اسعار النفط عالمياً، ومن ثم زيادة الإيرادات الحكومية.

- أما بالنسبة لودائع المؤسسات العامة فقد أخذت نسبتها إلى مقدار العملة في التداول في الارتفاع حتى عام 2011، إذ بلغت (93%) و(79%) على التوالي، ثم انخفضت عام 2012 إلى (80%) و(72%)، وعاودت إلى الارتفاع عام 2014 وشكلت ما نسبته (87%) لكل من مقدار العملة في التداول وإجمالي عدد السكان، وبعدها انخفضت وعادت للارتفاع عام 2017 واستمرت حتى عام 2018 وبلغت نسبتها من مقدار العملة في التداول (67%). أما نسبتها إلى إجمالي عدد السكان فقد شكلت ما نسبته (73%).

- وفيما يخص ودائع القطاع الخاص فقد أخذت نسبتها من مقدار العملة في التداول نحو الارتفاع حتى عام 2007 وشكلت (66%) ثم أخذت بالانخفاض حتى عام 2010 إذ شكلت نسبة (45%) من مقدار العملة في التداول، ثم انخفضت عام 2012 وعاودت الارتفاع عام 2013 واستقرت حتى عام 2017 وقد شكلت نسبة (42%) من مقدار العملة في التداول، ولكن عادت إلى الارتفاع عام 2017 وبلغت نسبتها (37%)، ثم ارتفعت عام 2018 وشكلت ما نسبته (44%) من مقدار العملة في التداول. أما عن نسبتها إلى إجمالي عدد السكان فقد استمرت بالارتفاع حتى عام 2009، وقد شكلت نسبة (40%)، ثم انخفضت هذه النسبة عام 2010 وبلغت (26%)، وبعدها ارتفعت النسبة حتى بلغت (42%) عام 2014، ثم انخفضت عام 2015 واستقرت على النسبة ذاتها والتي بلغت (40%) حتى عام 2017، وبعدها ارتفعت عام 2018 حتى بلغت (48%) بسبب التخلص من العصابات الارهابية وتحقق الاستقرار الأمني والسياسي مقارنة بالأعوام الأولى من السلسلة الزمنية موضوع البحث، فضلاً عن التحسن التدريجي في اسعار النفط عالمياً الذي اثر ايجابياً على الايرادات النفطية ومن ثم على ايداعات الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص.

جدول (4) مؤشر نفاذ الايداع إلى العملة في التداول واجمالي عدد السكان للمدة (2004-2018)

الودائع إلى اجمالي عدد السكان %			الودائع إلى العملة في التداول %			ودائع القطاع المصرفي (مليار دينار)			اجمالي عدد السكان (الف نسمة)	العملة في التداول / (تريليون دينار)	السنوات
5/2	4/2	3/2	5/1	4/1	3/1	ودائع القطاع الخاص (5)	ودائع المؤسسات العامة (4)	ودائع الحكومة المركزية (3)			
11	5	13	42	18	51	3,025	1,292	3,618	27000	7,163	2004
13	4	21	40	12	65	3,689	1,126	5,955	27900	9,113	2005
17	9	33	43	24	87	4,752	2,583	9,593	28800	10,968	2006
32	9	48	66	19	99	9,402	2,701	14,084	29600	14,232	2007
37	19	55	63	32	92	11,615	5,832	17,077	31000	18,493	2008
40	36	45	58	53	66	12,686	11,451	14,445	32000	21,776	2009
26	69	36	34	92	48	8,342	22,504	11,615	32400	24,342	2010
36	79	34	42	93	40	11,997	26,374	11,431	33300	28,287	2011
37	72	48	41	80	53	12,628	24,399	16,355	34000	30,594	2012
42	82	44	42	83	44	14,618	28,871	15,402	35000	34,995	2013
42	87	50	42	87	50	15,138	31,309	18,142	36000	36,072	2014
40	69	41	42	73	43	14,645	25,543	15,042	36900	34,855	2015
40	64	37	36	61	36	15,297	24,298	14,211	37800	42,075	2016
40	70	39	37	64	36	17,843	25,998	14,651	37139	40,343	2017
48	73	44	44	67	40	18,432	27,664	16,809	38123	41,521	2018

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2004-2018).

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الاحصائية، احصاءات السكان، للأعوام (2004-2018).

نستنتج مما تقدم ان تدفق الأموال الفائضة أو (المدخرات) من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص إلى القطاع المصرفي يعكس ارتفاع درجة ثقتها بالجهاز المصرفي، وهو دليل على مدى نفاذ أو استخدام الخدمات المالية والمصرفية التي لها دور في تعزيز الوساطة المالية للقطاع المصرفي.

(ب) مؤشر نفاذ الائتمان (الاقتراض): يتبين من الجدول (5) الذي يوضح مؤشر نسبة نفاذ الائتمان (الاقتراض) من القطاع المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) الاتي:

### جدول (5) مؤشر نفاذ الائتمان الى اجمالي عدد البالغين من السكان لكل مائة ألف بالغ للمدة (2004-2017)

السنة	اجمالي الائتمان / مليار دينار (1)	ائتمان الحكومة المركزية / مليار دينار (2)	ائتمان المؤسسات العامة / مليار دينار (3)	ائتمان القطاع الخاص / مليار دينار (4)	عدد السكان البالغين / مليون (5)	$\frac{1}{5}$	$\frac{2}{5}$	$\frac{3}{5}$	$\frac{4}{5}$
2004	0.824	14	190	620	15,359	0.53	0.01	0.12	0.40
2005	1,717	136	631	950	16,391	1.05	0.08	0.38	0.58
2006	2,665	24	759	1,881	16,391	1.63	0.01	0.46	1.15
2007	3,459	17	1,054	2,387	16,883	2.05	0.01	0.62	1.41
2008	4,587	34	575	3,978	17,437	2.63	0.02	0.33	2.28
2009	5,690	399	644	4,646	18,465	3.1	0.22	0.35	2.52
2010	11,722	2,308	886	8,527	19,303	6.1	1.20	0.46	4.42
2011	20,344	7,350	1,637	11,356	19,929	10.21	3.69	0.82	5.70
2012	28,439	7,668	6,120	14,650	20,569	13.83	3.73	2.98	7.12
2013	29,952	6,377	6,266	16,948	21,227	14.94	3.00	2.95	7.98
2014	34,123	8,368	8,010	17,745	21,904	15.58	3.82	3.66	8.10
2015	36,753	10,880	7,802	18,070	20,962	17.53	5.19	3.72	8.62
2016	37,180	11,616	7,383	18,181	22,651	16.41	5.13	3.26	8.03
2017	37,953	11,279	7,221	19,452	22,283	17.03	5.06	3.24	8.73
2018	غ م	غ م	غ م	غ م	23,701				

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2004-2018).

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية، احصاءات السكان، للأعوام (2004-2018).



- نسبة إجمالي الائتمان إلى عدد البالغين أخذت بالزيادة وقد شكلت (14.94%) في عام 2013 بعد ان كانت قد شكلت ما نسبته (0.53%) عام 2004، واستمرت بالارتفاع حتى عام 2015 إذ بلغت (17.53%)، ثم انخفضت عام 2016 حيث بلغت (16.41%) وبعد ذلك ارتفعت عام 2017 وقد شكلت ما نسبته (17.03%).

- نسبة ائتمان الحكومة المركزية إلى عدد البالغين أخذت بالتزايد حتى شكلت (3.73%) عام 2012، وانخفضت عام 2013 وبلغت (3%)، وبعدها عاودت إلى الارتفاع حتى عام 2015 وبلغت (5.19%)، ولم تستمر هكذا وإنما انخفضت حتى عام 2017 إلى (5.06%).

- نسبة ائتمان المؤسسات العامة إلى عدد البالغين من إجمالي السكان، فقد أخذت بالارتفاع هي الأخرى وشكلت ما نسبته (2.98%) عام 2012 بعد أن شكلت (0.12%) عام 2004، وقد أخذت هذه النسبة بالانخفاض حتى شكلت ما يقارب (2.95%) عام 2013، ثم عاودت إلى الارتفاع حتى عام 2015 وبلغت (3.72%)، ولم تستمر بالارتفاع وإنما انخفضت حتى 2017 إلى (3.24%).

- نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى عدد البالغين، فقد أخذت بالارتفاع أيضاً، وبلغت (7.98%) عام 2013، وقد أخذت هذه النسبة بالارتفاع حتى عام 2015 وشكلت ما يقارب (8.62%)، وأخذت بالانخفاض عام 2016 وبلغت ما يقارب (8.03%)، ثم ارتفعت عام 2017 وبلغت (8.73%).

ويُعزى سبب كل ذلك تعرض الاقتصاد العراقي إلى الإزمة المزدوجة المتمثلة بسيطرة العصابات الارهابية على مناطق عدة من غرب العراق وما رافقها من انعدام الاستقرار الامني والسياسي الذي ترتب عليه عدم الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط عالمياً وانعكاسه السلبي على الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الوحيد للدخل.

نستنتج مما سبق ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من القطاع المصرفي مقارنة بنسبة الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة، وهذا يعكس تحسن مستوى نفاذ أو استخدام هذه الخدمة مقارنة بإعداد البالغين من السكان.

## المبحث الرابع: استراتيجية الشمول المالي في العراق :-

تختلف تجارب الدول في تحقيق الشمول المالي، لكونها ترتبط بالظروف الاقتصادية لتلك الدول ومقدار العمق المالي للجهاز المصرفي العامل فيها ومستوى الثقافة المالية لمواطنيها، فالعراق واحد من هذه الدول الذي بذل جهود في اعداد وتنفيذ استراتيجية خاصة بالشمول المالي للأعوام (2016-2020) تتضمن عدد كبير من التوجهات من بينها:-

### - توسيع وتطوير نسبة الشمول المالي في العراق.

- وضع تعريف للشمول المالي يتمثل في عدد المتعاملين مع المصارف سواء كانوا من زبائنها الدائمين أو غير الدائمين لرفع نسبة الشمول المالي، والتي بلغت 11% حتى عام 2016. وهي نسبة متواضعة مقارنة بنظيرتها في الدول العربية والأجنبية. ويعود ذلك إلى: (البنك المركزي العراقي:2016)

أ- انخفاض نسبة الكثافة المصرفية :- تمثل النسبة المعيارية العالمية للكثافة المصرفية كل مصرف واحد يقدم خدماته إلى عشرة آلاف نسمة في حين كان في العراق عام 2003 لكل مصرف واحد 75000 نسمة، ووصلت عام (2018) إلى (28000) نسمة. وعلى الرغم من التطور الذي حصل لكن نسبة الكثافة المصرفية لازالت منخفضة، والسبب في ذلك انعدام توفر الخطط المصرفية الرصينة في توسيع شبكة الفروع المصرفية ونشر خدماتها في أوسع رقعة جغرافية .

ب- ارتفاع معدل البطالة نظراً لعدم توفر فرص العمل الكافية للشباب من الذكور والإناث القادرين على العمل بعد عام 2003 بسبب ما خلفه الاحتلال الامريكي للعراق من تدمير البنية التحتية وحل عدد من المؤسسات حيث بلغ متوسط معدل البطالة الى (19%) من مجموع

- السكان. وذلك لعدم اعطاء القطاع الخاص دوره في تطوير الاقتصاد الوطني، فضلاً عن عدم قيام الحكومة بتنفيذ القوانين الخاصة به مثل؛ قانون حماية المنتج الوطني وقانون منع الاغراق السلعي، وقانون التعريف الجمركية وقانون حماية المستهلك. ونظراً لارتفاع نسبة البطالة فقد انعكس ذلك على انخفاض نسبة المتعاملين مع القطاع المصرفي.
- ارتفاع نسبة الفقر، ويعود ذلك إلى الحروب التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود والحصار الاقتصادي المفروض على العراق. وما لحق في البنية التحتية من تدمير بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003.
  - بدأ البنك المركزي العراقي منذ عام 2008 بدراسة الظاهرة وتولد لدى القطاع الخاص فكرة تطوير وسائل الدفع وتسهيل عمليات اجراء الصفقات التجارية وإبراء الذمم باستخدام ادوات الدفع الالكتروني من خلال انشاء الشركة العالمية (كي كارد)، حيث ساهم فيها كل من مصرفي الرافدين والرشيد بنسبة 30% من رأس مالها ومنح البنك المركزي العراقي اجازة لها لممارسة اعمالها لخدمة اكبر شريحة من شرائح المجتمع العراقي. وهم المتقاعدون حيث ساهمت هذه الشركة في توفير الوقت والجهد امام شريحة المتقاعدين وموظفي المصارف على حد سواء.
  - قام البنك المركزي بتطوير نظام المدفوعات لديه الذي أسس 2006 وذلك باستحداث برامج للمدفوعات تساعد في تطوير وسائل الدفع وأدواته، كما عمل على منح اجازات لشركات اصدار البطاقات الالكترونية وأخرى مختصة بعمليات التحصيل ومثلها لمعالجة البيانات والسماح للمصارف بنشر اجهزة الصراف الالي ومنح اجازات لشركات الدفع باستخدام اجهزة الهاتف النقال وفق احدث الانظمة الالكترونية المستخدمة عالمياً.
  - قام البنك المركزي العراقي بإنشاء (مجلس المدفوعات) للقيام بمهمة وضع الخطط والبرامج وتطوير وسائل الدفع لخدمة المتطلبات الحالية والمستقبلية لخدمة المجتمع الوطني بشكل عام.
  - تبني البنك المركزي العراقي مشروع توظيف رواتب الموظفين في الوزارات العراقية والدوائر الحكومية والشركات العامة. بموجب عقد خاص استرشادي

اعدته الدائرة القانونية. ولكون نسبة الشمول المالي ترتبط بأدوات ووسائل الدفع فقد قامت دائرة المدفوعات في هذا البنك باتخاذ الاجراءات الاتية (البنك المركزي العراقي: 2017):-

1 - تفعيل الرقم الحسابي الدولي الموحد IBAN على نظام المدفوعات، حيث يُعرف على أنه الرقم الدولي للحساب المصرفي المبني على المواصفات الدولية الخاصة برقم الحساب المصرفي. وهو تنميط خاص بأرقام حسابات زبائن المصارف يتيح لمستخدمه التحقق من صحة الرقم باعتماد الممول له، ثم توجيه المصارف باعتماد الرقم الحسابي الموحد في التحويلات الداخلية ابتداءً من تاريخ 2017/1/2 بموجب كتاب البنك المركزي رقم 1522/23 في 2016/12/28.

2 - تنفيذاً لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب القرار (313) لسنة 2016 نحو التحول من التعامل بالدفع النقدي الى التعامل بالدفع الالكتروني بكافة انواعه (رواتب الموظفين، المخصصات والمنافع). وقد قام البنك المركزي العراقي بتطبيق ذلك على موظفيه وتم فتح حسابات لموظفيه لدى المصارف والاتفاق على تنصيب اجهزة الصراف الالي لكل مصرف في موقعي البنك المركزي العراقي (الرشيد والجادرية).

- ولأهمية الشمول المالي شكل البنك المركزي لجنة دائمة تكون مهمتها وضع الاطار التنظيمي لهذه المهمة.

- شكل مجلس الوزراء لجنة مقرها الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الاشراف والمتابعة لهذا المشروع ومعالجة المشكلات التي تواجه تنفيذه.

- قام البنك المركزي العراقي بتنفيذ مشروعين للإقراض المتوسط والصغير بهدف تمكين الصناعيين والزراعيين وأصحاب المشروعات الحرفية وكذلك الفئات الفقيرة في البلد من الحصول على القروض الميسرة لأجال مقبولة وبأسعار فائدة مناسبة، لغرض زيادة نسبة الشمول المالي ومعالجة البطالة وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الوعي المصرفي (الثقافة المالية) والاستشاري .

وبالرغم من أن توجهات هذين المشروعين تتعارض مع توجهات المصارف ومن جوانب عدة مثل؛ اسعار الفائدة المنخفضة (الميسرة)، والتزامها بإعادة المبالغ المخصصة لها من المشروعين في الفترة الزمنية المحددة، وتوجه غالبية المصارف إلى استخدام مواردها لتلبية متطلبات الحصول على الدولار الامريكي من خلال نافذة العملة والحصول على عوائد تفوق العوائد المتوقعة من منح القروض وبعض الممارسات التي اتخذتها دوائر الدولة في عدم ضمان موظفيها المقترضين، فضلاً عن قرار لجنة الكفالات السيادية في مجلس الوزراء المبلغ الى البنك المركزي العراقي والمتضمن " الغاء الكفالات السيادية المعطاة على مبادرة البنك المركزي العراقي " في مجال مشروعية الاقراض الصغير والمتوسط. هذا الامر ادى إلى ايقاف تمويل المصرف الصناعي والزراعي اللذين كانا يعانيان من التخلف التقني وحتى اشعار اخر كما جاء في كتاب دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ذي العدد (6/1526) في 27/5/2018، مما ادى الى تعثر هذين المشروعين الامر الذي دعا إدارة البنك المركزي العراقي إلى معالجة المشكلات المذكورة وتوفير الظروف المناسبة لذلك.(عبد النبي: 2018)

ولقد اعتمد البنك المركزي العراقي على آلية خاصة للوصول الى الشمول المالي، وذلك باعتماد استراتيجية قصيرة الاجل للمدة (2018-2020).

### 1) خطوات الاستراتيجية القصيرة الاجل

عُدَّت الاستراتيجية القصيرة الاجل من قبل البنك المركزي وتتمثل بالخطوات الاتية (حسن: 2018):-

#### أ- الجوانب القانونية (البيئة القانونية):-

1. اصدار الاطار القانوني التشريعي لأنظمة الدفع الالكتروني.
2. تحديث متطلبات وإجراءات الترخيص لمزودي خدمات الدفع الالكتروني.
3. وضع الاطر الرقابية والإشرافية وقواعد تعزيز الثقة بالعمل المصرفي.
4. تعديل الهيكل التنظيمي وإضافة شعبة للشمول المالي.

## ب- البنى التحتية :-

1. تحديث نظام المدفوعات العراقي الذي تم وضعه عام 2006 ليتلاءم مع التطورات المستقبلية.
2. بناء المقسم الوطني ومراكز البيانات ضمن افضل الممارسات الدولية.
3. تشكيل فريق عمل للشمول المالي

## ت- حماية المستهلك المالي.

1. اصدار ضوابط لحماية المستهلك المالي.
2. انشاء مكتب الاستعلام الائتماني

## ث- المنتجات والخدمات المالية.

تمويل المشروعات الصغيرة من خلال مبادرة البنك المركزي (واحد تريليون دينار عراقي)

## ج- التثقيف المالي (الثقافة المالية)

1. اعداد خطة للتثقيف المالي لعام 2018
2. انشاء شعبة التوعية المعرفية وحماية الجمهور.

## (2) أهداف الاستراتيجية القصيرة الاجل.

و تتمثل اهداف الاستراتيجية القصيرة الاجل بالاتي:-

- أ- زيادة نسبة الشمول المالي الى 20% لعام 2020 بعد ان كان 11% عام 2016
- بعد تحقيق الفائدة لعارضي الخدمات المالية وطالبيها في القطاع المالي من خلال :-
- استعمال مشروع توطين الرواتب الذي تبناه البنك المركزي، وشمل التوطين رواتب موظفي القطاع العام كافة.
  - رفع مستوى التعليم والثقافة المالية لشرائح المجتمع المستهدفة.
  - تطوير البنية التحتية للمصارف ومقدمي خدمات الدفع الالكتروني من خلال تطوير نظم الدفع والتسوية بما يتواءم مع المستجدات ويتمشى مع تطوير

متطلبات التطوير والإشراف على هذه الانظمة بما يدعم قضايا تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي.

- تعزيز حماية المستهلك المالي (طالبى الخدمات المالية)، وخلق علاقة توازنية ما بين المصارف وزبائنها، ودمج ذلك بالشمول المالي وسياسات التثقيف والتوعية المالية

ب- دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن خفض نسبة البطالة والفقر، باعتبارها إحدى الآليات المناهضة للفقر وتمكين الفقراء من الحصول على مجموعة من الخدمات المالية لإقامة مشروعات صغيرة تزيد من الدخول الفردية وترد الاقتصاد بالمزيد من فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة وتضييق دائرة الفقر، وتعمل على ضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

ت - تطوير قدرات وأساليب المصارف بما يساهم في استقطاب أكبر عدد من الافراد والمؤسسات، وتعزيز ثقتهم بالجهاز المصرفي عن طريق طرح خدمات جديدة لاسيما وسائل التكنولوجيا التي تلبى احتياجات الزبائن وتقلل الاعباء عليهم .

هذه الاستراتيجية الوطنية يشارك في اعدادها البنك المركزي وكل من القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، فضلاً عن صندوق النقد العربي لغرض تقديم الدعم الفني الذي تتطلبه عملية اعداد تلك الاستراتيجية، وقد شكلت عدة لجان لتغطية المحاور الرئيسية لها تتمثل بالاتي:

أ- اللجنة العليا للشمول المالي: تنبثق عن اللجنة العليا عدد من اللجان الفرعية لغرض تغطية المحاور الرئيسية في الاستراتيجية، وتكون برئاسة أعضاء من اللجنة العليا، وهي:

1) لجنة محور التثقيف المالي وحماية المستهلك المالي: يتمثل عملها في إعداد البرنامج الخاص بالتثقيف المالي وتكون برئاسة وكيل وزير الثقافة.

2) لجنة محور البنية التحتية المالية: يتمحور عملها في إعداد البرنامج الخاص بالبنية التحتية المالية، والاهداف التي يتطلب الوصول لها لتحقيق الشمول المالي وتكون برئاسة مدير عام دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي.

3) لجنة محور المشروعات الصغيرة: يتمثل عملها في اعداد برنامج خاص لتمويل المشروعات الصغيرة، وتكون برئاسة مدير عام دائرة العمليات المالية في البنك المركزي العراقي.

ب- اللجنة التنسيقية: تتمثل مهام هذه اللجنة بالتنسيق بين اللجان المنبثقة عن اللجنة العليا والجهات ذات العلاقة، مع متابعة الاجراءات التنفيذية الصادرة عن اللجنة العليا واللجان الفرعية، وتكون برئاسة رئيس فريق عمل الشمول المالي.

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات

1. الشمول المالي هو السماح لشرائح المجتمع كافة ومؤسساته بالتعامل مع الجهاز المصرفي الرسمي لإتمام معاملاتهم المالية بطريقة الكترونية مقابل كلفة أقل ووقت اسرع.
2. البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في العراق وخاصة في المناطق الريفية غير قادرة على تقديم الخدمات المالية والمصرفية القادرة على تحقيق نظاماً أكثر شمولاً واستقراراً.
3. أن نسبة التركيز المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) ضعيفة أو منخفضة ولا تتناسب مع عدد سكانها او المساحة التي تشغلها.
4. ارتفاع الكثافة المصرفية في العاصمة بغداد، وانخفاضها في المحافظات الاخرى كافة بما فيها الاقضية والنواحي والمناطق الريفية.
5. على الرغم من التطور الذي حصل لكن نسبة الكثافة المصرفية لازالت منخفضة في العراق للمدة (2004-2018)، والسبب في ذلك يتمثل في انعدام التخطيط المصرفي الرصين المبني على توسيع شبكة الفروع المصرفية ونشر خدماتها في أوسع رقعة جغرافية من البلد.
6. أن مؤشر نسبة الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2004-2018) باعتبارهما أحد مؤشرات الوصول للشمول المالي ضعيفة قياساً بمستويات الحاجة الفعلية والاقتصادية لزيادة مستويات وصول الخدمات المصرفية. حيث أن انخفاض نسبة مؤشر الانتشار المصرفي مع ارتفاع مؤشر نسبة الكثافة المصرفية يُحجم من عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية ويُضعف القدرة على تجميع المدخرات.



7. ان تدفق الأموال الفائضة أو (المدخرات) من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص إلى القطاع المصرفي يعكس ارتفاع درجة ثقتها بالجهاز المصرفي، وهو دليل على مدى نفاذ أو استخدام الخدمات المالية والمصرفية التي لها دور في تعزيز الوساطة المالية للقطاع المصرفي.
8. ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من القطاع المصرفي مقارنة بنسبة الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة، وهذا يعكس تحسن مستوى نفاذ أو استخدام هذه الخدمة مقارنة بإعداد البالغين من السكان.
9. تأثر الشمول المالي بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، فضلاً عن النزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك.
10. وجود العوائق الكبيرة أمام شرائح المجتمع ولاسيما ذوي الدخل المحدود في الحصول على الخدمات المصرفية والمالية والمتمثلة في ارتفاع تكاليف تقديم تلك الخدمات، فضلاً عن الاجراءات المعقدة والروتينية.
11. تتضح محدودية دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي من نتائج تحليل مؤشراتته في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018)

## ثانياً: التوصيات

1. تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في العراق وخاصة في المناطق الريفية والنائية، وتحسين كم ونوع الخدمات المصرفية المقدمة لتحقيق نظاماً مالياً أكثر شمولاً واستقراراً.
2. اخضاع قنوات التمويل غير الرسمي لرقابة وإشراف البنك المركزي ، وزيادة تمويل أصحاب الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي لها دوراً كبيراً ومهماً في تخفيض معدلات البطالة ومستويات الفقر، ومن ثم رفع مستوى التنمية المستدامة.
3. ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر النوعية والتثقيف المالي وذلك باطلاعه على ما له من حقوق وما عليه من التزامات وواجبات والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، فضلاً عن اعلام الزبائن عن كل التطورات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات المالية.

4. إعطاء أولوية لمؤشر الوصول لما له من دور في تحفيز مؤشر الاستخدام، حيث أن وصول الخدمة المصرفية في الوقت والمكان المناسبين والكمية المطلوبة وبقدر عالٍ من اليسر يحفز على الاستخدام.
5. التوسع في تقديم الخدمات والمالية المصرفية الرقمية وكذلك عبر الهاتف المحمول، لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية وبتكاليف أقل وأكثر فاعلية.
6. انشاء أقسام جديدة في المصارف الحكومية كافة تتخصص بتقديم خدمات الشمول المالي، وتعمل وفقاً للعمل المصرفي الالكتروني الحديث والتقنيات المصرفية الحديثة على أن تربط مع بعضها لتكوين وحدة معلومات متكاملة لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات، فضلاً عن المساهمة في إعادة هيكلتها وتطوير أدائها والمساهمة في توظيف مئة كبيرة من الشباب ومن ثم تقليل معدلات البطالة.
7. ضرورة تعزيز الانتشار الجغرافي عن طريق التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، فضلاً عن انشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل؛ وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع والصراف الآلي وغيرها.
8. 8- انشاء شركة اتصالات محلية تعمل على مستوى الاقتصاد ككل وتغطي المناطق كافة لتسهيل تقديم خدمات الشمول المالي لشرائح المجتمع المختلفة عن طريق الهاتف المحمول مثل؛ خدمات الايداع والائتمان بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي ينعكس على تقليل الفقر وتحسين الحالة الاجتماعية لفئات كبيرة من المجتمع.
9. تقسيم الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن إلى فئات متنوعة، بحيث تكون أسعار الخدمات المصرفية وفقاً للفئة المقدمة إليها الخدمة، وبهذا يكون تقديم المصارف الحكومية للخدمات ليس فقط إلى ذوي الدخل المحدود والنساء والشباب وحسب بل إلى ذوي الدخل المرتفع ولكن بأسعار أقل من نظيرتها في المصارف الخاصة والأجنبية، وهذا يكون عنصر جذب نحو المصارف الحكومية للتعامل معها.

## المصادر

- بن رجب. جلال الدين، (2018)، احتساب مؤشر مُرَكَّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ص 14.
- البنك المركزي المصري، (2018)، الشمول المالي - النشرة التعريفية، 2018/4/27، ص 2.
- حسن. باسم عبد الهادي، (2018)، استراتيجية الشمول المالي في العراق (الرؤية، الاهداف والتحديات)، البنك المركزي العراقي، مركز الدراسات المصرفية، ص 9-11.
- عبد النبي، وليد عبيدي، (2018)، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، مركز الدراسات المصرفية، ص 11-12.
- مصطفى. بدر الدين قرشى، الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تجربة بنك السودان، البنك المركزي السوداني، (ب ت)، ص 2.
- النعيمي. زهراء أحمد محمد توفيق، (2017)، تحليل مؤشرات الاشتغال المالي للقطاع المصرفي العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 2، العدد 40، ص 262-263.
- العناني. جواد وفريز. زياد، (2016)، أهمية الشمول المالي لفئة الشباب في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، الغد الأردني، 19/ تشرين الأول / 2016، ص 2 و 3-4، زيارة الموقع 13 / 8 / 2018، على الموقع :  
- [http:// www.alghad.com/articales/1195862](http://www.alghad.com/articales/1195862)
- عقيقي. فيفيان وزبيب. محمد ، اسطورة الشمول المالي تحويل الجميع إلى زبائن للمصارف، جريدة الاخبار، زيارة الموقع 14 / 8 / 2018، ص 2-3، على الموقع:  
- <http:// al-akhbar.com/capital/250879>
- فريز. زياد، الثقافة المالية تُعزز سياسة الشمول المالي، الغد الأردني، 6/ كانون الأول / 2016 ، ص 1-2، زيارة الموقع 14 / 8 / 2018، على الموقع:  
- <http:// www.algad.com/articles>
- فريز. زياد ، الشمول المالي ركيزة اساسية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الغد الأردني، 27 / نيسان / 2017، ص 1-2، زيارة الموقع 14 / 8 / 2018، على الموقع:  
- <http:// www.algad.com/articles/15793220>

- نيلسن. كارينا برنس ، بوتكوس. آبي ، من أجل فهم أفضل لمصادر بيانات الشمول المالي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، حزيران / 2014، ص 3-4، زيارة الموقع 2018/8/14 ، على الموقع:  
- <https://www.microfinancegateway.org/ar/librarv>
- Peter .J .Morgan &Victor. Pontines,(2014), Financial Stability and Financial Inclusion, Asian Development Institute, ADBI Working Paper Series, No 488,p5.
- Nasha. Ananchotikul & Dulani. Seneviratne,(2013), Monetary Policy Transmission in Emerging Asia: The Role of Banks and the Effects of Financial Globalization, International Monetary Fund, Working Paper, WP/ 15/207,p10.
- World Bank,(2014), Global Financial Development Report: Financial Inclusion,p14.
- CGAP & Arab Monetary Fund, Financial Inclusion Measurement in the Arab World, Working Paper, 2017,P1.
- Mbutor O.Mbutor & Ibrahim A. Uba,(2013), The Impact of Financial Inclusion on Monetary Policy in Nigeria, Journal of Economics and International Finance, Vol. 5 (8) ,P29 .
- Financial Inclusion Data Working Group, Measurement Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators, Alliance of Financial Inclusion, 2011,P 2.
- Cameron. Colin. A & Trivedi. Pravin. K,(1999), Essentials of Count Data Regression, University of California, Davis, P4.
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والأبحاث، قسم الاستقرار المالي والنقدي، 2016، ص 7-8.
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والأبحاث، قسم الاستقرار المالي والنقدي، 2017، ص 6-7.



## ادارة الصراع وفق نموذج توماس

### دراسة استطلاعية في دائرة مدينة الطب في بغداد

الصيدلاني

مصطفى سعدي جواد

الصيدلانية

هند فؤاد جواد

وزارة الصحة، بغداد \ العراق

## **Conflict Management According to Thomas' model An Exploratory Study in the Medical City Directorate in Baghdad**

**Hind Fouad Jawad & Mustafa Saadi Jawad**

Ministry of Health, Baghdad / Iraq

## المستخلص

تعد المؤسسة الصحية من اهم المؤسسات الادارية اذ ان نجاح هذه المؤسسة يؤثر مباشرة على صحة الانسان من خلال انقاذ ارواح الناس، شفاء المرضى، و تحسين صحتهم، ويستمد هذا البحث اهميته من كونه يتناول واحدة من اهم المعوقات التي تواجه العاملين في المؤسسات الصحية الا وهي الصراعات بين افراد الملاك الطبي، الامر الذي يعرقل تقديم الخدمة الصحية بشكلٍ او بآخر مما ينعكس سلباً على صحة الانسان وبالتالي على تقدم المجتمع، وتقدم اهم الاساليب لأدارته. يختبر البحث الاساليب المستخدمة من قبل الملاك الطبي لإدارة الصراع وفقاً لنموذج توماس في ادارة الصراع، اذ اعتمد الاساليب الخمسة لإدارة الصراع في النموذج وتم اختبار مستوى تطبيق الملاك الطبي لهذه الأساليب، واتضح ان اسلوبي التعاون والتجنب هما الاكثر استخداماً من قبل الملاك الطبي.

**الكلمات المفتاحية: إدارة الصراع، نموذج توماس، المؤسسة الصحية**

## Abstract

The health institution is considered one of the most important institutions as it deals directly with human , saving lives improving their health. This research derives its importance from the subject that it deals with: " the management of the conflict " witch is considered an important article against decreasing the level of performance of medical staff bring by conflict, resulting in decreasing the medical services produced to the society in a way or another. This research test the " techniques of the management of the conflict according Thomas model" that are used by the medical staff & the result was that the cooperation & the avoidance techniques are the most used.

**Keywords: Management of the conflict, Thomas model, Health institution.**

## المقدمة

الانسان مخلوق اجتماعي لا يستطيع العيش ولا العمل بمفرده، يحتاج باستمرار الى الاندماج في مجموعات بشرية، لذلك لا تعتبر المنظمة والمؤسسة مجرد مكان يعمل على تحقيق اهداف معينة، انما اتسعت لتشمل المحتوى النفسي والاجتماعي للعاملين جميعا اي انها مكاناً للعيش والعمل معاً ومن هنا تعتبر المنظمة والمؤسسة بيئة خصبة للصراعات بين العاملين خصوصا عند اختلاف القيم والاهداف والادراكات للعاملين عن بعضهم البعض وقلة الموارد وغيرها من العوامل الاخرى، لذلك فان من اهم الاستراتيجيات التي تحتاج المنظمة ان تستخدمها بكفاءة ودقة عاليتان هي استراتيجية ادارة الصراع والتي سيتم طرحها في هذا البحث وفقاً لنموذج توماس ومدى تطبيق تلك الاستراتيجية في المنظمة الصحية من قبل الملاك الطبي.

## المبحث الأول: منهجية البحث

### اولاً- أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في تأثير الصراع على المنظمات الصحية وما تولده من تردي المستوى الصحي للمرضى او تأخر شفائهم، وذلك عندما يؤثر الصراع سلباً على مستوى اداء الملاك الطبي وبالتالي على تحقيق اهداف المنظمة الصحية، اذ يتناول البحث اساليب ادارة الصراع المستخدمة من قبل الملاك الطبي في المنظمة الصحية وفقاً لنموذج توماس الامر الذي يساعد على فهم طبيعة المسار الذي تتجه اليه منظماتنا الصحية في جانب ادارة الصراع مما يمكن لاحقاً من اتخاذ الخطوات اللازمة بغية الارتقاء بمستوى اداء العاملين فيها ومن ثم تقديم الخدمة الصحية بأكمل وجه.

### ثانياً- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في اثاره التساؤلات الاتية ومحاولة الاجابة عليها من واقع مسار عمل القطاع الصحي (دائرة مدينة الطب)

1. ما نسبة ومستوى الصراع في افراد العينة
2. ما هي اساليب ادارة الصراع ومدى تطبيق كل اسوب من اساليب نموذج توماس لدى افراد العينة

### ثالثاً- اهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على الآتي:

1. نسبة ومستوى الصراع في افراد العينة
2. اساليب ادارة الصراع ومدى تطبيق كل اسوب من اساليب نموذج توماس لدى افراد العينة

### رابعاً- فرضيات البحث

1. لا يستخدم افراد العينة اساليب توماس الخمسة في ادارة الصراع
2. لا توجد علاقات ارتباط بين اساليب توماس في ادارة الصراع لدى افراد العينة

### خامساً - اساليب جمع وتحليل المعلومات

اعتمد جمع المعلومات لأغراض هذا البحث على اسلوب استمارة الاستبانة بعد تضمين كافة المتغيرات اللازمة لتطبيق اسلوب توماس في ادارة الصراع، والجدول الآتي يوضح المتغيرات الرئيسية والفرعية للاستبانة

#### جدول (1) متغيرات البحث

المصادر	الفقرات	المتغيرات الرئيسية
Daft& Noe,2001 العميان، 2004	3-1	اسلوب التنافس
Daft& Noe,2001 العميان، 2004	6-4	اسلوب التسوية
Daft& Noe,2001 العميان، 2004	9-7	اسلوب التجنب
Daft& Noe,2001 العميان، 2004	12-10	اسلوب التنازل
Daft& Noe,2001 العميان، 2004	15-13	اسلوب التعاون

سادساً/ مجتمع البحث: دائرة مدينة الطب



## المبحث الثاني / خلفية نظرية

### 1-2 مفهوم الصراع

اشار (العنزى وعلي، 2015:7) الى ان الصراع هو الحالة التي يصبح فيها طرفين او اكثر على بيئة من حقيقة ان ما يريده كل طرف لا يتفق مع رغبات الطرف الاخر، اما (مطر، 2014: 3) فيعرفه نقلا عن Daft على انه تفاعل متبادل تحاول فيه مجموعة معينة عرقلة او اعاقبة تحقيق اهداف المنظمة، ويرى (الشماع وحمود، 1989: 311) الصراع على انه حالة عدم توازن تتعرض لها المنظمة نتيجة لتعارض المصالح والاهداف بين الأفراد والجماعات والمنظمات وهو احد انواع التفاعلات الاجتماعية التي يمارسها الشخص بشكل علني او ضمني بغية تحقيق هدف معين، ويعتقد (Barney & Griffen, 1992:688) ان الصراع هو اختلاف بين فردين أو أكثر أو بين المجموعات او المنظمات.

اما (النمر، 1996: 255) فيعرفه على انه حالة تعارض تنشأ بين طرفين أو أكثر داخل التنظيم الذي يعملون فيه ويتفق معه (Gareth R. Jones، 1999: 551) اذ يراه بانه حالة تعارض او صدام يحدث عندما يكون سلوك واهداف مجموعة واحدة تحول او تعارض تحقيق شيء او اهداف مجموعة ثانية، وهو التعبير عن عدم الرضا أو هو تعبير عن خلاف أو اهداف وتوقعات غير محققة ضمن التنظيم (Costanation & Merchants 4: 1996)، وهو من وجهة نظر (Hatch، 1997: 301) شجار علني بين مجموعتين أو أكثر في المنظمة أو بين منظمين أو أكثر.

وينظر (المرسي، 2000: 482-483) نظرة متفائلة الى الصراع، اذ يرى ان هناك صراع فعال وليس فقط صراع غير فعال، اذ يعرف الصراع الفعال بأنه مواجهة بين جماعتين أو أكثر تؤدي الى تعزيز او تدعيم الاداء التنظيمي ويؤدي الى زيادة ادراك المشكلة فضلاً عن محاولات التكيف وجهود الابتكار اما الصراع غير الفعال فيعرفه بأنه أية مواجهة او تعامل يتم بين الجماعات يترتب عليه احداث ضرر التنظيم او اعاقته عن تحقيق الاهداف الرسمية.

## 2-2 فوائد الصراع

اشار (مطر، 2014: 6) الى التأثيرات الايجابية للصراع واهم المزايا التي يحققها للمنظمة وهي:

- أ- مناقشة بعض المشاكل التي اهملت سابقا بصراحة، اذ ان الاعتراف بوجود مشكلة هو الخطوة الاولى لحلها.
- ب- تحفيز اطراف النزاع على فهم مواقف بعضهم البعض فهما كاملا , اذ يساعد هذا الوضع على اشاعة روح التفكير الابداعي للعاملين وتمكنهم من طرح خيارات وحلول متعددة.
- ت- يشجع الصراع البحث عن افكار ومداخل جديدة وبالتالي يدفع باتجاه التغيير والابتكار اذ تتطلب حالة استمرار الصراع الى قرارات صعبة وغير روتينية.
- ث- يقود الصراع في بعض الاحيان الى تحسين مستوى جودة القرارات التي تتخذها الادارة اذ يميل القادة الى اتخاذ قرارات افضل مقارنة بالقرارات التي تتخذ في الظروف العادية.
- ج- يمكن ان يؤدي الصراع الى مزيد من الالتزام اذا اشتملت ادارته بالكفاءة وفتح مجال الابداع ووفرت فرص النقاش المفتوح لطرح وجهات النظر المتباينة مما يسمح للعاملين بالتفكير والاطلاع على وجهات نظر الاخرين وبالتالي سيحقق تحسين مستوى الارتباط بالمنظمة والالتزام بأهدافها.

## 2-3 مستويات الصراع التنظيمي

ينشأ الصراع في مستويات متعددة من التنظيم فقد يكون على مستوى الفرد نفسه او على مستوى الافراد بعضهم مع البعض الاخر او ضمن المجموعة الواحدة او بين المجموعات وقد تم تصنيف أنواع الصراع بحسب منشأها في التنظيم إلى صراع عند الفرد نفسه Intrapersonal وصراع بين الافراد Interpersonal، ولكن ضمن نفس مجموعة العمل Intragroup وصراع بين مجموعتي عمل مختلفة ولكن ضمن التنظيم نفسه Intergroup

وفيما يأتي شرح موجز للمستويات المذكورة آنفاً:

## أ- الصراع الداخلي مع الذات

يتمثل هذا النوع من الصراع في تناقضات الشخص مع أهدافه، إذ يرى (العديلي، 1993: 344) أن الإحباطات التي يواجهها الفرد في حياته وعمله آثار سلبية على حدوث هذا النوع من النزاع الذاتي حيث يحول عائقاً بين الفرد وبين تحقيق هدفه فينتج عن ذلك الإحباط ردود فعل دفاعية مثل التبرير والانسحاب أو قبول حل وسط أو بديل آخر، كما يتمثل هذا النوع من الصراع بتناقضات الشخص مع الأدوار كالذي يواجه الشخص كونه عضواً في العائلة وفي المنظمة (Daft and Noe، 2001:448)، أما (الشماع وحمود، 2000: 302) فيرى أن أسباب حصول هذا الصراع تكمن بأسباب عديدة تتعلق بعملية اتخاذ القرار، في حين يعزو (حريم، 2000: 231-234) أسبابه إلى ضغوط العمل، ومشكلات العمل، والإحباط، في الوقت الذي يوضح (Schermerhorn، 1996: 241) أن الأسباب تكمن في الاختلاف بين توجهات الشخص الأخلاقية وبين توقعات المنظمة

## ب- الصراع بين الافراد

### 1 - الصراع بين الافراد ضمن المجموعة الواحدة

ويحدث كما يرى (العديلي، 1993: 344) في المستويات الإدارية العليا بسبب السعي إلى الكسب المادي أو المعنوي أو فرض القوة، ويبين (الزبيدي، 2008:111) أن ظاهرة توظيف العاملين المؤقتين تُعدّ من الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الصراع بينهم وبين العاملين الدائمين وإشاعة جو التوتر في بيئة العمل ويشير (العنزي وصالح، 2008:6) إلى أن الصراعات المتعددة تعتبر إحدى انعكاسات الاغتراب التنظيمي والذي يعد أحد أهم أسباب تكوين العاملين صعب المراس.

### 2 - الصراع بين مجموعات العمل أو الوحدات

يمثل الصراع بين مجموعتين أو أكثر مع إدراك الاختلافات في الأهداف، القيم، أو الحاجات حيث أن كل عضو في كل مجموعة يشترك في أهداف وقيم وحاجات المجموعة وبكيفية غير متطابقة مع المجموعات الأخرى، ويرى (Daft & Noe، 2001: 450) أن هذا النوع من الصراع يمكن أن يتحقق بين المجموعات غير الرسمية.

و يُرجع (القيوتي، 2000: 249) السبب في حدوث هذا النوع من الصراع بين المؤسسات المتنافسة الى محاولة الحصول على الموارد التي تمكنها من القيام بأعمالها ومن وجهة نظر (Rao & Rao، 1997: 225) فان اسباب الصراع بين المجاميع هي:

أ- وجود علاقة رابطة بين المنظمتين المتصارعتين.

ب- تأثير القرار الذي يتخذه مدير احدى المنظمتين او كليهما في المنظمة الاخرى بشكل سلبي واضح.

#### 2-4 اسباب الصراع التنظيمي

اشار(عبد القادر، 2011: 15-17) الى ان اسباب الصراع تتركز في الاتي:-

أ- وجود مواقف يتحتم فيها اتخاذ قرارات مشتركة

ب- غموض الادوار والتداخل في الصلاحيات والمسؤوليات في الهيكل التنظيمي

ت- الخلافات بين الاقسام التنفيذية والاستشارية

ث- التباين في الاتجاهات والقيم

ج- طبيعة بعض الاشخاص ذوو النزعات العدوانية وغير المتعاونة

ح- عدم الرضا عن الوظيفة

خ- التطور العلمي التقني

د- الاختلاف في الاهداف

ذ- الاختلاف في الادراك

ذهب (Mondy، et al.، 1990: 532) الى تحديد اسباب الصراع وهي:

1. اختلافات في الاهداف والقيم بين الافراد.

2. محاولة الضغط على الطرف الاخر او هزمه وتحقيق الفوز عليه.

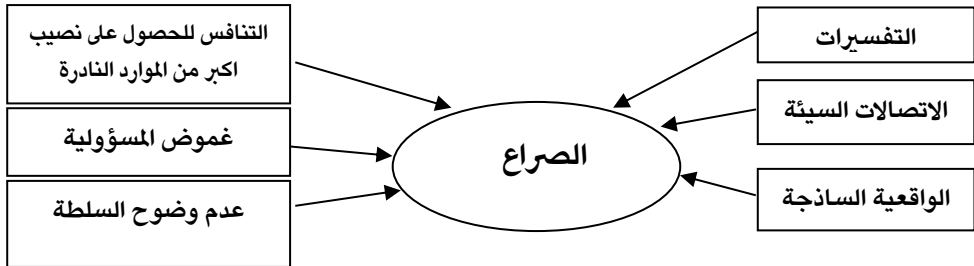
ويقترح من رؤية (Noe & Daft، 2001: 452) فقد بين ان اسباب الصراع تكمن

في الاتي:

1. الاختلاف في الاهداف والاختلاف في القيم
  2. الاختلاف في الادراك بما يتعلق بالقيم والاهداف
- ويعتقد (الشماع وحمود، 1989: 312-313) ان اسباب نشوء الصراع تكمن في الآتي:

1. درجة الاستقلال الوظيفي: تؤدي الاعتمادية بين الأقسام المختلفة وحاجة كل منها الى الآخر في الأداء الفني والخدمي الى زيادة احتمال حدوث الصراع.
2. الاختلاف في الاهداف: كلما ازدادت حدة المنافسة بين العاملين في الأقسام المختلفة زاد احتمال تعرض المنظمة الى الصراع، وقد يزداد الصراع التنافسي حسب مستوى الولاء للجماعة.
3. التداخل في الصلاحيات في الهيكل التنظيمي: يحصل هذا الصراع اما بصورة افقية او عمودية او بهما معاً، ويتسم بالتحدي والعنف مما يستدعي من ادارة المنظمة اتخاذ السبل الكفيلة بمعالجته.
4. الخلافات بين الأقسام التنفيذية والاستشارية: هناك عدة بواعث وراء هذا الصراع ومنها ان وجود الاستشاريين غالباً ما يدعو الى تقليل نفوذ التنفيذيين، فضلاً عن عدم قناعة كل منهم بالآخر في حقل ادائهم للمهام مما يؤدي الى تأجج الصراع بينهم.

و يوضح الشكل الاتي اسباب الصراع من وجهة نظر (العنزي وعلي، 2015:11)



## 2-5 مراحل الصراع التنظيمي

- اشار (الشماع وحمود، 1989: 315-316) الى ان مراحل الصراع تتكون من الآتي:
- مرحلة الصراع الضمني: تتضمن هذه المرحلة الشروط لحدوث الصراع، من تباين في الأهداف والاعتمادية وغيرها من الأسباب

- مرحلة الصراع المدرك: يتم في هذه المرحلة ادراك الصراع وتلعب المعلومات المناسبة خلال قنوات الاتصال دوراً مهماً في تغذية هذا الصراع
- مرحلة الشعور بالصراع: تتداخل هذه المرحلة مع المرحلة السابقة، وتتسم بوجود اشكال من القلق الفردي او الجماعي ويحاول المتصارعون التخفيف من حدة تلك الآثار
- مرحلة الصراع العلني: يبلى الصراع من خلال الاسلوب العلني الذي يمارسه الشخص تجاه اقرانه مثل المشاحنات العلنية، اللامبالاة.
- مرحلة ما بعد الصراع العلني: يحصل في هذه المرحلة احد امرين: اما ان يتطور الصراع وولا يمكن حله مما يؤدي الى تفكيك المنظمة، او يصار الى اعتماد السبل الكفيلة لمعالجته للحيلولة دون الاضرار بأهداف المنظمة.

## 6-2 خصائص الصراع:

- اشار (العميان، 2004: 366) الى ان خصائص الصراع تتمثل في الآتي:
1. وجود اهداف اولية غير متكافئة لدى اطرافه وتكون عملية الحوار الوسيلة المفضلة لدى هذه الأطراف للوصول الى حالة التكافؤ في الأهداف (المصلحة المشتركة)
  2. يعتبر التوتر بعداً أساسياً في الصراع مما يؤدي الى نشاط عدائي من قبل احد الأطراف تجاه الآخر لإجباره على قبول بعض الحلول
  3. يمثل الصراع وضعاً مؤقتاً رغم وجود الكثير من الصراعات المزممة
  4. يفرض الصراع اعباء وتكاليف على الأطراف المعنية طيلة فترة الصراع وهو ما يرغمها في النهاية على حسم الصراع سلمياً او قسرياً

## 7-2 ردود الفعل تجاه الصراع حسب المدارس الفكرية للإدارة:-

- اشار (مطر، 2014: 8) الى وجود ثلاث مشاهد لردود الفعل تجاه الصراع نابعة من المدارس الفكرية الادارية والنظرية التي تتبناها كل منها (التقليدية، السلوكية، التفاعلية)، يفصلها في الجداول الآتية:-

### المشهد التقليدي

المعتقدات ردود الفعل
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. الصراع غير ضروري * ضرورة ايقاف الصراع في الحال</li> <li>2. الصراع مخيف * ضرورة ازالة كل اشكال الصراع</li> <li>3. الصراع مدمر ومؤذي</li> <li>4. الصراع هو فشل شخصي</li> </ol>

### المشهد السلوكي

المعتقدات ردود الفعل
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. يظهر الصراع طبيعيا في المنظمة * ضرورة التحرك بسرعة لانهاء الصراع</li> <li>2. الصراع متوقع</li> <li>3. يمكن ان يكون الصراع ايجابي ومحتمل</li> <li>4. يمكن ان يكون الصراع مؤذي ومدمر</li> </ol>

### المشهد التفاعلي

المعتقدات ردود الفعل
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. الصراع محتوم حدوثه في المنظمات * ادارة الصراع لتعظيم ايجابياته</li> <li>2. الصراع ضروري للفاعلية التنظيمية * ادارة الصراع لتقليل سلبياته</li> </ol>

المصدر: مطر، 2014: 8

## 8-2 إدارة الصراع التنظيمي

### تعريف ادارة الصراع

ينظر (Hellriegel، 2001:294) الى ادارة الصراع على انه مجموعة اجراءات تشخيصية، استراتيجيات تفاوض، اساليب للعلاقات بين الافراد وتداخلات اخرى تصمم لتجنب الصراعات غير الضرورية والتقليل من او اعادة حل الصراعات المفرطة.

كما تعرف أيضاً بأنها العملية التي يتم فيها ادراك الصراع وتشخيص طبيعته، وتبني طريقة عمل ملائمة من اجل التخفيف في الطاقة العاطفية الناتجة عنه بشكل يمكن الاطراف المتصارعة من تفهم خلافاتهم ومن ثم حلها". (www.conflict Management / Woffard)، اما (القريوتي، 2000: 240) فيصفها بانها عملية مهمة يمكن ان تستفيد من الصراعات ايجابياً وتوجهها الوجهة الصحيحة وتمنع وصولها الى مرحلة الاربك او تعطيل العمل

### اساليب ادارة الصراع بين الافراد

سيتم اعتماد نموذج توماس لإدارة الصراع بين الأفراد في هذا البحث

### نموذج توماس

تعتبر ادارة الصراع وفق نموذج توماس احد اساليب منع الصراعات المدمرة والتحكم في ادارتها، اذ انها تغير من سلوك الاطراف الرئيسية في الصراع (Gibson et al، 1991: 312)

وقد وصف (العميان، 2004:385) نموذج توماس في ادارة الصراع كالاتي:

استخدم توماس وكلمان مخططاً له بعدان يحددان سلوك الشخص، وهما:

1. **بُعد التعاون:** ويمتد من درجة غير متعاون الى درجة متعاون ويحدد هذا البعد الدرجة التي يصلها الشخص في اشباع حاجات الطرف الآخر
2. **بُعد الحزم:** ويمتد من درجة غير حازم الى درجة حازم ويحدد هذا البعد الدرجة التي يصلها الشخص في اشباع حاجاته



وينتج من توحيد هذين البُعدين خمسة اساليب لإدارة الصراع وكما موضح في الشكل (1)



(العميان، 2004:385)

وقد اشار (العنزي وصالح، 2008:11) الى اساليب خمسة تقترب من الاساليب انفاً ان لم تكن هي، ان بيّن ان واحد او اكثر من الاساليب (الهيمنة، التعاون، التسوية، الاجتناب، المجاملة) تؤدي الى فهم الخلاف باعتباره احد خطوات استراتيجية التفاوض والتي بدورها صنفها (العنزي وصالح) واحدة من بين ثلاث استراتيجيات للتعامل مع الموارد البشرية صعبة المراس وفيما يأتي شرح موجز لكل اسلوب من أساليب نموذج توماس:

#### الاسلوب الاول: التنافس

يمكن استخدام اسلوب التنافس عندما تكون موضوعات الصراع قليلة الأهمية وان الأمر يتطلب اتخاذ قرارات سريعة (العميان، 2004:386)، ويضرب (النجار، 1995: 506) مثلاً لهذا الأسلوب في حالة دعم المدير لأحد الأطراف المتصارعة، ان سيستخدم هذا الدعم لتحقيق النصر لصالحه، ويرينا (Quinn، et al.، 1996: 100) سلبيات هذا الاسلوب ان يؤدي الى نتائج عكسية، وهي التقليل من احتمالية ظهور الابداع والافكار الجديدة.

### الاسلوب الثاني: التنازل

يتجه الشخص من خلال هذا الأسلوب الى مراعاة اهتمامات الآخرين على حساب ذاته، اذ اشار (Daft & Noe، 2001: 459) الى ان هذا الأسلوب يمكن استخدامه في حالة عدم تكافؤ القوى المتصارعة، اما (العميان، 2004:386) فيرى انه يستخدم عندما يكون احد الأطراف مستعداً للتخلي عن شيء على امل الحصول في المقابل على شيء آخر من الطرف الآخر مستقبلاً.

ويوضح (Quinn، et al.، 1996: 100) المزايا والسلبيات للأسلوب آنفاً فعلى الرغم من انه يحافظ على العلاقات بين الأفراد، الا انه يؤدي الى عدم تشجيع الابتكار او ايجاد حلول للمشكلة، فضلاً عن ان الشخص عادةً غير مستعد للتضحية المستمرة بحاجاته الشخصية في سبيل الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الآخرين

### الاسلوب الثالث: التجنب

يرى (العميان، 2004:386) الى ان هذا الأسلوب يستخدم في الحالات التي تكون فيها مسائل الصراع ثانوية، اما (Quinn & et al.، 1996: 100) فيشير الى الجانب السلبي في هذا الأسلوب وهو ظهور الخلاف مجدداً اذا لم يتم حله جذرياً في فضلاً عن ان تجنب الخلاف يزيد من احتمال اهمال مواضيع ادارية اخرى قد تكون هامة.

### الاسلوب الرابع: التعاون

يتميز هذا الاسلوب بحسب (اسماء وبو علي، 2014: 50) بالاهتمام العالي بالذات وبالآخرين، وهناك تبادل صريح للمعلومات ويتم بحث الاختلافات واسباب الصراع للوصول الى حل مقبول من قبل جميع الاطراف وناجح.

اما (العميان، 2004: 386) فذهب الى موائمة هذا الأسلوب للقضايا الاستراتيجية ذات الصلة بالأهداف والسياسات طويلة المدى ويرى (Daft & Noe، 2001:461) ان الاطراف المتصارعة تعرّف الصراع على انه مشكلة تعاونية تحل من خلال جهد مشترك. ويوضح (Quinn، et al.، 1996: 101) مزايا وسلبيات هذا الأسلوب، فمن مزايا هذا الاسلوب انه يؤدي الى رفع المعنويات وزيادة في التنسيق ولكن من عيوبه انه يحتاج إلى وقت طويل وقد لا يفيد في حالات الصراع التي تنشأ بسبب الاختلافات في القيم.

### الاسلوب الخامس: الحل الوسط (التسوية)

يشير (العميان، 2004:386) الى اهمية هذا الأسلوب في المسائل الاستراتيجية، اما (Daft & Noe، 2001:460) فيوضح ان هذا الاسلوب يمتلك حالة وسطاً بين التعاون والتأكيد ويتضمن ايجاد حل موافق وتعاوني لجميع الاطراف ويتميز بكونه خالي من العيوب لأن كل طرف يكسب شيئاً مع تقديم شيء للطرف الاخر.

ويوضح(العديلي، 1993: 353) الفرق بينه وبين اسلوب التعاون اذ انه يناقش القضايا ولكن ليس بعمق مناقشة المتعاون، وذهب (Quinn، et al.، 1996: 151) الى بيان عيوب هذا الأسلوب وهي عدم وجود فائز حقيقي فضلاً عن ان كل طرف سوف يذكر ما اضطر إلى التخلي عنه من اجل حل الصراع.

ويمكن توضيح الحالات التي يستخدم فيها كل اسلوب (Quinn، et al.، 1996: 102)

#### • اسلوب التنافس:

1. حين يكون التصرف الحاسم والسريع مهماً.
  2. في القضايا المهمة لمصلحة المنظمة وعندما يكون الشخص على حق
- #### • اسلوب التعاون:

1. لإيجاد حل موحد عندما تكون كل الاهداف مهمة ولا يمكن التنازل عنها.
2. عندما يكون الهدف هو التعلم.
3. عندما يراد دمج وجهات النظر المختلفة
4. عندما يراد تحقيق الالتزام عن طريق دمج الاهتمامات
5. الاهتمام بإقامة العلاقات الطيبة بين العاملين

#### • التجنب

1. عندما تكون اسباب الصراع ليست بمستوى عالٍ من الهمية
2. حين يدرك الشخص ان لا امل في اشباع حاجاته وتحقيقها.
3. عندما يُراد ان تهدأ جميع الأطراف المتنازعة
4. عندما يكون جمع المعلومات افضل من القرار المتسرع
5. عندما تكون المسألة لها علاقة بمسألة اخرى

• التنازل

1. عندما يشعر الشخص انه على خطأ
2. عندما يحاول الشخص ارضاء الطرف الآخر والحصول على تعاونه
3. لبناء دعم اجتماعي للمسائل المستقبلية.
4. في حالة ان الطرف الآخر هو الاقوى
5. عندما يتطلب الوضع انسجاماً واستقراراً
6. اعطاء درس للطرف الاخر لكي يتعلم من الاخطاء

• التسوية

1. حين تكون الاهداف مهمة لكن لا تستحق الجهد المبذول في الصراع
2. عندما تدعم قوى متساوية الاطراف المتنازعة وعندما تكون هناك اهداف تضامنية.
3. عندما يُراد ايجاد حلول مؤقتة خصوصاً للمسائل معقدة.
4. في حالة وجود ضغط الوقت
5. عندما لا ينجح اسلوب التعاون او التنافس

## المبحث الثالث / الجانب العملي تحليل البيانات وتفسير النتائج

يركز هذا المبحث على تحديد مستوى متغيرات البحث وتحليل النتائج وعلى اختبار فرضيات الارتباط بين اساليب ادارة الصراع الخمسة آنفاً، من خلال برنامج SPSS الاحصائي في الحاسبة الالكترونية

### اولاً/ وصف متغيرات البحث:

تتضمن هذه الفقرة وصف وتشخيص لاهم متغيرات البحث لغرض التعرف على الاختلافات في اراء العينة.

بعد تحديد التكرارات الخاصة بمؤشرات كل متغير في الاستبانة ثم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وتسلسل الاهمية اعتماداً على معامل الاختلاف ونسبة المساهمة لكل مؤشر والمتغيرات فضلاً عن قياس شدة الاجابة اعتماداً على الوسيط، وبعد المعالجة الاحصائية تم الحصول على النتائج المتعلقة بمتغيرات البحث وعناصرها من (1-15)

### اساليب توماس لإدارة الصراع:

#### اولاً- 1: تسلسل الاهمية حسب معامل الاختلاف

##### 1 - اسلوب التنافس

تسلسل الاهمية	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشرات	ت	عدد افراد العينة الذين اجابوا على هذه الفقرة
1	23.5%	0.94	4	اميل الى جعل زملائي في العمل يقتنعون بوجهة نظري خصوصاً في الحالات التي تتطلب اتخاذ قراراً سريعاً لتجنب حدوث اخطاء اثناء علاج المرضى	1	28
2	39.46%	1.03	2.61	أصِرُّ على التمسك بالحل الذي اقدمه لأنه دائماً أكثر صحة من الحلول التي يطرحها الآخرون نظراً لقدرتي المتميزة في التعامل مع المعلومات	2	28

3	%45.26	1.10	2.43	امتلك السلطة والنفوذ اللتين تؤهلاني لفرض الأفكار والقرارات التي اسعى لتحقيقها لغرض تقديم خدمة صحية ذات جودة	3	28
الرابع	%33.88	1.02	3.01	المعدل العام لأسلوب التنافس		

الجدول من اعداد الباحثة وفقاً لمخرجات الحاسبة الالكترونية

تشير النتائج الواردة في الجدول الى ان الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة (1.02) ومعامل اختلاف (33.88 %) وبتسلسل اهمية (الرابع)، وان ابرز العناصر التي اسهمت في اغناء هذا المتغير هو العنصر رقم (1) (اميل الى جعل زملائي في العمل يقتنعون بوجهة نظري خصوصاً في الحالات التي تتطلب اتخاذ قراراً سريعاً لتجنب حدوث اخطاء اثناء علاج المرضى) اذ كان الانحراف المعياري 0.94، مقابل معامل الاختلاف (23.5%)، بينما كانت اقل نسبة لهذا المتغير للفقرة (3) (امتلك السلطة والنفوذ اللتين تؤهلاني لفرض الأفكار والقرارات التي اسعى لتحقيقها لغرض تقديم خدمة صحية ذات جودة)، اذ كان الانحراف المعياري 1.10 مقابل معامل الاختلاف (45.26%)

## 2 - اسلوب التسوية

تسلسل الاهمية	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المؤشرات	ت	عدد افراد العينة الذين اجابوا على هذه الفقرة
1	%25.9	0.93	3.59	لا افضل اقتراح حلاً وسطاً من أجل التغلب على المشاكل العالقة بيني وبين زملائي في العمل حتى وان كانوا في مراكز قوى مساوية لي	4	27
2	%30.38	1.03	3.39	انتازل عن بعض النقاط الخاصة بالقضية إذا تنازل الطرف الآخر عنها	5	28
3	%33.73	1.12	3.32	لا اميل الى اقتراح الحلول التي ترضي قدر الامكان جميع الأطراف المتصارعة حتى لو كان الأمر يتطلب ايجاد حلول مؤقتة خصوصاً للحالات المرضية المعقدة	6	28
الثالث	%29.73	1.02	3.43	المعدل العام لأسلوب التسوية		

الجدول من اعداد الباحثة وفقاً لمخرجات الحاسبة الالكترونية

تشير النتائج الواردة في الجدول الى ان الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة (1.02) ومعامل اختلاف (29.73%) وبتسلسل اهمية (الثالث)، وان ابرز العناصر التي اسهمت في اغناء هذا المتغير هو العنصر رقم (4) (لا افضل اقتراح حلاً وسطاً من أجل التغلب على المشاكل العالقة بيني وبين زملائي في العمل حتى وان كانوا في مراكز قوى مساوية لي) اذ كان الانحراف المعياري 0.93، مقابل معامل الاختلاف (25.9%)، بينما كانت اقل نسبة لهذا المتغير للفقرة (6) (لا اميل الى اقتراح الحلول التي ترضي قدر الامكان جميع الأطراف المتصارعة حتى لو كان الأمر يتطلب ايجاد حلول مؤقتة خصوصاً للحالات المرضية المعقدة)، اذ كان الانحراف المعياري مقابل معامل الاختلاف (33.73%)

### 3 - اسلوب التجنب

عدد افراد العينة الذين اجابوا على هذه الفقرة	ت	المؤشرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	تسلسل الاهمية
28	7	لا افضل تجنب الخلاف مع زملائي في العمل حتى لو كانت الأسباب ثانوية لا تؤثر كثيراً في تقديم الخدمة الصحية للمرضى عندما اقتنع بوجهة نظري في قضية ما.	3.61	1.23	34.07%	3
27	8	اعمل على تجنب التوتر وتصعيد المواقف مع زملائي في العمل خصوصاً عندما ارى انه لا امل في التزامهم بوجهة نظري فيما يخص تقديم العلاج للمرضى	3.63	1.15	31.68%	2
26	9	احاول أن تتجنب أخذ مواقف معينة يمكن ان تثير الجدل والنقاش خصوصاً عندما ادرك اني بحاجة الى جمع معلومات اكثر عن القضية موضوع الصراع لتعزيز موقفي لاحقاً	3.96	0.77	19.44%	1

الجدول من اعداد الباحثة وفقاً لمخرجات الحاسبة الالكترونية تشير النتائج الواردة في الجدول الى ان الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة (1.05) ومعامل اختلاف (28.15%) وبتسلسل اهمية (الثاني)، وان ابرز العناصر التي

اسهمت في اغناء هذا المتغير هو العنصر رقم (9) (احاول أن تتجنب أخذ مواقف معينة يمكن ان تثير الجدل والنقاش خصوصاً عندما ادرك اني بحاجة الى جمع معلومات اكثر عن القضية موضوع الصراع لتعزيز موقفي لاحقاً) اذ كان الانحراف المعياري 0.77، مقابل معامل الاختلاف (19.44%)، بينما كانت اقل نسبة لهذا المتغير للفقرة (7) (لا افضل تجنب الخلاف مع زملائي في العمل حتى لو كانت الأسباب ثانوية لا تؤثر كثيراً في تقديم الخدمة الصحية للمرضى عندما اقتنع بوجهة نظري في قضية ما.)، اذ كان الانحراف المعياري 1.23 مقابل معامل الاختلاف (34.07%)

#### 4 - اسلوب التنازل

عدد افراد العينة الذين اجابوا على هذه الفقرة	ت	المؤشرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	تسلسل الاهمية
27	10	أخضع في الغالب لرغبات زملائي في العمل عند نشوء الصراعات بيني وبينهم عندما يكونوا اقوى مني	2.48	1.16	46.77%	3
26	11	اضحي برغباتي من أجل اشباع رغبات زملائي في العمل لكي احتفظ بعلاقات عمل جيدة معهم.	3	1.26	42%	2
26	12	أحرص على تقديم آراء ومقترحات لا تتعارض مع آراء زملائي في العمل املاً في الحصول على معونتهم في القضايا الأخرى مستقبلاً	2.96	1.22	41.21%	1
		المعدل العام لأسلوب التنازل	2.81	1.20	42.70%	الخامس

الجدول من اعداد الباحثة وفقاً لمخرجات الحاسبة الالكترونية

تشير النتائج الواردة في الجدول الى ان الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة بلغ (1.20) ومعامل اختلاف (42.70%) وبتسلسل اهمية (الخامس)، وان ابرز العناصر التي اسهمت في اغناء هذا المتغير هو العنصر رقم (12) (أحرص على تقديم آراء ومقترحات لا تتعارض مع آراء زملائي في العمل املاً في الحصول على معونتهم في



القضايا الأخرى مستقبلاً) إذ كان الانحراف المعياري 1.22، مقابل معامل الاختلاف (41.21%)، بينما كانت اقل نسبة لهذا المتغير للفقرة (10) (أخضع في الغالب لرغبات زملائي في العمل عند نشوء الصراعات بيني وبينهم عندما يكونوا اقوى مني)، إذ كان الانحراف المعياري 1.16 مقابل معامل الاختلاف (46.77%)

## 5 - اسلوب التعاون

عدد افراد العينة الذين اجابوا على هذه الفقرة	ت	المؤشرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	تسلسل الاهمية
27	13	اميل الى التعاون مع زملائي في العمل عند نشوء أي صراع بيني وبينهم لغرض فهم حقيقة المشكلة ومحاولة التعلم والاستفادة من خبراتهم	4.15	0.72	17.34%	3
27	14	اعتقد ان التفاهم المشترك وتبادل المعلومات الصحيحة بين الأطراف المتصارعة قد يقود إلى حلول تؤدي الى خدمة المريض بشكل فعال	4.26	0.71	16.66%	2
27	15	تفضل ان تسمع رأي كل واحد في القضية المطروحة وتساهم في تكوين رأي جماعي لحل المشكلة خصوصاً عندما تتعلق باتخاذ قرار مصيري في علاج حالة خطيرة	4.33	0.62	14.31%	1
		المعدل العام لأسلوب التعاون	4.24	0.68	16.10%	الاول

الجدول من اعداد الباحثة وفقاً لمخرجات الحاسبة الإلكترونية

تشير النتائج الواردة في الجدول الى ان الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة (0.68) ومعامل اختلاف (16.10%) وبتسلسل اهمية (الاول)، وان ابرز العناصر التي اسهمت في اغناء هذا المتغير هو العنصر رقم (15) (تفضل ان تسمع رأي كل واحد في القضية المطروحة وتساهم في تكوين رأي جماعي لحل المشكلة خصوصاً عندما تتعلق باتخاذ قرار مصيري في علاج حالة خطيرة) إذ كان الانحراف المعياري 0.62، مقابل

معامل الاختلاف (14.31%)، بينما كانت اقل نسبة لهذا المتغير للفقرة (13) (اميل الى التعاون مع زملائي في العمل عند نشوء أي صراع بيني وبينهم لغرض فهم حقيقة المشكلة ومحاولة التعلم والاستفادة من خبراتهم)، اذ كان الانحراف المعياري 0.72 مقابل معامل الاختلاف (17.34%)

#### اولاً- 2:ترتيب الاهمية حسب شدة الاجابة:

الاسلوب	الوسيط	شدة الاجابة	ترتيب الاهمية
التنافس	3	60%	الثالث
التسوية	3.83	76.6%	الثاني
التجنب	4	80%	الاول
التنازل	2.66	53.2%	الرابع
التعاون	4	80%	الاول

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الاليكترونية

#### ويوضح الجدول الاتي تلخيص ترتيب الاهمية للطريقتين آنفاً

الاسلوب	ترتيب الاهمية حسب معامل الاختلاف	ترتيب الاهمية حسب شدة الاجابة
التنافس	الرابع	الثالث
التسوية	الثالث	الثاني
التجنب	الثاني	الاول
التنازل	الخامس	الرابع
التعاون	الاول	الاول

مما تقدم يتبين عدم صحة فرضية العدم والتي مفادها "لا يستخدم افراد العينة اساليب توماس الخمسة في ادارة الصراع".

## ثانياً / اختبار علاقات الارتباط

ظهرت علاقات الارتباط بين اساليب ادارة الصراع وفق نموذج توماس

الخمسة كالآتي:

التعاون	التنازل	التسوية	التجنب	التنافس	
(-)0.4			0.404	1	التنافس
0.518	0.444	0.389	1		التجنب
0.496	0.496	1			التسوية
0.477	1				التنازل
1					التعاون

الجدول من اعداد الباحثة استناداً الى مخرجات الحاسبة الالكترونية

ويتضح مما ورد آنفاً عدم صحة فرضية العدم والتي مفادها "لا توجد علاقات

ارتباط بين الاساليب الخمسة لإدارة الصراع وفق نموذج توماس لدى عينة البحث" ويلاحظ من الجدول ( ) ان اسلوب التعاون هو الاسلوب الوحيد الذي كانت له علاقات ارتباط مع جميع الاساليب، كما اتسمت تلك العلاقات انها ايجابية عدا علاقة الارتباط مع اسلوب التنافس اذ انها كانت سلبية، وهو امر طبيعي نظراً للفرق الشاسع بين الاسس التي يقوم عليها كلٌّ منهما.

## الاستنتاجات

يتضح مما ورد أنفاً أن اسلوبي التعاون والتجنب هما اللذان يسودان في تعامل افراد العينة مع ادارة الصراع يليهما التسوية ثم التنافس واخيراً التنازل ويمكن تفسير ذلك بان بيئة العمل في المستشفى وطبيعته الحساسة تضفي جواً على العلاقات الانسانية بين الاطباء والصيادلة يدفعهم الى توخي الحذر من جهة باستخدام اساليب ذات دقة في حلّ الصراع وباقل "اعراض جانبية" - بحسب تعبيرهم - وهما اسلوبي (التعاون والتجنب)، كما ان طبيعة شخصية الطبيب والصيدلي -غالباً، وباعتباره حاصل على اعلى شهادة بكالوريوس - كما ينظر هو الى نفسه وكذلك المجتمع- تجعله يمتلك مقداراً من الاعتزاز بنفسه - ولربما الغرور - وبالقدر الكافي الذي يدفعه الى جعل اسلوب التنازل في المرتبة الاخيرة في اختياراته.

## التوصيات

1. زيادة البحوث في مجال دراسة الصراع
2. وضع الخطط العملية للوصول الى منع او تقليل الصراع او حله
3. ضرورة وضع برنامج تنمية بشرية لغرض تعميم قيم التسامح والتنازل (في محله) يستهدف الفئة الطبية في المجال الصحي.

## المصادر

- العنزي, سعد وعلي, حسنين غالب, (2015), مسببات الصراع التنظيمي بين الملاكات التمريضية والطبية والادارية وتأثيرها في قرارات المستشفى / بحث تطبيقي, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 21, العدد 81
- اسماء, خميس وبو علي, نور الدين, (2014), اساليب ادارة الصراع التنظيمي حسب نموذج توماس وكولمان وعلاقتها بالتوافق المهني لدى عمال القطاع الصحي, رسالة ماجستير في علم النفس, جامعة سطيف2 -الجزائر.
- مطر, هادي عبد الحسين, (2014), ادارة الصراع في المنظمات دراسة نظرية لأسباب ومراحل الصراع, مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 4, العدد 1.
- عبد القادر, احمد, (2011), ادرة الصراع التنظيمي تحليل ومعطيات, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الثامن والعشرون
- العنزي, سعد وصالح, احمد علي, 2008, اضواء وآراء حول واقع ومستقبل ادارة الموارد البشرية صعبة المراس في منظمات الاعمال, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 14, العدد 50, بغداد, العراق
- القريوتي, محمد قاسم, (2000), "السلوك التنظيمي - دراسة للسلوك الانساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة", دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة الثالثة.
- المرسي, جمال الدين محمد, وادريس, ثابت عبد الرحمن, (1999) "السلوك التنظيمي- نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة", جامعة المنوفية - مصر.
- النجار, محمد عدنان, (1995), "ادارة الافراد, ادارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي" جامعة دمشق
- النمر, سعود بن محمد, (1996), "السلوك الاداري", جامعة الملك سعود.
- حريم, حسين, (2000), "السلوك التنظيمي - سلوك الأفراد في المنظمات", دار زهران للنشر والتوزيع, عمان
- الدليمي, احسان علاوي حسين, (1999), "استراتيجيات مواجهة الصراع التنظيمي وعلاقتها برضا المرؤوسين عن رؤسائهم - دراسة علمية وعملية في ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي", رسالة ماجستير في الإدارة العامة - جامعة بغداد.

- الزبيدي، غني دحام، (2008)، ظاهرة العاملين المؤقتين (الدور المتنامي في ظل العالمية) مجلة العلوم الادارية واقتصادية، المجلد 14، العدد 52، بغداد، العراق
- العديلي، ناصر محمد، (1993)، "ادارة السلوك التنظيمي"، الرياض
- المغربي، كامل محمد، (1995)، "السلوك التنظيمي - مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية.
- الشماع، خليل محمد وحمود، خضير كاظم، (1989)، نظرية المنظمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- الشماع، خليل محمد حسن وحمود، خضير كاظم، (2000)، "نظرية المنظمة"، عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- العميان، محمود سلمان، (2004)، السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن
- Barney, B. Jay & Griffen, W. Ricky, (1992). "The Management of Organizations", Boston: Toronto, Houghorn Mifflin Company
- Costanation, A. Cathy & Merchants, Christina, (1996). "Designing Conflict Management Systems". San Francisco: Jossey-Bass Publishers.
- Daft, Richard L. & Noe, Raymond A. (2001). "Organizational Behavior" by Harcourt College Publishers, USA.
- Culp, Mildred, July (1999). "Lead by Making Suggestions, Asking Questions", San-Diego Business Journal, Vol.20, Issue:27
- Gibson, James L.; Ivancevich, John M.; Donnelly, Jr. James & Konopaske, Robert, (2003). "Organizations: Behavior Structure Processes", McGraw-Hill Irwin
- Guttman, Howard (1999). "How Internal Conflict can both Help and Hinder a Business". New Jersey: Snowden Publications, Business News, Vol.12, Issue: 27.
- Hatch, M. Jo, (1997). "Organization Theory". Oxford
- University Press
- Hellriegel, Don; Slocum, Jr., John W. & Woodman, Richard W., (2001). "Organizational Behavior", 9th ed by South-Western College Publishing, U.S.A.
- Mondy R. Wayne & Sharplin Arthur & Premeaux, R. Share, (1990/ 1993). "Management and Organizational Behavior", Boston, New York: Allyn and Bacon



- Mullins, J. Laurie, (1996). "Management and Organizational Behavior", London – Pittman Publishing.
- Quinn, E. Robert; Fearnen, R. Sue; Thompson, P. Michael; Mc Grath R. Michael, (1996). "Becoming a Master Manager". Canada: John Wiley & Sons Inc. Printed in U.S.A.
- Rao., M. Gangadhar & Rao, VSP, Narayana, PS,(1996), "Organizational Behavior", Delhi, Kinark Publishers.
- Schermerhorn, John R.Jk., (1996). "Management & Organizational Behavior", New York, John Willey & Sons Inc
- Thomas, T.B. (1993). "Strategic Sensemaking and Organizational Performance: Link Age among Scanning Interpretation, Action and Outcomes", Academy of Management Journal (Vol.36, N.2).
- [www://conflict management.pdf](http://www://conflict management.pdf)
- [www://organizational behavior.pdf](http://www://organizational behavior.pdf)

## الاستبيان

### تحية طيبة ...

ان الاستبيان الذي بين أيديكم هو جزء من بحث بعنوان (ادارة الصراع وفق نموذج توماس) يرجى التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة بأكبر قدر ممكن من الصراحة والدقة، حيث تتضمن الاستمارة مجموعة من الأسئلة تتعلق بأرائكم حول الصراعات التي تحصل في جو العمل مُذكرين أنّ ما يتم جمعه من معلومات هي فقط لغرض البحث العلمي ولا تحمل أية صفة أخرى، شاكرين تعاونكم معنا خدمة للمسيرة العلمية.

الباحثة

هند فؤاد جواد

اولاً /معلومات عامة

1.الجنس: ذكر انثى

2.العمر: 20-29 30-39 40-49 50- فأكثر

3.المهنة: طبيب صيدلي

4.مدة الخدمة: 5-10 11-20 21-30 31 فأكثر

ثانياً / البيانات المتعلقة بالبحث: يتم طرح الأساليب الآتية على اعتبار وجود حالة صراع بينك وبين احد زملائك في العمل، يرجى الإجابة على الأسئلة الآتية باختيار افضل الأساليب بالنسبة اليك وليس جميعها



أ- أسلوب التناقص						
لا أتفق أبداً	لا أتفق	أتفق الى حد ما	أتفق	أتفق بشدة		
					1	اميل الى جعل زملائي في العمل يقتنعون بوجهة نظري خصوصاً في الحالات التي تتطلب اتخاذ قراراً سريعاً لتجنب حدوث اخطاء اثناء علاج المرضى
					2	أُصرّ على التمسك بالحلّ الذي اقدمه لأنه دائماً أكثر صحة من الحلول التي يطرحها الآخرون نظراً لقدرتي المتميزة في التعامل مع المعلومات
					3	امتلك السلطة والنفوذ اللتين تؤهلاني لفرض الأفكار والقرارات التي اسعى لتحقيقها لغرض تقديم خدمة صحية ذات جودة
ب - أسلوب التسوية						
لا أتفق إطلاقاً	لا أتفق	غير متأكد	أتفق	أتفق بشدة		
					4	لا افضل اقتراح حلاً وسطاً من أجل التغلب على المشاكل العالقة ببني وبين زملائي في العمل حتى وان كانوا في مراكز قوى مساوية لي
					5	انتازل عن بعض النقاط الخاصة بالقضية إذا تنازل الطرف الآخر عنها
					6	لا اميل الى اقتراح الحلول التي ترضي قدر الامكان جميع الأطراف المتصارعة حتى لو كان الأمر يتطلب ايجاد حلول مؤقتة خصوصاً للحالات المرضية المعقدة
ج - أسلوب التجنب						
لا أتفق إطلاقاً	لا أتفق	أتفق الى حد ما	أتفق	أتفق بشدة		
					7	لا افضل تجنب الخلاف مع زملائي في العمل حتى لو كانت الأسباب ثانوية لا تؤثر كثيراً في تقديم الخدمة الصحية للمرضى عندما اقتنع بوجهة نظري في قضية ما.
					8	اعمل على تجنب التوتر وتصعيد المواقف مع زملائي في العمل خصوصاً عندما ارى انه لا امل في التزامهم بوجهة نظري فيما يخص تقديم العلاج للمرضى
					9	احاول أن تتجنب أخذ مواقف معينة يمكن ان تثير الجدل والنقاش خصوصاً عندما ادرك اني بحاجة الى جمع معلومات اكثر عن القضية موضوع الصراع لتعزيز موقفي لاحقاً

د - اسلوب التنازل					
لا اتفق إطلاقاً	لا اتفق	اتفق الى حد ما	اتفق	اتفق بشدة	
					10 أخضع في الغالب لرغبات زملائي في العمل عند نشوء الصراعات بيني وبينهم عندما يكونوا أقوى مني
					11 اضحي برغباتي من أجل اشباع رغبات زملائي في العمل لكي احتفظ بعلاقات عمل جيدة معهم.
					12 أحرص على تقديم آراء ومقترحات لا تتعارض مع آراء زملائي في العمل اماً في الحصول على معونتهم في القضايا الأخرى مستقبلاً
هـ - اسلوب التعاون					
لا اتفق إطلاقاً	لا اتفق	غير متأكد	اتفق	اتفق بشدة	
					13 اميل الى التعاون مع زملائي في العمل عند نشوء أي صراع بيني وبينهم لغرض فهم حقيقة المشكلة ومحاولة التعلم والاستفادة من خبراتهم
					14 اعتقد ان التفاهم المشترك وتبادل المعلومات الصحيحة بين الأطراف المتصارعة قد يقود إلى حلول تؤدي الى خدمة المريض بشكل فعال
					15 تفضل ان تسمع رأي كل واحد في القضية المطروحة وتساهم في تكوين رأي جماعي لحل المشكلة خصوصاً عندما تتعلق باتخاذ قرار مصيري في علاج حالة خطيرة

# الهجرة السرية للمرأة المغاربية، وانعكاساتها الاجتماعية والقانونية

م. د. علاء الدين حسين احمد  
قسم القانون، كلية الاسراء الجامعة، بغداد\العراق

## **The clandestine Migration of Maghreb Women, and Its Social and Legal Implications**

**Alaa El Din Hussein Ahmed**

Law Dept., Al-Esraa University College, Baghdad / Iraq

## المستخلص

الهجرة الشرعية: قد تطرح مشكلات خاصة على الرغم من ان المهاجرين يتمتعون معها بحقوقهم كافة استنادا للقوانين المحلية والدولية كافة فكيف ستكون الهجرة غير الشرعية؟ نعم؟ ستكون اكثر قلقا، لذا اوضحت احدى القضايا المعقدة التي يجب التوقف عندها. وتعنى هذه الدراسة بمعالجة قضية الهجرة غير الشرعية للمرأة المغربية وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية مع تعريف للهجرة والهجرة غير الشرعية ومفهوم الهجرة فضلا عن مقترحات وتوصيات واستخدام الباحث لذلك المنهج التحليلي الوصفي. الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، اليات الحد من الهجرة.

## Abstract

Legal immigration: Special problems may be discussed, despite the fact that migrants have all their rights according to local and international laws. So, how illegal immigration will be Yeah, , You will be more worried, so it has become one of the most complex issues to be stopped. This study deals with the issue of illegal migration of Morocco women and their social and economic implications with a definition of migration, illegal immigration and the concept of migration, as well as suggestions, recommendations and the researcher's use of descriptive analytical approach.

**Keywords: Migration, Illegal migration, Mechanisms to limit migration**

## 1 - مقدمة

يمكن القول بأن علم الاجتماع درس ظاهرة الهجرة مبرزاً الدوافع غير الاقتصادية للهجرة في الاطار الاجتماعي الذي تتواجد فيه. ولقد بدأت هذه الدراسة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي ارتبطت مع انتشار الظاهرة الصناعية. وهذا الارتباط جاء نتيجة لطلب اليد العاملة، لتصبح فيما بعد ايزاناً للهجرات نحو الدول الاوربية. كما أن الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية والتي تعد نتيجة طبيعية لتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقلة الوعي الثقافي، بعد أن سدت كل السبل امامهم من أجل تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية. وللحجرة انعكاساتها الاجتماعية، وما قوارب الموت إلا ابحار نحو عالم مجهول اشتركت فيه عوائل كاملة رجالاً ونساءً واطفالاً وكهولاً وهكذا اصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية محل اهتمام اغلب دول العالم ومن هنا تتأتى اهمية البحث في هذه الظاهرة.

### اشكالية الدراسة

بعد ازدياد ظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال العقد الاخير، من بلدان الربيع العربي -على وجه الخصوص- بعد أن أدت حالة الاضطراب، وعدم الاستقرار السياسي والامن، وانتشار الصراعات والحروب الاهلية، والاحتقان الطائفي، الذي ادى الى اصابة الشباب بخيبة امل، أملين تغيير الواقع المعاشي نحو الافضل.

### اهمية الدراسة

تتأتى اهمية هذه الدراسة باعتبار أن (ظاهرة الهجرة غير الشرعية) تستدعي الوقوف عندها، وتستدعي الدراسة على المستويين العلمي والعملي. دراسة الواقع الذي تعيشه (المرأة المغربية) عبر هجرتها السرية.

## اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى الوقوف عند تعريف ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتعرف على الأسباب الفعلية التي تقف وراء هذه الظاهرة، ولا سيما عند الشباب، وصولاً لبعض الاستنتاجات الموضوعية الواقعية والتي يمكن استخدامها كحلول للمعالجة.

## منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عند عرضها لهذه الظاهرة.

## هيكلية الدراسة

اشتملت هيكلية الدراسة على ثلاثة مباحث وستة مطالب، وهي كالاتي:

### - المبحث الاول

المطلب الاول: تعريف الهجرة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: مفهوم الهجرة السرية.

### - المبحث الثاني

المطلب الاول: مقارنة بين الأسباب الداخلية المتعلقة بدولة الاصل، والخارجية المتعلقة ببلد الاستقبال.

المطلب الثاني: الهجرة السرية للمرأة المغربية.

### - المبحث الثالث

المطلب الاول: انعكاسات الهجرة السرية للمرأة المغربية اجتماعياً.

المطلب الثاني: انعكاسات الهجرة السرية للمرأة المغربية قانونياً.

### - خاتمة

### - استنتاجات وتوصيات

## المبحث الأول

### المطلب الأول: تعريف الهجرة لغة واصطلاحاً

الهجرة (لغةً):

والهجرة، والهجرة:

الخروج من ارض الى ارض، وأصل المهاجرة عند العرب، خروج البدوي من باديته الى المدن، يقال: هاجر الرجل، اذا فعل ذلك. وكذلك كان محل بمسكنه منتقل الى قوم آخرين بسكناه. ويسمى المهاجرون مهاجرين، لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشأوا بها، ولحقوا بدار ليس لهم بها اهل ولا مال حين هاجروا الى المدينة، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلداً آخر، فهو مهاجر، والاسم منه الهجرة والمهاجرة من ارض الى ارض، ترك الاولى للثانية (ابن منظور، 1997: 31-32).

والهجرة في اللغة ضد الوصل، هجر يهجره هجراً أو هجراناً، وهما يهتجران، ويتهاجران، والاسم: الهجرة. والهجرة: الخروج من ارض الى ارض (ابن منظور، 32). وعرفها البعض الآخر بأنها: انتقال الناس من موطن الى آخر (المعجم الوجيز).

الهجرة (اصطلاحاً):

الهجرة تعني الاغتراب، أو الخروج، والانتقال من ارض الى اخرى سعياً وراء الرزق (معظم الكافي، 1993: 1055).

وعرفها البعض الآخر، بأنها: انتقال الناس من موطن الى آخر (المعجم الوجيز). ومن هذا يمكن تعريف (المهاجر) بأنه الشخص الذي ينتقل من بلد الى بلد آخر، ويقوم فيه اقامة دائمة (السكري، 2000: 456).

### المطلب الثاني: مفهوم الهجرة السرية

إن مفهوم الهجرة -غير الشرعية- يتضمن دلالات عدة، كالهجرة غير القانونية، والهجرة السرية.

وعليه، يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية، بأنها: انتقال الافراد والجماعات من مكان الى آخر عن طريق التحايل على القانون ومخالفته.

أما منظمة الامم المتحدة- فقد ورد في تعريفها للهجرة غير الشرعية في بروتوكولها المكمل لاتفاقيه الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية إذ تعرفها: بأنها تدبير الخروج غير المشروع لشخص ما أو مجموعة من الاشخاص الى دولة ليسوا طرفاً من رعاياها أو من المقيمين بها عن طريق عبور الحدود. دون تفيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع لهذه الدولة.

وتشير منظمة الهجرة غير الشرعية الى المهاجر غير الشرعي بقولها أنه: "المهاجر الذي لا تتوفر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول، والاقامة، أو العمل في بلد ما" (بريست، 1990: 226) (فريحة لدمية).

أما المكتب الدولي للعمل "BIT" فيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه: "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجراً غير شرعي أو سريّ أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية".

أما المنظمة الدولية للعمل (OIT) فتعتبر الهجرة السرية أو غير الشرعية: هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذه الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلاً من:

- الاشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية، و؟ من الرقابة المفروضة.
- الاشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الاشخاص الذين يدخلون اقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص اقامة ثم يتخطون مدة اقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من مكان الى آخر، وانما هي أيضاً موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته، وقد اوصت الامم المتحدة حكومات الدول بجمع وتبويب البيانات والمعلومات عن جميع القادمين إليها والراجلين عنها، كما اوصت كذلك بتقسيمها الى الفئات الآتية:



- مهاجر دائم: وهو من لم يحصل على تصريح اقامة بعد، ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة، أي هو من حصل على وضع قانوني يخوله الاقامة في الدولة.
- مهاجر مؤقت: وهو من لم يحصل على تصريح اقامة وينوي ممارسة مهنة داخلها، ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة وذلك لمدة سنة أو اقل.
- الزائر: وهو من لم يحصل على تصريح اقامة، ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة أو اقل دون ممارسة لأية مهنة ودخله مستمد من داخل الدولة وكذلك من يعولهم.
- مقيم عائد: وطنياً كان أو اجنبياً بعد بقاءه في الخارج مدة لا تزيد عن سنة (رشيد، 2012: 15).

## المبحث الثاني: اسباب الهجرة

### المطلب الاول

لقد عدّ الكثير من الباحثين أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، والتي يسميها البعض بأنها (أسباب كلاسيكية) هي من دعت الى الهجرة. ونلاحظ هنا أن وتيرة الهجرة في البلدان الافريقية ومنها العربية هي هشة ومتذبذبة في ظل سياسات حاكمة من ابرز سماتها (الفساد).

ومن جهة اخرى، "فأن الفارق الهائل في المستوى الاقتصادي والتطور الذي تعيشه الدول الاوربية بالمقارنة مع دول جنوب المتوسط، بالرغم من تقاربها جغرافياً، إلا أن التنمية -بمختلف انواعها، لم تحقق إلا معدلات ضعيفة من الرفاهية، ولفائدة فئات ضيقة من المجتمع، كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر والتهميش" (عبدولي، 2014).

وإذا ما كانت العوامل الاقتصادية، والظروف الاجتماعية سببان للهجرة، فإنها ليستا كافيتين إذ تتعدد الأسباب وتتنوع بتعدد المهاجرين.

"إن معظم البلدان الافريقية تمثل بلداناً تحفز الانسان على الهجرة غير الشرعية قصد الهروب من شبخ البطالة والفقر، وخاصة في صفوف الشباب الحالم بأوضاع افضل، وترتفع هذه النسبة في صفوف الشباب الذين يعيشون تحت خط الفقر بمعدل (1) دولار واحد في اليوم، كذلك فأن معدل الاجور لا يكفي -في حده الأدنى- للاستمرارية في حياة مستقرة".

كذلك فأن هناك أسباباً اخرى للهجرة غير الشرعية، منها:

1. الازمات السياسية أو الدينية، كطرد جماعة أو جنس أو حزب أو طبقة اجتماعية غلبت على امرها.
2. تشجيع الهيئات الرسمية للنازحين والوافدين.
3. العنف وما ينشأ عنه من هجرات اجبارية كتهجير الزوج الافريقيين قسراً الى العالم الجديد.

4. النمو السكاني: إذ يتغير التوازن الديموغرافي في العالم بشكل سريع، ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الجنوب من سكان العالم الى (84%) بحلول سنة (2025)، مقابل (68%) في سنة 1960، وقد كانت النسبة (93%) من الاطفال الذين ولدوا سنة (1990) في العالم النامي.

5. الازمات الاقتصادية: في منابع الهجرة تساعد على تقوية التيار وقد زاد التيار قوة بعد تقدم وسائل النقل بالبر والبحر (سميحة وعبد المليح، 2018: 66). وهناك من يحدد العوامل التي تحفز على الهجرة، وتؤثر في تياراتها، فقسما الى الفئات الاربعة الآتية:

1. عوامل مرتبطة بالمنطقة الاصلية للمهاجرين (منطقة الاصل).
2. عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول).
3. العوائق المتداخلة بين المنطقتين (منطقة العبور).

وتعد المسافة ابرز هذه العوائق، واكثرها أثراً في تحديد حركة الهجرة وحجمها وتكاليف الانتقال، وغير ذلك (الطليعي، 2010).

### المطلب الثاني الهجرة السرية للمرأة المغربية

#### أو (ظاهرة الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود)

بدأت المرأة تطفو على سطح الدراسات العلمية، ومجال البحث، بفضل الدور الذي اداه (علم الاجتماع) في تنامي الاهتمام بقضاياها، ورد الاعتبار لمشاركتها الأساسية في التنمية.

يتناول (علم الاجتماع) الظاهرة وحركتها باعتبارها مجموعة العمليات التي يقوم المهاجرون من خلالها بنسج واقامة علاقات اجتماعية ذات طبيعة متعددة تخرج جذورهم الاجتماعية بالمجتمع المستقبل ويطلق على هذه العملية مفهوم الهجرة العابرة للحدود.

#### إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمثل في:

أن المهاجرين يقومون ببناء فضاءات اجتماعية تتجاوز الحدود الجغرافية، السياسية والثقافية.. بحيث تسجل تعدد الأنشطة التي يقوم بها المهاجرون في محيط مجتمعهم الاصلي ومجتمعهم الجديد في آن واحد (تريون، 2001: 10).

إن المهاجرين لا يأتون الى البلدان الاكثر غنى لرغبة تنبع من داخلهم وانما لإدراكهم بوجود حاجة إليهم في تلك البلدان. والعنصر الآخر لهذه المعاملة هو اصطدام العولمة بالمعروض المحتمل من المهاجرين، إذ أن الرأسمال العالمي ومن خلال مقولة، " رأس المال عالمي في حين أن العمل محلي " اتجه نحو تطوير الاسواق في البلدان الواقعة على الاطراف مع استمرار استغلال الايدي العاملة الموجودة لديها، مما أدى الى صياغة النماذج الثقافية المحلية، وادخال النموذج الاستهلاكي للحياة دون ربطه بالمستوى الاقتصادي (اولريش، 1999: 40).

وهذه العملية لا تمس الفئات أو الطبقات الاكثر فقراً بتلك المجتمعات والدول بقدر ما تمس الطبقات والفئات الوسطى باعتبارهم الفئات الاكثر تعرضاً لرموز ثقافة الاستهلاك (لعجال، 2011)، التي تقدمها الدول الغنية كما إنهم الاكثر قدرة على تحمل تكاليف الهجرة، وهذا ما تؤكدته الكثير من الدراسات الميدانية (موالك، 2010). تؤدي الهجرة دوراً مركزياً في التحول الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المعاصرة، وهنا يبرز العامل النسوي في الهجرة المعاصرة، فهو يزداد باطراد ومن فئات اجتماعية عديدة (موراي، 2013: 277).

وعند قراءتنا لواقع المرأة القروية المغربية المهاجرة من خلال كتاب (د. كنزة الغالي) (نساؤنا المهاجرات في اسبانيا) (الغالي، 2004) نجد أن هذا المؤلف الصغير في حجمه، والغني بمعلوماته، هو ترجمة لكتاب المؤلفة في نفس الموضوع. صدر الكتاب المترجم سنة 2003 عن منشورات الزمن، ضمن كتب الجيب رقم 42، وهو من 154 صفحة. قدم له الاستاذ الفاضل العربي المساري بمقدمة مهمة من خمس صفحات يبين فيها تميز عمل المؤلفة عن زميلتها الاسبانية (بيلا رينو) بتناولها لظاهرة الهجرة بـ "شمولية جغرافية، أو بمعطيات حديثة" (ص6)، كما أن المؤلفة في نظر مقدم الكتاب شخصت الواقع الحالي للهجرة المغربية بلفظة "الحريك"، وبرزت تنامي مآسي "الحريك" وضحاياه بين سنتي 1998-2002 بالأرقام. كما بحثت المؤلفة أيضاً في العوامل المسببة للهجرة وتوقفت عند الاصول الجغرافية للمهاجرات، وتحدثت عن قطاعات الشغل التي تستقطب النساء المغريبات المهاجرات وتتميز بـ "قطاعات الشغل المضنية المعروفة بهشاشة الحماية، وعدم تطبيق القوانين.. " ص: (7-9).

عالجت الدكتورة (كنزة الغالي) موضوعها من خلال فصلين، عنوانه أولهما: "عولمة حقوق المهاجرات" وعنوانه الفصل الثاني "المهاجرات المغربيات بين الوطن الام ومجتمعات الاستقبال" وبينت في هذا الفصل دوافع الهجرة التي اتخذت مجالات عدة، منها: الفرار من الواقع، والتجمع العائلي، والارتباط بسوق الشغل.

### المبحث الثالث

#### المطلب الاول: انعكاس الهجرة السرية للمرأة المغربية اجتماعياً

تشكل الهجرة الدولية استنزافاً للطاقة البشرية بالنسبة للدولة المرسله، ومكبساً غير متوقع للدول المستقبلة للمهاجرين، وهنا تتباين عملية التنمية بين الدول، بسبب نقص العنصر البشري في البلد المستقبل فالهجرة تجعله يحصل على عمله لم يتحمل في نشأتها أي تكاليف أو خسائر، كما أن ما يرسله المهاجر الى اهله من اموال، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة لبعض الأسر الفقيرة، واسهام المتغربين في ميزان المدفوعات مما يغطي العجز في الميزان التجاري.

ينتقل الانسان من خلال الهجرة الدولية الى بيئات جديدة ذات ظروف طبيعية خاصة، وعادات وتقاليد مختلفة، وظهور مشاكل جديدة لم تكن موجودة اصلاً، كالمشاكل العنصرية واللغوية، والدينية والانتماء السياسي والاجتماعي (الفيل 2000: 48). وتظهر آثار الهجرة على المهاجر اجتماعياً، من خلال اللغة والعادات والتقاليد، خاصة عند اولئك الذين لا يفكرون في العودة الى الوطن، وتفكك الروابط الاسرية نتيجة بعد الفرد عن اسرته، وانطباعه بطابع المجتمع الجديد، والذي يختلف كل الاختلاف عن مجتمعه الاصلي، والابتعاد عن هموم الوطن والعائلة، وترك مشاكله على كاهل المقيمين به، والزواج من اجنبيات (تائب، 1992: 131).

يعد الزواج بالأجانب، من الآثار الاجتماعية الخطيرة للهجرة الدولية، فالعلاقة الزوجية بين عربي واجنبية هي علاقة بين هويتين مختلفتين، والذي بدوره قد يؤدي الى التباين في تربية الابناء، وهنا تحدث الطامة الكبرى، إذ يفقد الزوج العربي مكانته كراع واب للأسرة حيث يأخذ كل من الولد أو البنت منحى آخر على الذي يريده الاب ويحدث

التفكك. وكشفت احدى الدراسات التي اجريت على الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية أن (81,4%) من المتزوجين من عينة الدراسة يتركون زوجاتهم ويعيشون بمفردهم، والذي يؤدي الى عدم استقرار اجتماعي واعباء نفسية (محمد، 1992: 210).

### المطلب الثاني: الهجرة السرية للمرأة المغربية، وانعكاساتها قانونياً

إن معالجة هذه الظاهرة، اعتمد على المقاربة التشريعية، وهو الوقوف والتمعن في كيفية مساهمة القانون المغربي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والى أي حد تتسجم احكام هذا القانون مع الاتفاقيات الدولية في مجالات الهجرة، وحقوق الانسان؟ وهل يمكن للمقاربة الزجرية التي تبناها المشرع ضمن احكام قانون 02-03، الدور المتوخى منها في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ أم أن الامر يتطلب الاعتماد على مقاربات اخرى؟ (قاسمي، 84-86)

تعد المملكة المغربية دولة متوسطة ذات طبيعة منفتحة على مختلف الشعوب والحضارات، لذا فهي معنية -بدرجة كبيرة- بموضوع الهجرة نظراً لقربها من اوربا. إن النصوص التشريعية المتعلقة بدخول واقامة الاجانب والهجرة كانت صياغة سيئة. ونتيجة لازدياد واستفحال ظاهرة الهجرة السرية الى الدول الغربية من دول جنوب البحر المتوسط اصبحت الحاجة ماسة الى سن تشريعات جديدة تتصدى للظاهرة التي بدأ البعض يستغلها للمتاجرة والنصب والتهريب، والذي ادرى الى مآسي انسانية فظيعة تشهد عليها الجثث التي تلفظها مياه البحر كل مرة، وتشهد عليها أيضاً الشكايات التي يتقدم بها العديد من المواطنين الذين دغدغ المهربون احلامهم، وسارقين ارصدتهم المالية، ونصبوا عليهم، ثم إن التزامات المغرب الدولية والاتفاقيات التي صادق عليها ونصت عليه ملائمة التشريع الوطني مع التشريعات الدولية. وعلى هذا الأساس ساهمت مجموعة من المعطيات الوطنية والدولية في ميلاد الاطار القانوني رقم 02-03 بتاريخ 11/11/2003 المتعلق بدخول واقامة الاجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة والذي يجمع بين طياته نصوص تشريعية صريحة وواضحة تحارب ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كما ابرم المغرب عدة اتفاقيات دولية ثنائية واقليمية تهم التعاون القضائي في الميدان الجنائي قصد تجافي اشكالية مبدأ اقليمية القانون، حتى يتسنى له أن يتحلى بفاعلية اكبر لمعالجة اشكالية عابرة للحدود متمثلة في الهجرة السرية.

اصدرت المغرب عدة قوانين كان لها أثرها الايجابي على المرأة، والمهاجرة بشكل خاص. من ذلك مشروع خطة ادماج المرأة في التنمية وتعديل مدونة الاحوال الشخصية، واخيراً قانون التجنس، واحداث مراكز متخصصة للبحث في الهجرة، وتعميق وتنشيط البحث العلمي في هذا الموضوع، حتى يتم انشاء (مجلس للهجرة) (الغالي، 62). وهكذا، فأن صدور قانون 43/2000 الذي ينص على الاقدام وعدم التمييز بين المهاجرين القانونيين والمواطنين الاصليين الذي دخل حيز التنفيذ بدءاً من 19 يوليو 2003 لم يجعل المهاجرات يتمتعن بحقوقهن كاملة فلا يمكنهن أن يكن قاضيات أو منتخبات إلا في بعض الدول الاوربية.

لذا فالمرأة المهاجرة تؤدي دور حلقة الوصل بين ثقافة بلدان الانطلاق وبلدان الوصول. ولا شك أن تأهيلها سيصون كرامتها وسيساعدتها على الاندماج والقبول بالاختلاف والعمل على تعميم ثقافة الآخر. وستبقى الترسنة القانونية مكوناً أساسياً في الاندماج في انتظار وعي جماعي يطبق ويعمم فكرة الاندماج، لا كمبدأ للاحتواء الثقافي بل مجالاً للتعايش عبر التمازج الثقافي خصوصاً إن المرحلة الثالثة من الهجرة النسائية تتميز بالتنوع وشيوع ثقافة (الحريك)، وتقسم -كذلك- بالمقاربة الامنية مجسدة فيما سمي ب(قانون الهجرة)، والذي بدل أن يسهل مسألة دخول المهاجرين، ويعمل على تسوية وضعيتهم صدر في 21 يونيو 2008 قانون يعمل على طرد من هم في وضعية غير قانونية وفي هذا زيادة في التعنت وهكذا يعد قانون الهجرة أول قانون يخترق بنود حقوق الانسان لأنه يحد من حركاته، ومن رخص الشغل والاقامة التي تتحقق معها انسانيته وكرامته أينما حل وارتحل.

## المصادر

- ابن منظور، (1997)، لسان العرب، الطبعة الثانية، دار احياء التراث العربي، الجزء الخامس عشر، بيروت، لبنان.
- احمد شفيق السكري، (2000)، قاموس الخدمة الجامعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة
- ؟ ترجمة ابو العيد ودود، ط1، دار الجمل، المانيا (1999).
- تقدير القيمة البشرية، (2001)، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
- جوران تربون، (2001): العولمات الابعاد، والموجات التاريخية، مجلة الثقافة العالمية، ع 106، الكويت.
- حسن محمود حسن محمد، (1992)، علم اجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- حسن موالك، (2010)، عوامل تعلق الشباب بالهجرة غير الشرعية بالجزائر، ماجستير قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
- خديجة لعجال، (2011): الشباب والاسرة والمجتمع في الجزائر امام ظاهرة الهجرة السرية، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
- دليل سميحة وأ. تقبيل عبد مليح، (2018)، الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور نفسي واجتماعي / الباحثان، (الهجرة في المنطقة العربية) / ج 2 / تونس. (وقائع المنتدى العلمي الثاني)، (الملتقى العلمي الدولي الثاني).
- رضا محمود تائب، (1992)، الهجرة العربية الى اوروبا، مجلة الوحدة العربية، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 98، الرباط، المملكة المغربية.
- رولان بريسا، (1990): معجم مصطلحات الديموغرافيا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- ساعد رشيد، (2012): مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني، جامعة بسكرة.
- عادل ابو بكر الطلعي، (2010)، الشباب وظاهرة الهجرة غير الشرعية في اوربا، حركة عمل، مؤتمر الشباب والهجرة، ليبيا.





- عبدولي, سعيد الحسين (2014). الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية, القارة السمراء مثلاً للمقارنة, بحث متقدم الى المؤتمر الدولي بعنوان: الهجرة غير الشرعية واقع وتداعيات, الجامعة الافريقية, ادرار, الجزائر, 3 و4 مارس 2014.
- علي قاسمي / المغرب / المنظمة التشريعية لمحاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب في ضوء المواثيق الدولية, بحث منشور ضمن وقائع المنتدى الدولي الثاني, للعلوم الاجتماعية والانسانية / الملتقى العلمي الثاني / الهجرة في المنطقة العربية / ج1.
- فريجة لدمية, الهجرة غير الشرعية, دراسة في الحركات السببية المنتجة للظاهرة, مجلة الاجتهاد القضائي, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر.
- كنزة الغالي, (2004), نساؤنا المهاجرات في اسبانيا, منشورات الزمن, الدار البيضاء.
- كنزة الغالي, نساؤنا.., ص: 62, وكذلك ينظر: تقرير التنمية البشرية الذي توقف عند المدونة الجديدة للأسرة والتجنيس والاعتراف بمهمات المرأة في النشاط الاقتصادي.
- محمد رشيد الفيل, الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية, دار مجدلوي للنشر والتوزيع, ط1, عمان, الاردن, 2000.
- معجم الكافي: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, طبعة 03, بيروت, 1993, ص: 1055.
- المعجم الوجيز, مجمع اللغة العربية, القاهرة, دار التحرير للطباعة والنشر, 1988
- المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية, القاهرة, دار التحرير للطباعة والنشر, 1988
- وريك موراي, (2013): جغرافية العولمة, ترجمة سعيد ؟, سلسلة عالم المعرفة, العدد: 397, الكويت.



# تنظيم الإضراب العملي دراسة مقارنة

م. د. عماد صالح الحمام  
كلية الإسراء الجامعة، بغداد - العراق

## **Practical Strike Organization A Comparative Study**

**Dr. Imad Saleh Al-Hamam**  
Al-Esraa University College, Baghdad - Iraq

## المستخلص

إن الإضراب يعد سلاحاً يستخدمه الكادحون لإرغام مستغليهم على التسليم ببعض مطالبهم والتي تكون هي كفاف العيش خاصة في ظل سيطرة أصحاب العمل على مصدر القرار وعدم أنصاف العمال ومنحهم حقوقهم، وهو من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي اعترفت بها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، كما يعد هذا الحق منذ القدم من أهم وسائل التنظيم لحل منازعات العمل الاجتماعية، ومن اجل بيان ذلك تم تسليط الضوء على مرحلة مهمة في حياة الإضراب العمالي وهي التحريم وفصل العمال المضربين واعتبار هذا جريمة يعاقب عليها القانون، والمرحلة الثانية هي اباحة الإضراب واعتباره مشروعاً في القوانين والدساتير. أن الحق في الإضراب لا يؤخذ على إطلاقه نظراً لما قد يترتب على ممارسته بطريقة عشوائية من نتائج خطيرة إذا لم يتم تنظيم ممارسته، لذلك فرضت التشريعات العمالية بعض القيود والضوابط كي يستخدم بالشكل الذي يوفق بين حق العمال في الدفاع عن مصالحهم المهنية بواسطة الإضراب وبين مصالح صاحب العمل في المحافظة على سير عمل مؤسسته بالحدود الدنيا وعدم تحميله اضرار كبيرة، وهو مأسوف نبينه من خلال بحث شروط الإضراب بشكل عام والتي تنص عليها أغلب التشريعات العمالية، بالإضافة إلى بيان شروط الإضراب في قانون العمل العراقي وفي القوانين المقارنة.

**الكلمات المفتاحية: التنظيم، الاضراب، المجتمع، القانون.**



## Abstract

The strike is a weapon that the toilers use to force their exploiters to accept some of their demands, which are subsistence of subsistence, especially in light of the employers' control over the source of the decision and the lack of fairness to the workers and granting them their rights, and it is one of the most important economic and social rights recognized by international conventions and treaties, as this right has been since Antiquity is one of the most important means of organizing to solve social labor disputes, and in order to clarify this, an important stage in the life of the workers' strike has been highlighted, which is the prohibition and dismissal of striking workers and considering this a crime punishable by law, and the second phase is the permissibility of strikes and considering it legitimate in laws and constitutions. The right to strike is not taken at all due to the dangerous consequences that may result from its indiscriminate exercise if its practice is not regulated. Therefore, labor legislation imposed some restrictions and controls in order to be used in a manner that reconciles the right of workers to defend their professional interests by striking and the interests of the employer. In maintaining the functioning of his institution to the minimum limits and not incurring major damages, which we will clarify by examining the conditions for strike in general, as stipulated in most labor legislation, in addition to explaining the conditions of the strike in the Iraqi labor law and in comparative laws.

**Keywords: Organization, Strike, Society, Law.**

## مقدمة

تختلف النظرة إلى الإضراب من بلد لآخر باختلاف الفلسفة السائدة في هذا المجتمع أو ذاك، فأغلب التشريعات ترى في الإضراب وسيلة للحصول على الحقوق المسلوبة، ونتيجة لتطور الديمقراطية وقضية حقوق الإنسان بدأ العمال وموظفو المرافق العامة يحصلون شيئاً فشيئاً على حقوقهم حتى حصلوا على أقدس حق كانوا محرومين منه منذ قرون طويلة وهو حق الإضراب، لهذا أخذت معظم الدول تنظم هذا الجانب بسن قوانين وتنظيمات سعياً لإحاطته بمجموعة من القواعد التي تنظم ممارسته في بعض الأنشطة والقطاعات، وتحد منه في قطاعات أخرى، ومنعه وتحريمه في ميادين الأنشطة الأساسية ذات الطابع الحيوي للمجتمع.

كما أن أغلب دول العالم خاصة المتقدمة منها تعترف بالإضراب كحق من الحقوق الإنسانية السامية، وهذا الاعتراف عادة ما يكون في نص قانوني غالباً ما يتضمنه الدستور وتأتي النصوص التنظيمية التكميلية لتحديد كيفية ممارسته.

وهكذا يشكل الحق في الإضراب أحد أهم الآليات التي يلجأ إليها العمال للدفاع عن مصالحهم، كما يعمل على التأثير في الرأي العام من جهة، والحياة الاقتصادية وأمن الدولة من جهة أخرى، وحيث إن العمال في كل عصر وفي كل أمة متحضرة هم أداة الحكم وصلاحي هذه الأداة أو فساده مرهونان بصلاحيهم أو بفسادهم (منصور، 1970: 249).

### مشكلة البحث:

يمكن القول أن مشكلة البحث تتمحور حول نقاط أساسية تتحدد في الاسئلة الاتية:  
هل الإضراب مباح أم محرم في التشريع العراقي والمصري؟ ماهي الشروط التي حددها قانون العمل العراقي لتنظيم الإضراب العمالي؟ وماهي الشروط العامة لتنظيم الإضراب؟ متى يصبح الإضراب غير مشروع؟

## أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً قل الاهتمام به من قبل المختصين في مجال الفقه القانوني والقضاء العراقي؛ نظراً لحدثة تشريع العمل العراقي، والقطاع الخاص، وندرة الأحكام القضائية في هذا المجال.

## هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح العديد من المسائل التي سوف نتناولها في ثناياه، ولعل أهم هذه المسائل توضيح متى كان الإضراب محرم ويؤدي إلى فصل العمال وكيف أصبح مباحاً تسمح به التشريعات العمالية والدساتير، بالإضافة إلى بيان الشروط التي يجب توافرها لتنظيم الإضراب العمالي سواء كانت شروط عامة أو في القوانين المقارنة.

## منهجية البحث:

في كتابة هذا البحث اعتمدنا على المنهج التحليلي وكان الهدف منه تحليل النصوص والآراء الفقهية والأحكام القضائية بالإضافة إلى مقارنة نصوص القانون العراقي مع القانون المصري.

## هيكلية البحث:

إن بحث هذا الموضوع يتطلب منا تقسيمه على مبحثين، الأول مشروعية الإضراب، ونقسمه إلى مطلبين الأول نبحت فيه تحريم الإضراب، والثاني فيكون أباحه الإضراب. أما المبحث الثاني فيكون بعنوان وسائل تنظيم الإضراب العمالي، ونقسمه إلى مطلبين الأول نبحت فيه شروط الإضراب، والثاني فيكون شروط الإضراب في قانون العمل العراقي، أما الثالث فتم تخصيصه لدراسة تنظيم الإضراب في القانون المقارن.

## المبحث الأول: مشروعية الإضراب

يعد حق الاضراب من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي اعترفت بها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، كما يعد هذا الحق منذ القدم من أهم وسائل التنظيم لحل منازعات العمل الاجتماعية، ومن أجل بيان ذلك نقسم هذا المبحث لمطلبين الأول نسلط الضوء فيها على مرحلة مهم في حياة الإضراب العمالي وهي التحريم وفصل العمال المضربين واعتبار هذا جريمة يعاقب عليها القانون، أما المطلب الثاني فخصصته لبيان المرحلة التالية وهي اباحة الإضراب واعتباره مشروعاً في القوانين والدساتير.

### المطلب الأول: تحريم الإضراب

لقد مرة الإضراب العمالي بمجموعة من المراحل فقد كان من الأشياء المحرمة والتي تعاقب عليها القوانين ويعتبر نوع من التمرد على صاحب العمل لا يكتفى بإنهاء عقد العمل في حال القيام به بل بالإضافة إلى ذلك قد يتم تجريم العمال المضربين ومعاقبتهم بعقوبات قاسية لكي يمنع غيرهم من العمال من التفكير بالقيام بمثل هذا الفعل المجرم، وسوف نطلع في هذا المطلب بشئ من الإيجاز على مرحلة تجريم الإضراب العمالي والعقوبات التي تم وضعها له في العراق وبعض الدول الأخرى. وسوف نبدأ في مرجع القوانين اللاتينية وهو القانون الفرنسي، فقد بدأت النظرة التشاؤمية للمشرع الفرنسي من الاضراب، منذ زمن بعيد سابق على قيام الثورة الفرنسية سنة 1789، ففي ظل النظام القديم الذي كان سائداً قبل الثورة الفرنسية اتسم موقف المشرع بالشدّة في مواجهة الاضرابات العمالية، حيث قررت عقوبات قاسية ضد العمال المضربين لا تتفق وأبسط المبادئ الانسانية، فكان هؤلاء العمال يتعرضون لعقوبة الأشغال الشاقة التي يمكن أن يتم تنفيذها في سجن الباستيل، أو يتم ارسالهم إلى القوات المسلحة لتنفيذ تلك العقوبة، وأحيانا يتم تكليفهم بأعمال السخرة.

وبعد قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 والتي كانت الطبقة العاملة من المساهمين الرئيسيين فيها وبدل من أن تعمل الثورة على رفع المعاناة عن تلك الطبقة، ذهب إلى دعم



موقف أصحاب العمل، وذلك بتبنيها لمبدأ الحرية الاقتصادية والصناعية، والذي كان من نتائج تطبيقه حرمان العمال من حق التكتل والتجمع وحق الاضراب، باعتبارها وسائل تشكل اعتداء على هذه الحرية (Madjidi، 1955: 30).

وهكذا جاء قانون الذي أصدرته الثورة في الفترة من 14-17 يونيو سنة 1791 مؤكدا لهذا الاتجاه، حيث الغى تجمعات العمال وأرباب العمل، وحظر التحالفات ومنع أي مساس بحرية العمل، وذلك باسم الحرية الفردية (احمد، 2013: 16).

أيضا نص القانون الجنائي الصادر سنة 1810 على تجريم تكتل وتجمع العمال وأرباب العمل، إذا كان الغرض من وراء تكتل هؤلاء الآخرين تخفيض الأجور بطريقة غير عادلة، ذلك بتقرير عقوبة السجن لفترة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر بالنسبة للمضربين وبين عامين وخمسة أعوام بالنسبة لمنظمي الاضراب (Laugier، 1965: 7).

إذ ساد الاعتقاد بان الإضراب ينهي عقد العمل مهما كان الدافع إليه سواء كان سياسياً أم مهنياً أم تضامنياً وقد استند غالبية القضاء الفرنسي في هذا الرأي على المادة (1780) من القانون المدني الفرنسي التي تقرر بأنه: (يجوز للعامل وصاحب العمل إنهاء عقد العمل بإرادته المفردة اذا كان العقد غير محدد المدة بشرط مراعاة مدة الإخطار) (العابد والياس، 2009: 215)، فقضت محكمة النقض الفرنسية بأن الإضراب العام من قبل العمال تصرف يؤدي إلى فسخ عقد العمل وبالتالي يتيح لصاحب العمل تسريح العمال المضربين (نايل، 2004: 669).

أما عن الإضراب العمالي في العراق فإن الحركة الصناعية بدأت متأخرة منذ أوائل الربع الأول من القرن العشرين حيث لا توجد في هذه الفترة إضرابات عمالية واسعة وقد جرى تجريم الإضراب في قانون العقوبات البغدادي لسنة 1918 (عبد الكريم، 1983)، والذي تم وضعه من قبل الحاكم البريطاني للعراق سنة 1918 ليكون نافذا سنة 1919، ولما كانت الطبقات الرأسمالية التجارية والإقطاعية هي القوة المسيطرة والموجهة في هذا النظام فكان من الطبيعي أن يستهدف أي قانون يصدر في تلك المرحلة حماية المصالح الأجنبية ومصالح الإقطاع وأعضاء الطبقة الحاكمة؛ لذا جرم قانون العقوبات البغدادي الإضراب، ومن الإضرابات التي حصلت في هذه المرحلة إضراب عمال السكك الحديد في بغداد عام 1927، والإضراب العام سنة 1931 وكانت له صفة سياسية وقد صاحبت أعمال

عنف وقسوة شديدة من جانب السلطات، وكذلك الإضرابات العمالية في عامي 1936 و1937 والتي من أهمها إضراب عمال السكك الحديدية في بغداد والموانئ في البصرة، ثم إضراب عمال النفط الواسع في كركوك صيف عام 1946 حيث أطلقت السلطات النار على العمال المضربين في مجزرة كار وباغي الشهيرة حيث قتل وجرح فيها عدد كبير من العمال، ووقع كثير من الإضرابات العمالية في العراق بعد ذلك حتى آخر إضراب عمالي عام 1968 في شركة الزيوت النباتية الذي أجهزت عليه السلطات في ذلك الوقت بكل قسوة وحكمت بالإعدام على قادة العمال المضربين في حينه وهم عبد جاسم وعدنان غضبان، واستشهد العامل جبار لفته، وجرح عامل آخر وجرى توقيف أكثر من ثلاثين عاملاً من المضربين عن العمل، وكان هذا آخر إضراب عمالي كبير في العراق، وكان لحركة الإضرابات العمالية أثر فعال في تقوية الحركة العمالية والنقابية، وهذا يعني أن تجريم الإضراب كان في ظل الاحتلال البريطاني للعراق ومن ثم ليس صحيحاً القول إن النظام الملكي في العراق هو الذي منع الإضراب ولم يجعله وسيلة من وسائل إبداء الرأي عن طريق إغفاله الإشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القانون الأساسي لسنة 1925 ذلك لأن الإضراب عد جريمة في قانون العقوبات البغدادي سنة 1918 أي قبل النظام الملكي سنة 1921، أما بخصوص عدم الإشارة إلى الإضراب وتجاهل القانون الأساسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فذلك مرده إلى أن الدساتير لم تكن تهتم إلى عهد قريب بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ولم يتغير الأمر إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أخذت دساتير العالم تعير هذه المواضيع أهمية بالغة (غافل، 2015: 34).

أما في ظل قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل فقد نصت المادة 364 من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل على ما يلي: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد عن مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف أو مكلف بخدمة أو عمل ترك عمله ولو بصورة الاستقالة أو امتنع عمداً عن واجب من واجبات وظيفته أو عمله متى كان من شأن الترك أو الامتناع أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر، أو كان من شأن ذلك أن يحدث اضطرابات أو فتنة بين الناس، أو إذا عطّل مرفقا عاما"، ويعد ظرفاً مشدداً إذا وقع الفعل من ثلاثة أشخاص أو أكثر وكانوا متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض مشترك.

أما في مصر فقد جرت الدساتير على أغفال النص على حق الإضراب سواء بالتحريم أم بالإباحة، وكذا الحال بالنسبة للقانون العادي، فلم يكن هناك قانون يحرم الإضراب حتى سنة 1923، ولما كانت الإباحة هي الأصل فإنه يمكن القول أن حق الإضراب كان مباحاً في مصر خلال المدة التي سبقت سنة 1923 من الناحية الجزائية، سواء للعاملين في القطاع الحكومي أم الخاص على حد سواء (هلال، 1984: 562).

ومع تطور حركات الإضراب في مصر وازدياد انتشارها واتسع مداها حتى شملت كافة الطوائف سواء لأجل تحسين شروط العمل أو للمطالبة بزيادة الأجور والمرتبات، ولم يتعرض القائمين بالإضراب في تلك المرحلة لأي عقوبة تذكر، لعدم وجود نص يجرم الإضراب وكان يكتفى باللجوء إلى الأحكام العرفية لمقاومته فضلاً عن الجزاءات التأديبية التي كانت تصل في أغلب الأحيان إلى إنهاء الخدمة، ولعدم كفاية هذه الإجراءات لمقاومة الإضراب تم وضع عقوبات جنائية على القائمين بالإضراب بموجب القانون رقم 37 لسنة 1923 (العریف، 1054: 236-237)، وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن الإضراب ينهي عقد العمل لأنه يشكل اختلافاً جسيماً بالالتزامات التعاقدية الناشئة عن عقد العمل، كما ورد في الحكم الصادر عن محكمة النقض في حكمها الصادر في 25 / ابريل / 1937. وقد أهتم المشرع المصري أكثر في تجريم أضراب الموظفين العموميين وعمال القطاع الخاص الذين يؤدون خدمة أو عمل عامة بالإضافة إلى تشدده تجاه المحرضين على مثل هذا النوع من الإضرابات<sup>(1)</sup>، وظهرت النوايا واضحة بشأن الاستمرار في حظر

1- إن المشرع المصري ذهب إلى تجريم ترك العمل الذي يتم من جانب موظف واحد متى تبين أن ذلك كان بقصد الإخلال بانتظام العمل أو عرقلة سيره، بل إن المشرع قد عاقب على الإضراب ولو اتخذ صورة الاستقالة، فهذا الاتجاه يشير إلى مدى التشدد والمغالاة في مكافحة الإضراب خاصة أنه يصعب التعرف على البواعث الحقيقية لاستقالة الموظف، فقد تفسرها الإدارة بالنظر إلى الظروف التي صدرت فيها على أن المقصود منها هو الإخلال بنظام العمل وبالتالي يتعرض الموظف حسن النية للعقاب. ولا يقتصر التجريم والعقاب على الموظف المضرب وحده وإنما يمتد إلى المحرضين، وعلى ذلك يقضى قانون العقوبات بأن يعاقب بضعف العقوبات كل من اشترك بطريق التحريض في تلك العملية. ويلاحظ البعض أن هذا النص يمثل خروجاً على القواعد العامة في القانون الجنائي وذلك من ناحيتين أنه يعتبر سلوك الشريك جريمة حتى ولو لم يترتب على تحريضه أية نتيجة، وأنه يقرر للشريك ضعف عقوبة الفاعل الاصلي. بل وذهب المشرع إلى أبعد من ذلك حينما قرر مضاعفة العقوبة على الأفراد الذين يؤدون أو يحبذون جرائم الإضراب عن طريق إذاعة بيانات أو أخبار بأي طريق كان سواء أكانت هذه الأخبار صحيحة أم كاذبة. كذلك يلاحظ أن المشرع قرر تطبيق الأحكام المتعلقة بتجريم الإضراب ليس فقط على الموظف العام بالمعنى المتفق عليه في الفقه والقضاء وإنما أيضاً على جميع الأجراء الذين يشتغلون بأي صفة كانت.

الإضراب ومعاقبة العاملين الذين يفكرون في اللجوء إليه أبغض العقوبات وذلك بمناسبة حوادث الشغب التي اجتاحت مصر والتي على أثرها أصدر رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم 2 لسنة 1977 والذي صدر بمناسبة الاضرابات التي حدثت في يومي 18 و19 يناير سنة 1977 والتي نصت على أن: " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقيين في ذلك أو مبتغين تحقيق غرض مشترك إذا كان من شأن هذا الإضراب تهديد الاقتصاد القومي"، وفي يوم 27 مارس 1977 أعلن رئيس الجمهورية في اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي أن أسلوب الضغط بالإضراب أو الاعتصام لا يجب الالتفات إليه وهو مرفوض شكلاً وموضوعاً (مصطفى، 1977: 378)، وهكذا قد جعل المشرع الإضراب بمقتضى هذا النص، جناية معاقباً عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا كان من شأنه أن يمثل تهديداً للاقتصاد القومي، وقد ساوى المشرع في هذا القانون بين العاملين في القطاع العام، والعامل في القطاع الخاص (نايل، 1988: 83). وهناك من يرى بأن تلك العقوبة المشددة تتجاوز بكثير الخطورة الإجرامية لهؤلاء المضربين عن العمل مهما كانت أغراضهم الدينية، عليه وفي ظل الانتقادات التي وجهت لهذا القانون بوصفه قيداً على الحريات العامة ومنها الإضراب فقد اصدر رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم 194 لسنة 1983 مقررًا إلغاء القرار بقانون رقم 2 لسنة 1977 سالف الذكر (جمال الدين، 1982: 155).

### المطلب الثاني: أباحه الإضراب

أن مرحلة تجريم وتحريم الإضراب التي كانت تعاني منها الطبقة العمالية تغيرت نحو الإباحة لكن لم تأتي هذه المرحلة إلا بعد نضال طويل وفقدان الآلاف من العمال لعملهم وتعرض بعضهم لعقوبات أخرى منها الحبس والإشغال الشاقة ولم نبالغ إذا قلنا أنه تم معاقبة بعض منظمي الإضرابات بالإعدام لارتكابهم لهذه الجريمة البشعة التي كان ينظر لها من أصحاب العمل على أنها نوع من التمرد على قرارات صاحب العمل بينما لم يكن الهدف منها إلا المطالبة بتحسين الجور وظروف العمل والتقليل من ساعات العمل، وقد اختلفت الدول في طريقة أبحاثها للإضراب العمالي.

لقد كان المشرع الفرنسي السابق في أباحه الإضراب وذلك من خلال اعترافه به الحق في ديباجة دستور 1946 والذي أصبح يعرف بدستور الجمهورية الرابعة، وكان ذلك في

الفقرة الخامسة والتي نصت على أن (حق الإضراب يمارس في نطاق القوانين التي تنظمه) (الشاوي، 2007: 85)، وأيضاً تم التأكيد على هذا الحكم في دستور 1958 والذي قضى بأن مقدمة دستور سنة 1946 جزء لا يتجزأ منه، وذلك عندما نصت مقدمته على تمسك الشعب الفرنسي بحقوق الإنسان وبمبادئ السيادة الوطنية التي حددها إعلان الحقوق الصادرة سنة 1789، ولقد وقع خلاف فقهي على القيمة القانونية لهذه الحقوق والحريات: الوارد ذكرها في مقدمة الدستور، والرأي الراجح يذهب إلى أن مقدم الدستور لها نفس القيمة القانونية التي تكون للنصوص الواردة في متن الدستور، وبالتالي فهي ملزمة للمشرع بوصفها جزء لا يتجزأ من الدستور الذي يجب احترامه ومراعاته من قبل المشرع العادي، وذلك بسبب أن هذه النصوص ورد ذكرها في مقدمة الدستور تأتي من ذات المنبع إلا وهو إرادة السلطة التأسيسية، كما أن من غير الجائز أن يكون للشيء الواحد تقديرين مغايرين في نفس الوقت فضلا عن أهمية ما تضمنته هذه المقدمة من حقوق وحريات.

ويرى جانب من الفقه القانوني أن اعتراف الدستور بالحق في الإضراب والذي جاء واضحاً ومحدداً تحديداً كافياً، بطريقة تمكن من تطبيقه تطبيقاً مباشراً، ودون حاجة لصدور تشريعات، ويترتب على هذا التفسير، أن حق أصبح معترفاً به لجميع العمال في القطاعين الخاص والعام، لأن هذا الحق يمثل في المقام الأول مظهراً من مظاهر ممارسة حرية الرأي التي كفلها الدستور، ولا ينال من ذلك عدم صدور القوانين التي تنظم هذا الحق وتضع الضوابط اللازمة لممارسته، والحكمة في ذلك تكمن في أن حق الإضراب مستمد مباشرة من الدستور، لذلك فإن التمتع به لا يتوقف على تدخل المشرع لتنظيمه، لأن الحقوق والحريات العامة التي يقرها الدستور، لا يجوز أن يتم تعليق أمر ممارستها، وأياً كانت الظروف (Waline, 1970: 619).

وهكذا يمكننا القول أن الحقوق والحريات التي ينص عليها الدستور ومن بينها حق الإضراب تصبح واجبة التطبيق مباشرة، ودونما انتظار لتدخل المشرع العادي لتنظيمها، على أن تكون ممارستها تحت رقابة القضاء، باعتباره الحارس الطبيعي للحقوق والحريات العامة. ولقد اقر المجلس الدستوري الفرنسي بالطبيعة الدستورية لحق الإضراب الذي نصت عليه مقدمة دستور 1946 والتي عاد وجسدها دستور 1958، وذلك بموجب قراره في 16 تموز 1971 والمتعلق بمبدأ حرية التجمع وإنشاء الجمعيات، وتم التأكيد على هذا

الطابع الدستوري لحق الإضراب في العديد من القرارات الصادرة عن المجلس، (روبسون، 2001: 41) وقد تم وضع قيود على حق الإضراب بعد الإطلاق الذي جاء في قرار المجلس ذي الرقم 144 في 22 تشرين الأول 1982، ذلك لضرورة المحافظة على الحقوق والمبادئ الأخرى التي كفلها الدستور، وهذه القيود تتمثل فيما يلي:

1. إن حق الإضراب يقف عند حدود مبدأ استمرارية المرافق العامة (قرار المجلس ذي الرقم 105 في 25 حزيران 1979) ([www.lexinter.nl](http://www.lexinter.nl)).
2. أن لا يتعارض حق الإضراب مع تأمين حماية صحة وسلامة الأشخاص والممتلكات، لأن حق الحماية هذا له كحق الإضراب منزلة الدستور (قرار المجلس ذي الرقم 117 في 22 تشرين الأول 1980).
3. لا يجوز أن يؤدي حق الإضراب إلى إلحاق أي ضرر جسيم بمبدأ المساواة (قرار المجلس ذي الرقم 144 في 22 تشرين الأول 1982).

وقد أقر القضاء بهذا الحق في أحكامه على أساس التوفيق بين حق الأفراد في ممارسة الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، وبين عدم اضرارها بالغير، فهو بالتالي يوقف عقد العمل ولا ينهيه إلا في حالة الخطأ المهني الجسيم المنسوب للعامل الذي ارتكابه، مستنداً في ذلك إلى روح النص الدستوري، فما دام الدستور قد قرر الإضراب صراحة فإن القاضي أصبح ملزماً أن يستمد من هذا الاعتراف الدستوري نتائج المنطقية المتمثلة في توقف عقد العمل بسبب الإضراب، فمن غير المعقول ان يقرر الدستور هذا الحق ويعاقب عليه في آن واحد (طالب، 2013: 103)، وقد قررت محكمة النقض في حكمها الصادر في 27 يناير سنة 1956 (بأن الاعتراف بحق الاضراب في حالة عدم وجود تشريع عام ينظمه، ليس معناها اطلاق هذا الحق واستثنائه من القيود التي يجب أن ترتب عليه كسائر الحقوق الأخرى، أن تقييد حق الإضراب وتنظيمه هو الضمان التي يكفل عدم التعسف في استخدامه فيما لا يتعارض مع النظام العام).

ولكن يجب أن نلاحظ، أن هذا الرأي لا يعني احلال القاضي محل المشرع في تنظيم الحقوق والحريات التي ينص عليها الدستور، وإنما يعني فقط أن القاضي يستطيع وضع الضوابط والقيود التي تكفل ممارسة الافراد لتلك الحقوق والحريات، وذلك حتى يتدخل المشرع لتنظيمها.

أما بالنسبة للمشرع العراقي بدأ مرحلة أباحه الإضراب مع صدور قرار مجلس قيادة الثورة المنحل ذي الرقم 1223 بتاريخ 7 / 10 / 1970، والمتضمن إصدار قانون المصادقة على الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 16 / 2 / 1966 والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من 1/3 / 1976 والتي وقع عليها العراق في مقر الأمم المتحدة بتاريخ 18 / 2 / 1969، والتي تنص المادة الثامنة من الاتفاقية المذكورة على أنه "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي... (1) - حق الإضراب شريطة ممارسته وفقاً لقوانين البلد المعني....."<sup>(1)</sup>

فانضمام العراق للاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 قد أباح الإضراب وتعتبر نصوص تجريم الإضراب في قانون العقوبات العراقي المعدل والنافذ ملغاة ضمناً بموجب أحكام هذه الاتفاقية، لأن نصوص المعاهدة تعتبر نصوص قانونية وهي لاحقة في التاريخ على نصوص قانون العقوبات المجرمة للإضراب والقاعدة إن القانون اللاحق يلغي القانون السابق ويحل محله فيما يتعارض معه من أحكام.

ورغم اعتراف المشرع العراقي صراحة بحق الإضراب في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في 8 آذار سنة 2004<sup>(2)</sup>، أما في الدستور العراقي الحالي لايعني عدم الإقرار بالحق في الإضراب أنه يعارضه لأنه حق مقرر بموجب الاتفاقية المذكورة، ويعزز ذلك نص المشرع الدستوري العراقي بأنه (يراعي العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى... ويحترم التزاماته الدولية) (www.nazaha.iq).

وأن المشرع العراقي لم يصدر قانون مستقل ينظم الحق في الإضراب بشكل عام لجميع فئات المواطنين لكنه قام بتنظيم أضراب العمال في مجموعة من المواد في إطار قانون العمل النافذ، ولو كانت غير كافية وهو ما سوف نبثه في المبحث القادم ونسلط عليه الضوء بشيء من التفصيل، فالإضراب ما هو إلا صورة من صور حق أساسي كفلته

1- قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم 1223 والمنشور في الوقائع العراقية العدد 1927 في 7 / 10 / 1970. وذلك استناداً للمادة 42 من الدستور المؤقت.

2- المادة 13 الفقرة (هـ) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في 8 / 3 / 2004، والتي نصت على أنه (....هـ\_ للعراقي الحق بالتظاهر والإضراب سلمياً وفقاً للقانون.....)

الدساتير العراقية ألا وهو حق التعبير عن الرأي بوصفه من أهم مظاهر الديمقراطية (www.nazaha.iq).

ويلاحظ أن المشرع المصري أباح الإضراب بموجب الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي وقعت عليها مصر في الرابع من أغسطس سنة 1967 وفي عام 1981 أصدر الرئيس القرار رقم 537 لفي اتجاه وسابقة جديدة من المشرع الدستوري المصري نص دستور سنة 1981 بشأن الموافقة على هذه الاتفاقية والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية في الثامن من أبريل سنة 1982 فأخذت الاتفاقية هنا قوة القانون وبالتالي يجب احترام ما جاء بها من أحكام، فأصبح المشرع مطالباً بالتدخل من أجل الغاء النصوص المتعلقة بتحريم الاضراب، على أن يحل محلها تشريع آخر ينظم الحق في الإضراب (احمد، 70)، وهو ما أعترف به المشرع في دستور 2014 المعدل بسنة 2019 والذي نص على أن حق الإضراب السلمي وذلك في المادة 15 منه وذلك على النحو الآتي: "الإضراب السلمي حق ينظمه القانون". (دستور جمهورية مصر العربية المعدل سنة 2019)

وهو اتجاه محمود من المشرع أن نص على ذلك الحق الذي طالما أهدر النص عليه في الدساتير السابقة مثل دستور 1971.

لكننا إذا نظرنا إلى القوانين التي تنظم الإضراب لن نجد إلا نصوصاً متفرقة في عدة قوانين مختلفة تتضمن مناقشة هذا الحق، فلا يوجد قانون موحد صارم يختص بالإضراب من حيث ماهيته وأحواله وشروطه والفئات التي تخضع له والفئات المستثناة من الخضوع له وأيضا العقوبات التي توقع على مخالفة قواعد الإضراب، فكل هذا يجب أن يتم صبه في قوالب قانونية صارمة وتحت قانون موحد للإضراب وذلك حتى يسهل على ممارسي القانون التعامل مع هذا الحق، وتحديد جوانبه وأساسه ومتى يكون إضراباً سلمياً ومتى لا يكون كذلك، وحتى يتسنى وضع وسائل حماية له من خلال النص الدستوري والقانون المنظم له (العكيدي، 391).

وبالتالي فإن تنظيم وسائل حماية هذا الحق الدستوري - مع عدم وجود قانون حقيقي لتنظيم الحق وآلية لذلك وأيضا مع غموض نص المادة 15 المشار لها - يكون من الصعب ومستحيلا في بعض الأحيان.



ورغم ذلك الأمر إلا أنه توجد بعض القوانين التي ساهمت ولو قليلا في وضع إطار حتى لو كان بسيطا لتنظيم حق الإضراب، والذي نجده في قانون العمل الموحد موضوع دراستنا فقد نظم الحق في الإضراب وسوف نبث وسائل هذا التنظيم في المطلب القادم.

مما سبق نجد أن الحق في الإضراب قد اباحته القوانين ليس استجابة لمطالب العمال بل كان ذلك نتيجة الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي صدرت عن الأمم المتحدة سنة 1966 ونصت في مادتها الثامنة (أن على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تكفل.... الحق في الإضراب على أن يمارس طبقاً لقوانين البلد المختصة)، ويجب عدم المغالاة في فرض القيود على الحق في ممارسة الإضراب حتى يصل الأمر إلى الحظر الكلي، وقد حاولت الاتفاقية وضع بعض الضوابط التي تحول دون إفراغ هذه الحقوق والحريات من مضمونها، ومن بين تلك القيود أن يتم فرض القيود بموجب قانون، (علوان، 1985: 159) هو ما نصت عليه المادة الرابعة من الاتفاقية، وذلك لما يمر به أصدر القانون من مراحل تشريعية وأتصافه بالعمومية وبعدم الرجعية، وبالمشروعية، ولمنع التعسف من السلطة التنفيذية، ويجب أن تكون هذه القيود تهدف إلى حماية النظام العام داخل المجتمع، كما ذهب الاتفاقية أنه يجب أن يكون هناك تناسب بين القيد الذي تضعه الدولة والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه من ورائه، وهو ما أكدته نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية، نجد أن الاتفاقية راعت التوازن بين حق العمال في الإضراب، (عبد المحسن، 321) باعتباره يمثل أحد الوسائل الضاغطة لتحقيق مطالبهم المهنية، وحق صاحب العمل والدولة في وضع الضوابط والقيود التي تكفل ممارسة هذا الحق بما لا يضر الشركة وصاحب العمل.

وبالنسبة لمنظمة العمل الدولية والتي تعتبر المدافع الأول عن حقوق العمل نجد أن جميع اتفاقياتها التزمت الصمت فيما يتعلق بالحق في الأضراب، مما جعل من أمر تطوير مفهومه وتحديد نطاقه من مسؤولية الهيئات المعنية بإعمال حقوق الإنسان ([www.ilo.org](http://www.ilo.org))، على الرغم مما يحظى به هذا الحق من فعالية وتحقيقه لمطالب العمال المهنية، ولا نجد مبرر لتجاهل المنظمة لهذا الحق المهم لما له آثار مهمة في ممارسة العمال لحقهم في التعبير عن آراءهم ومحاولة جعله وسيلة لضغط على أصحاب العمل لاستعادة حقوقهم

وتحسين ظروف عملهم، وأن هذا الصمت لا يمنع أنتشار هذا الأمر وممارسته على نحو واسع في الدول من قبل العمال.

ومن اتفاقيات منظمة العمل العربية التي أبحاث الحق في الإضراب بشكل واضح الاتفاقية رقم (8) لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية في مادتها الثانية عشر أنه (للعمال حق الإضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بعد استنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح)، وهذا ما عادة وأكدت عليه الاتفاقية رقم (11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية في المادة الحادية عشرة بأنه (يحدد التشريع الوطني فترة زمنية للدخول في التفاوض والانتهاه منه، كما ينظم أيضا حق الإضراب وقفل مكان العمل أثناء سير التفاوض).

## المبحث الثاني: وسائل تنظيم الإضراب العمالي

أن الحق في الإضراب لا يؤخذ على إطلاقه نظراً لما قد يترتب على ممارسته بطريقة عشوائية من نتائج خطيرة إذا لم يتم تنظيم ممارسته، لذلك فرضت التشريعات العمالية بعض القيود والضوابط كي يستخدم بالشكل الذي يوفق بين حق العمال في الدفاع عن مصالحهم المهنية بواسطة الإضراب وبين مصالح صاحب العمل في المحافظة على سير عمل مؤسسته بالحدود الدنيا وعدم تحميله اضرار كبيرة، وهو ما سوف نبينه من خلال بحث شروط الإضراب بشكل عام والتي تنص عليها أغلب التشريعات العمالية، أما المطلب الثاني فتم تخصيصها لبحث شروط الإضراب في قانون العمل العراقي وختم المبحث بمطلب يتناول شروط الإضراب في القوانين المقارنة.

### المطلب الأول: شروط الإضراب

لقد تم التصدي لممارسة العمال لحقهم في الإضراب بمجموعة من الشروط الشكلية، والتي تم تنظيمها في العديد من الدول حتى لا يتماذى العمال أو يتجاوزوا أثناء ممارستهم للإضراب الغاية التي شرع من أجلها، فكان لابد لنا من التعرف على هذه الشروط المشتركة بشكل سريع قبل الخوض في تفاصيلها في قوانين العمل محل الدراسة.

#### 1 - الأخطار:

يعد الأخطار من الأمور المهمة التي ينبغي على العمال القيام به لما له من عظيم الأثر في إمكانية تفادي الإضراب، (هلال، 83) والذي يقصد به قيام العمال المضربين بإبلاغ صاحب العمل بقيامهم بالإضراب في الوقت الذي ينوي فيه العمال القيام بالامتناع عن العمل وذلك حتى يمكن لصاحب العمل اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتفادي توقف العمال عن العمل واتخاذ كافة الاحتياطات التي تحميه من قيام العمال بالإضراب، ويعد الإضراب إجراء يكشف رغبة العمال في القيام بالإضراب بعد فشلهم في المفاوضات مع صاحب العمل، ويعد الغرض

من الإخطار السابق، تفادي الضرر الذي قد يلحق برب العمل من أثر مفاجأته بالتوقف عن العمل، ويمكنه أن يبحث عن عمال آخرين بدلا من العمال المضربين عن العمل (حمزة، 285). وبحسب الفقه القانون فإن الهدف من الأخطار أنه قد يستجيب رب العمل لمطالب العمال قبل موعد الإضراب وهذا يكون فيه مصلحة للعاملين ورب العمل في أن واحد وهي عدم تعطيل العمل أي يقوم رب العمل بتلافي الأضرار الناتجة عن الإضراب نتيجة لاستجابته لمطالب عماله، وأن يقوم رب العمل بتدبير عاملين آخرين بدلا من الذين يقومون بالإضراب أو تشغيل العمال غير المضربين أوقاتاً إضافية لكي يغطي العجز الذي ينشأ من جراء قيام زملائهم المضربين بالإضراب أو الاستعانة بعمال آخرين للقيام بالأعمال المنوط بها المضربين (عمران، 2005: 403).

## 2 - التنظيم النقابي:

أن يكون تنظيم الإضراب وإعلانه وممارسته عن طريق النقابات العمالية لما لهذا النقابات لما تتمتع تلك النقابات بإمكانات مادية وخبرات بشرية ومن قدرة على الحصول على المزيد من الحقوق للعمال (عبد المحسن، 502)، سواء أكان ذلك من خلال العقود الجماعية، أو تحقيق فوائد للعمال، ومن خلال سعيها لسن قوانين في صالحهم (المعداوي، 2017: 44)، كما أنها تقوم بدور لا يستهان به سواء في المرحلة السابقة على إعلان الإضراب، حيث تدرس الخيارات المتاحة لحل النزاع فتدرس فرص نجاح الإضراب وحجم المشاركة العمالية والحالة الاقتصادية للمشروع والوقت المناسب للإضراب وإجراء المفاوضات الجماعية مع صاحب العمل من أجل حل النزاع القائم، مما يؤدي إلى نجاح الإضراب في اغلب هذه الحالات (عبد المحسن، 502).

## 3 - الاستفتاء:

يقصد به التصويت على إعلان الإضراب أو انتهائه على أن تلتزم الأقلية برأي الأغلبية أو هو معرفة رأي العمال في اللجوء إلى الإضراب أو العودة إلى العمل بعد انتهاء الإضراب عن طريق الاقتراع السري بين العمال المضربين مع إلزام الأقلية برأي الأغلبية (Sinay et Javalier، 1984:20).

## المطلب الثاني: شروط الإضراب في قانون العمل العراقي

أن الحق في الإضراب شأنه شأن سائر الحقوق الأخرى يجب أن يمارس في نطاق النظام العام وإلا يكون هناك تعسف في استعماله، فالتصرفات للأفراد بصفة عامة يجب أن تتم دائماً في حدود النظام العام وأن عدم الالتزام بذلك يحيل هذه التصرفات إلى أعمال غير مشروعة يترتب عليها آثار أهمها مجازاة المسؤولين عن هذه التصرفات وهذه المسؤولية هي تعبير عن رد الفعل الاجتماعي نتيجة لهذه الاعتداءات التي قد تهدد في بعض الحالات متطلبات الحياة الاجتماعية (البكري وبشير: 213).

ولا يقتصر تنظيم حق الإضراب على القوانين الصادرة بشأنه إنما يحكم هذا الحق كذلك نطاق الشرعية الذي تمارس في حدوده بصفة عامة كافة الحقوق والحريات، وانه طبقاً لذلك لا يجوز ممارسة أي حق بطريقة تعسفية.

إن التعسف في استخدام الحق يعد في حقيقة الأمر تعطيلاً وإلغاء لذات الحق، وبعبارة أخرى فإنه لا يكفي أن يمارس الشخص حقه في الإضراب ضمن النطاق القانوني المقرر له لكي يكون استعماله للحق مشروعاً لأنه لا إلزام بين الأمرين بالضرورة فقد يمارس الشخص حقه المقرر قانوناً لمجرد إلحاق الضرر بغيره أو لتحقيق مصلحة غير مشروعة وعندئذ لا يكون فعله بطبيعة الحال مباحاً حتى ولو التزم حدود حقه (محمد، 1985: 99).

وأن استعمال حق الإضراب في أطار القطاع الخاص لا يحول دون أعمال وتنفيذ القواعد والأحكام الخاصة بالإضراب، ويرى جانب من الفقه القانوني إن الحل الملائم هو الجمع بين الفكرتين في وقت واحد أو استخدام كلاً منهما على حده وذلك طبقاً لطبيعة المجال الذي يمارس فيه الحق، فإذا كانت الحالة خاصة بالقطاع الخاص فتنتطبق بشأنها فكرة التعسف في استعمال الحق، أما إذا كان الأمر يتعلق بإحدى المرافق العامة فتطبق فكرة النظام العام (عبد العال، 1983: 663)، ولقد تم انتقاد هذا الرأي لأن الإضراب متى ما تم الاعتراف به سواء في القطاع الخاص أم في المرافق العامة فإنه لا بد من تقييده وتنظيم اللجوء إليه، وأن الإخلال بتلك القيود أو بالأحكام المنظمة للإضراب يحيل الإضراب إلى عمل غير مشروع وتنتفي عنه صفة الحق، والأمر على خلاف ذلك بالنسبة للتعسف فإنه متى تحققت إحدى صورته كما لو ثبت مثلاً إن الموظفين يستهدفون من الإضراب مجرد الإضرار غير مشروع وتنتفي عنه صفة الحق، والأمر على خلاف ذلك بالنسبة للتعسف فإنه متى تحققت إحدى صورته كما لو ثبت مثلاً إن الموظفين يستهدفون من الإضراب مجرد الإضرار (غافل، 179)، فإن الإضراب يوصف في هذه الحالة بالتعسف، فالتعسف إذا يرتبط دائماً

بالحق أينما وجد ولا يقتصر على مجال بعينه، ونرى أن هذا الانتقاد في محله لأن الإخلال بالضوابط الموضوعية لممارسة الحق تنشئ حالة واقعية غير مشروعة تعصف بهذا الحق، أما التعسف فالحق موجود ولكن هناك انحراف في استعماله بما يحقق الغاية منه.

وقد حددت المادة 7 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 حالات التعسف في استعمال الحق بنصها أن (....) ويصبح استعمال الحق غير جائز في الاحوال الآتية:

- أ - اذا لم يقصد بهذا الاستعمال سوى الاضرار بالغير.  
 ب - اذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال الى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب مطلقاً مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها.  
 ج - اذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال الى تحقيقها غير مشروعة (القانون المدني\العراقي، 1951).

نجد أن المادة السابقة وضعت معيارين لحالة التعسف في استعمال الحق أولها معيار موضوعي أشارت إليه الفقرة (ب) وهو قلة المصلحة المستهدفة بالنسبة للضرر الذي يصيب الغير، أما المعيار الثاني وهو خاص بالحالة النفسية لمستخدم الحق وأشارت له الفقرتان (أ و ج) اللتان تجعلان التجاوز في حدود الاستعمال المشروع للحق متحققاً متى توافرت نية سيئة مفادها قصد الإضرار بالغير، وهو قصد يتنافى مع الغاية التي يتوخاها المشرع، وكذلك تحقيق مصلحة غير مشروعة، أي استهداف غاية لا يقرها القانون، كأن يستهدف العامل من الإضراب الضغط لتحقيق أهداف سياسية.

ولقد مر تنظيم الإضراب في قانون العمل العراقي بمجموعة من المراحل فأشارت المادة 136 - أولاً من قانون العمل الملغي (رقم 71 لسنة 1987) إلى هذا الحق بالقول: "أولاً - إذا امتنع صاحب العمل أو أصحاب العمل عن تنفيذ قرار هيئة قضايا العمل في محكمة التمييز بعد ثلاثة أيام من تاريخ تبليغهم به جاز للعمال أصحاب العلاقة أن يتوقفوا عن العمل وتحسب لهم مدة التوقف خدمة يستحقون عنها جميع حقوقهم المقررة قانوناً، ويعاقب أصحاب العمل عن عدم التنفيذ".

ثانياً - على العمال أن يبلغوا وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال معاً، بإجراء التوقف عن العمل الذي يتخذونه فور مباشرتهم له، وأن يبينوا الأسباب التي حملتهم على ذلك والاحتياطات التي اتخذوها للمحافظة على الأمن والنظام

وحماية وسائل الإنتاج ومقر العمل، وأعطى المشرع في قانون إدارة الدولة الانتقالية للعمال الحق في التظاهر والإضراب سلمياً، ولكن الدستور أغفل الإشارة إلى هذا الحق، وقد رسم المشرع العراقي في قانون العمل الملغي (رقم 71 لسنة 1987) طريقاً طويلاً أمام الطبقة العامل لممارسة حقها في الإضراب لتسوية الخلافات ذات الأثر على المصلحة المشتركة للعمال التي تنشأ بينهم وبين أصحاب العمل في مشروع واحد أو أكثر في نطاق مهنة واحدة أو أكثر، ولم يطلق على هذه الخلافات صفة منازعات إلا بعد أن تستعصى على الحل بالطريق الذي رسمه المشرع في المواد 131 - 132 - 133 - 134 - 135 من قانون العمل باستخدام أسلوب التوفيق والتحكيم<sup>(1)</sup>، وأعطى العمال الحق في التوقف عن العمل،

1- قانون العمل العراقي الملغي (رقم 71 لسنة 1987) المادة 131 عندما تبلغ الخلافات الجماعية في العمل، مرحلة المنازعات، وفقاً لما مبين في المادة (130) من هذا القانون، يتوجب على صاحب أو أصحاب العمل ذوي العلاقة، أو على الأجهزة النقابية العمالية ذات العلاقة، ان تبادر، آل من جهتها، الى اخطار وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، بوقت واحد، بالنزاع الذي نشب مع بيان خلاصة وافية عن اسبابه وتطورات، والاجراءات الواجب اتخاذها لمعالجته وحله.

المادة 132 اولاً - يتولى وزير العمل والشؤون الاجتماعية فور تلقي الاخطار، اجراء الاتصالات اللازمة مع اصحاب العمل ومنظماتهم ذات العلاقة لحثها على اتخاذ التدابير العال\جلة لانتهاء اسباب النزاع، وحله وتسويته. ثانياً - يتولى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمل، فور تلقي الاخطار الاتصال بجميع الأجهزة النقابية والفئات العمالية ذات العلاقة بالنزاع، لحثها على اتخاذ التدابير العاجلة لمنع التآزم في الموقف، ودعوتها لسلوك الطرق الإيجابية في التحري عن اسباب النزاع، والعمل على ازالة السبابه وتسويته بالطرق الودية. ثالثاً - يتبادل وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال او من ينيبانه عنهما المعلومات، حول ما توصل اليه آل منهما في مساعيه ويتشاوران باستمرار بالإجراءات الواجب اتخاذها، ويجتمعان معاً، الى ممثلي طرفي النزاع ويبحثان معهم وجهان نظرهم المختلفة، في محاولة للتقريب فيما بينهم والوصول الى حل يرضي الجميع.

رابعاً - اذا سفرت مساعي وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، خلال ثلاثة ايام من تاريخ الاخطار على الأثر، عن التوصل الى حل، يعقد اجتماع برئاسة رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، يتولى فيه المدير العام لدائرة العمل مهمة المقرر، بأعداد متساوية وينظم محضر بهذا الاجتماع، تسجل فيه بنود الاتفاق على اربع نسخ اصلية توقع من جمعي الحاضرين، احداها في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والثانية في الاتحاد العام لنقابات العمال، والثالثة لدى صاحب العمل، والرابعة لدى العمال، ويلتزم بهذا الاتفاق طرفا النزاع، ويوضع موضع التنفيذ فوراً. خامساً - اذا فشلت مساعي وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، في التوصل الى حل يقبل به الجميع خلال المدة المحددة في البند (رابعاً) من هذه المادة، وجب عليهما احالة النزاع، بكتاب مشترك الى وزير العدل لدعوة هيئة قضايا العمل في محكمة التمييز للانعقاد خلال ثمان واربعين ساعة، على الأثر، للنظر في النزاع، وتبقى الهيئة في حالة انعقاد دائم حتى تصدر قرارها في النزاع المعروض عليها. =

وتعد مدة التوقف خدمة لهم لكل أغراض القانون وكما عاقب أرباب العمل لعدم تنفيذ قرارات محكمة التمييز بهيئة قضايا العمل.

ولا يختلف قانون العمل النافذ رقم 37 لسنة 2015 كثيراً عن القانون السابق من حيث تنظيم الإضراب فنصت المادة (162) أنه

(أولاً: إذا تم إنهاء اجراءات حل نزاع المصالح المستقبلية دون التوصل إلى اتفاق عندها يحق للمنظمة العمالية، أو ممثلي العمال المنتخبين في حال عدم وجود تنظيم نقابي، اللجوء إلى الإضراب السلمي لغرض الدفاع عن مصالح أعضائها المهنية والاقتصادية والاجتماعية إذا تم إنهاء إجراءات حل النزاع دون التوصل إلى اتفاق.

ثانياً: على المنظمة العمالية، أو ممثلي العمال المنتخبين في حال عدم وجود تنظيم نقابي في المشروع، التي تنوي إجراء اضراب أن ترسل اشعاراً خطياً إلى الوزارة والطرف الآخر قبل موعد هذا الإضراب بـ (7) سبعة ايام في الأقل.

ثالثاً: يجب أن يتضمن الإشعار الأسباب التي دعت إلى الإضراب والمدة الزمنية المحددة لذلك.

= سادسا - لهيئة قضايا العمل في محكمة التمييز، دعوة وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال او من يمثلهما، وطرفي النزاع للاستماع الى اقوالهم، ولها ان تتخذ الاجراءات آلفة، لغرض الفصل في النزاع.

المادة 133 تصدر هيئة قضايا العمل في محكمة التمييز قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض النزاع عليها في جلسة علنية بحضور طرفي النزاع، ويكون قرارها باتا.

المادة 134 اذا تخلف احد طرفي النزاع عن الحضور امام هيئة قضايا العمل في المحكمة التمييز يوم اصدار القرار، رغم تبليغه، يعتبر مبلغا بالقرار.

المادة 135 على صاحب العمل والعمال تنفيذ قرار هيئة قضايا العمل في محكمة التمييز خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره.

المادة 136 اولا - اذا امتنع صاحب العمل او اصحاب العمل عن تنفيذ قرار هيئة قضايا العمل في محكمة التمييز، بعد ثلاثة ايام من تبليغهم بالقرار، جاز للعمال، اصحاب العلاقة ان يتوقفوا عن العمل وتحسب لهم مدة التوقف خدمة يستحقون عنها جمعي حقوقهم المقررة قانونا، ويعاقب اصحاب العمل عن عدم التنفيذ. ثانيا - على العمال، ان يبلغوا وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال معا، بأجراء التوقف عن العمل الذي يتخذونه فور مباشرتهم له، وان يبينوا الاسباب التي حملتهم على ذلك والاحتياطات التي اتخذوها للمحافظة على الامن والنظام، وحماية وسائل الانتاج ومقر العمل.



- رابعاً: لا يجوز اجراء الإضراب بهدف مراجعة أو تعديل شروط اتفاق جماعي نافذ.
- خامساً: يجب أن يكون الإضراب سلمياً.
- سادساً: لا يجوز للمنظمة العمالية المشتركة بالنزاع إعلان الإضراب طالما لم تنته إجراءات حله وفق أحكام هذا القانون.
- سابعاً: لا يجوز للعمال ومنظماتهم النقابية الإضراب في المشاريع التي يهدد توقف العمال فيها الحياة أو السلامة أو الصحة العامة لجميع السكان أو بعضهم.
- ثامناً: لا يجوز للعمال المضربين عرقلة حرية العمل أو القيام بأي فعل يكون من شأنه أن يمنع أي عمال آخرين أو صاحب العمل أو من يمثله من الالتحاق بمكان العمل وممارسة عملهم المعتاد سواء كان بالفعل أو التهديد أو العنف أو الاعتداء أو احتلال مواقع العمل أو احداث اضرار بالممتلكات.)

#### المادة 163

- (أولاً: لا تنقطع علاقات العمل بين صاحب العمل والعمال أو من يمثلهم في أثناء مدة الإضراب.
- ثانياً: لا يجوز لصاحب العمل معاقبة العمال بأي عقوبة كانت بسبب ممارستهم الإضراب أو الدعوة إليه طالما تم وفق أحكام هذا القانون.
- ثالثاً: لا يجوز لصاحب العمال إبدال العمال المضربين بأخرين يشغلهم بصورة دائمة أو مؤقتة.
- رابعاً: لا يجوز لصاحب العمل التقدم بطلب الإغلاق الكلي أو الجزئي للمشروع أو تقليص حجمه أو نشاطه في أثناء مراحل النزاع.
- خامساً: يوقف الإضراب عقد العمل ولا ينهيه.

#### المادة 164

- (أولاً: للوزارة خلال الإضراب أن تعقد اجتماعا بحضور الأطراف بهدف حل النزاع وإذا لم يحضروا هذا الاجتماع تفرض عليهم غرامة مالية لا تقل عن 100000 مئة الف دينار ولا تزيد عن 500000 خمسمائة الف دينار.

ثانياً: لا يمنع انعقاد الاجتماع أو الدعوة إليه حق العمال ومنظماتهم النقابية في الاستمرار بالإضراب.)

مما سبق نجد أن الفقه العراقي يقسم الركن المعنوي للإضراب إلى ثلاثة عناصر، يتمثل العنصر الأول: بقصد الإضراب ويقصد به عنصر التوقيت في الإضراب، فلا ينصرف قصد العمال إلى انتهاء عقد العمل، وإنما إلى وقف العقد فقط، فالعمال تتوافر لديهم النية بالرجوع إلى العمل بعد زوال أسباب الإضراب المهنية، وتطبيقاً لذلك فلا يعتبر إضراباً توقف العمال النهائي عن العمل، إذ يعد عملهم هذا بمثابة الاستقالة، فقصد الإضراب يتمثل في انصراف نية العمال المضربين إلى إلحاق الضرر برب العمل وتوقيت الإضراب (العابد، 1966:16).

نلاحظ مما سبق أن قانون العمل يقيد الإضراب بشكلية معينة، فعندما تبلغ الخلافات الجماعية أو الفردية في العمل مرحلة المنازعات، يتوجب على كل من العامل وصاحب العمل إحالة النزاع إلى الدائرة المختصة في وزارة العمل لتعيين وسيط من أصحاب الخبرة لتقريب وجهات النظر وتسوية النزاع إذا لم يتم التوصل لحل للخلاف عندها يحق للمنظمة العمالية، أو ممثلي العمال المنتخبين في حال عدم وجود تنظيم نقابي، اللجوء إلى الإضراب السلمي لغرض الدفاع عن مصالح أعضائها المهنية والاقتصادية والاجتماعية، ولقد طلب المشرع من العمال أخطار الوزارة وصاحب العمل قبل البدء بالإضراب بسبعة أيام فالمشرع زاد من مدة الإخطار في القانون الجديد وهذا النص ينفي اهم عنصر من عناصر الإضراب وهو المفاجئة ويدخله في صفة عدم المشروعية ما يعرض العمال المضربين للفصل، كما طلب المشرع أمر آخر يخرج الإضراب من دائرة المشروعية وهو تحديد المدة الزمنية له دون مراعاة أمر مهم هل سوف يعطي الإضراب نتائج ام لا الأمر الذي يمنح صاحب العمل فرصة لترتيب أموره خلال مدة الإخطار بالإضافة إلى المعرفة المسبقة بمدة الإضراب، وأن استخدام المشرع لكلمة فضفاضة وعامة وهي السلمية بدون تحديد الشيء المعني بهذه الكلمة ما يفتح المجال لفصل العمال المضربين ويفرغ هذا الحق من مضمونه، كما حرم المشرع الإضراب في بعض الشركات والمشاريع التي تهدد حياة وسلامة وصحة المجتمع وكذلك تتصف هذه العبارات بالعمومية وعدم التحديد الأمر يفتح المجال لإصحاب العمل إدخال مشاريعهم تحت أي مسمى من هذه العبارات وبالتالي إدخال العمال المضربين في

دائرة المحظور وإمكانية فصلهم بدون تعويض وطردهم من العمل لمجرد المطالبة بحقوقهم المالية أو المهنية، ونؤيد المشرع العراقي في منعه العمال المضربين من احتلال مكان العمل ومنع العمال غير المضربين من الالتحاق بالعمل أو مضايقتهم وهو ما تحدثنا عنه سابقاً تحت مسمى الإضراب مع احتلال مكان العمل والذي كان عليه أجماع بأنه إضراب غير مشروع، كما وضع المشرع الاجتماعي العراقي مجموعة من المحظورات على صاحب العمل يمنع عليه القيام بها أثناء ممارسة العمال للإضراب الذي يجب أن يحقق الشروط السابق ذكرها وهذه المحظورات هي منع صاحب العمل من فصل العمال المضربين أو توجيه إي عقوبة تأديبية تتعلق بممارستهم للإضراب، أو الاستعانة بعمال آخرين يقوم بعمال العمال المضربين سواء كان بصورة دائمة أو مؤقتة أو إغلاق المشروع بصورة كاملة أو جزئية أو التقليل من الإنتاج أو نشاط المشروع لغرض تفادي تبعات الإضراب.

والحقيقة أن المشرع العراقي أحاط الإضراب بمجموعة من الشروط والعبارات العامة والفضفاضة التي تفرغ هذا الحق من مضمونه وتجعله غير مشروع؛ لذا نرجو من المشرع الاجتماعي العراقي - خصوصاً وأنه يأتي في ظل اقتصاد السوق الذي رسمه الدستور طريقاً للاقتصاد العراقي - أن يمنح الحق للعمال في جميع قطاعات العمل الإضراب بدون قائمة شروط طويلة تعيق العمال عن ممارسة حقهم وإلغاء كافة الفقرات القانونية التي تعتبر الإضراب غير مشروع، وأن يضمن القانون حق العمال في الاعتصام أمام المؤسسات وإيقاف العمل بصورة مؤقتة احتجاجاً على ممارسات أصحاب العمل وللمطالبة بالحقوق المالية والمهنية.

### المطلب الثاني: تنظيم الإضراب في القانون المقارن

بالنسبة لتنظيم المشرع المصري لحق العمال في الإضراب أورد العديد من القيود فالإضراب ليس حقاً أو حرية مطلقة بل هو مقيد يخضع لبعض القيود اللازمة لممارسته شأنه شأن الحقوق والحريات الأخرى إلا إن هذه القيود متنوعة، فنص قانون النقابات العمالية رقم 35 لسنة 1976 على حق العمال في الإضراب وفق نص المادة 14 منه والتي جاء فيها أنه (تباشر النقابة العامة النشاط النقابي على مستوى المهن أو الصناعات التي

تضمها وتتولى النقابة العامة على الأخص ما يلي:..... الموافقة على تنظيم الإضراب للعمال طبقاً للضوابط التي ينظمها قانون العمل).

هذا وقد عالجت المواد 192 و193 و194 من قانون العمل المصري، الإجراءات التي يجب إتباعها لممارسة حق العمال في الإضراب وكانت النصوص تجري على الوجه الآتي:  
- تنص المادة 192 على أنه: "للعامل حق الإضراب السلمي ويكون إعلانه وتنظيمه من خلال منظماتهم النقابية دفاعاً عن مصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في الحدود وطبقاً للضوابط والإجراءات المقررة في هذا القانون".

وفي حالة اعتزام عمال المنشأة ذات اللجنة النقابية الإضراب في الأحوال التي يجيزها هذا القانون يجب على اللجنة النقابية - بعد موافقة مجلس إدارة النقابة العامة المعنية بأغلبية ثلثي عدد أعضائه - إخطار كل من صاحب العمل والجهة الإدارية المختصة قبل التاريخ المحدد للإضراب بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب مسجل بعلم الوصول.  
فإذا لم يكن بالمنشأة لجنة نقابية يكون الإخطار باعتزام العمال للإضراب للنقابة العامة المعنية، وعلى الأخيرة بعد موافقة مجلس إدارتها بالأغلبية المنصوص عليها في الفقرة السابقة القيام بالإخطار المشار إليه.  
وفي جميع الأحوال يتعين أن يتضمن الإخطار الأسباب الدافعة للإضراب، والمدة الزمنية المحددة له".

مما سبق نجد أن الإخطار هو التزام يقع على عاتق النقابة العمالية بشأن الإضراب بصفة عامة في مصر، ويعد الإضراب من جانب العمال دون الالتزام بالإخطار من قبيل الخطأ الجسيم الذي يبرر فصلهم، والمقصود بالإخطار هو إعلام صاحب العمل عزم العمال اللجوء للإضراب فيما إذا لم تحقق مطالبهم (عكش، 2015:93)، ولا يشترط أن الأخطار يؤدي إلى توقف العمل حتماً، وهو الأمر الذي جعل من وقوع الإخطار سابقاً على وقوع الإضراب وليس لاحقاً على وقوعه أو معاصراً له، وإن علة المشرع من الإضراب تتمثل في العديد من الاعتبارات، حيث أنه يؤدي إلى تفادي وقوع الإضرابات المفاجئة أو المباغته والتي تؤدي إلى توقف العمل نهائياً (ابو عمرو، 2009: 146)، بالإضافة إلى أن الإخطار يعطي فرصة من الوقت لصاحب العمل يحاول من خلالها الاستجابة لمطالب العمال الذين عزموا على القيام بالإضراب، وذلك لتفادي وقوع إضرابهم.

أما فيما يتعلق بشكل الإخطار فإن المشرع المصري كما ذكر سابقاً يستلزم أن يكون الإخطار كتابياً وأن يتم في شكل خطاب مسجل بعلم الوصول، وتتميز هذه الوسيلة التي انجاز الإخطار بواسطتها بأنها تؤدي إلى قطع النزاع حول القيام بالإخطار فعلاً من عدمه، ويتضمن الإخطار بيانات محددة حتى يكون موافقاً للقانون الأسباب الداعية للإضراب ومكان وتاريخ وقوعه ومدة الإضراب وذكر هذه البيانات في الإخطار يحقق العديد من المزايا، حيث أن هذه البيانات تعطي للقضاء معلومات واضحة عن الأسباب التي دعت العمال للجوء للإضراب (العبيدي، 2007: 254)، وبالتالي التحقق من مشروعيتها أو عدم مشروعيتها، فعلى سبيل المثال إذا كانت أسباب الإضراب ترجع إلى وجود مطالب سياسية يأمل العمال تحقيقها من إضرابهم فبال تأكيد يحكم القضاء بعدم مشروعية تلك الأسباب، أما إذا كانت أسباب الإضراب ترجع إلى مطالب مهنية ممكنة ومشروعة فبالتالي يحكم القضاء بمشروعيتها، بالإضافة إلى ذلك ذكر أسباب الإضراب يؤدي إلى معرفة صاحب العمل للأسباب التي دعت العمال للجوء للإضراب ومن ثم تحقيق مطالبهم من خلال المفاوضات الجماعية والوساطة إن أمكن ذلك (ابو حمزة، 199).

وأن المطالب المهنية التي يطالب بها العمال المضربين يجب التي يتضمنها الإخطار يجب أن تكون مشروعة ومعقولة ومبررة، وعلى ذلك فإن كانت تلك المطالب تتجاوز إمكانات صاحب العمل أو لا تتناسب مع الظروف المالية أو الاقتصادية أو الفنية للشركة فإنها لا تصلح أن تكون سبباً للإضراب المشروع (عكش، 95)

- وتنص المادة 193 على أنه: "يحظر على العمال الإضراب أو إعلانه بوساطة منظماتهم النقابية بقصد تعديل اتفاقية العمل الاجتماعية أثناء مدة سريانها، وكذلك خلال جميع مراحل وإجراءات الوساطة والتحكيم."

- كما تنص المادة 194 على أنه "يحظر الإضراب أو الدعوة إليه في المنشآت الاستراتيجية أو الحيوية التي يترتب على توقف العمل فيها الإخلال بالأمن القومي أو بالخدمات الأساسية التي تقدمها للمواطنين ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد هذه المنشآت".

أن للشركات العاملة في القطاع الخاص والعام العديد من الأنواع، فمنها ما هو استراتيجي أو حيوي ويتعلق بمصالح أساسية وهامة للمواطنين، منها ما هو غير

استراتيجي بتعلق بمصالح المواطنين لكن هذه المصالح التي تنجزها تلك المؤسسات الأخيرة ليست بالأهمية البالغة كتلك المصالح التي تنجزها الشركات الاستراتيجية أو الحيوية (ابو حمزة، 241)، لذلك فإن المشرع المصري قرر وضع حظر كلياً على الإضراب في المنشآت الاستراتيجية أو الحيوية، وذلك بقصد الحفاظ على حياة ومصالح المواطنين وضمان استمرارية الخدمات التي تقدمها تلك المنشآت، وأن تحديد المنشآت على أنها استراتيجية أو حيوية يمنع العمال فيها من ممارسة حقهم في الإضراب، هذا وقد أصدر رئيس مجلس الوزراء المصري القرار رقم 1185 لسنة 2003 (قرار رئيس مجلس الوزراء المصري القرار رقم 1185 لسنة 2003) بشأن تحديد المنشآت الاستراتيجية التي يحظر فيها الإضراب عن العمل حيث نصت المادة الأولى على أنه:

(يحظر الاضراب عن العمل او الدعوة إليه في المنشآت الحيوية او الاستراتيجية التي يؤدي توقف العمل بها إلى اضطراب في الحياة اليومية لجمهور المواطنين، أو الاخلال بالأمن القومي والخدمات الأساسية التي تقدم للمواطنين، وتعتبر من قبيل المنشآت ما يلي:

- منشآت الأمن القومي والإنتاج الحربي.
- المستشفيات والمراكز الطبية والصيدليات.
- المخابز.
- وسائل النقل الجماعي للركاب (النقل الحربي والبحري والجوي)
- وسائل نقل البضائع.
- منشآت الدفاع المدني.
- منشآت مياه الشرب والكهرباء والغاز والصرف الصحي.
- منشآت الاتصالات.
- منشآت الموانئ والمنائر والمطارات.
- العاملون في المؤسسات التعليمية<sup>(1)</sup>

نجد مما سبق أن قرار رئيس مجلس الوزراء عدد هذه المنشآت على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، الأمر الذي يدل على إمكانية اشتغال عدداً آخر من المنشآت والتي

1- قرار رئيس مجلس الوزراء المصري القرار رقم 1185 لسنة 2003

يطالها حظر الإضراب أيضاً، حتى أنه من الممكن أن يشمل عدد كبير من المشاريع، وبالتالي حظر ممارسة الإضراب فيها فيما إذا اعتبرها من المنشآت التي يؤدي الإضراب فيها إلى الإخلال بالأمن القومي، وهكذا نجد أن قرار رئيس الوزراء كاد يسلب العمال حق الإضراب متناسياً أن الأصل هو تمتعهم بهذا الحق وأن الاستثناء هو تقييده، والمعلوم هو أن الاستثناء يجب أن يكون في أضيق الحدود، ما ينتج عنه أن إقرار حق الإضراب في قانون العمل المصري يكاد يكون لمجرد التوافق مع التزامات مصر الدولية، فالنص على الحق شيء والإيمان بحق العمال في ممارسته شيء آخر، ونأمل من المشرع المصري التضييق من هذا الحظر وقصره فقط على المنشآت التي ينتج عنها أخلاقاً فعلياً بالأمن القومي كمرفق الشرطة والجيش والقضاء.

لقد أنتقد الفقه تنظيم المشرع المصري للإضراب من لاشتراطه موافقة ثلثي أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة المختص على تقديم الإخطار بالإضراب من قبل اللجنة النقابية المعنية يتنافى مع مبدأ حرية تنظيم وعمل النقابات، ويمثل كذلك قيداً خطراً على ممارسة حق الإضراب لذا يجب إلغاؤه.

كما أن النص على وجوب تقديم الإخطار قبل بداية الإضراب بعشرة أيام على الأقل وهذه المدة هي أطول من المدة المطلوبة لجهة الإدارة حتى تستطيع مناقشة أسباب اللجوء للإضراب واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرار العمل بالشركة المعنية، لأن الهدف الأساسي من هذه المدة هو تجنب الإضراب المفاجئ وعرقلة سير العمل بالمؤسسة المعنية فضلاً عن منح جهة الإدارة فرصة حتى تستطيع مناقشة أسباب اللجوء للإضراب ومدى إمكانية إزالة هذه الأسباب لذا فإن مدة الخمسة أيام على الأقل هي مدة كافية لتحقيق هذا الغرض (احمد، 1999: 907-908).

أما المشرع الفرنسي فقد عمد أمام شيوع الإضراب وما تسببه في معظم الحالات من تعطيل للشركات والمؤسسات إلى إصدار قانون 31 تموز سنة 1963، الذي تضمن ضوابط شكلية لتنظيم الإضراب وكذلك تحريم بعض أنواع الإضرابات، فبالنسبة للضوابط الشكلية التي جاء بها هذا القانون لتنظيم الإضراب، فإن هذا القانون أعطى الحق في القيام بالإضراب لنقابات العمال على أن يكون هناك إخطار سابق بالإضراب، وأن النقابة التي تستطيع القيام بالإضراب أشارت إليها المادة (3/521) من قانون العمل الفرنسي أن في حالة

استخدام حق الإضراب من جانب العمال فإنه يجب أن يسبق التوقف المتفق عليه عن العمل أخطار بالإضراب ويصدر إخطار الإضراب عن المنظمة أو إحدى المنظمات النقابية الأكثر تمثيلاً على المستوى القومي في الفئة المهنية أو في المؤسسة المهنية أو الشركة وهو نفس الحكم الذي أوردته المادة 3 من قانون 31 تموز 1963 موضوع البحث (Gustave، 115: 2008)، وبالتالي لا يكون الإضراب مشروعاً في المؤسسة إلا إذا كان منظماً عن طريق إحدى النقابات التي تتوافر لها صفة التمثيلية على المستوى القومي، ولكن قبل القيام بالإضراب عليها أن القيام بإجراء هام وهو الإخطار السابق فالإضراب ليست وسيلة فورية للتعبير، بل يستلزم التنظيم والإعداد لها بالشكل الذي يؤدي إلى تقليل أضرار الإضراب إلى أكبر حد ممكن.

ولقد نصت المادة الثالثة من قانون 31 تموز 1963 على شرط الإخطار وفصلت قواعده والمدد الزمنية المتعلقة به، إذ اشترطت المادة المذكورة أن يحدد في الإخطار الدافع للإضراب، وبالطبع فإن تحديد الدافع للإضراب يحمل مغزيين، أولهما إمكانية توقي الإضراب بتلبية مطالب المضربين وثانيهما الرقابة على الدوافع غير المهنية التي قد تكون سبباً محرماً للإضراب هذا ويجب أن يقدم الإخطار قبل خمسة أيام على الأقل من بدء الإضراب إلى السلطة الرئاسية أو الإدارة أو المنظمة المعنية بالإضراب، كما أجاز مجلس الدولة الفرنسي تقديم الإخطار للسلطة المسؤولة عن النظام العام الذي سيهدد الإضراب مصالحه، ويجب أن يذكر في الإخطار تاريخ الإضراب وذكر تاريخ الإضراب مسألة أساسية وتعد لب الإخطار، فالمدة الزمنية عنصر جوهري في تقدير شرعية الإضراب (Gustave، 118)، وفضلاً عن التاريخ فيجب أن يحدد الإخطار الساعة ومدة الإضراب ومكانه وكلها عناصر جوهريّة في تحديد الإجراءات اللازمة لمواجهة الإخلال الذي سيسببه الإضراب، ويجب أن يسلم الإخطار موقِعاً من الشخص أو الأشخاص المخولين سلطة التوقيع من النقابة أو النقابات الأكثر تمثيلاً، وهذا ما أكدته مجلس الدولة الفرنسي في حكمه الصادر في 8 كانون الثاني 1992 الذي تضمن وجوب إعطاء إنذار مسبق قبل خمسة أيام على الأقل من القيام بالإضراب.

لكن هناك رأي في الفقه يذهب إلى أن حق الإضراب يعد من قبيل الحقوق الفردية، ومن ثم يمكن للعمال ممارسته دون حاجة إلى تدخل النقابة التابعين لها، وهو التصور



السائد في القطاع الخاص حيث لم يستلزم المشرع اعلان الإضراب والاشراف على تنظيمه من قبل النقابة، وإنما ترك للعمال الحرية في إعلانه وتنظيمه (احمد، 88)، كما أن القيام بهذا الإجراء من شأنه إن يجعل الإضراب ذا تأثير ضعيف ولكن هذا الإجراء يصبح إجراء لازماً إذا ما وجد اتفاق جماعي يقضي بذلك، وقد استقرت محكمة النقض الفرنسية أخيراً على أن الإخطار إجراء غير لازم قبل إعلان الإضراب بالنسبة لعمال القطاع الخاص بشرط أن تقوم هذه المشروعات بنشاط خاص تنافسي وتقدم خدمات ذات طبيعة خاصة، أما إذا كانت هذه المشروعات تقدم خدمات ذات طبيعة عامة، فإنها تخضع لقانون 31 تموز لسنة 1963، وبالتالي يلتزم العاملون بها بقيد الإخطار المسبق (Marei، 380) وذلك في العديد من الأحكام التي أصدرتها منها الحكم (Sinay et Javilier، 106) الصادر في 15 أكتوبر سنة 1960 والذي جاء فيه (أن الإضراب تتوافر له صفة المشروعية حتى لو لم يكن مسبقاً بإخطار أو تنبيه طالما أن هذا الإجراء لا يوجد نصاً تشريعياً يفرضه على العمال المضربين) (Cass. Soc.5-Oct.1960).

أما فيما يتعلق بالتنظيم النقابي فكما سبق أن بينا أن الاتجاه السائدة في فرنسا يقوم على رفض التصور العضوي للإضراب بمعنى ان الإضراب مستقل تماماً عن الحق النقابي فدور النقابة في إعلان الإضراب وتنظيمه معدوم لا سيما في القطاع الخاص فلا تلازم بين الإضراب والنقابة التابع لها العمال (Sinay et Javilier، 44).

## الخاتمة:

في نهاية هذا البحث لقد توصلنا لمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي نأمل من المشرع أن يتبناها لما له من أهمية في التشريعات العمالية:

### أولاً - الاستنتاجات:

- أن المشرع العراقي لم يصدر قانون مستقل ينظم الحق في الإضراب بشكل عام لجميع فئات المواطنين لكنه قام بتنظيم أضراب العمال في مجموعة من المواد في إطار قانون العمل النافذ.
- أن منظمة العمل الدولية والتي تعتبر المدافع الأول عن حقوق العمل نجد أن جميع اتفاقياتها التزمت الصمت فيما يتعلق بالحق في الأضراب.
- أن الغرض من الإخطار السابق، تفادي الضرر الذي قد يلحق برب العمل من أثر مفاجأته بالتوقف عن العمل، ويمكنه أن يبحث عن عمال آخرين بدلا من العمال المضربين عن العمل.
- أن المشرع العراقي منع العمال المضربين من احتلال مكان العمل، وكذلك منع أعاقه العمال غير المضربين من الالتحاق بالعمل أو مضايقتهم وهو ما يسمى الإضراب مع احتلال مكان العمل والذي كان عليه أجماع بأنه اضراب غير مشروع.
- أن المشرع العراقي أحاط الإضراب بمجموعة من الشروط والعبارات العامة والفضفاضة التي تفرغ هذا الحق من مضمونه وتجعله غير مشروع، وتعرض العمال المضربين للفصل من العمل وتحولهم لعمال عاطلين عن العمل.
- أن إقرار حق الإضراب في قانون العمل المصري يكاد يكون لمجرد التوافق مع التزامات مصر الدولية، فالنص على الحق شئ والإيمان بحق العمال في ممارسته شئ آخر.

## ثانياً - المقترحات:

- نأمل أن يمنح العمال في جميع قطاعات العمل الحق بالإضراب بدون قائمة شروط طويلة تعيق العمال عن ممارسة حقوقهم وإلغاء كافة الفقرات القانونية التي تعتبر الإضراب غير مشروع، وأن يضمن القانون حق العمال في الاعتصام أمام المؤسسات وإيقاف العمل بصورة مؤقتة احتجاجاً على ممارسات أصحاب العمل وللمطالبة بالحقوق المالية والمهنية.
- نقترح على المشرع العراقي تمكين العمال من ممارسة الحق في الإضراب دون حاجة إلى تدخل النقابة التابعين لها، لأن القيام بهذا الإجراء من شأنه إن يجعل الإضراب ذا تأثير ضعيف.
- نأمل من المشرع الاجتماعي العراقي عدم الزام العمال المضربين بمدة معينة للإخطار لما يترتب عليه من فقدان عنصر المفاجأة الذي يضعف من إمكانية الإضراب في تحقيق الهدف المنشود منه.
- نأمل من المشرع العراقي والمصري التضييق من الحظر المفروض على المنشآت التي منع الإضراب بها لتصنيفها على أنها استراتيجية وحيوية، وقصره فقط على المنشآت التي ينتج عنها أخلاقاً فعلياً بالأمن الوطني كمرفق الشرطة والجيش والقضاء.

## المصادر

- د. السيد عيد نايل، (1988)، مدى مشروعية الاضراب وأثره على العلاقات التعاقدية، القاهرة دار النهضة العربية.
- د. أمل محمد حمزة، (1998)، حق الإضراب والتظاهر في النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة بدون سنة طبع.
- د. أيمن محمد أبو حمزة، الإطار القانوني للممارسة حق الإضراب في المرافق العامة، القاهرة دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.
- د. السيد عيد نايل، قانون العمل الجديد رقم (12) لسنة 2003، القاهرة دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.
- د. ثامر نجم عبدالله العكيدي، (2017) دور القضاء الإداري في حماية حقوق وحرريات الموظف العام، القاهرة المصرية للنشر.
- د. سامي جمال الدين، (1982)، لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية، الاسكندرية.
- د. سيد عيد نايل، (2004)، قانون العمل الجديد (وحماية العمال من مخاطر بيئة العمل)، القاهرة، دار النهضة العربية.
- د. سعيد على غافل، (2015)، الأحزاب الوظيفية، منشورات زين الحقوقية بيروت، الطبعة الأولى.
- د. شاب توما منصور، (1970)، شرح قانون العمل، الطبعة الرابعة، بغداد.
- د. فتحي عبد الرحيم عبد الله، (1970)، مبادئ في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، الإسكندرية دار الثقافة الجامعية.
- فريدة العبيدي، (2007)، السلطة التأديبية لصاحب العمل، دار الكتب الجامعية، المنصورة.
- د. محمود أبو السعود حبيب، الموظف العام وممارسة الحقوق والحرريات السياسية، مطبعة الإيمان القاهرة، بدون سنة النشر.
- د. ماجد راغب الحلو، (1994)، القانون الإداري، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية.
- د. منذر الشاوي، (2007)، القانون الدستوري، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المكتبة القانونية، بغداد.
- د. مصطفى أحمد أبو عمرو، (2009)، التنظيم القانوني لحق الإضراب في القانون المصري والفرنسي والتشريعات العربية، دار الكتب القانونية، القاهرة.

- د. منصور محمد أحمد، (1999)، الحرية النقابية للموظف العام، دراسة مقارنة، القاهرة دار النهضة العربية.
- د. محمد علي عمران، (2005)، الوسيط في شرح قانون العمل الجديد، دار مصر للطباعة.
- د. مصدق عادل طالب، (2013)، الإضراب المهني للعمال وآثاره، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، الطبعة الأولى.
- د. عبد المنعم فهمي مصطفى، (1977)، عمال الإدارة وحرية الرأي، رسالة دكتوراه.
- د. علي العريف، (1954)، شرح تشريع العمل في مصر، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، القاهرة4.
- د. علي عبد العال سيد أحمد، (2013)، حق الاضراب في المرافق العامة (تطوره- تحديد مفهومه- نظامه القانوني)، القاهرة دار النهضة العربية.
- د. عدنان العابري، د. زهير بشير، المدخل لدراسة القانون، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بدون سنة طبع.
- د. عوض محمد، (1985) قانون العقوبات \_ القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، .
- هنري روبسون، (2001)، المجلس الدستوري، ترجمة د. محمد وطفه، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- أزهار عبد الكريم، (1983)، الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد.
- بشار شعبان عكش، (2015)، التنظيم القانوني للإضراب، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الحقوق جامعة حلب.
- د. عبد الباسط محمد عبد المحسن، (1992)، الاضراب في قانون العمل، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- د. عدنان العابد، (1966)، مفهوم الإضراب وآثاره في قانون العمل، بحث منشور بمجلة الحقوق جامعة بغداد، العدد الأول.
- د. عبد العليم أحمد المعداوي، (2017)، أثر الإضراب على العلاقات التعاقدية (دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه لكلية الحقوق جامعة عين شمس، القاهرة.
- د. محمد حسنين عبد العال (1983)، الحريات السياسية للموظف العام، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد، عدد خاص بمناسبة العيد السنوي لكلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- د. محمد يوسف علوان، (1985)، قيود التحلل من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مجلة الحقوق السنة التاسعة عشر، العدد الاول.

- د. ناصف إمام سعد هلال، (1984)، إضراب العاملين بين الإجازة والتحرير\_ تشريعا وقضاء وفقها، رسالة لنيل درجة الدكتوراه كلية الحقوق جامع عين شمس القاهرة.
- Waline (M) Précis de droit administratif. (1970), Paris.
  - Madjidi (M) Le droit de greve, Thesve, Geneve(1955).
  - Laugier (J) These Precitee pp50 et suivi, Gamanet (H) Histoire du droit de Greve in la greve et le droit. Libre justice. No7 (1965).
  - Sinay et Javalier\_ La greve.t. Vol. 2eme.ed\_ dalloz\_ paris\_ (1984),.
  - Marei (Morier), Le droit de grève dans les services publics,.
  - <https://www.lexinter.nl>
  - <https://www.lexinter.nl/tekstpages/what-can-i-do.html>
  - [http://www.nazaha.iq/pdf\\_kanon/1805/da\\_a%20\(12\).pdf](http://www.nazaha.iq/pdf_kanon/1805/da_a%20(12).pdf)
  - <https://manshurat.org/node/14675>
  - [www.ilo.org](http://www.ilo.org) › Beirut.



انواع الفساد الاداري والمالي

والاشكال الجديدة للفساد

أ. م. د. عبد السلام ياسين الماجدي

**Types of Administrative  
and Financial Corruption  
and New Forms of Corruption**

**Abdul Salam Yassin Al Majidi**

## المستخلص

تبحث هذه الدراسة في الفساد المشرعن وتستعرض وتحلل أنواع الفساد الموجود، ان كان في العراق او في باقي الدول وتحاول وضع بعض الحلول لمشكلة الفساد ان كان فسادا طبيعيا او فساد مشرعن وكذلك تفسير أسباب الفساد أي (لماذا يتجه الافراد الى الفساد). قامت هذه الدراسة على فكرة أساسية وهي ان الفساد في تطور مستمر لا يتوقف عند حدود معينه فهو في حالة تطور وخلق أنواع جديد من الفساد من اجل تحقيق منفعة المستفيد. وكذلك تناولت هذه الدراسة الهدر في المال العام واسبابه وكيف يمكن الحد منه من اجل ارساء مبدأ النزاهة والكفاءة وجودة اختيار صنّاع القرار. وضحت هذه الدراسة مهام مجلس النواب والبرلمان العراقي في محاربة الفساد واعطت بعض من التوصيات من اجل الوصول لحل مشكلة الفساد والحد منه.

**الكلمات المفتاحية: الفساد الاداري، الفساد المالي، المجتمع، اتخاذ القرار.**

## Abstract

This study examines legalized corruption, reviews and analyzes the types of corruption that exist, whether in Iraq or in other countries, and tries to develop some solutions to the problem of corruption, whether it is natural or legal corruption, as well as explaining the causes of corruption, i.e. (why individuals turn to corruption, This study is based on the basic idea that corruption is in continuous development and does not stop at certain limits. It is in a state of development and creating new types of corruption in order to achieve the benefit of the beneficiary. This study also dealt with the waste of public money, its causes, and how it can be reduced in order to establish the principle of integrity, efficiency and the quality of choosing decision makers. This study clarified the tasks of the Council of Representatives and the Iraqi Parliament in combating corruption and gave some recommendations in order to reach a solution to the problem of corruption and reduce it.

**Keywords: Administrative corruption, Financial corruption, Society, Decision-making.**



## المقدمة

ان اهتمام المجتمع الدولي بمسائل الفساد ليس ظاهرة عابرة فالواقع حاليا ان الفساد يعرقل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وكثيرا ما يسفر عن انتهاكات لحقوق الانسان ولذا يلزم ان تلتزم كل الأطراف الفاعلة بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني التزاما راسخا بوضع حلول لهذه الافة وتنفيذها، ويجب ان تشمل هذه الحلول إجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الصدد يقوم المجتمع الدولي بدور الحافز والداعم لجهود الإصلاح في ان واحد. فلتعقيد الشديد الذي يطبع الفساد يجعل التعاون والتنسيق الدوليين امرين أساسيين لنجاح تنفيذ استراتيجيات تحسين النزاهة في إدارة الحكم.

وتعد مجتمعات البلدان النامية من اكثر بلدان العالم تأثيرا بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفساد الإداري تكمن في كونها لا يمكن استئصالها من الجذور، بل يمكننا تقليل هذه الظاهرة من اجل المحافظة على بلدانا بشكل عام.

فالفساد ظاهرة معقدة تنطوي على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبالتالي، فقد تكون ذات أسباب متعددة، مثل عدم اتساق القوانين وعبء الحياة الاجتماعية وعدم وجود مراقبة فعالة، وبالتالي فان معظم حالات الفساد له تداعيات أهمها هو تأثيره السلبي على التنمية، وبالتالي تحويل أهدافها، وتبديد الموارد والامكانيات وتعيق التقدم، وتقويض فعالية وكفاءة عمليات التنمية وبالتالي خلق حالة من القلق وعدم الرضا وكذلك فان الفساد لا ينحصر على الدولة بشكل خاص بل انه يندرج الى ان يصل الى سكان البلد نفسه فان كثرت حالت الفساد تأثر بشكل او باخر على سكان البلد نفسه وتدني الحالات المعيشية لديهم.

ويعد الفساد اليوم ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينهما، وسيكون الفساد هو التحدي الالهم والوريث المتوقع للإرهاب والذي ستجد الحكومات والمجتمعات نفسها في مواجهته، وفي حرب معه، ستكون على الاغلب اكثر شراسة وتكلفة من مكافحة الارهاب

وسوف نبحت في هذه الدراسة عن ظاهرة الفساد المشرعن او (الفساد المخطط) وينقسم البحث في هذه الدراسة الى أربعة مبحث حيث نتكلم فيها عن الفساد بشكل عام والفساد المشرعن بشكل خاص وسوف نحاول التعرف على هذه الظاهر وكيفية التعامل معها بشكل مفصل وطرق القضاء عليه او معالجتها.

### مشكلة البحث

ان جميع الدول تعاني من ظاهرة الفساد ان كان فساد مشرعن او فساد مالي واداري وان معالجة هذه الظاهرة تعود بالنفع على هذه الدول من ناحية اقتصادية واجتماعية وسياسية والعكس صحيح بالنسبة لتفاقم هذه الظاهرة ولا يمكن لامة او لشعب او دولة بان تتقدم من دون معالجة ظاهرة الفساد بشكل جزئي او كلي لكي تحقق المنفعة لسكان هذه الدولة.

### اهداف البحث

ظاهرة الفساد هي ظاهرة انتشرت في الفترة الأخير بشكل كبير وتهدف هذه الدراسة الى معرفة أسباب انتشار هذه الظاهرة وطرق الحد منها او معالجتها بشكل كلي او جزئي ومعرفة أنواع الفساد واثاره على الدولة والمجتمع وكذلك في كيفية الحفاظ على المال العام من الهدر لتحقيق المنفعة العامة ودور مجلس النواب ومجلس الوزراء ومجلس القضاء والاجهزة الرقابية الخاصة في مكافحة الفساد.

## المبحث الأول: تعريف الفساد واسبابه واثاره

لقد تناول القران الكريم جانب الفساد، وتعددت الآيات التي ذكر لفظ الفساد وكان الانطباع الأول الذي تبادر عند الملائكة حينما خلق الله ادم، واخبرهم انه جاعل في الأرض خليفة كان استفهما استغرابيا عن انشاء هذا المخلوق الجديد وذلك بقولهم: (أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء<sup>(1)</sup>) ومعنى ذلك بان الأرض كانت مكانا يسوده الاطمئنان والسلام والهدوء لا فساد فيها ولا خراب ولا تجاوز ولا تعد حتى كان هذا المخلوق المكرم عند الله هو مبدأ الفساد وسفك الدماء، وكان الرد الرباني على هذا الاستغراب الملائكي قال: (اني اعلم ما لا تعلمون)، إشارة الى سر في هذا المخلوق وحكمه في وجوده على الأرض وطبيعته ومسيرته وتكامله فيها، ولعل في الجواب الإلهي للملائكة اقرارا بهذا الجانب في الظاهرة الإنسانية وكان الفساد وسفك الدماء ملازمان لطبيعة الانسان بما يملكه من قدرة على الاختيار والإرادة والتجاوز وكما في قوله تعالى: (انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا)<sup>(2)</sup>

### المطلب الأول: تعريف الفساد

لم يتفق الكتاب والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف محدد له، فقد عرفه بعضهم بانه:- (اساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص) (الواثلي، 2006)، وعرفه اخرون بانه:- (اساءة استعمال الادوار او الموارد العامة للفائدة الخاصة) (جونسون، 1987: 34)، في حين بعضهم الى تعريفه بانه:- (استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او منافع خاصة ويشمل جميع انواع رشاوى المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص)، وعرفه البنك الدولي في تقرير التنمية الصادر عام 1997 بانه (سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب شخصية) (الجابري، 28)

1- القران الكريم البقرة الآية 30

2- القران الكريم الانسان الآية 3

فقتصرت تلك التعاريف الفساد على اساءة استعمال (السلطة العامة) فهي تقصر الفساد على القطاع العام، في حين ان الفساد قد يكون اكثر ظهورا واثرا في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني.

لذا عرفت منظمة الشفافية الدولية (الفساد) بانه: - (اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة) (منظمة الشفافية الدولية، 2007) فهو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام او الخاص لتحقيق مكاسب شخصية، ولا يشترط في المكاسب او المنافع الخاصة التي يلتمسها الفاسد ان تكون لمصلحته الخاصة هو، بل قد تكون لاحد افراد عائلته او لقریب او صديق او لمؤسسة او حزب او منظمة او ميلشيا يتعاطف معها. وخرج تعريف اخر عن صيغ التعاريف المذكورة انفا فعرف الفساد بانه:- (الخروج عن القواعد الاخلاقية الصحيحة وغياب او تغييب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك، ومخالفة الشروط الموضوعية للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك.) (الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، 2005).

وعندنا فان الفساد هو الانحراف بالسلطة الممنوحة عما قصد من اعطائها لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

وعموما فان الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والادارية المشبوهة والمريبة، ويشمل مساحة واسعة من الاعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تتشعب اسبابها وتتنوع اثارها، وتشمل انواعا مختلفة من انماط السلوك الشاذة اهمها:-

1. الرشوة.
2. الاختلاس.
3. استغلال النفوذ.
4. الابتزاز. وهو اجبار الاشخاص على دفع مبالغ مالية معينة بالتهديد او العنف والترهيب كاجبار الموظف المسؤول عن استلام مواد متعاقد على توريدها الى دائرته المقاول المورد على دفع مبلغ يفرضه والا عدها غير مطابقة للمواصفات. واجبار مليشيات المقاولين العاملين في مناطق نفوذها على دفع مبالغ او فرض العمال عليه والا منعه من تنفيذ المقاوله.

5. هدر المال العام.
6. توظيف الاموال العامة لغير ما خصصت له، اما للمصلحة الخاصة او لمصلحة فرد او مؤسسة او حزب او جماعة.
7. التهرب والمساعدة على التهرب من الضريبة.
8. الوساطة.
9. تسريب المعلومات.
10. تفضيل ذوي الصلات والقربى في التعيينات في الوظائف.
11. تفضيل ذوي الصلات والقربى في العقود.
12. المزاجية في اصدار القرارات الادارية دون التقيد بالقوانين والانظمة.
13. الحصول على نسب مقابل احالة العقود او المناقصات.
14. الاهمال الجسيم بما يلحق ضررا جسيما بالاموال العامة.

والكثير من انواع الانشطة الفاسدة الاخرى، ولا يشترط في النشاط لكي يعد (فسادا) ان يكون فعلا يجرمه القانون، فمن الافعال ما لا تجرمه القوانين ولكنه يعد فسادا متى ما كان نشاطا يتضمن اساءة في استغلال السلطة الممنوحة لتحقيق مصالح فردية كالرشوة خارج القطاع العام في بعض الدول كالعراق والاثراء غير المشروع بقانون (من اين لك هذا) الذي لا تجرمه الكثير من القوانين بضمنها القانون العراقي.

ولا يقتصر ظهور الفساد على القطاع العام بل هو قد يكون اكثر ظهورا في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني. والفساد في القطاع العام لا يظهر في مفاصل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية فقط، بل يمكن ان يظهر في ميدان عمل السلطة التشريعية من خلال تجميد المشاريع لأغراض المساومة مثلا، او في توزيع المناصب الحكومية على اسس حزبية او طائفية، او على مقياس الولاء بغض النظر عن الجدارة او الكفاءة او الاختصاص. كما قد يظهر بشكل صارخ في المؤسسات المستقلة بضمنها المؤسسات الرقابية او المتخصصة في مكافحة الفساد كفساد المحققين وضباط الشرطة والمفتشين العاميين وموظفيهم.

ولعل من أكبر مظاهر الفساد الإداري الشائعة حالياً في بعض المؤسسات العراقية هي، عندما يكون المسؤول الأول مشغولاً لدرجة أن يترك أمر وزارته أو جهازه الإداري في

تصرف أحد موظفيه وكم من موظف أصبح في الأهمية قبل رئيسه. وهنا يبدأ الفساد الإداري في غياب المراقبة والمتابعة حتى إن العديد من القضايا المهمة التي تحتاج إلى أن يحاط المسؤول الأول بها علماً تحجب عنه ولا يعلم عنها إلا بعد وقوع كارثة أو نتيجة مساءلة للمسؤول من أعلى منه (الدليمي، 2001)

وليس هناك علاقة مباشرة بين نظام الحكم والفساد، فالفساد موجود في دول انظمتها ديكتاتورية كما هو موجود في دول انظمتها ديمقراطية، الا ان الانظمة غير الديمقراطية تعد حاضنة صالحة للفساد أكثر من الانظمة الديمقراطية من الناحية النظرية، لان الاخيرة (أي الانظمة الديمقراطية) تكون في ظلها السلطات متوازية ومستقلة، وتوفر انتخابات حرة ونزيهة وتداول سلمي للسلطة وحرية تعبير وصحافة حرة وقضاء مستقل محايد عادل وكفوء لذا تكون ممارسة الفساد عملية صعبة او خطيرة ذات نتائج غير مضمونة.

وقد تم تصنيف الفساد الى أنواع عديده والاصح منها هو نوعين من الفساد وهما فساد سياسي وفساد بيروقراطي او اداري، وعرف الفساد السياسي بانه:-(إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية، لتحقيق مكاسب شخصية، واهم اشكاله المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الاقارب) (الاعرجي، 2011).

اما بالنسبة الى حجم الفساد فقد قسم أيضا الى اقسام من حيث الحجم وتشمل هذه الأقسام فساد صغير وفساد كبير، اما الفساد الكبير فهو الفساد السياسي الذي ينتشر في اعلى دوائر السلطة السياسية حيث يقوم القابضون على القرار السياسي باستعمال سلطتهم ونفوذهم لتوطيد مكانتهم وتعزيز ثرواتهم بتفصيل السياسات والاولويات والتشريعات على قياسهم ولمصلحتهم، وهو اخطر انواع الفساد واكثرها تعقيدا واثرا على المجتمعات والدول واكثرها صعوبة في المعالجة، ولكن عملياته اقل عددا من الفساد الصغير او الاداري، فهي عمليات قليلة قياسا بعلميات الفساد الصغير ولكنها اكبر واكثر اثرا واعظما حجما وتأثيرا.

اما الفساد الصغير او الاداري او البيروقراطي او الفساد المحدود او التافه فهو ممارسة المعاملات الفاسدة في الادارة، وهو قد يأخذ شكل تبادل مبالغ نقدية او منافع

ثانوية كدفع الرشى لترويج او تسريع بعض المعاملات وتوظيف الاقارب والاصدقاء في مراكز غير قيادية، وهو فساد اقل خطرا واثرا من الفساد الكبير او السياسي، الا ان عدد عملياته كبير جدا قياسا الى عدد عمليات الفساد الكبير، فقد يقع في اليوم الواحد الاف المرات ومن عدد كبير من الموظفين والمواطنين كدفع الرشى في مراكز الشرطة او دوائر التسجيل العقاري او في المحاكم او في دوائر الضريبة او في دوائر الاحوال المدنية او الجوازات او الرعاية الاجتماعية وغيرها.

وبسبب غياب الفصل بين الادارة والسياسة خاصة في البلدان النامية فان تقسيم الفساد الى سياسي او كبير واداري او صغير يكون غير واضح ونسبي. واضاف البعض صنفا ثالثا الى الفساد السياسي والاداري هو الفساد المالي وقسموه الى قسمين:- 1 - فساد محله المال العام. 2 - فساد محله اموال المواطنين.

وفرق البعض بين فساد الموظفين الكبار وفساد الموظفين الصغار، وهو تقسيم قريب الشبه بتقسيم الفساد الى فساد كبير وفساد صغير، ولكنه يختلف عنه في اسس جوهرية، فيكون فساد الموظفين الكبار بمبالغ كبيرة من الاموال العامة وهو غالبا فيما تجريه الدولة من مناقصات او مزايدات، اما فساد الموظفين الصغار فهو غالبا ما يقع بمبالغ صغيرة تؤخذ من اموال المواطنين الخاصة الرشى. ويعد فساد الموظفين الكبار اخطر واكثر اثرا لأنه يقع بمبالغ كبيرة وعلى الاموال العامة فيضر بالاقتصاد الوطني ويحد من مستويات التنمية ومن تقديم الخدمات العامة، اما الفساد الموظفين الصغار فهو اقل خطرا على الاقتصاد الوطني والتنمية لأنه لا يقع على المال العام بل يؤخذ محله من اموال المواطنين كأخذ الرشوة لإنجاز المعاملات او تسريعها وهو غالبا ما يقع بمبالغ بسيطة.

### المطلب الثاني: اسباب الفساد واثاره

ان الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات الا انه يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد من شعب لأخر وفقا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة التي تنبع من الدين والعادات والتقاليد المتوارثة الموجودة في المجتمع، وتبعاً لاختلاف تأثيراته سواء كانت سياسية تتعلق بنظام الحكم في الدولة أو اقتصادية تتعلق بالجوانب المالية والتجارية أو اجتماعية تتعلق بطبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع وطبقاته.

وكما ان الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنساني تحركه المصلحة الذاتية، فهناك مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة التي تشكل في مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد، إلا انه ينبغي الملاحظة بان هذه الأسباب وان كانت متواجدة بشكل أو بآخر في كل المجتمعات إلا أنها تتدرج وتختلف في الأهمية بين مجتمع واخر، فقد يكون لاحد الأسباب الأهمية الأولى في انتشار الفساد بينما يكون في مجتمع آخر سببا ثانويا، وبشكل عام يمكن ملاحظة ملازمة الفساد للبيئة التي تنتعش فيها الظواهر التالية (صالح، 1998):

1. انتشار الفقر والجهل، ونقص المعرفة بالحقوق الفردية لكل شخص والتي يجب توفيرها من قبل الدولة، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
2. عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة بين هذه السلطات.
3. زيادة فرص ممارسة الفساد في المراحل الانتقالية التي تشهد ظروفًا خاصة سواء كانت سياسية مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة أو ظروفًا اقتصادية مثل التحول من نظام اقتصادي إلى آخر أو ظروف اجتماعية والتي تتأثر بالظروف السياسية بشكل كبير، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية والقوانين التي توفر بيئة مناسبة للفاستين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على القيام بعمله في الرقابة على أعمال الموظفين في هذه المراحل الانتقالية.
4. ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذها إجراءات صارمة وقائية أو عقابية بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها او بعض أطرافها في الفساد.
5. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.



6. ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك طرق مستقيمة للحصول عليها ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الوساطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة، مثل التنافس غير العادل للحصول على المنح التعليمية أو العلاج.
  7. تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.
  8. عدم وجود قوانين وتعليمات وإرشادات مكتوبة للموظفين (مدونات السلوك) تبين الحقوق والواجبات لكل منهم في المعاملات الرسمية، مما يفتح الباب لممارسة الفساد تحت باب الادعاء بعدم المعرفة.
  9. غياب حرية الإعلام وعدم السماح للصحفيين والمواطنين بالاطلاع على المعلومات والسجلات التي توضح طبيعة العمل والتجاوزات الحاصلة فيه.
  10. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بمحاربة الفساد "أي المؤسسات الأهلية الخاصة مثل الجمعيات الخيرية والمهنية ومؤسسات البحوث المتخصصة" في المشاركة في الرقابة على أعمال الحكومة.
  11. عدم وجود تشريعات وأنظمة وقوانين وتعليمات تساعد على مكافحة الفساد، وتفرض عقوبات رادعة بحق من يمارسونه.
- وللفساد تداعيات مدمرة متشعبة ومتعددة أهمها:-
1. زعزعة الاستقرار الاقتصادي. فانتشار الفساد في القطاع الخاص يؤدي الى زيادة كلفة العمل او المنتج التجاري من خلال زيادة المدفوعات غير المشروعة، وازدياد النفقات الادارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين<sup>(1)</sup>.

1- على عكس ذلك يرى البعض ان الفساد يقلل من النفقات الادارية بتجاوز الروتين الإداري، لان المسؤول الفاسد سيتجاوز الكثير من الاجراءات والخطوات اذا ما اعطاه صاحب الشأن ما يريد، وذلك غير صحيح لان الفساد في الحقيقة يدفع المسؤولين الى عرقلة العمل والتأخير فيه وزيادة متطلباته من اجل ارغام الناس على دفع الرشوة كما هو حاصل فعلا في معظم مفاصل وزارات الدولة.

2. عرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته، لان مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة الى أنشطة تصب في اطار تعزيز النمو مثل الزامية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الاولية، الا ان ذلك لا يناسب الفاسدين الباحثين عن اموال الفساد فهم غير قادرين على جمع اموال ضخمة الا من مستويات مرتفعة من الانفاق التي تتيح قدرا اعظم من فرص الفساد كعمليات شراء الاسلحة ومشاريع الاعمار الكبرى لذا لا يحتل الانفاق لمصلحة الفقراء سوى ادنى مرتبة في سلم اولويات بلدان الفساد السياسي.
3. الحد من تقديم الخدمات، وارتفاع اعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة، او على الاقل التوزيع غير العادل لها، او تردي نوعيتها، او صعوبة الحصول عليها دون رشوة او توسط.
4. تقويض الديمقراطية.
5. زعزعة الثقة بالحكم وبمصداقية الحكومة.
6. التلاعب وتخطي الاصول القانونية في انجاز المعاملات.
7. زيادة نسبة البطالة، لضعف الدورة الاقتصادية والانتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة او توزيعها في عمليات الفساد.
8. هجرة اصحاب الكفاءات ذو الخبرة العالية الراضة للمشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين.
9. ضعف امكانيات وكفاءة رؤوس الاموال، اذ يمكن لاي كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشى دون ان يكون لديه الملاءة المالية او القدرة الاستثمارية المناسبة.
10. هروب المستثمرون المحليون للاستثمار في الخارج وعزوف الاستثمار الاجنبي عن الاستثمار داخل البلاد، لارتفاع تكلفت الاستثمارات نتيجة دفع الرشى، فهو ضريبة اضافية، اضافة الى انه يساهم في ارتفاع مخاطر الاستثمار ومحاذيره.
11. لجوء المواطنين الى الاعتماد على الزعماء المحليين لتلبية متطلباتهم وتسيير امورهم عوضا عن اعتمادهم على الحكومة المنخورة بالفساد.
12. عدم المساواة بين المواطنين لان بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة لعلاقاتهم الشخصية او لارتباطاتهم الحزبية او الطائفية او القومية

وغيرها أو لقدرتهم على دفع الرشى، وفي ذلك نوع من أنواع انتهاك حقوق الانسان، فالفساد ينتهك حقوق الانسان لحرمانه الفقراء من الوصول الى الخدمات العامة ولحوّله دون ممارستهم حقوقهم السياسية.

13. الحد من المنافسة المشروعة بين اشخاص القطاع الخاص سواء اكانوا اشخاصا طبيعيين او معنويين (كالشركات) لتفضيل من يتعامل مع المفسدين دون منافسة حقيقية او في ظل منافسة صورية.

14. تعطيل اسس الاقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة في تقديم أفضل الخدمات والعروض والاسعار، اذ يصبح هم القطاع الخاص تأمين موارده بطرق غير مشروعة من خلال التعامل مع المفسدين ودفع الرشى.

15. تحويل الانتخابات الى وسيلة لوصول الفاسدين الى مراكز السلطة من اجل ضمان حماية اعمالهم الفاسدة وزيادة مدخولاتهم وثرواتهم غير المشروعة.

16. ترسيخ المفاهيم السلبية مثل الانانية والمصلحة الذاتية.

17. الحد من نشاط الفرد وجهده حينما يدرك انهما لا يكونان السبيل لتحقيق الاهداف، في ظل وجود طرق ملتوية سهلة وقصيرة.

18. عزوف الدول المانحة عن تقديم المعونات والمساعدات التنموية.

وقد ذهب البعض الى ان للفساد فوائد للمستفيدين منه اهمها (صالح، 1999):-

1. تسريع الاجراءات الرسمية.
2. تخطي البيروقراطية الادارية.
3. تأمين مدخول اضافي للموظفين الذين يعانون من تدني الاجور.
4. الاقتصاد في الوقت والجهد.

ورغم ان الفساد قد يحقق مآرب المفسد الشخصية الا انه لا يكون الا مقابل ثمن يدفعه، فمن يدفع الرشوة لإنجاز او تسريع معاملة فهو يحصل على ذلك نتيجة دفعه مبلغ الرشوة الذي ينبغي ان لا يكون مضطرا الى دفعه لولا الفساد، وعندما يتم تعيين شخص بوظيفة ما بتوسط احدهم فهو قد يكون انما وضع مستقبله ومعيشته تحت تصرف مرجع الواسطة، وقد يكون الثمن المدفوع هو ثمن معنوي او مادي او نقدي، الا ان الثمن الاكبر الذي يدفع عن ممارسة الفساد هو ذلك الذي يدفعه المجتمع بكامله، الا وهو انهيار الوطن (القریوتی، 1985)

## المبحث الثاني: التعريف بالمال العام وكيفية الحفاظ عليه

سنتناول في هذا المبحث من خلال مطلبين:

### المطلب الاول: تعريف المال العام

تم التعريف المال العام من قبل الفقه بتعريفات متعددة تركز على كونها الاموال المملوكة للدولة او لأشخاص القانون العام سواء خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة مباشرة أي للاستعمال المباشر من قبل الجمهور او مخصصة لخدمة المرافق العامة مع تمييزها بالحماية التي يقررها لها القانون.

تعتبر فرنسا مهد القانون الاداري واصل نشأته ويعتبر قانونها المدني اول من فرق بين اموال الدولة العامة وبين اموالها الخاصة وسميت الاولى بأموال الدومين العام اما الثانية فسميت بأموال الدومين الخاص وقد عمل الفقه الفرنسي على تجذير هذه التفرقة وترسيخها (عثمان، 2004) لتنتقل فيما بعد الى التشريعات الاخرى ومنها العربية حيث ورد في القانون المدني المصري ان الاموال العامة هي «تعتبر اموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل او بمقتضى قانون او مرسوم او قرار من الوزير المختص» (بطيخ، 1997). ويظهر من خلال هذا النص ان المشرع المصري اورد تعريفاً عاماً وشاملاً للأموال العامة دون ان يحددها على سبيل الحصر كما فعل القانون المدني الاهلي القديم في مصر والذي كان نافذاً قبل القانون المدني الحالي حيث ان القانون السابق حدد على سبيل الحصر الاملاك الاميرية والتي تعد من الاموال العامة والتي حصرها بأحد عشر نوعاً من الاموال وهو اسلوب منتقد تفاداه المشرع المصري في القانون النافذ وذلك لان الاموال العامة المخصصة للمنفعة او لخدمة المرفق العام لا يمكن ان تحصر او تعدد لأنه من غير المتصور تحديد الاموال التي تخصص للمنفعة العامة.

وفي لبنان تعتبر الاموال العامة هي «جميع الاشياء المعدة بسبب طبيعتها لاستعمال الجمهور او لاستعمال مصلحة عمومية وهي لاتباع ولا تكتسب ملكيتها بمرور الزمن»

(الطماوي، 1996) ويلاحظ على هذا النص انه اعتبر المال العام ذلك المال المعد لاستعمال الجمهور بشكل مباشر او وضع لخدمة المرفق العام وذلك بالنص (او لاستعمال مصلحة عمومية) كما ان الاموال العامة حسب رأي المشرع اللبناني لاتباع ولا تكتسب بالتقادم. اما المشرع العراقي فقد اورد تعريفه للمال العام في المادة 71 من القانون المدني العراقي والتي جاء فيها «تعتبر اموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة او للأشخاص المعنوية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل او بمقتضى القانون» (الطماوي، 1999) ويلاحظ وحسب النص العراقي ان الاموال العامة هي تلك الاموال التي تملكها الدولة او يمكنها الاشخاص المعنوية العامة ويجب ان يكون المال مخصصاً للمنفعة العامة فعلاً او بنص القانون، ومن خلال التشريعات السابقة يتبين لنا ان المال العام يجب ان يكون مملوكاً للدولة او لاحد اشخاص القانون العام كالموال البلديات والمنشآت العامة سواء كانت تلك الاموال منقولات او عقارات وسواء كانت مخصصة لخدمة الجمهور بشكل مباشر او انها وضعت لخدمة المرفق العام، ولأهمية الاموال العامة ولكونها الوسيلة الفعالة بيد الادارة لتحقيق اهدافها فقد اسبغت عليها التشريعات المدنية الحماية القانونية اللازمة والمتمثلة بعدم جواز التصرف فيها وعدم جواز تملكها عن طريق التقادم وعدم جواز الحجز عليها كما اكدت التشريعات الجزائية على حماية الاموال العامة بما تضمنته من نصوص عقابية تقرر لمن يتعرض للأموال العامة بالتخريب او التلف او الاعتداء عليها لان الاموال العامة هي ملكية الشعب عموماً (الطماوي، 1985) ولهذا فان النصوص العقابية المنصوص عليها في قوانين العقوبات لأكثر الدول تتميز بالشدّة والقسوة عن تلك النصوص التي تحمي الملكية الخاصة للأفراد والشركات الخاصة وقد تضمن قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 بعض تلك النصوص كما تضمن القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 نصوصاً تتضمن الحماية المدنية للمال العام وهذا لا يعني بأي حال من الاحوال اهدار حق الملكية الخاصة وعدم حمايته بل العكس من ذلك فقد اكدت الدساتير والقوانين المدنية والجزائية (جمالي الدين، 2004) على حماية الملكية الخاصة ايضاً فقد جاء في الدستور العراقي الصادر عام 2005 وفي المادة الثالثة والعشرين فقرة اولاً نصت على ان «الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها في حدود القانون» كما نصت الفقرة ثالثاً (أ) «للعراقي الحق في التملك في أي مكان في

العراق ولا يجوز لغيره تملك غير المنقول، الا ما استثني بقانون». وبخصوص حماية الاموال العام نصت المادة السابعة والعشرون فقرة اولاً على «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن» ونصت الفقرة ثانياً من هذه المادة «تنظم بقانون الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها والحدود التي لا يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الاموال» ومن ملاحظة النصوص الدستورية السابقة نستنتج ان الملكية الخاصة محمية الى جانب الملكية العامة وان الاموال الخاصة مصانة كالأموال العامة الا ان حماية المال العام واجب على كل مواطن كما ورد في النص اضافة الى اهميتها كونها ملك الجميع.

ويلاحظ ان الدستور العراقي الجديد سار في الاتجاه الحديث الذي تبناه الفقه وهو ضرورة ان تكون املاك الدولة جميعها من الاموال العامة وانه لم يفرق بين اموال الدولة الخاصة واموالها العامة حيث ورد في الفقرة الاولى من المادة السابعة والعشرين عبارة (للأموال العامة) وجاء في الفقرة الثانية من هذه المادة عبارة (املاك الدولة) مما يعني ان الدستور اخذ بالتوجه الجديد للفقه باعتبار كل املاك الدولة اموالاً عامة.

### المطلب الثاني: الحفاظ على المال العام

المال العام هو المال الذي تعود ملكيته للجهات العامّة كالدولة أو المؤسسات المختلفة والمتعدّدة فيها، فهذا المال لا يتبع لشخص بعينه وإنما للجهات العامّة، وهذا المال بهذا الوصف يجب حمايته من أي اعتداء أو تصرف ينتهك صفته العامّة سواء كان ذلك ببيع أو تأجير أو أي تصرّف عام، وهناك سبل لحماية المال العام، وكذلك يترتب على هذه الحماية آثار إيجابيّة متعددة.

إذا أردنا ان نحافظ على المال العام فعلياً ان نكافح الفساد ونتصدى لكل التجاوزات المالية والإدارية.

وعندما نتحدث عن مكافحة الفساد نتحدث عن الشفافية والمساءلة والمحاسبة وعن حماية المال العام بتشريعات تفتح الباب على مصراعيه لتطبيق القانون على الجميع. إذن لا يستقيم القول بحماية المال العام من الهدر من دون مكافحة الفساد، ومن دون تطبيق التشريعات استناداً إلى مبدأ المساواة امام القانون.

ان التشريعات والقوانين لا تسن من اجل ان تظل محفوظة في بطون النشرات الرسمية يرجع إليها طلاب القانون لدراساتها بل انها توضع لتطبيق، فإذا كان القانون الرسمي النافذ في المجتمع لا يطبق فعلاً في اغلب الحالات، فإما ان العيب في القانون، أو العيب في المجتمع، او ان العيب فيهما معاً. (فرحات، 1980)

والأكثر خطورة من الاستثناءات التشريعية هو ان تنظر اجهزة الدولة المنوط بها تطبيق القانون باستهزاء وازدراء، إما لتحقيق مصالح مباشرة للأجهزة ذاتها من مخالفة القانون، وإما لتحقيق منافع غير مشروعة.

إنّ لحماية المال العام آثاراً عظيمة تنعكس على الفرد وعلى المجتمع بشكل عام، وكذلك على الدولة: بالنسبة للفرد، فيشعر بالنزاهة والراحة والسعادة، عندما يعلم أنّ المال العام في بلده مُصان ومحمي، فتقوى لديه ثقافة الانتماء لبلده ووطنه، ممّا يدفعه إلى التبرع من ماله للمصلحة العامّة، وبخلاف ذلك يشعر الفرد بالإحباط وعدم الانتماء لبلده ووطنه ومؤسساته.

أمّا بالنسبة للوطن أو الدولة، فتعمُّ الشفافية كلّ مؤسسات الحكم فيها، ويتنبه المسؤولون نحو أيّ مخالفة، ولا سيّما فيما يتعلّق بالمال العام، إذ إن القاعدة العريضة من المواطنين، والمجتمع والمؤسسات المدنيّة المختلفة كالمدارس والبلديات والمشافي، كلّها قد انصهرت في ثقافة حفظ المال العام والحرص عليه، فلن يُعَرِّد المسؤولون في الدولة خارج هذا السرب الوطني العام، بل يكونون منسجمين وملتحمين مع القاعدة العريضة، ويحسب كل مسؤول ألف حساب قبل أن يقدم على أيّ مخالفة أو مطامع خاصّة، وفي كلّ ذلك عزّة للوطن والمواطن.

إذاً فكرة حماية المال العام ورسالته، هي فكرة وطنيّة بامتياز، يشترك كلّ وطني في صياغتها وترجمتها على أرض الواقع، بدءاً من المواطن العادي، ومروراً بالمجتمع ومؤسساته المختلفة وانتهاءً بالدولة، والدول والشعوب الحيّة، هي التي تتعزّز فيها هذه الثقافة، واقعاً عملياً محسوساً.

## المبحث الثالث:

### انتهاك المعايير الرسمية والخروج على المصلحة العامة

يركّز هذا الاتجاه على أن السلوك المنطوي على الفساد هو ذلك السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية، التي يفرضها النظام السياسي القائم على موطنيه. ويُعد (جارولد مانهايم Manhiem) (مانهايم، 2002: 68) من أهم العلماء المعبرين عن هذا الاتجاه القانوني. عرف (مانهايم) الفساد بأنه "سلوك منحرف عن الواجبات والقواعد الرسمية للدور العام، نتيجة للمكاسب ذات الاعتبار الخاص (سواء شخصية أو عائلية أو الجماعات الخصوصية)، والتي تتعلق بالثروة أو المكانة. أو السلوك الذي ينتهك الأحكام والقواعد المانعة لممارسة أنماط معينة من التأثير والنفوذ ذوي الطابع الشخصي الخاص".

بعد عرض الاتجاهات السابقة في تعريف الفساد بشكل عام، يمكن تحديد مفهوم الفساد المشرعن بوصفه "استغلال رجال الإدارة، العاملين في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، للسلطات الرسمية المخولة لهم والانحراف بها عن المصالح العامة، تحقيقاً لمصالح ذاتية وشخصية بطريقة غير مشروعة" (بروكس، 72).

ويأتي في هذا الإطار، أيضاً، تعريف (كوبر Kuper) بأن الفساد الإداري هو "سوء استخدام الوظيفة العامة أو السلطة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية، بطريقة غير شرعية".

وقد سار على المنوال نفسه كثير من الباحثين في ربط الفساد بإساءة استخدام الوظيفة العامة؛ فيرى (روبرت بروكس Brooks) أن الفساد هو "سلوك يحيد عن المهام الرسمية لوظيفة عامة بهدف الحصول على منافع خاصة؛ أو أنه الأداء السيئ المقصود، أو تجاهل واجب محدد معروف، أو الممارسة غير المسموح بها للسلطة، وذلك بدافع الحصول على مصلحة شخصية مباشرة بشكل أو بآخر. وهكذا يتبين أن هذا الاتجاه يوضح أن السلوك المنطوي على الفساد ليس بالضرورة مخالفاً لنصوص القانون، وإنما يعني استغلال الموظف العام سلطته ونفوذه لتحقيق مكاسب خاصة، وذلك من خلال تعطيل



نصوص القانون، أو من طريق زيادة التعقيدات البيروقراطية في تنفيذ الإجراءات، أو انتهاك القواعد الرسمية.

## المبحث الرابع: الفساد المشرعن والهدر في المال العام

### التعريف

يرى الباحث ان المقصود بالفساد المشرعن هو نوع من الفساد الجديد الذي ظهر في العقدين الاخيرين فهو الالتفاف على القانون واستخدام النفوذ في استغلال بعض الثغرات القانونية لاجل مكسب خاص من حيث لا يظن به بنود القانون ولا يدع اثرا او مبرزا جرميا او ادلة تمكن المشرع من محاسبته مما يسبب هدرًا بالمال العام وهو اخطر انواع الفساد وخصوصا في العراق بعد التغيير في نظام الحكم اي بعد سنة 2003 وارساء مبدأ الديمقراطية وعدم استخدام التحقيق القسري ولصعوبة جمع الادلة او كفايتها بسبب ضعف اجهزة التحري والرقابة والمعلوماتية.

### المطلب الاول: انواع الفساد المشرعن واسبابه:

1. سوء استخدام قوانين جمع الايرادات الضريبية واستخدام نسبة السماحات لتخفيض قيمة الضريبة الحقيقية على المكلف من قبل مخمني الضرائب وهذا سبب انخفاض قيمة الضرائب وتحويلها الى جيوب المفسدين وهذا التفاف على القانون يصعب كشفه من قبل الاجهزة الرقابية
2. الالتفاف على قوانين حماية المنتجات المحلية (الرسوم الجمركية والمكّوس) سبب هذا النوع من الفساد العزوف عن شراء البضائع المحلية بسبب انخفاض في قيمة البضائع المستوردة واستخدام السماحات في جباية الرسوم الجمركية والمكّوس (ويقصد بالمكّوس هو فرض ضرائب على البضائع المصدرة)
3. بيع المناصب القيادية في اجهزة الدولة (العسكرية والمدنية) مما اثر على كفاءة الاداء الحكومي (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) حيث لا توجد معايير تذكر في القانون تحد من ذلك

4. عدم وجود جهاز خاص للتوظيف الحكومي (مجلس الخدمة) والذي يستلم الطلبات عن طريق وزارة التخطيط لرغد الدولة بالكفاءات والشهادات المطلوبة. اهمال هذا الجانب يؤدي الى سوء اختيار الموظفين والمستفيد الوحيد هي الطبقة السياسية لكي يتم التعيين عن طريقهم حسب المحاصصات وتوظيفها في العملية السياسية (الانتخابات) مما سبب في اختيار اعداد هائلة من الموظفين غير الكفوئين وكثرة الفضائين في مفاصل الدولة وخصوصا حمايات وحسب المحسوبة.
5. التفاوت الكبير في توزيع الرواتب (سلم الرواتب) وكثرة الرواتب التقاعدية والتهطل الضيفي والضغط على الميزانية العامة حيث ان اغلبها تشغيلي والقليل منها استثماري مما ادى الى كثرة العاطلين عن العمل وقلة مشاريع الدولة وهذا بسبب القوانين والقرارات التي لها علاقة وثيقة في الضغط على الميزانية العامة
6. اهمال القطاع الخاص واهمال المشاريع والمصانع الاهلية بسبب كثرة الاستيراد وعدم حماية الانتاج المحلي بسبب عدم تطبيق القوانين الخاصة بحماية المنتج.
7. عدم تفعيل وتطبيق القوانين التي تهتم بالزراعة وعدم تشجيع المبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة السابقة.

### المطلب الثاني: اساليب الفساد المشرعن

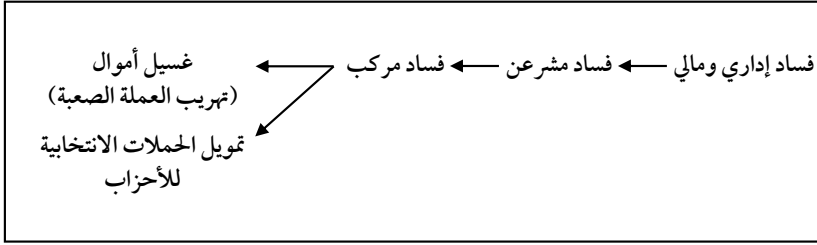
ويرى الباحث من خلال الزيارات الميدانية لمختلف مفاصل الدولة العراقية: إذا كانت الحكومة معنية بتطبيق القانون وتوفير مبدأ المساواة من أولويات صلاحياتها الرقابة على أداء الحكومة، فان الفساد لا يمكن معالجته الا من جذوره وعندما يتم القضاء على جذور الفساد فيصبح من السهل القضاء على الفروع الأخرى وان الحفاظ على المال العام لا يمكن أن يتحقق الى بمعالجة جذور الفساد المنتشرة بشكل كبير في هذه الدولة.

ينتشر الهدر في المال العام بشكل كبير في العراق وفي جميع المجالات ومن الأمثلة على ذلك هو الهدر في المجال الاقتصادي حيث قام بعض المواطنين بتقسيم الأراضي الزراعية وبيعها بصورة غير رسمية حيث ان القانون يمنع تقسيم الأراضي الزراعية وبيعها حتى وان كانت ملكا للشخص الملك (صرف) وهذا اهدار في الأراضي الزراعية وخصوصا

الأراضي المزروعة منها والتي تسد حاجة البلد من المنتجات الزراعية وبالتالي التقليل من الاستيراد وهو فساد مشرعن حيث يتم هنا الالتفاف على القانون ببيع الأراضي وتسجيل القرارات بالمبلغ المستلم أو تعهدات لدى كاتب العدل وتوثيق البيع الخارجي لإضفاء الصفة الشرعية عليها وهي تابعة إلى وزارة المالية (أراضي بستنة).

وكذلك الأمر في المجال المالي حيث يتم نقل الرواتب التقاعدية وإيجارات العقارات والمعامل والمحلات... الخ إلى الدول الأخرى وهو نوع من تهريب الأموال من العملة الصعبة ولكن بطريقة قانونية يقوم الأفراد هنا بتحويل أرباحهم من الإيجار ورواتبهم التقاعدية كعملة صعبة (دولار) نقلها إلى الدول الساكنين فيها ولكنها تابعة لتلك الدول وهذا يؤثر على الناتج الإجمالي الدخل القومي) ويؤثر على اقتصاد الدولة بسبب خروج العملة الصعبة والتي تؤثر على انكماش الاقتصاد العراقي وبسبب ضعف الإجراءات القانونية المتخذة في هذا المجال يقوم الأفراد بالالتفاف على قانون غسيل الأموال وهذا نوع آخر من أنواع الفساد المشرعن الذي يؤدي إلى الهدر في المال العام.

وان أخطر نوع من أنواع الفساد المشرعن هو الذي يتم عبر صفقات العقود الضخمة كعقود استخراج النفط واستيراد الأسلحة ومواد البطاقة التموينية واستيراد معظم المواد الصناعية والزراعية عن عقود المزايدات والمناقصات بين الدولة والشركات والمقاولين سوي كانت محلية أو اجنبية ويتم استقطاع نسبة مئوية (Comeshin) وعادة تبرم خارج شروط الاتفاق مؤثرة بذلك على السعر وأنواع السلع وجودتها فعند فحص العقود المبرمة ترى انها مطابقة من الناحية القانونية الى انها تشوبها الشبهات ومدى التجهيز أو البناء عند المناقصات حيث تحجز مبالغ الإخفاقات وهي من قبل المتعاقد (الدولة) لا تتجاوز ال 15% - 10% من قيمة المقاوله وهي عملية روتينية ما لبثت أن ترجع الى الاصحاب مقابل مبالغ بعد فترة معينة هذا الفساد تسبب اثناء فاحش لدى الطبقة صاحبة القرار في إعطاء العقود وتنقيتها من قبل شركات ومقولين محدودين وتسبب هذا الخروج عن الضوابط الأخلاقية للوظيفة مما أدى إلى نقل تلك الأموال الهائلة عن طريق ش راء عقارات داخل أو خارج الدولة وتهريب العملة الصعبة (غسيل أموال من نوع آخر) ثم سبب فسادا مركبا يصعب تحديده أو السيطرة والقضاء عليه. وتستخدم هذه الأموال أيضا في تمويل الحملات الانتخابية (البرلمانية ومجالس المحافظات) واعادت الطبقة نفسها لتمسك زمام الأمور مرة أخرى مسببة للفساد السياسي.



ويرى المشرع القانوني صعوبة إيجاد مادة دستورية (قانونية) تجرم تلك الحالات لعدم إثباته فعند فحص العقد من الناحية القانونية تجدها مبرمة ومحبكة جيدا من ناحية نوعية السلع او الخدمات المقدمة ومدة تنفيذها ونسب الإخفاقات على عدم إنجازها بين المتعاقدين.

وهذه الأنواع من الفساد يصعب اكتشافها أو تحديدها لأنها تتم خلف الكواليس والانظار وصعوبة تجريمها من الناحية القانونية لعدم ثبوت وكفاية الأدلة

وكذلك يرى الباحث أن المواطن له دور كبير في موضوع الفساد المشرعن وهو عدم دفع فواتير أجور الخدمات وقوائم الكهرباء والماء والمجاري وغيرها بحجة انقطاع الكهرباء وعدم توافر الماء الصالح وهذا يسبب ارباك في إعادة تأهيل الخدمات والانفاق عليها من تصليحات او تبديل الأجزاء التالفة وادامتها من شراء محولات وأسلاك وغيرها متذرعا بذلك بقلّة التجهيز من الطاقة الكهربائية بحيث بلغت الديون على المواطنين مبالغ طائلة وهذا بسبب ضعف الإجراءات الحكومية في استحصال المال العام او الديون الحكومية وكذلك ضعف استحصال ديون الضرائب أو الإيفاء الضريبي وبسبب الرشوة. وان بعض المتنفذين الذين يستغلون الدين او النفوذ العشائري يشرعون هذا النوع من الفساد مثله كمثل السكن في العشوائيات والتجاوز على أملاك الدولة الذي اربك انظمة الدولة واربك منظومة التخطيط العمراني وتعطيل بناء الخدمات العامة مثل المعامل والمستشفيات والمدارس والخدمات بأنواعها وحتى استحصال الأموال عن طريق المنافذ الحدودية والتي تساهم في اغلب الدول في رفع الدخل القومي ومنافسة السلعة الأجنبية وحماية الصناعات الوطنية والمنتج المحلي. ومن خلال ما تقدم القضاء على هذا الفساد سيؤدي حتما إلى تحويل اقتصاد البلد من الانكماش الى الانتعاش والنمو الاقتصادي.

## المبحث الرابع: مهام مجلس النواب في مكافحة الفساد والفساد المشرعن بشكل خاص للمحافظة على المال العام

صلاحيات السلطة التشريعية تنقسم الى دورين، يتمثل الأول بتشريع القوانين واقرارها، أما الدور الثاني فهو الرقابة على اداء واعمال السلطة التنفيذية، واستعمال ادوات التشريع والمساءلة لممارسة هذين الدورين وفقاً للاختصاصات المنصوص عليها في الدستور<sup>(1)</sup> ومن هنا جرى تقسيم هذا المبحث على المدخلين الآتيين:

### المدخل الاول: المهام التشريعية

يحتل تشريع القوانين المرتبة الاولى من بين واجبات الهيئة التشريعية، وهذه القوانين تتنوع حسب الحاجة اليها، وقد تكون هذه الحاجة تسيير مرفق عام من مرافق الدولة او محاولة القضاء على ظاهرة معينة تضر بكيان الدولة من جميع جوانبه ومن بين تلك الظواهر ظاهرة الفساد الإداري التي دفعت البرلمان الى تشريع عدد من القوانين بعضها نص على إنشاء اجهزة متخصصة لمحاربة الفساد الاداري والقضاء عليه، والبعض الاخر من تلك القوانين شرع لغرض ضبط العمل في المرفق العام اما بالنسبة للفساد المشرعن فان هذه الظاهرة هي ظاهرة حديثة بعض الشي فان القوانين التي تحمي الدولة من هذه الظاهرة هي ضعيفة بعض الشي.

### الفرع الاول: الاجهزة الرقابية المتخصصة بمحاربة الفساد

شرع البرلمان قوانين مؤسسات رقابية في العراق لمحاربة الفساد بشكل خاص ويوجد مكاتب المفتشون العموميين التي بموجب الأمر (57) لسنة 2004 في الوزارات

1- نصت المادة (61) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 على: (يختص مجلس النواب بما يأتي:

أولاً: تشريع القوانين الاتحادية.

ثانياً: الرقابة على اداء السلطة التنفيذية.)

كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والأشراف على أداء الوزارات ومنع وقوع أعمال التبذير والغش وإساءة استخدام السلطة والحيلولة دون وقوعها وتعمل من خلال تقديم التقارير إلى الوزير المعني ويكون التعاون مع هيئة النزاهة لكشف حالات الفساد وهذه المؤسسات هي (راهي، 2009:217)

### أولاً: ديوان الرقابة المالية الاتحادي<sup>(1)</sup>

يعمل ديوان الرقابة المالية بصفته الجهة العليا للتدقيق المالي والمحاسبي وهو معني بالكشف عن اعمال الفساد والغش والتبذير واساءة التصرف وفقاً لأحكام القانون، وقد تم إنشاء ديوان الرقابة المالية كمؤسسة تدقيق عليا في العراق وفق المادة (6) لسنة 1990 ومهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة والخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء، ولغرض مكافحة الفساد المالي، تم إعادة العمل به من قبل قوات الاحتلال الامريكي بالقانون رقم (77) لسنة 2004، ثم شرع مجلس النواب العراقي قانون اخر لديوان الرقابة المالية بالرقم (31) لسنة 2011.

### ثانياً: هيئة النزاهة

انشأت هيئة النزاهة بموجب الأمر(55) لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المنحل رقم (55) لسنة 2004 وفق المادة (1) والتي نصت على (يخول مجلس الحكم بموجب هذا الامر سلطة انشاء مفوضية عراقية معنية بالنزاهة العامة تكون جهازاً مستقلاً مسؤولاً عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد...)، وبعد صدور دستور جمهورية العراق لسنة 2005 قام مجلس النواب بتشريع قانون رقم (30) لسنة 2011 لهيئة النزاهة تطبيقاً للمادة (102) من الدستور<sup>(2)</sup>

1- نصت المادة (1) من قانون التعديل الاول لقانون ديوان الرقابة المالية رقم 31 لسنة 2011 (تحل تسمية ديوان الرقابة المالية الاتحادي محل تسمية ديوان الرقابة المالية اينما ورد في القانون).

2- نصت المادة (102) من دستور جمهورية العراق على انه (تعد المفوضية العليا لحقوق الانسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، و هيئة النزاهة، هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم اعمالها بقانون)

ومهمة هيئة النزاهة التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها مثل المحسوبة والمنسوبة او سوء استخدام الأموال العامة من خلال وضع أسس ومعايير للأخلاق الخدمة العامة وثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة (www.mof.gov.iq)

### الفرع الثاني: التشريعات التي تعالج قضايا الفساد

هناك بعض التشريعات التي تعالج قضايا الفساد ولكن هذا التشريعات غير كافية لان هناك انواع جديدة من الفساد تظهر بشكل مستمر ومن الامثال على هذه الانواع الفساد المشرعن (المخطط) حيث ان هذا الفساد حديث الولادة وان التشريعات يجب ان تجدد بشكل دوري لتحارب الفساد بشكل مستمر ومن هذه القوانين التي تحمي المال العام والمواطن:

### اولاً: قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969

نظم هذا القانون جرائم الفساد في الباب السادس بعنوان (الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة) والتي تشمل جرائم الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم، إذ عالجت المواد (307 – 314) الرشوة، وتحقق الاخيرة عند قيام الموظف باستلام الرشوة باي صورة سواء كانت بطلب الموظف او قبوله لنفسه او لغيره عطية او منفعة او ميزة او وعدا بشيء من ذلك لإداء عمل من اعمال وظيفته او الامتناع عنه او الاخلال بواجبات الوظيفة، وقد عاقب المشرع العراقي بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات او الحبس اذا حصل الطلب او القبول او الاخذ بعد اداء العمل او الامتناع عنه بقصد المكافاة على ما وقع من ذلك.

كما تعد جريمة الاختلاس من اخطر جرائم الفساد المالي، والمقصود بالاختلاس استيلاء الموظف او المكلف بخدمة عامة على الاموال التي تحت عهده، وقد عاقب المشرع الجنائي الموظف او المكلف بخدمة عامة الذي يرتكب جريمة الاختلاس بالسجن عندما يكون قد اختلس او اخفى مالا او متاعا او ورقه مثبتة لحق او غير ذلك مما وجد في حيازته وشدت العقوبة الى السجن المؤبد او المؤقت اذا كان الموظف او المكلف بخدمة عامة من

مأموري التحصيل او المندوبين له او الامناء على الودائع او الصيارفة واختلس شيئاً مما سلم له بهذه الصفة وتكون العقوبة السجن كل موظف او مكلف بخدمة عامة استغل وظيفته فاستولى بغير حق على مال او متاع او ورقة مثبتة لحق او غير ذلك مملوك للدولة او لإحدى المؤسسات او الهيئات التي تسهم الدولة في مالها بنصيب ما او سهل ذلك لغيره<sup>(1)</sup>

ثانياً: قانون انضباط موظفي الدولة رقم (14) لسنة 1991 المعدل، وقانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الازهاب رقم (39) لسنة 2015، وقانون مكافحة المخبرين رقم (33) لسنة 2008 والذي نصت مادته رقم (1): على (يهدف هذا القانون إلى تشجيع من يقدم اخباراً يؤدي الى استعادة الأصول والأموال المملوكة للدولة والقطاع العام أو الكشف عن جريمة السرقة أو الاختلاس أو تزوير المحررات الرسمية او عن حالات الفساد الاداري وسوء التصرف من خلال مكافحة المخبر<sup>(2)</sup>)، كما يوجد قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية (18) لسنة 2008.

ان جميع القوانين التي ذكرت سابقاً هي علاج للفساد بشكل تام والفساد المرعن بشكل جزئي لان المفسد عندما يخطط للفساد فانه سوف يفهم جميع هذه القوانين وبالتالي يحاول ان يجد ثغرة في بنود العقد باستخدام هذا القوانين للقيام بجريمة الفساد.

### المدخل الثاني: المهام الرقابية

سلطة البرلمان في محاربة الفساد الاداري لاتقف عند تشريع القوانين انما تمتد الى مدى ابعد من ذلك، إذ يقوم البرلمان بدور رئيس في الأنظمة النيابية وهذا الدور يتمثل بالرقابة على أنشطة الحكومة من خلال عدة وسائل رقابية منحه اياها الدستور، فالبرلمان يحاسب الحكومة عن تصرفات ويراقب اعمالها من خلال مناقشة سياستها العامة التي وردت في المنهاج الوزاري الذي اعتمده البرلمان، فهو المسئول عن متابعة وتقييم أعمال الحكومة، ويستطيع البرلمان من خلال الرقابة التحقق من مشروعية تصرفات السلطة التنفيذية وأعمالها ومدى استهدافها الصالح العام، ومنع الانحراف، والالتزام بالميزانية التي

1- ينظر المواد من (315 - 321) من قانون العقوبات العراقي رقم (11 لسنة 1969) المعدل.

2- قانون مكافحة الشهود وحمايتهم



أقرها، حفاظا على الأموال العامة من الإهدار. وان من خلال السلطة التي منحها الدستور للبرلمان اذا استخدمها بشكل صحيح فان سوف يقضي تماما على الفساد المشرعن. ومن مطالعة دساتير الدول العربية واللوائح الداخلية لمجالسها نجد أن للبرلمان دورا كبيرا في مواجهة فساد الحاكم أو رئيس الدولة، على الأقل من الناحية القانونية، بداية من طريقة اتهامه ونهاية بسحب الثقة منه أو عزله، وكذا الوزراء، وذلك من خلال تشريعات خاصة بمحاسبة كبار مسؤولي الدولة.

وبالإضافة الى هذا الدور المقرر دستورياً للبرلمان في مواجهة مختلف أشكال الفساد حيث ان واجب البرلمان الدستوري اصدار قوانين وقرارات تخص مشاكل الفساد الاداري والمالي ومكافحة الفساد المشرعن وهو اخطر انواع الفساد من خلال الحد من الكسب الغير مشروع وخصوصا تفعيل قانون كشف المصلحة المالية (الذمة المالية) (من اين لك هذا) وايجاد مادة قانونية صارمة تعاقب بالحبس الشديد من ثبتت عليه الكسب الغير مشروع وهذا من شان البرلمان العراقي ايضا وبالإضافة الى دور النواب في تنفيذ هذه التشريعات فهو كما يلي:

### الفرع الاول: السؤال والاستجواب

يقصد بالسؤال انه حق شخصي لعضو البرلمان يستطيع بواسطته ان يوجهه الى احد اعضاء الوزارة بقصد الاستيضاح منه عن قضية معينة. وللأسئلة فقط ولمرة واحدة ان يعقب على جواب الوزير وله ايضا ان يطلب الغاء السؤال قبل الاجابة عنه وليس لأعضاء البرلمان الاخرين التدخل في الموضوع (الكاظم والعاني، 1990: 71)

تهدف الأسئلة كما جاء في اللوائح الداخلية لعدد من الدساتير العربية إلى استفهام عضو البرلمان عما يجهل أو التحقق من واقعة. وهي وسيلة تؤكد حق موجه السؤال في الاطلاع على مشاريع السلطة التنفيذية وتسمح له بالتوسع في مناقشة هذه المشاريع.

وتسمح أنظمة داخلية لبعض البرلمانات العربية لصاحب السؤال بالتعليق على جواب الحكومة مرة واحدة، إلا أن البعض منها يسمح له بالتدخل مرة ثانية شفهيًا إذا لم يقتنع بجواب الحكومة مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، أو أن يتقدم بسؤال خطي إذا اعتبر أن جواب الحكومة على سؤاله الشفهي لم يكن مرضيا. كما تجيز الأنظمة الداخلية

لبعض البرلمانات العربية للنواب توجيه اسئلة شفوية او خطية الى الوزراء، فاذا كان السؤال شفويا امكن للوزير ان يجيب عليه فوراً وله ايضا ان يطلب تأجيل الاجابة الى الجلسة التالية او يطلب توجيه السؤال مكتوباً (محمد، 2005: 278)

ويعتبر السؤال من أكثر وسائل الرقابة التي يمارسها الأعضاء، وذلك من ناحيتين، الأولى هي الكثافة العددية والتنوع الكبير في موضوعات الأسئلة وبالتالي الوزراء الذين توجه إليهم، والثانية التنوع الحزبي لمقدمي كل منهما، سواء بين حزب الحكومة أو المعارضة والمستقلين، بل إنه يلاحظ أن أعضاء حزب الحكومة أكثر ميلاً للأسئلة مقارنة بغيرها من الوسائل مثل تقصى الحقائق والاستطلاع والمواجهة، فضلاً عن غياب الاستجابات تقريبا، على خلاف الوضع تماما بالنسبة لأعضاء المعارضة والمستقلين، وهو ما يرمز في أحد دلالاته لظاهرة الالتزام الحزبي التي تمنع من توجيه اتهام لوزير في حكومة الحزب الحاكم، وقد يمكن التغلب على هذا من خلال التصويت الإلكتروني الذي يساعد في رفع الحرج عن الأعضاء (الصاوي، 2004: 29-30)

ولم يخرج الدستور العراقي النافذ منذ سنة 2005 عن قاعدة تأكيد دور البرلمان في مراقبة اعمال السلطة التنفيذية وفق ما جاء في الفقرة الثانية من المادة (61) تجسيدا لمبدأ المشروعية، وذلك من خلال وسائل عدة كان من ايسرها ما جاء في القرة السابعة من المادة نفسها من اجازة الحق لعضو مجلس النواب بتوجيه الاسئلة في أي موضوع الى رئيس مجلس الوزراء والوزراء شريطة ان يدخل ذلك السؤال في اختصاصه، وقد حصر الدستور حق التعقيب على الاجابة للسائل وحده<sup>(1)</sup>

اما الاستجواب فهو اعم واشمل من السؤال ويحمل بين ثناياه اتهاما بالتقصير، لذا فان المناقشة حول الاستجواب لا تقتصر على المستجوب وانما يحق لجميع اعضاء المجلس الاشتراك في المناقشة بعد سماع جواب الوزير (الكاظم والعاني، 1990: 71)

يمثل الاستجواب أداة للمحاسبة يلجأ إليها البرلمانيون للحصول على تبرير حول سياسة معينة من عضو في الحكومة أو في بعض البلدان من كافة أعضاء الحكومة. وقد ينتج عن هذه العملية نقاش موسع حول السياسة المحددة، أو تصويت مع أو ضد المسألة المطروحة. ومن الممكن أيضاً أن يلي الاستجواب اقتراحاً بتوجيه اللوم، ذلك لأنها تتضمن

1- المادة (61) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

تقييما للعمل والنشاط وتقرر مدى نهوض المسئول عن أعمال وظيفته، والاستجواب بهذا المعنى المحاسبي يؤكد علو سلطة البرلمان في مواجهة الحكومة ويقيد الاستجواب بشروط وآليات، ففي بعض الدول مثل (الكويت مصر، ولبنان، والأردن) يحق لأي عضو من أعضاء البرلمان، تقديم استجواب إلى الحكومة. وتحدد الدساتير والأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية مهلة قصيرة عادة بين تاريخ تقديم طلب الاستجواب أو سحب الثقة، وبين تاريخ انعقاد جلسة مناقشة الاستجواب أو الثقة. وتعتبر الحكومة مستقيلة مثل الجمهورية اللبنانية، أو أنها مضطرة إلى الاستقالة مثل المملكة الأردنية الهاشمية إذا انتهت مناقشة الاستجواب إلى الموافقة على اقتراح سحب الثقة من الحكومة، وهذا ينطبق على الوزير الذي تسحب الثقة منه أيضا. وقد اشترطت بعض التشريعات ان يكون الاستجواب كتابيا، وبالمقابل يكون جواب الحكومة مكتوبا ايضا مثال ذلك النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني في المادتين (72-73) منه (عثمان: 279)، كما لا يجوز أن تقدم استجابات تتجاوز حدود الدستور أو القانون، كأن يتعلق نص الاستجواب بأعمال الرئيس التي يمارسها بنفسه دون تدخل السلطات الأخرى، كما يجب كذلك عدم مساس الاستجواب بأمر معلق أمام القضاء (الشاعر، 1977: 152)

ونظرا لتزايد عدد الاستجابات وتنوعها أبحاث بعض اللوائح الداخلية ضم المتشابه منها في استجواب واحد كما الحال في جمهورية مصر العربية. وتأكيدا على أهمية الاستجابات، تقرر في بعض البلدان العربية تخصيص جلسة استجواب بعد كل 4 جلسات عمل عادية كما جاء، على سبيل المثال، في النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني، وقد ادخل هذا التقليد مؤخرا في مجلس النواب اللبناني. وفي الواقع يمارس الاستجواب في معظم الدول العربية، كوسيلة لمناقشة وربما مراقبة الحكومة في أمور يراها مقدم الاستجواب مشوبة بالخلل، ولكنه لا يحمل في جوهره مطلب توقيع العقاب، بقدر ما يرمى الى التنبيه الى اختلال، إن ثبت وتم الإقرار به، يستوجب التصحيح (الصاوي، 31-33)

وقد سار دستور العراق على خطى النظم البرلمانية حين اتاح لأعضاء البرلمان وبعد موافقة خمسة وعشرين منهم حق توجيه استجواب الى رئيس مجلس الوزراء او الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم<sup>(1)</sup>

1- دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة 61 / الفقرة السابعة / ج

## الفرع الثاني: طلب الإحاطة

طلب الإحاطة معناه أن العضو يطلب إحاطة الحكومة علماً بأمر قد تجهله أو يطلب منها إحاطته علماً بأمر يجهره. ولذا فهذه الوسيلة بمثابة مبادرة من العضو ذاته لكشف مواطن الخلل والفساد أينما كان. وتضفي طلبات الإحاطة قدراً من الفاعلية على الوظيفة الرقابية لمواجهة قضايا الفساد، فهي تعكس في واقع الأمر تجاوزاً فورياً مع نبض الشارع، فقضايا الفساد من القضايا الساخنة التي تتطلب تصدى سريع من قبل الأعضاء، ولذا فهذه الأداة تحتل موقعاً متميزاً بين آليات الرقابة البرلمانية.

وقد يكون طلب الإحاطة مجرد جس نبض الحكومة للتجاوب مع العضو الذي وضع يده على قضية من قضايا الفساد، مثل إهدار المال العام في أحد المشروعات لضعف الرقابة مثلاً، وبالتالي يستطيع العضو من خلال هذه الوسيلة إدراك مدى تحمس الحكومة في مناقشة هذا الموضوع وبيان أسبابه ووضع الحلول لهذه التجاوزات.

وعلى الرغم من أن طلبات الإحاطة من الوسائل التي لا ينتج عنها أثراً قوياً، كالاتهام مثلاً، إلا أنها تعد بمثابة الترمومتر الذي يقيس به العضو درجة تحمس الحكومة للتجاوب مع الموضوع محل النقاش، بل أن العضو من خلال هذه الوسيلة البسيطة قد يستعملها بذكاء لاكتشاف حقيقة الأمر وذلك من خلال رد الحكومة، وما إذا كان الموضوع يقف عند ما أثاره العضو أم يتعداه (الصاوي، 30-31)

وفي العراق ظهر هذا الشكل من الرقابة عبر اقرار الية طرح موضوع عام للمناقشة من قبل خمسة وعشرين نائباً مقدماً الى رئيس مجلس النواب لاستيضاح سياسة واداء مجلس الوزراء او احدى الوزارات، على ان يترك للأخيرين تحديد موعد الحضور للمناقشة وفق ما اقرته الفقرة (السابعة / ب من المادة 61).

## الفرع الثالث: لجان تقصى الحقائق (التحقيق البرلماني)

تعتبر لجان تقصى الحقائق آلية من آليات الرقابة التي عن طريقها يمكن الوقوف على حقيقة ما يثار من موضوعات ومشاكل مالية وإدارية، أو بيان مواطن الفساد في نشاط إحدى المصالح العامة، أو وحدات الإدارة المحلية، أو أي جهاز تنفيذي أو إداري أو أي مشروع من المشروعات العامة التي قد تكون عرضة لأعمال فساد أو اختراق القانون

(عجيلة وعبد الوهاب، 1992: 287) وتأخذ هذه اللجان برلمانية صورة اللجان المؤقتة أو لجان للقيام بتحقيقات دقيقة حول مواضيع محددة ذات أهمية عامة، وتحظى بقدرة الوصول إلى المعلومات أكثر من اللجان الأخرى، إذ تتضمن صلاحياتها استدعاء الشهود للإدلاء بشهاداتهم مع أداء القسم، ومواجهة شاهد مع الآخر، وطلب أو أخذ مستندات، إلى جانب الأمر بالقيام بالأبحاث، وتنظيم زيارات ميدانية وغيرها من الصلاحيات. ولا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول قد تعطي هذه اللجان الصلاحيات عينها التي يحظى بها القاضي الذي يقوم بتحقيقات قضائية. وتعتبر لجان التحقيق من الأدوات الرقابية الشائعة في البرلمانات حول العالم، وقد تستخدم للتحقيق في قضايا كبرى كالفساد وسوء استخدام السلطة (1)

وعلى العضو الذى يلجأ الى تفعيل آلية لجان تقصى الحقائق، أن يأخذ في اعتباره التأكيد والمناداة بحيادية تشكيل اللجنة، حيث أنه من النادر أن تراقب الحكومة ذاتها بحيادة ونزاهة، وأن يطالب دوماً بأن يكون تشكيل اللجنة باعثاً على كشف كافة جوانب الموضوع. كذلك على العضو أن يفند مدى دقة تقرير اللجنة، وهل رصدت السلبيات فقط أم وضعت خطة للإصلاح وعلاج الفساد.

وتشكل لجنة تقصى الحقائق كما هو الأمر في اكثر الحالات بناء على اقتراح من عدد من النواب، وبقرار من المجلس أو باقتراح من أحد لجانها، أو بمبادرة ملكية مثل المملكة المغربية. وتعمل اللجنة على بلوغ غايتها، أي تجميع الحقائق عبر زيارات ميدانية وتحقيقات تشمل الأفراد والمؤسسات ومراجعة بيانات ووثائق رسمية. ويراعى في تشكيل اللجان عادة التخصص وتمثيل الأحزاب المعارضة والنواب المستقلين. وتنتهي لجان تقصى الحقائق إلى وضع تقرير يناقشه المجلس لاتخاذ الموقف المناسب في ضوءه.

أن تمكين اللجان البرلمانية من الاضطلاع بالمهام المكلفة بها يتطلب إفساح المجال لها لكي تعمل بحرية ولكي تحصل على معلومات كافية، هذا فضلا عن توفير بعض الحاجات المادية. إذ ان للجنة سلطة كاملة في استدعاء الموظفين والبحث في الملفات والمستندات للوصول الى الحقيقة، إلا انه بمقدار أهمية اللجان فى معيار العمل البرلماني، وكوسيلة من وسائل مراقبة الحكومة، فإنها قد تصطدم بصعوبات ناشئة عن رغبة أصحاب

القرار في الدولة في الحد من نشاط اللجان، وبالتالي من حيوية المجلس ومن دوره الرقابي. وبعد انتهاء اعمال اللجن تقوم بعرض تقريرها على البرلمان بكامل هيئته لاتخاذ القرار الذي يراه في ضوء التقرير المعروض والمناقشات (عجيلة وعبد الوهاب، 287)

وقد حققت بعض البرلمانات العربية خطوات مهمة، عندما قامت بتشكيل لجان تحقيق في قضايا حساسة ودقيقة. ففي الأردن شكل المجلس لجنة خاصة في صيف 1990 للنظر في قضايا فساد أتهم بها وزراء سابقون؛ إضافة إلى نشاط لجان تقصى الحقائق وأعمالها، فإن التقارير التي تتقدم بها اللجان العادية تساهم أيضا في تعزيز دور البرلمانات الرقابية في بعض الدول العربية، وفي قضايا حساسة أيضا مثل دور المؤسسات الأمنية وعلاقتها بالمواطنين. ففي صيف عام 1993 تبنى مجلس الأمة الكويتي تقرير لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان البرلمانية الذي تضمن انتقادا لأجهزة أمن الدولة بسبب تجاوزاتها في بعض الحالات (الصاوي، 33-35)

ولا يمكن مجانبة الرأي الذي وجد في لجان مجلس النواب العراقي الدائمة الأدوات الرئيسية له في ممارسته لاختصاصاته التشريعية والرقابية والتوجيهية وأعماله جميعاً التي يمارسها على نشاط مختلف أجهزة الهيئة التنفيذية ومؤسساتها في المجالات المختلفة، بدلالة الدور الكبير الذي تضطلع به ولاسيما في الجانب الرقابي المتمثل بـ:

1. متابعة تنفيذ السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المقررة من قبل المجلس.
2. متابعة تنفيذ ما ورد في الموازنة العامة للدولة وموازنة الوحدات الاقتصادية والموازنات المستقلة والملحقة، وبيانها المالي والبرنامج الاستثماري لكل سنة مالية ومتابعة تقديم الحساب الختامي للموازنة في موعده المحدد.
3. متابعة تنفيذ الحكومة لما ورد في برنامجها العام المقدم إلى مجلس النواب وتعقيب المجلس عليه وما التزمت به إزاء المجلس.
4. متابعة قيام الحكومة بنشر القوانين والتعليمات في الجريدة الرسمية، وإذاعتها عبر وسائل الإعلام، والتأكد من قيام الحكومة بنشر وتعميق الوعي القانوني بين المواطنين.

5. متابعة الحكومة وأجهزتها المختلفة للتحقق من الالتزام بتنفيذ القوانين والقرارات والتأكد من إصدار التعليمات وعدم تعارضها مع نصوص القوانين الخاصة بها.
6. تقصي الحقائق للوقوف على أيِّ وقائع أو تصرفات مخالفة للدستور والقوانين النافذة.
7. متابعة الحكومة لتنفيذ توجيهات المجلس وتوصياته بشأن المجالات المختلفة.
8. دراسة المعلومات والبيانات والوثائق وتحليلها التي تطلبها اللجان من أجهزة السلطة التنفيذية بمناسبة دراستها لأي مشروع قانون أو اتفاقية أو أي موضوع من المواضيع التي تُكَلَّف بدراستها من قبل المجلس أو هيئة الرئاسة، أو يقع من ضمن اختصاصاتها، وإن الحق المذكور يُستمد من الحق الدستوري للبرلمان ولجانته في ممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

## النتائج والتوصيات

### النتائج

1. تنوع مظاهر الفساد الاداري بتنوع النشاط الانساني لتغليب مصالحه الشخصية على مصلحة المجتمع.
2. استقلال مؤسسات محاربة الفساد عن السلطة التنفيذية يوفر لها المناخ المناسب للعمل دون تأثير من جانب الحكومة.
3. ضعف الدور الرقابي للبرلمان على الرغم من تمتعه بصلاحيات رقابية ضد الحكومة الا انه غالباً ما يلجأ الى الوسائل الاقل فاعلية وتأثير على الحكومة كتوجيه الاسئلة الشفوية. وقلة اللجوء الى الوسائل الرقابية كالاستجواب والتحقيق البرلماني وطلب سحب الثقة من وزير او الوزارة ككل.
4. تؤكد نظريات العلوم السلوكية بأن ظاهرة الفساد نابعة أصلاً من ميل الإنسان الفطري إلى ممارسة السلوكيات الفاسدة (غير السليمة) وذلك لأن الطبيعة الإنسانية، طبيعة غير منضبطة وفوضوية إذا ما تغيبت الأخلاقيات العامة في بيئة اجتماعية تفتقر إلى الضوابط والمسائلة القانونية.
5. زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم.
6. يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة أصحاب الأموال هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة. مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء إلى البلد.
7. التحقيق في المخالفات لفترة زمنية طويلة يساهم في تمييز القضايا الجنائية وهروب البعض الأخر قبل اجراءات المحاكمة.



## التوصيات

1. تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص وتكريس العدالة والمساواة امام القانون ومحاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار وعدم منح حصانة لمثل هؤلاء على حساب المجتمع ووضع المعالجات والنصوص القانونية التي تكفل هذا الامر.
2. التركيز على معيار الشفافية في الأداء مع تبسيط وسائل العمل وترشيق حلقاته، وتحديد فترات أنجاز المعاملات.
3. إتباع آلية دقيقة جدا عند اختيار الموظفين لغرض التعيين وإخضاعهم لسلسلة من الاختبارات الأخلاقية للتحقق من أخلاقياتهم وقدرتهم على مقاومة المغريات المختلفة قبل تثبيتهم في الوظيفة العامة واعتماد معايير النزاهة والكفاءة والعدالة عند التعيين والترقية والأداء.
4. تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وأعداد التقارير الخاصة بذلك.
5. التركيز على تحصين الموظف العام ضد أنماط الفساد من خلال التوعية الأخلاقية والدينية، وحتى القانونية وتحفيز الموظفين الجيدين عن طريق المخصصات المالية والمكافئات.
6. وضع برامج ودورات للتنبيه من مخاطر الفساد الإداري والتحذير من مغبة الوقوع به، وبيان موقف الشرع والقانون منه.
7. الاهتمام بوسائل المراقبة السرية والالكترونية وانجاز مشروع الحكومة الالكترونية ومستلزماتها.
8. إعادة النظر بالقوانين والآليات المختصة بمعالجة أمور الفساد بكل أنماطه في الدولة على نحو يجعلها أكثر فاعلية واستجابة للمتغيرات والتطورات التي يعتمدها المفسدون في تغطية أنشطتهم الإجرامية.
9. العمل على ايجاد بيئة عمل تستقطب عناصر تزود الهيئة بالمعلومات الدقيقة بخصوص شبهات الفساد.
10. تخصيص مكافئة مالية لمن يساعد في تشخيص حالات الفساد داخل الدوائر الحكومية سواء من قبل الموظفين او المراجعين العاديين (تفعيل قانون مكافئة المخبرين) وايجاد الاجراءات والوسائل اللازمة لخلق بيئة تشجع على الاخبار.

11. العمل على رفع مستوى العقوبة للحد من الفساد الداري والمالي من خلال تشريع او تعديل النصوص العقابية بما يكفل ايجاد عقوبات صارمة شديدة على المفسدين
12. على صعيد العملية التشريعية لم يوجد لحد الان قانون مختص ببيان الافعال التي تعد من قبيل التصرفات التي تندرج تحت مفهوم الفساد المشرعن او (المخطط)، والاعتماد على النصوص القانونية المتفرقة في بعض القوانين النافذة (القديمة) على الرغم من تطور وسائل الفساد.
13. تطوير الكوادر القضائية والعمل على زيادة قدرات ومهارات القضاة والعمل على توفير الحماية اللازمة لهم بما يكفل استقلالية عملهم وعدم تاثير سطوة المفسدين عليهم.

## المصادر

1. ياسر خالد بركات الوائلي،(2006)،الفساد الاداري مفهومه واسبابه، مجلة النبأ، العدد 80 كانون الثاني – 2006.
2. مايكل جونسون،(1987)،الفساد / نظرة عامة على الفساد الإداري في البلدان النامية دار وجدان للنشر والتوزيع، المغرب، ص 34
3. د. سيف راشد الجابري ود. كامل صكر القيسي،(2007)،كيف واجه الاسلام الفساد الاداري – ص28.
4. منظمة الشفافية الدولية – تقرير الفساد العالمي لعام (2007).
5. الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية / لا فساد – كتاب الفساد- ط1 (2005) – مطابع تكنوبرس – لبنان.
6. الدليمي، باسم فيصل، (1999)، الفساد الإداري وبعض أشكاله من وجهة نظر عينة من المديرين. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
7. الاعرجي، عاصم، نظريات التطوير والتنمية الإدارية. بغداد. مطبعة التعليم العالي: 1988.
8. صالح، احمد علي، أمراض إدارية – تشخيص وعلاج. معهد التدريب والتطوير، بغداد: 1998.
9. صالح، احمد علي، تفويض الصلاحيات بين الضرورات والمحذورات. المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري: 1999.
10. القريوتي، محمد قاسم، (1985)، أخلاقيات الخدمة العامة. الطبعة الأولى، عمان.
11. د. حسين عثمان محمد عثمان، (2004)، اصول القانون الاداري، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية.
12. د. رمضان محمد بطيخ، (1997)، الوسيط في القانون الاداري، دار النهضة العربية القاهرة.
13. د. سليمان محمد الطماوي، (1996)،الوجيز في القانون الاداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة.
14. د. سليمان محمد الطماوي، (1999)، مبادئ القانون الاداري، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة.
15. د. سليمان محمد الطماوي، (1985)، مبادئ القانون الاداري، دار الفكر العربي، القاهرة.
16. د. سامي جمال الدين، (2004)، اصول القانون الاداري، منشأة المعارف بالإسكندرية.

17. محمد نور فرحات، (1980). الخبير الدستوري المصري، السلطة والقانون والحرية، دار المغرب للطباعة والنشر.
18. المادة (61) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005
19. المادة (1) من قانون التعديل الاول لقانون ديوان الرقابة المالية رقم 31 لسنة 2011 (تحل تسمية ديوان الرقابة المالية الاتحادي محل تسمية ديوان الرقابة المالية اينما ورد في القانون).
20. المادة (102) من دستور جمهورية العراق على انه (تعد المفوضية العليا لحقوق الانسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، و هيئة النزاهة، هيأت مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم اعمالها بقانون
21. نور شدهان عداي، دور الاجهزة الرقابية في الحد من الفساد دراسة في التشريعات العراقية، ص14، بحث منشور على الموقع الالكتروني: [www.mof.gov.iq/SiteAssets/pages/ar/DeptEconomics](http://www.mof.gov.iq/SiteAssets/pages/ar/DeptEconomics)
22. . المواد من (315 - 321) من قانون العقوبات العراقي رقم (11 لسنة 1969) المعدل.
23. د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني، (1990)، الانظمة السياسية، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ص 71.
24. د. حسين عثمان محمد، (2005)، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 278.
25. د. علي الصاوي، ، (2004)، دور المجالس العربية في محاربة الفساد، مؤتمر تأسيس الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ببيروت في 18 نوفمبر / تشرين الثاني 2004، ص 29-30
26. المادة (61) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.
27. رمزي طه الشاعر، (1977)، النظم السياسية والقانون الدستوري، الجزء الأول، النظرية العامة للقانون الدستوري، مطبعة جامعة عين شمس7، ص 152.
28. دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة 61 / الفقرة السابعة / ج1
29. د. عاصم احمد عجيلة ود. محمد رفعت عبد الوهاب، (1992)، النظم السياسية، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 287.
30. د. عاصم احمد عجيلة ود. محمد رفعت عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 287



**التأثيرات الاجتماعية والنفسية والصحية  
لمواقع التشبيك الاجتماعي على المستخدم  
دراسة ميدانية لمستخدمي موقع فيسبوك  
الشباب الجامعي أنموذجا**

م. د. وداد نجم عبود الدوغجي  
كلية الاسراء الجامعة | قسم الاعلام, بغداد | العراق

**The Social, Psychological and Health Impacts  
of Social Networking Sites on the User  
A Field Study of Facebook Users  
University Youth as A Model**

**Dr. Widad Najem Abood Al-Dogachi**

Al-Esraa University College / Department of Media, Baghdad / Iraq

E-mail: widad@esraa.edu.iq

## المستخلص

ان التطور التكنولوجي الهائل الذي شهدته وسائل الاتصال في العقدين الأخيرين ساهم بشكل كبير في خلق بيئة جديدة للمجتمعات وجعلت من العالم قرية صغيرة كما بات يعرف، بل أن البعض يرى ان العالم أصبح أصغر من ذلك. إلا أن هذا التطور لم يمر مرور الكرام، ولم تكن كل مناحيه إيجابية، اذ وجد من خلال " الملاحظة بالمشاركة " ان تلك الوسائل ساهمت بشكل فاعل في انعزال الفرد وإبعاده عن محيطه الاجتماعي وعن التواصل بالطرق التقليدية، ومن جانب اخر وجد ان الجانب الايجابي كان هو الغالب مع الاعتراف بوجود سلبيات لكنها لا ترقى لمستوى الذكر، من ذلك المنطلق، فكان من الضرورة اجراء بحث يهتم في بيان التأثيرات السلبية والايجابية على الجوانب الاجتماعية والنفسية والصحية على المستخدم للوسائل التكنولوجية.

وبناءً على اهداف البحث فقد اتخذت الباحثة احد اهم مواقع التشبيك الاجتماعي وهو الفيس بوك إنموذجاً للبحث وقد تمثل مجتمع البحث بطلاب كلية الاسراء الجامعة، واستخدمت اداتي الاستبانة والمقياس الثلاثي اشتملت على محورين اولهما المتغيرات الاولية وهي متغيرات مستقلة تم وضعها في مستوى قياس الشخصية والعلمية وشملت على البيانات الاولية وهي الجنس والعمر والمستوى التعليمي وثانيهما المتغيرات الاساسية وهي التي من خلالها التعرف على تعامل الفرد مع وسائل الاتصال الحديثة وتم وضعها في قياس فكري أو فنوي وشملت البيانات الاساسية، وقد خلص البحث الى مجموعة من النتائج تتعلق بالمحاور الاتية: إستمرارية استخدام الفيس بوك، ودوافع استخدام الفيس بوك بالنسبة للمستخدم، وتأثيرات الفيس بوك واهميته في الحياة الاجتماعية من وجه نظر المستخدم، والتأثيرات المتعلقة بالصحة النفسية والجسدية، والشخصية العامة، والتأثير على الجانبين العاطفي والعقلي للمستخدم.

الكلمات المفتاحية: التأثيرات الاجتماعية، التأثيرات الصحية، التأثيرات النفسية، مواقع التواصل الاجتماعي، المستخدم.



## Abstract

The tremendous technological development witnessed by the means of communication in the past two decades contributed greatly to creating a new environment for societies and made the world a small village as it became known, and some even see that the world has become smaller than that. However, this development did not go unnoticed, and not all of its aspects were positive, as it was found through observation with participation that these means contributed effectively to the isolation of the individual and his distance from his social environment and communication with traditional methods. On the other hand, he found that the positive side was predominant with Acknowledgment of the existence of negatives, but they do not rise to the level of the male, from that standpoint, so it was necessary to conduct a study that is interested in explaining the negative and positive effects on the social, psychological and health aspects on the user of the technological means.

Based on the aims of the study, the researcher has taken one of the most important social networking sites, which is Facebook, a model for research, and the research community was represented by students of the College of Iraq, the departments of Media and Law. It included the primary data, which is the gender, age and educational level, and the second is the basic variables, which are through which the individual is treated with modern means of communication and has been put in a metric or class measurement. The basic data has been found. Z set of results related axes following: the continuity of the use of Facebook, and motivated to use Facebook for the user, Facebook influences and its importance in social life from the face of the user's perspective, the effects of mental and physical health, public and personal, and the impact on the emotional and mental user sides.

**keywords: Social influences, Health influences, Psychological influences, Social media, User.**

## الاطار المنهجي للبحث

**مشكلة البحث:** تنطلق مشكلة البحث في ان ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أحدثت في السنوات القليلة الماضية تغييرات نوعية في العديد من أوجه الحياة حيث مهدت الطريق للانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع السايبري الافتراضي، وقد أخذت هذه الثورة تترك آثارها الاجتماعية والثقافية، والنفسية والصحية على المجتمع المعاصر بشكل غير مسبوق كما ونوعاً، ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات الاتية وهي:

1. ما اهمية وتأثير مواقع التشبيك الاجتماعية من وجهة نظر المستخدم ؟
2. ما دوافع الاستخدام ومقدار الاشباع المتحقق من استخدام مواقع التشبيك الاجتماعي؟
3. ما مدى تعلق المستخدم بتلك المواقع، وهل بالإمكان مقاومة ذلك التعلق ؟
4. ما التأثيرات النفسية والصحية والاجتماعية التي تحدثها مواقع التشبيك على المستخدم؟

**أهمية البحث:** استمد البحث اهميته من أهمية الاعلام الجديد وتطبيقاته لحديثة بعدها وسيلة من وسائل الاتصال التي اصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحياتنا اليومية ومتداخلة في تفاصيلها بحيث اصبح لا غنى عنها، اذ يعد اداة من ادوات التغير في نسيج المجتمع المعاصر وبمعدلات سريعة، ومع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة أصبحت شبكة الإنترنت بصفة خاصة المحرك الفعال لمختلف الأنشطة والمجالات لجميع فئات المجتمع على المستوى العالمي، وقد شهد العالم زيادة مطردة في أعداد مستخدمي مواقع التشبيك، اذ نجد أن تلك الوسائل باتت تؤدي دوراً أساسياً في صياغة الأنشطة الرئيسية للإنسان في شتى نواحي الحياة، لذا نجد من الضروري تحديد تأثير تلك المواقع والنظر إلى المخاطر المتعددة الناتجة عن إساءة وحسن استخدامها واهمية بيان أشكال تأثيراتها لمواجهتها أو الحد من سلبياتها وتوظيفها توظيفاً إيجابياً للمجتمع.





**اهداف البحث:** يهدف هذا البحث الى التعرف على شكل تأثير الوسائل الاتصالية الجديدة على ثقافة المتلقي وسلوكه وعلاقته الاجتماعية مع الاخرين، وبيان مدى تأثير التقنيات الحديثة والتطور التكنولوجي الحاصل في وسائل الاتصال على هوية المستخدم في خضم التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات ومدى استطاعتها في تغيير سلوكيات الافراد والمجتمعات وذلك من وجهة نظر المستخدم نفسه من حيث: استخدام موقع الفيس بوك وأهميته واثاره الثقافية والاجتماعية والنفسية، ثم التعرف على مدى سلبية موقع الفيس بوك أو إيجابيته من وجهة نظر المستخدم مما يساعد في تحديد الكيفية التي يجب اتباعها لاستخدام هذه الوسيلة بصورة إيجابية، والتعرف على دوافع الاستخدام وكيفية تعلق المستخدم وامكانية مقاومة ذلك التعلق.

**حدود البحث:** تم تأشير حدود البحث الموضوعية باعتمادك تأثيرات مواقع التشبيك الاجتماعي وتم اختيار موقع (الفيسبوك) انموذجا نظرا لشعبيته في المجتمع العراقي، اما الحد البشري فقد حدد بفئة الشباب الجامعين نظرا لتأثيرهم وبعدهم الركيزة الاساس الذي يبني ويقام عليه المجتمع، اما الحد الزمني الذي تمثل بمدة انجاز استمارة البحث للمدة من 2020/6/1 الى 2020/7/1، اما الحد المكاني والبشري فقد تمثل بالطلبة الجامعيين في كلية الاسراء الجامعة انموذجا.

**منهج البحث ونوعه واسلوبه:** يصنف هذا البحث من البحوث ذات النوع (الوصفي) الذي يهدف الى وصف الظاهرة ومعطياتها، ولكي نتمكن من تحديد مدى تأثير تقنيات وسائل التشبيك الاجتماعية على المستخدم استخدم المنهج (المسحي) " ذو الاسلوب التحليلي، بعده منهجا واسعا ومرناً، فضلاً عن تتضمنه عدداً من الاساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات والدراسات التطورية والميدانية، أذ يقوم على اساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها (ويمر دومينيك، 2013، صفحة 327)، واتباعاً لذلك المنهج استخدم أسلوب (المسح بالعينة).

## تعريف المصطلحات

1. **الاعلام الجديد:** ويعرف اصطلاحاً بأنه جميع وسائل اعلام المواطن ومواقع التشبيك الاجتماعي الفيسبوك وتويتر واليوتيوب والانستغرام، وتطبيقات

الهاتف المحمول كالفايبر والواتساب والتلكرام وماي سبيس وتانكو، والوي جات وغيرها (صادق، 2009، 31/).

2. اعلام المستخدم: ويعرف اجرائيا: بأنها فعل او عملية ناشئة منطلقة من القاعدة الى قمة الهرم غير محكوم بالضوابط والقواعد العامة لعملية النشر كحارس البوابة الاعلامية، وقواعد النشر الاخلاقية، ومواثيق الشرف العالمية... ان ما يحدده هو اخلاقية المستخدم وضميره في النشر.

## الاطار النظري

### القدرات والتأثيرات لمواقع التشبيك الاجتماعي:

تعد مواقع التشبيك الاجتماعي وسيلة مهمة تتمثل في وضع الأفراد المهمّشين والمجموعات في علاقة اتصال في ما بينهم، وايضاً رهاناً استراتيجياً، فهي لا تنفصل عن التنشيط الاجتماعي في احترام الحرية الشخصية لكل فرد، وتستهدف تفعيل تجارب الحوار ما بين الثقافات والاثنيات التي تتعايش وهي تتصادم وتتجاهل بعضها البعض، اذ عملت على ازالة الحدود والصراعات السياسية في مجالات الكثيرة واثارتها في مجالات اخرى، وأهم ما تقدمه تلك المواقع هو اتاحة حق التعبير، مما ادى الى استثارة غضب الكثير من الحكومات، وأصبحت تضع في حساباتها هذه المواقع في تداول الأحداث ذات التوجه السياسي، الامر الذي أرغم بعض الحكومات على اتخاذ قرارات أو التراجع عن قرارات بسبب الاحتجاجات الجماهيرية عبر تلك الوسائل (9، Lewis.2011-8). ومن خلال ذلك يتضح دورها بتحديد القدرات الاتصالية له وكالاتي:

1. القدرة على الاتصال (الجماعي): كالتحفيز والحشد والاثارة العقلية والحسية.
2. القدرة على الاتصال (الفردية): الاتصال مع الذات الفردية.
3. القدرة على التقديم بصورة مختلفة ومتنوعة بتنوع الروايات واختلافها.
4. القدرة على ان يكون بديلا عن الاتصال المواجهي.
5. القدرة على اباحة المحظورات: ابتداء من المشاعر الانسانية... انتهاء بالآراء المعارضة.



6. القدرة على الدمج بين الأنشطة المنفصلة: كإقامة الاحتفالات الافتراضية، والتعزية والمواساة.
7. القدرة على تشكيل الرأي العام، تشكيل المظاهرات كأداة ضغط اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً

### انماط مستخدمي مواقع التشبيك الاجتماعي:

يعرف مستخدمي مواقع التشبيك الاجتماعي بأنهم الافراد الذين ينتمون الى المجتمع الالكتروني الذي يعد بانه ظاهرة انسانية راقية المحتوى لما يمتاز من سمات وخصائص اقرب الى الواقعية منها الى الافتراضية، ويقوم هذا الجمهور الافتراضي جمهور الاعلام البديل على مبدأ " الحق في المعرفة " (يونس 2010، ص 14، 68)، ويمكن تصنيفه الى ثلاثة اصناف حسب لدرجة الاجتماعية والثقافية وكالاتي:

**الصنف الأول:** يتمثل في (الطبقة الشعبية المهمشة) والذين يستعملون في العادة الإشاعات والنكت الشعبية كإعلام بديل، ولما يوفره لهم من حصانة وعدم المسائلة القانونية (جون هرتلي، ص 216).

**الصنف الآخر:** وتمثله فئة (النخب - الطبقة) سواء أكانت منتمية للأحزاب السياسيّة أو لمنظمات المجتمع المدني أو كانت مجرد شخصيات مستقلة. (شفيق، ص 149).

**الصنف الثالث:** ويتمثل في فئة (النخب الشبابية المهمشة) أي أصحاب الشهادات وخريجي الجامعات. وعرفت شكلين من التهميش، تهميش السلطة لها والمجتمع المدني (شفيق، ص 150).

### تفسير قدرات مواقع التشبيك وفقاً لنظريات التأثير

#### نظرية الاستخدامات والإشباع:

أن نموذج الاستخدامات والإشباع يركز على الفرد المستخدم لوسائل الاتصال ويبني سلوكه الاتصالي على أهدافه بشكل مباشر، فضلاً عن أنه يختار من بين البدائل الوظيفية ما يستخدمه لكي يشبع احتياجاته. ولتحديد استخدامات الوسائل التكنولوجية الحديثة، فإن كثير من الدراسات السابقة تحققت من الافتراض بوجود ارتباط بين الدوافع

الشخصية والدوافع المتعلقة بالوسيلة، ولتجديد دوافع الاستخدام. وأن الناس يستخدمونها لإشباع الاتي: (مكاوي، 2002، ص32):

أ. الحاجات الشخصية على سبيل المثال السيطرة، الاسترخاء، السعادة والهروب.  
ب. الحاجات التي يمكن إشباعها تقليدياً من الوسيلة مثل التفاعل الاجتماعي وتمضية الوقت والعادة واكتساب المعلومات والتسلية.

ويعدّ هذا المدخل، مدخلاً اتصالياً سيكولوجياً، فقد افترض وجود جمهور نشط له دوافع شخصية ونفسية واجتماعية، تدفعه لاستخدام الانترنت كوسيلة تتنافس مع غيرها من الوسائل لإشباع احتياجاته، وتطبيقاً على ذلك فإن فئات جمهور مستخدمي الانترنت أكثر نشاط ومشاركة في العملية الاتصالية بتأثير التفاعلية التي يتميز بها الاتصال الرقمي، وبالتالي فإننا نتوقع أن يتخذ الفرد قراره في الاستخدام عن وعي كامل بحاجاته التي يريد إشباعها، ويتمثل الاستخدام في اتجاهين: الاتصال بالآخرين عن طريق الوسائل المتاحة على الانترنت، سواء كان المستخدم مرسلًا أو مستقبلاً. وتصفح المواقع المختلفة لتلبية الحاجات (الكحكي، 2009 ص 22).

### تفسير العلاقة بين مواقع التشبيك الاجتماعي ونظرية الحاجات والدوافع المتحققة للمستخدم:

يلاحظ وتطبيقاً على مدخل الاستخدامات والإشباعات تتضح الدوافع التالية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتي تنتج عنها التأثيرات السبيلة والايجابية على المستخدم والمتمثلة استخدامه كبديل عن الاتصال الشخصي الواقعي، والإدراك الذاتي للمستخدم بصورة كبيرة، وتقمص بعض السلوكيات بصورة غير مقصودة، واستخدمه كبديل عن العلاقات الاجتماعية والعاطفية والمساندة المتبادلة مع الآخرين، والتعلم الذاتي المقصود، والتسلية والصحة الدائمة ورفقة الغرباء، يحقق الملاذ الآمن للهروب من الواقع الحقيقي، ولعب وتمثيل ادوار لا يمكن في الواقع الافتراضي تمثيلها

### تفسير قدرات وتأثيرات (الفيس بوك) كأنموذج لمواقع التشبيك الاجتماعي

موقع يسمح للمستخدمين بالإنضمام إلى عدة شبكات فرعية من نفس الموقع تصب في فئة معينة مثل منطقة جغرافية معينة وغيرها من الأماكن التي تساعدك على اكتشاف



- المزيد من الأشخاص الذين يتواجدون في نفس فئة الشبكة، (الفيصل 2014 ص 89-81)، ومن خلال الملاحظة توعد الباحثة الاسباب الرئيسة لشعبية تلك المواقع الى النقاط الاتية:
1. اتاحة التطور التكنولوجي بيد المستخدم الى جانب التطور المتزايد على الصعيد المعلوماتي
  2. تؤدي تلك المواقع وظيفه المقهى في الواقع الحقيقي فالمستخدمون يودون التشارك والتجمع بمثل تلك الاماكن في الواقع الحقيقي... اما الواقع الافتراضي اتاح للمستخدم ذلك المقهى وتبادل اطراف الحديث في المنزل ومكان العمل، فضلا عن استخدام اللغة العامية وعدم التقيد بالفصحى
  3. صفة التنوع واحتواءه على المواد العلمية وغير العلمية الجادة والهزلية، عكس الوسائل الاخرى.
  4. هي مخرج مناسب للتعبير عن الرأي المضاد.
  5. صفة المجهولية التي تتمتع بها تلك المواقع فالإنسان كما يقال في علم النفس الاجتماعي كائن يميل الى التخفي عن الواقع لكن ارتباطه الوثيق بذلك الواقع يجعله يتابع من بعيد متخفياً متتبعا لما يريد.
  6. امكانية ايجاد المعلومات الخاصة والحصرية ان كانت على مستوى مجتمعي او فردي.
  7. امكانية الاجهار والافصاح عما في دواخل المستخدم في لحظات الغضب والفرح.

### اثار مواقع التشبيك الاجتماعي:

#### الاثار الايجابية

ان التطور الكبير في تقنيات وسائل الاتصال أدى الى زيادة قدرتها على سرعة اصال المعلومات، وهذا ما منحها ميزة كبيرة نسبياً مقارنة بوسائل الاتصال الجماهيرية، فقد ادى الاعلام الجديد الى توفير مساحة عريضة من الوضوح للرسالة ومفرداتها من جانب وعدم وضوح مصدر الرسالة ان كانت من المرسل او من المستقبل، وبذلك حققت هذه التقنيات قدراً أكبر من الانتشار ونقل المعلومات بسرعة وكفاءة اذ لم تعد العملية الاتصالية تسري بشكل دائري وحسب بل تسري بشكل دائري معكوس الامر الذي ادى الى

أحداث أثراً كونه يزداد يوماً بعد يوم في قدرته على اختراق الحدود الدولية وافشاء الاسرار بفضل ميزة انتشار الاتصال العالمي مما يؤدي الى احداث اثار كبيرة ناتجة من ذلك الاستخدام المكثف لذلك الاعلام، اذ تواصلت التطورات لتصل الى ذروتها من خلال وسائل الاعلام الجديد التي تعد ظاهرة صحية في المجتمعات كافة، فقد تطور تبادل الرسائل من الرسالة المحمولة يدوياً الى المنقولة هاتفياً الى المعلومة المبتوثة عبر الاجهزة تم الشبكة المحلية واخيراً تم نقل المعلومات عبر شبكة المعلومات (التواصلية التفاعلية) التي احتوت كل ما سبقها فضلا عن تدخل المستخدم الفرد في صياغة المضمون الاتصالي الذي اصح اكثر حرية من ذي قبل (هارجروف، 2006، ص 223).

اذ يمكن عن طريق مواقع التشبيك الاجتماعية ان يستطيع شخص في اقصى الغرب ان يتحدث آنياً مع آخر في أقصى الشرق ويستطيع بنفس السهولة ان يرسل له الوثائق والصور والتسجيلات الصوتية، فالشبكة في طريقها الى ان تصبح وسيلة الاتصال الاساسية. (الفنتوخ، 2003، ص 32)

اذ يقود الاعلام الجديد الى تجاوز الاطر التقليدية النمطية والجاهزة في العلاقات الاجتماعية، وهذا ما ادى الى قيام اهتزاز في البيئة الاجتماعية التي ادى من شأنه الى تغيير المفاهيم الاتصالية الاجتماعية في البيئة المعلوماتية المتمثلة بتبديل مفاهيم التدفق المعلوماتي (اللبان، ص 88).

أن ما يحدث اليوم من غليان واضطراب وتبدل سريع في المشهد، يتجلى بوجه مغاير لما حدث في تاريخ الإعلام والاتصال، فتطور التقنية الواسطية في هذا مجال، يطرح اليوم قضايا معرفية حادة تدور كلها حول فهم الآفاق الحقيقية للواقع السوسولوجي المركب الذي أفرزه ظهور بيئة عالمية جديدة تتمتع بقوة تدفق فائقة للمعلومات، لقد أصبح من البديهي الحديث عن ظهور هذه البيئة خصوصاً لما ندرك تنامي الحضور المضاعف لتكنولوجيا الاتصال في المواقع التي تمثل محور أنشطة المجتمع الدينامية، ونتبع مدى اعتماد الأفراد الاجتماعيين، في إنتاجهم ومبادلاتهم، على الوسائط الجديدة للإعلام والاتصال إذ لا يخلو نظام علائقي اليوم من وجود أثر يعكس ثقافة الاستخدام المرن لتكنولوجيا المعلومات مما أدى إلى حصر التفكير في تنمية أساليب التعامل والتعايش مع الأنساق الحديثة لمجتمع المعلومات (الحيدري، ص 25).

الا أن دول العالم الثالث ممثلة تمثيلاً هامشياً في أجهزتها وهياكلها من جهة، وخاضعة لضغوطات قوية من طرف الدول الكبرى من جهة أخرى، وهذه هي الظروف التاريخية والموضوعية التي ستؤطر المناقشات حول استمرار الحديث حول الاختلالات بين الشمال والجنوب في ميدان الاعلام الجديد في بداية القرن الواحد والعشرين. وإذا كان النقاش سيرث معطيات الماضي-تنامي الفقر في دول العالم الثالث- فإن معطيات أخرى ستضاف بفعل القفزات الجديدة التي ستحققها الثورة الاعلامية وانتقالها النوعي إلى مرحلة جديدة وهو العصر التفاعلي الذي سيكون السمة البارزة لمجتمع جديد هو مجتمع الفضائي المعلوماتي السبيري (الطاهري، 2009، 29).

ويلاحظ أن تقنية المعلومات أصبحت من أساسيات الحياة وسمة بارزة في هذا العصر، إلا أن الإنسان استغلها في مجالات غير مشروعة طبقاً لمصالحه الخاصة ومآربه الشخصية فبدلاً من أن تكون تلك الآليات نعمة تسخر لخدمة البشرية والحفاظ علي أمنها واستقرارها أضحت أدوات لارتكاب الجريمة ولعلنا نقرأ ونشاهد يومياً الجرائم الالكترونية التي أصبحت من أهم فعاليات الجريمة الحديثة (بدوي، ص 98)

وإذا ما تحدثنا عن الوجه الايجابي وسائل الاعلام الجديد من حيث كونه وسيلة اعلامية جماهيرية فردية يمكن ان تبث الاحداث وبصورة حية ومباشرة لمختلف النشاطات للمستخدمين نتيجة مشاركتهم الاخرين حدث ما، وهو بمثابة التغطية الصحفية الخبرية للأحداث العامة لكنها تختلف بان هذه الوسائل تجمع ما بين التغطية للأحداث الجماهيرية والاحداث الفردية كالمناسبات الشخصية اعياد الميلاد والمناسبات الاخرى... فضلا عن اثاره المستوى المعرفي لدى الافراد المستخدمين من حيث التخطيط للمستقبل والتسويق للأفكار التي يتبناها المستخدمون المختلفة عما هو سائد (اللبان ص 95-63).

ان السبب في نجاح الاعلام البديل لجذب جمهور المستخدمين اليه هو الرغبة وحب الاطلاع والشغف في المعرفة بدافع التعرف على خصوصية الاخرين ان كانوا قادة، او اصدقاء او سياسيين خاصة عندما لا يكون بوسع المستخدم ان يصل اليهم في الواقع الحقيقي، يقوي لغة فضلا عن اثراء الحوار والمناقشة وتقبل رأي الاخر الامر الذي سهل اقامة العلاقات القائمة وعلاقات الصداقة الاجتماعية والعاطفية واقامة الندوات والتخطيط للمظاهرات (معوض، ص 12).

واجمالا يمكننا القول ان للإعلام البديل اثارا الايجابية تتمثل بلورة توافق الرأى، اتاحة النقاش وتوجيهه لاتجاه معين للاتفاق، كتعزيز اطر المشاركة الجماعية، وترشيد مدخلات القرار وصناعته الى جانب منح الشرعية للعمليات السياسية، وامكانية الوصول الى العلاقات الاجتماعية بسهولة وامكانية تحديد حاجات المجتمع من الدولة، ويمكننا القول ان الاعلام البديل يرتبط (بعلاقة ذات اثر ايجابي) مع المتظاهرين والمحتجين عند غياب منافذ التعبير الشعبية، مقابل (علاقة ذات اثر اسلبي) مع الوسائل المهيمنة والمسيطرة.

### الاثار السلبية:

يلجأ المستخدمون الى المشاهدة والقراءة والكتابة ووضع الصور وتكوين الصداقات ونقل النشاطات الاجتماعية من الواقع الحقيقي الى الواقع الافتراضي، فضلا عن ادخال تفاصيل حياتهم ومشاركة الاخرين لهم بصغائر الامور وكبائرها وهذا الاندماج قد يؤدي الى الانعزال وانخفاض مستويات التفاعل الاجتماعي الحقيقي واللجوء الى التفاعل الاجتماعي - الالى وهذا ما يعد خطرا على المنظومة الثقافية للامة العربية، فضلا عن عدم السيطرة على ما ينشر من محتوى بذيء او اباحي الى جانب عدم وجود الرقابة، الوسيط، حارس البوابة، الى جانب ارتفاع سقف الحرية، فضلا عن امكانية اقامة العلاقات غير الشرعية واستدراج الافراد بصورة غير مشروعة وعدم السيطرة على الذات واقحامها في كل النشاطات العامة والخاصة (Tions p:135-165).

فكثرة استخدام الفيسبوك ادى لأحداث اثار سلبية على حياة المستخدم صحيا واجتماعيا ونفسيا، إذ تبين أن فيسبوك يقلل الخبرات المشتركة بين أفراد الأسرة، ومن ثم يصعب التفاهم والاشترك وتقبل مفهوم القيم داخل نطاق المجتمع الاسري، كما أن الاستخدام الكثيف له قد ارتبط بمجالات من الشعور بالعزلة الاجتماعية والوحدة، كما أنه يؤثر في مهارات الفرد في إقامة العلاقات الاجتماعية وإدارتها ويقل الوقت والجهد المتاح لممارسة الأنشطة الاجتماعية الأخرى (حنفي، ص6)، ومن ثم نشير لما افرزه من سلبيات كاختراق الخصوصية وتأثيراتها الأخلاقية التي تعكس مدي خرق فيسبوك لحرمة الحياة الخاصة التي اضحت متاحة للجميع دونما حواجز ومحددات (بدوي، ص63)



وحول دور قادة الرأي في توعية الشباب بمخاطر استخدام فيسبوك، تبين أن الهروب من الواقع من أوائل أهداف اتصال أفراد الشباب، يليه تقليد الأصدقاء ومسايرتهم، بالإضافة إلى أن الشعور بالاغتراب والسخط بعد مشاهدة العالم في فيسبوك، إذ تبين أن كثرة الاستخدام تعمل على إزالة من المسافة الاجتماعية بين الفرد واسرته بل وحتى سبب له الاكتئاب بمجرد بقاءه ساعات طويلة، وتأثير ذلك على المستوى الدراسي بسبب بقاءه أغلب الوقت قريباً من تلك المواقع إذ اتضح أن أغلب الذين يلجؤون إلى هذه المواقع يعانون من الخجل الاجتماعي ويكونون انسحابيين وثقتهم بذاتهم تكون منخفضة فيلجؤون إلى الحوار غير المباشر فهم يمنحون صفات مغايرة عما تكون في الواقع من أجل التعارف على أشخاص آخرين، وهذا يؤدي لإضافة صفات للشخص لم يتصف بها سيزيد من انخفاض تقديره لذاته الأمر الذي يؤدي لزيادة الرغبة الاندفاعية ورغبة الاطلاع والبحث عن كل ما هو جديد، فضلاً عن أنه يمنع من أداء المهام اليوم، وإلى مشاكل نفسية مع المحيط الذي يعيش فيه بشكل واقعي، والكسل في العمليات الحسابية والتعامل مع الآخرين والقيام بشتائم بين طرفين على أساس اتهامات طائفية وعنصرية (Rosengren، p:22).

وعبر الملاحظة بالمشاركة يتضح أن فيسبوك جعل المستخدمين مندفعين في الحياة ومستعدين إلى نقل لحظات غضبهم وفرحهم دون وعي، وذلك لتوافر الوسيلة الاتصالية بين أيديهم بصورة مباشرة، وهو الأمر الذي يرجع سببه إلى انخفاض نسبة التفكير والإدراك لما يتم نشره وصياغته، ويلاحظ أن جزءاً من المستخدمين يلاحظون ويتابعون ما يتم نشره في وقت زوال لحظات الغضب السرور فيقومون بتعديل ما يحتاج تعديله أو حذف الأمر فيما بعد أن كان هناك شيء يخل بالعادات أو المجتمع أو يضر بالأصدقاء أو يسيء للغة العربية مثلاً ما شابه ذلك، ومنهم لا يعير أهمية لما يرد من أخطاء وهفوات أثناء النشر المتسرع رغم إشارة الأصدقاء لذلك الخطأ في التعليقات، ويفضلون إبقاء الحال لما هو عليه، وجزء منهم لا يكتفي بالتعديل أو الحذف إن كان هناك خطأ أو هفوة تحدث في أثناء النشر السريع فيقوم بتغيير المحتوى أو تعديله أو تقديم الاعتذار، أما بشأن سمة الخصوصية التي يتمتع بها الموقع فأنها تساهم من رفع نسبة النرجسية لدى المستخدمين عبر الاهتمام المتعاضم بالذات الاتصالية وإباحة الفرد لنفسه العديد من المحظورات ابتداءً من المشاعر الإنسانية انتهاءً بالأراء المعارضة، إذ يخلق ساحة من الآراء

المعارضة من جانب والآراء المهيمنة في غرف الدردشة والمجموعات الاخبارية في الجانب الاخر(اللبان، ص85-88).

ويمكننا القول ان هناك اثارا مترتبة على استخدام الاعلام الجديد اذ يكمن في تغيير شكل العلاقات الاجتماعية والاتصالية وعلى المستويات كافة؛ ان كانت علاقات اسرية، او العمل، او الاصدقاء... الخ ' في حين ان الاعلام الجديد والفيسبوك تحديدا اتخذ فيه المستخدمون الاصدقاء هم المرجع الاول في حالة مواجهه المشكلات والممرور باللازمات والنكبات فهو اعلام بديل عن الاتصال الشخصي المواجهي والعلاقات الحقيقية.

وأوضحت الدراسات المتعلقة بتاريخ الاتصال والمعلوماتية أن التغيير في المجتمع نحو مزيد من الديمقراطية سيحدث استجابة لحتمية تكنولوجيا الاتصال. وفي هذا المجال أوضح باحثان بدراسة أثر الاتصال من زاوية تاريخية هما (هارولد) وتلميذه (مارشال مكلوهان)، أن التحول نحو مزيد من الليبرالية وحرية التعبير في هذه الحالة أمر مفروغ منه، مكلوهان تحدث عن الأثر الذي خلفه اختراع الأبجدية في الثورة الأولى للاتصال معتبرا أن اختراع الأبجدية الصوتية ليس إلا «تكنولوجيا فريدة من نوعها، وبين انه حيثما تم استخدام وسائل الاعلام الجديدة فان ذلك يقود لتحولات اجتماعية تعزز الديمقراطية وتركزها في المجتمع، مع ما يعنيه ذلك من كسر احتكار الفئة المتحكمة بالمعلومات مقابل أن تصبح المعرفة شائعة يملكها أكبر عدد من أفراد المجتمع، ويتميز عصرنا الحالي على عصور الاتصال السابقة بتطوير تقانة اتصال متفردة فهي رقمية وتبادلية ومرتبطة ببعضها كربط الكاميرا بالقمر الصناعي بالحاسوب، مما يمكن من عقد اجتماع عن بعد في كوكب اخر، ومن هنا فإن تأثيره على المجتمعات سيتعاظم وبشكل أقوى (ابو عيشة، 2010، ص 362).

وعند الحديث عن الاثر السلبي نقول بأن تلك المواقع تتدخل في صغائر الامور وكبائرها، وذلك يقود المستخدم الى الانعزالية وانخفاض مستوى التفاعل الاجتماعي الحي، اذ اصبح الفيسبوك ملاذا امنا لمجموعات مثل الشذوذ الجنسي في مسعاهم للبحث عن تنظيم انفسهم، وعلى صعيد اثر الاعلام على الفئات الصغيرة كالأطفال والمراهقين فنجد ان ليس لهم شعور بالخجل او الحرج من منشوراتهم، فيقومون بالنشر اي شيء يقع تحت ايديهم واي شيء تقع عليه اعينهم، وهذا ما يهدد المنظومة الاجتماعية والثقافية لأنه يعتمد



على جمهور الشائعات والشعارات المؤد لجة، فضلا عن عدم السيطرة على المحتوى البذري او الاباحى وامكانية اقامة العلاقات غير الشرعية واستدراج الافراد بصورة غير قانونية لعدم وجود الرقابة والوسيط وحارس البوابة وسوء الفهم واساءة الاستخدام الناتج عن ارتفاع سقف الحريات (اللبن، ص 99-100).

اذ ساعد موقع الفيس بوك في التعبير عن مختلف القضايا المباحة وغير مباحة وذلك لانعدام الشعور بالحرج لدى مستخدميه اذ احتلت كتابة ما يخطر في بال الافراد من مشاعر وانفعالات وتخيلات ووصف الحالات الاباحية التي جاءت في المرتبة الاولى وفق استطلاع اجري لترتيب القضايا المثارة في فضاء الفيس بوك (منصوري، 2014، ص 41).

ويؤكد الخبراء النفسيون أن ظاهرة إدمان استعمال فيسبوك بدا واضحا، ان لاحظوا أن هذا الولع له آثار جدية على حياة الفرد، بحيث يفقده الصلة بالواقع المعاش ويؤثر على عمله وعلاقاته بالمحيطين به. وتوضيحا لحجم المسألة، ان الحالات تشكو من إدمان فيس بوك، استعمال الموقع بات وكأنه فعل قهري، بحيث يتيح لمستخدميه المجال للهروب من عالمهم إلى عالم فيسبوك يمكن الاشارة الى ان هذه المعضلة لا تزال في تنام، نظراً لأنها تتيح مخرجاً للأفراد المأزومين في حياتهم اليومية، ويفقدهم الصلة بها، يمكننا وصف العالم الافتراضي في الفيسبوك كعالم يعيشه المرء بحياة رغيدة من دون منغصات اي عالم مفبرك بالكامل، الا انه في واقع الحال يزيد من الامر سوءا، ويرى خبراء أنه يمكن للشخص الذي يستعمل الموقع أن يختبر نفسه حول إذا ما كان مدمناً عليه، عبر خمس علامات تدل على هذا، والتي تتلخص بوقوعه في النوم من كثرة متابعته للموقع، وبالدخول إليه لمدة تزيد على ساعة يومياً، وبإصابة المستخدم بنوع من الهوس بأحبائه أو اصدقائه واحبائه القدامى، وبإهماله العمل عند متابعة الموقع، وأن يتعذر عليه مغادرته فيكون بامتعااض شديد (الناصر 2016).

## الاطار الميداني

### اجراءات الاطار الميداني:

يتناول هذا الاطار مجتمع وعينته وبناء أداة البحث والإجراءات التي تم اتباعها للتحقق من صدقها وثباتها، ويبين أيضاً كيفية تطبيق الدراسة ميدانياً وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة بيانات البحث والاجابة على تساؤلاتها.

- اداة الدراسة واجراءاتها: مجتمع وعينة الدراسة: بناءً على اهداف الدراسة فقد أخذ الفيس بوك إنموذجاً للبحث وقد تمثل مجتمع البحث بطلاب كلية الاسراء اذ تم توزيع الاستبانة عينة عشوائية بسيطة بنسبة بسيطة تضم 500 طالب وبنسبة 5% من المجموع الكلي لمجتمع البحث وفقاً لقانون العينة العشوائية البسيطة والذي يستخرج من المجتمع الكلي  $\times \frac{\text{نسبة العينة}}{100}$
- اداة البحث: تم تصميم وبناء الاستبانة ثم عرض الاستبانة على ثلاثة من المحكمين المتخصصين ومن ثم الاخذ بملاحظاتهم وتوزيع الاستبانة الكترونياً لجمع البيانات اللازمة للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق اهدافها واشتملت على محورين اولهما المتغيرات الاولى وهي متغيرات مستقلة تم وضعها في مستوى التعرف على المبحوث وشملت على البيانات الاولى وهي الجنس العمر والمستوى التعليمي وثانيهما المتغيرات الاساسية والتي من خلالها تم التعرف على التأثيرات النفسية والاجتماعية والصحية لموقع فيسبوك والتي ضمت اربعة محاور كما توضح في الجداول اللاحقة.

### - صدق وثبات الاداة:

1. تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة بعد عرضها على المحكمين للتأكد من أن الاداة لديها القدرة على قياس متغيرات البحث التي صممت من اجلها، وبعد الاخذ بالتعديلات أسفرت نتائج التحكيم الحصول درجة اتفاق 88%



للحكم الاول و80% للمحكم الثاني، و95% للمحكم الثالث، واسفرت النتيجة النهائية للتحكيم حصول الاداة على صدق نسبته (88%).

2. اعتمدت الباحثة في تقدير مستوى ثبات نتائج الاداة على إتباع طريقة الاختبار- وإعادة الاختبار test – retest إذ قامت الباحثة بإجراء الاختبار الأول على (10%) من نسبة المبحوثين الذين خضعوا للبحث بعد مرور شهر أعيد إجراء الاختبار وتم مقارنة النتائج في الاختبار الثاني مع نتائج الاختبار الأول للتحقق من مقدار الثبات بعد ان طبقت معادلة معامل الثبات (الحמיד، 2008، صفحة 286) التي حصلت بموجبها على معامل ثبات بلغت نسبته (82.3%)، وهي نسبة جيدة.

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times \text{عدد الحالات المتفق عليها في الاختبارين}}{2 \times \text{عدد الحالات الأصلية}} = \frac{14 \times 2}{17 \times 2} = \frac{28}{34} = 82.3\%$$

## المحور الاول: (المعلومات الديموغرافية للمبحوثين):

### جدول (1) يوضح المحور الأول خصائص العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرار	%
الجنس	ذكور	335	67
	اناث	165	33
العمر	من 18 – أقل من 28 سنة	250	50
	من 28 – أقل من 38 سنة	175	35
	من 38 – أقل من 48 سنة	75	15
التحصيل الدراسي	أقل من الجامعي	100	20
	لديه شهادة جامعية سابقة	375	75
	لديه شهادة عليا او دبلوم	25	5

تشير نتائج الاستبانة الى أن فئة الشباب ممن تتراوح اعمارهم بين الـ 18-28 سنة هم الأكثر استخداما للفييس بوك؛ وأن انتشاره يكون بشكل أكبر بين

الشباب الجامعي، تليهم فئة الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين 28-38 سنة، ومن ثم ممن تتراوح اعمارها بين 38-48 سنة، ويتبين لنا من ذلك أن الشباب الجامعي يكون أكثر استخداماً للفييس بوك يليهم الشباب اصحاب التحصيل الدراسي ما دون الجامعي ومن ثم اصحاب الشهادات العليا.

## المحور الثاني: (استمرارية الاستخدام والهدف منه):

### جدول (2) يبين الهدف من استمرارية استخدام موقع الفيس بوك

المتغيرات	الفئة	التكرار	%
بدأ استخدام موقع الفيس بوك	منذ اقل من 5 سنوات	55	11
	منذ اكثر من 10	115	23
	منذ اقل من 10 سنوات	330	66
استمرارية تصفح الحساب	مستمر يوميا	330	66
	متقطع	170	34
عدد الساعات تصفح الحساب	ساعة - ساعتين	125	25
	ثلاث ساعات - فأكثر	375	75
الهدف من استخدام الفيس بوك	ترفيه وتسليه	300	60
	التواصل مع الاصدقاء والاهل	140	28
	تعارف على اناس جُدد	60	12

يبين الجدول اعلاه تجاوز عمر المستخدم في الموقع لأقل من عشرة سنوات نسبة 66%، بينما عمر مستخدم الموقع من اكثر من 10 سنوات بنسبة 23%، ونسبة 11% هي للمستخدمين الذين استخدموا الموقع منذ اقل من 5 سنوات، وهذا يشير على ان انتشار الموقع وشعبيته لدى المستخدم تجاوزت العشر سنوات، وكل ما زاد عمر الاستخدام كلما زاد وجود الاثار المترتبة على قدم ذلك الاستخدام، وأظهرت ايضا أن نسبة 66% من العينة تستخدم الفيس بشكل يومي في حين يستخدم نحو 34% من العينة الفيس بشكل متقطع، فأن استمرارية الاستخدام بشكل يومي يرتبط بعلاقة طردية مع الاثار المترتبة على ذلك



الاستخدام، فكلما زاد الاستخدام واستمر رافقه آثار جانبية سلبية كانت أم ايجابية، كما هو الحال ذاته بالنسبة لعدد ساعات الاستخدام فهناك - علاقة طردية تربط عدد ساعات الاستخدام والاثار المترتبة على ذلك الاستخدام، كلما زاد الاستخدام كلما زادت آثاره - 75% منهم يستخدمونه من ثلاث ساعات - فأكثر يومياً لاسيما الذكور منهم، فيما تبلغ نسبة الاستخدام من ساعة - ساعتين 25% فقط من العينة كلها.

وتظهر نتائج الاستبانة أن (التسلية) هي السمة الهدف الاكبر من استخدام الفيس بوك لاكثر من المستخدمين بنسبة 60% وتليها (التواصل مع الاهل والاصدقاء) بصورة مقاربة بنسبة 28%، كما يقوم البعض باستخدامه (التواصل مع الغرباء) بشكل يرد الى ربع المستخدمين تقريبا بنسبة 12%، في حين لم ترد إجابات تذكر بشأن استخدامات اخرى، وهذا ما يدل على وجود آثار سلبية للموقع لدى المستخدم كون ان النتائج اظهرت بأن الهدف الاول لاستخدام الموقع هو التسلية والترفيه مع اهمال الجانب الرئيس التي وجد من اجله الموقع وهي (التواصل العالمي).

### المحور الثالث: تعلق المستخدم ونوع الشعور المصاحب للاستخدام

جدول (3) بين درجة تعلق المستخدم بموقع الفيس بوك وشعوره تجاهه ومحاولته لمقاومة الموقع

درجة التعلق والشعور	الفئة	التكرار	%
الشعور الذي ينتاب الفرد عند مغادرة الموقع	العودة الى الموقع / السبب	470	94
	عدم العودة الى الموقع / السبب	30	6
اشعر بالتعب واللجوء الى النوم العميق بعد تصفح الحساب لمدة طويلة	نعم	300	60
	كلا	105	21
	احيانا	95	19
هناك محاولات باءت بالفشل للأقلال من استخدام موقع الفيس بوك	نعم	440	88
	كلا	60	12

يظهر الجدول اعلاه ان المستخدم متعلق بدرجة كبيرة في الموقع الاجتماعي الى حد رغبته في ملازمة دائمة ومستمرة اذ ان 94 % من المستخدمين عبروا عن رغبتهم بالعودة الى الموقع بعد الخروج منه لأسباب اوعزت الى الرغبة الى ملازمة الاصدقاء والاحباء بصورة دائمة (لم يتم الاشارة الى الاهل والاقرباء)، حبهم الكبير الى الاستمرار في التعبير عن انفسهم والدردشة مع الاخرين، والبقاء على الموقع يشعروهم بوجودهم وكيانهم، واعترفوا بأنهم اصبحوا شبه مدمنين على الموقع.

بينما لم يرغب بالعودة الى الموقع بعد الخروج منه سوى 6 % لأسباب اوعزت الى: شعورهم بالانزعاج والمضايقة من مشاركة او صديق، شعورهم بالاشباع والملل والاكتفاء بما يقدمه الموقع.

واظهر التوزيع النسبي ان 60 % يشعرون بالتعب واللجوء الى النوم العميق بعد استخدام حساب الفيس بوك لمدة طويلة، بينما لم يشعر بذلك سوى 21 % من العينة، و19 % اجابوا بأنهم يشعرون بالتعب ويلجأون الى النوم العميق احيانا وليس بصورة دائمة، وهذا ما يدل على ان الاستخدام المكثف يؤدي الى اثار صحية سلبية ان كان يشعر بالتعب، واثار ايجابية ان كانت كثرة الاستخدام يؤدي الى نوم عميق ومريح، اما بشأن محاولات الفرد للتقليل من كثافة الاستخدام فقد اظهرت النتائج ان 12% من المستخدمين حاولوا التقليل من كثافة الاستخدام ونجحوا في ذلك، بينما كان 88% من المستخدمين باءت محاولاتهم بالفشل في التقليل من كثافة الاستخدام، وهذا ما يؤكد ان موقع التواصل الفيس بوك قد امتلك المستخدم واستحوذ عليه حيث اصبح عاجز عن الاقلاع عنه او التقليل منه هذا من جانب، ومن جانب اخر يدل ايضا على ادمان المستخدم على هذا الموقع بنسبة تجاوزت الثلاثة ارباع من المستخدمين.





## جدول (4) يبين شعور الفرد تجاه علاقاته الاجتماعية عند الانقطاع عن الفيس بوك

حالة الفرد	الفئة	التكرار	%
لا اجد للعلاقات الاجتماعية مستقبلا دون استخدام الفيس بوك	نعم	380	76
	كلا	120	24
العلاقات الاجتماعية دون الفيس بوك لا معنى لها	نعم	325	65
	كلا	175	35
لا يمكنني ان اكون مبدا اجتماعيا دون استخدام الفيس بوك	نعم	160	30
	كلا	390	70
بالإمكان مواصلة العلاقات الاجتماعية دون استخدام الفيس بوك	نعم	220	44
	كلا	280	56
يثير الفيس بوك لديك القرة على التأليف والكتابة والابتكار	نعم	440	89
	كلا	105	21

اظهرت نتائج الاستبانة بشأن شعور الفرد تجاه علاقاته الاجتماعية في حال انقطاع خدمة التواصل الالكتروني ان 76% من المستخدمين لا يجدون مستقبلا للعلاقات الاجتماعية دون استخدام مواقع التواصل وهذا ما يؤكد الى وجود تبدل في مفهوم العلاقات الاجتماعية السائدة ان لم تعد هناك مفاهيم للعلاقات الاجتماعية على الواقع الحقيقي من وجه نظر المستخدم اذا ما تم الغاء الواقع الافتراضي، بينما وجد 24% من المستخدمين امكانية التواصل الاجتماعي بصورته الطبيعية في الواقع الحقيقي الاعتيادي في حال انقطاع خدمة التواصل الالكتروني، وهذا ما اكدت الدراسة لاحقا ان 65% من المستخدمين يرون ان العلاقات الاجتماعية ليس لها معنى بعيدا عن موقع الفيس بوك؛ بينما وجدت لتلك العلاقات الاجتماعية معنى بعيدا عن الفيس بوك في نظر 35% من المبحوثين فقط، وهذا ما يؤكد تهدم العلاقات الاجتماعية في الواقع الحقيقي، وانها قائمة بصورة اساسية على الواقع الافتراضي، ولم يربط المستخدمون فكرة الابداع بالتواصل ان عبر 70% من المبحوثين لا علاقة للأبداع الاجتماعي باستخدام الفيس بوك وهذا ما يدل على عشوائية الاستخدام للموقع وعدم الاستفادة من مزاياه التي يقدمها كإثارة روح الابداع وتنمية المواهب لدى المستخدم، بينما عبر 30% منهم أن الموقع يثير فيهم روح الابداع الاجتماعي، وهذا ما يدل على ان نسبة قليلة من المستخدمين يستفيدون منه في تنمية الروح الجمالية

والابداعية لديهم كما يعتقدون، اما بشأن قدرة المستخدم على مواصلة العلاقات الاجتماعية دون استخدام الفيس بوك فقد عبر المبحوثين بنسبة 66 % بأنهم غير قادرين على ادامة علاقاتهم الاجتماعية عند انقطاع خدمة التواصل الالكترونية وهذا ما يؤكد على تغيير شكل العلاقات الاجتماعية والاتصالية اجمالاً، بينما لم يعبر سوى 44 % من المبحوثين امكانية استمرار وادامة علاقاتهم عند انقطاع الفيس بوك عنهم او انقطاعهم هم عنه.

وعبر 89% من المستخدمين على ان الموقع الفيس بوك له القدرة على اثاره موهبة الكتابة والابداع والتأليف للأفكار الجديدة مقابل، بينما لم يرَ 21% فقط ان الفيس بوك يثير لديهم القدرة على الابداع بينما عبر 88% منهم في سؤال لاحق ان الفيس بوك لا يثير لديهم القدرة على الكتابة والابتكار والتأليف؛ ويتبين لنا من ذلك ان الموقع له القدرة على ترك اثار ايجابية تتمثل بأثارة المستخدم على الابتكار والابداع بصورة غير مباشرة لا يعي اليها المستخدم.

#### المحور الرابع: دوافع الاستخدام والحاجات المتحققة منه

##### جدول (5) يبين دوافع استخدام الفيس بوك بالنسبة للمستخدم

دوافع استخدام الفيس بوك	الفئات	التكرار	%
دوافع ترفيهية	تبادل التعليقات والاطلاع على ثقافة الاخر	445	89
	حب استطلاع للصور والمناسبات واشباع الفضول	55	11
دوافع معرفية - اخبارية	اخبار الاهل والاصدقاء	245	39
	التثقيف وزيادة المعلومات	150	30
	معرفة الاخبار العالمية والمحلية	75	15
دوافع تواصلية	اخبار العلوم والتكنولوجيا	30	6
	الاصدقاء	210	42
	الاهل	175	35
دوافع هروبية	اشخاص جدد	115	23
	التخلص من الفراغ العاطفي والملل الاجتماعي	235	47
	التخلص من المسؤوليات الاجتماعية	200	40
	التخلص من القلق وضغوطات الحياة	65	13



بين جدول (5) وجود اربع انواع من الدوافع لاستخدام موقع الفيس بوك - هي الدوافع الترفيهية، المعرفية - الاخبارية، والدوافع التواصلية، والدوافع الهروبية، فقد جاء في ميدان الدوافع الترفيهية - تبادل التعليقات والاعجابات تحديدا المرتبة الاولى بنسبة 89%، بينما كانت مسألة حب الاستطلاع واشباع الفضول للصور والمناسبات بنسبة 11%، اما بالنسبة للدوافع المعرفية فقد تمثلت بمعرفة اخبار الاهل والاصدقاء بنسبة 49%، اما دافع المعرفة وزيادة المعلومات من اجل التثقيف بنسبة 30%، في حين جاءت الرغبة في المعرفة للأخبار المحلية والعالمية بنسبة 15%، تلتها معرفة اخبار العلوم والتكنولوجيا في المرتبة الاخيرة وبنسبة 6%.

اما بالنسبة للدوافع التواصلية فقد جاءت تواصل الاصدقاء بالمرتبة الاولى بنسبة 42% وهذا ما يفسر لجوء الافراد إلى الاصدقاء عند مواجهة مشكلات اجتماعية او افراح ومناسبات عائلية، تليها دافع التواصل مع الاهل بنسبة 35%، ودفع التواصل والتعرف على الاشخاص الاغراب بنسبة 11%، وجاء دافع التخلص من الفراغ العاطفي والملل الاجتماعي كأحدي الدوافع الهروبية بنسبة 47% وبنسبة مقاربة مع دافع الهروب من المسؤوليات الاجتماعية بنسبة 40%، وهذا ما يؤكد لجوء الافراد إلى موقع الفيس بوك - عند مواجهة المشكلات العاطفية والاجتماعية

#### جدول (6) يوضح الحاجات والاشباع المتحققة من استخدام الفيس بوك

نوع الحاجة والاشباع المتحقق	الفئة	التكرار	%
الاثار الاجتماعية المتحققة من استخدام موقع الفيس بوك	التواصل والتفاعل مع الاخرين	215	43
	الهروب من الواقع واشباع الفضول	160	32
	التنفيس والتعبير بحرية	65	13
	والحصول على معلومات	60	12
الاثار الاجتماعية لمتحققة من استخدام موقع الفيس بوك	ربط علاقات صداقة	275	55
	ربط علاقات مع الجنس الاخر	170	34
	ايجاد الحلول لمشاكلي	55	11
اقضي وقت اطول مع —	الاصدقاء في الواقع الافتراضي	390	78
	الاصدقاء في الواقع الحقيقي	110	22

يبين الجدول اعلاه لتوزيع النسبي لتأثير الاستخدام على نوع الحاجة والاشباع المتحقق منها بصورة عامة، فكانت الاشباعات موزعة بصورة متقاربة تتراوح بين الحصول على المعلومات بنسبة 12%، مع نسبة مقاربة في مسألة التنفيس على النفس بحرية، بينما كانت بينما احتلت حاجة الهروب من الواقع واشباع الفضول بنسبة 32%، اما التواصل مع الاخرين فقد احتلت المرتبة الاولى بنسبة 43%، على الرغم ان 75% من المستخدمين لا يعون السبب الرئيس الذي انشئ من اجله موقع الفيس بوك وهو (التواصل مع الاخرين)، وهذا ما يبين لنا ان للموقع تأثيرات كامنة لا يشعر بها المستخدم، اذ يوجد هناك تأثير قوي لموقع الفيس بوك على الحاجة ونوعها، فلم تبين لنا الاستبانة احتكار حاجة دون الاخرى بل تنوعت بين التواصل اولاً، واشباع الفضول والهروب من الواقع الاجتماعي ثانياً، وبين الحصول على المعلومات والتنفيس بحرية ثالثاً ورابعاً على التوالي، اما اهم الاشباعات التي بينتها الاستبانة هي ربط علاقات صداقة مع الاصدقاء العالميين وليس المحليين بنسبة 55%، إلى جانب 34% من المستخدمين يلجأون إلى البحث عن العلاقات مع الجنس الاخر، واذ ما وضعنا نوعي العلاقات فيكون مجموع المستخدمين الذين يبحثون عن التواصل الاجتماعي (البحث عن الاصدقاء والجنس الاخر) بنسبة 89% وهذا ما يؤكد صحة نتيجة الحاجات المتحققة من استخدام الفيس (الحاجة إلى التواصل) (الفقرة السابقة) التي مثلت النسبة الاكبر من بين الحاجات الاخرى، بينما لم يرَ سو 11% من العينة ان الفيس بوك يساهم في حل المشكلات الاجتماعية لديه، وتباعاً بين التوزيع النسبي ان المستخدمين يقضون وقت اطول مع الاصدقاء الافتراضيين اكثر مما يقضونه مع الاصدقاء الحقيقيين، فقد جاء نسبة المستخدمين الذين يقضون وقت اطول مع اصدقاء افتراضيين 87% وهي نسبة عالية، اذا ما قورنت بنسبة بالمستخدمين الذين يقضون اوقات اطول مع الاصدقاء الواقع الحقيقي والتبني بلغت نسبتهم 22% فقط.

ان الجدول المبين اعلاه يؤكد لنا ان التواصل مع الاصدقاء العالميين هو الهدف الاول والسمة الابرز المتحقق من استخدام الفيس بوك فنسبة الحاجات المتحققة من الفيس والمتمثلة بـ (التواصل) حصلت على نسبة 43% وهي النسبة الاعلى من بين الحاجات الاجتماعية المتحققة، بينما كانت الاشباعات المتحققة الاعلى من استخدام الموقع هي ربط



العلاقات مع الجنس الاخر ومع الاصدقاء بنسبة 89%، إلى جانب 87% من العينة يقضون اوقات اطول مع اصدقاءهم الافتراضيين.

## المحور الخامس: القدرات والتأثيرات

جدول (7) يبين تأثيرات الفيس بوك في الحياة الاجتماعية من وجهة نظر المستخدم

نوع التأثير	الفئة	التكرار	%
اثر الفيس بوك على حياتي الاجتماعية بصورة	ايجابية / السبب	290	58
	سلبية / السبب	200	40
	لم يؤثر / السبب	10	2
اثر الفيس بوك في حل مشكلاتي الاجتماعية	نعم	385	77
	الى حد ما	115	23
	كلا	50	10
اثر الفيس بوك في تأجيج مشكلات اجتماعية	نعم	275	55
	الى حد ما	200	40
	كلا	25	5

يبين الجدول اعلاه وبالوصول إلى مدى تأثير الفيس بوك على العلاقات الاجتماعية لأفراد العينة من الناحيتين السلبية والإيجابية في الحياة الاجتماعية - التواصلية، فقد تبين ان 58% من المستخدمين يرون أن التأثير كان ايجابياً على حياتهم الاجتماعية وقد اوعزوا ذلك للأسباب سهولة للتواصل مع الاخرين، الاطلاع على آخر التطورات بسرعة هائلة تفوق التلفاز والمذياع والجريدة، والتعرف الى اصدقاء جدد عالميين بعيدا عن المحلية، التواصل اليومي مع الاهل والاصدقاء والاقارب، المناقشة والحوار مع اشخاص من ثقافات ومستويات علمية مختلفة، وتعلم لغات ولهجات عديدة، وزيادة الثقافة الشخصية من خلال ما يطرحه الاخرون والانفتاح على الحضارات الاخرى والتسلية وقضاء الوقت فضلا عن امكانية تشكيل مجموعات تضم اصدقاء افتراضيين لا تعرفهم على ارض الواقع، والتعرف عن قرب للشخصيات العامة والمشاهير، ومساحة حرة لإبداء الآراء والوصول والاطلاع على موضوعات

لا يمكن الوصول اليها في الواقع الحقيقي، في حين يعتقد 40% من المستخدمين أن الفيس بوك أثر (سلباً) في حياتهم الاجتماعية وذلك للأسباب الآتية بحسب وجهة نظرهم التي تمثلت باستهلاك الوقت بصورة غير مجدية وعدم احترام اوقات القيلولة والنوم وعدم الالتزام بالعمل واهمال الجانب الدراسي بسبب التواصل بالفيس بوك، والانشغال بأمور التسلية واغفال الجانب العلمي والعملية، ويضم مواقع وصور اباحية وانتشار الكلمات البذيئة، ولكونه ينمي لدى المستخدم حب الفضول والتجسس على الاخرين، وبسبب العديد من المشاكل الاجتماعية على صعيد الاسرة والاصدقاء، وانتهاك الخصوصية، ولم يرَ 2% من المستخدمين ان الفيس بوك قد اثر على الحياة الاجتماعية وذلك لأسباب قلة الاستخدام او الاستخدام لفترات متباعدة والسيطرة والتحكم على ساعات الاستخدام، ويعتقد 20% انه اثر في حياتهم الاجتماعية ؛ فيما لا يرى 40% ذلك، و40% ايضاً يعتقدون انه أثر الى حد ما.

#### جدول (8) يبين مدى اهمية الفيس بوك في الحياة الاجتماعية للمستخدم

مدى الاهمية	الفئة	التكرار	%
لدي معلومات عن هدف انشاء الفيس بوك	نعم	125	25
	كلا	375	75
مدى اهمية موقع الفيسبوك في سلم الحياة الاجتماعية	مهم جداً	300	60
	مهم الى حد ما	175	35
	غير مهم	25	5
يعد الفيس بوك صديقاً ملازماً لي	نعم	330	66
	الى حد ما	275	22
	كلا	60	12
انصح الاخرين بالدخول الى موقع الفيس بوك	نعم / السبب	495	99
	كلا / السبب	5	1

بين الدول اعلاه ان 25% من افراد العينة لديهم فكرة عن اهداف نشأة الفيس بوك، فيما لا يعرف ذلك نحو 75% وهو ما يظهر بشكل واضح اننا ننساق في الغالب مع التيار والتوجه العام من دون معرفة الأسباب او الاستفسار عنها وهذا ما يجعل سهولة انسياق المستخدم خلف التأثيرات المستترة خاصة عند الاستدامة المستمرة للاستخدام المكثف



في الموقع، ولم يّر سوى 5% من أفراد العينة ان للفييس بوك (غير مهم) في حياته، في حين اعتبر 35% انه (مهم إلى حد ما)، اما 60% منهم فأثهم يرونه (مهم جدا) ويأتي بالدرجة الاولى في سلم اولويات الحياة الاجتماعية، ويرى 66% من ان الفيسبوك صديقاً ملازماً دائماً لهم، بينما لا يعد صديق ملازم لـ 12% من المستخدمين.

فيما اتخذه 22% من المبحوثين أمراً وسطياً، كما ينصح 11% من افراد العينة الاخرين الذين ليس لديهم اشتراك، عدم الدخول الى الفيس بوك وفيما يلي الإجابات التي اوعزوا لتعليلهم سبب الرفض: الدخول اليه امر غير ضروري، يشغل الأشخاص عن العمل والدراسة والتواصل الاسري الاجتماعي، يحتوي على معلومات لا تتسم مع العادات والتقاليد، كثرة التلاعب بالمعلومات الشخصية والانخداع، انتهاك الخصوصية، لا تتم الاستفادة منه على صعيد الواقع، في المقابل حث 99% من العينة الآخرون على الاشتراك وعللوا ذلك بأسباب عدة منها التعرف على اصدقاء جدد، التواصل مع الاصدقاء القدامى، كسب الثقافة والتواصل مع الاخرين من جميع انحاء العالم، التواصل مع الاقارب، وقضاء اوقات الفراغ، وتنمية الذات وتطويرها زاكتساب الخبرات ومواكبة الاحداث اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وعلميا.

#### جدول (9) يبين التأثيرات النفسية والصحية والاجتماعية للفييس بوك على المستخدم

نوع التأثير	الفئة	التكرار	%
درجة الموثوقية بما يقدمه الآخرون في موقع الفيس بوك	اثق بشكل مطلق	265	53
	اثق حسب صاحب المشاركة	225	45
	لا اثق بما يقدم لي	10	2
غيابي عن الفيس بوك لمدة يشعرنى بـ	القلق والاضطراب	240	48
	الفراغ والملل	230	46
	لا اشعر بشيء	30	6
التأثيرات الصحية	تعب البصر	210	62
	تشثيت الذهن والفكر	150	30
	الالم الظهر والرقبة	35	7
	وهن الجسم	25	5
	لا اشعر بشيء	5	1

نوع التأثير	الفئة	التكرار	%
التأثيرات النفسية	تحسن الحالة النفسية	425	86
	تردي الحالة النفسية	70	14
التأثيرات الاجتماعية	الانفصال عن العالم الواقعي والاندماج الكلي مع العالم الافتراضي	405	81
	الاندماج الجزئي مع العالم الافتراضي	95	19

يبين الجدول المذكور اعلاه انواع التأثيرات التي يحدثها موقع الفيس بوك وهي كلاتي: التأثيرات الصحية، النفسية، الاجتماعية... سبقها نتائج عن مدى موثوقية المستخدم بالمشاركات الواردة اليه فقد جاء المستخدمون الواثقون بصورة مطلقة بالمشاركات الواردة اليهم بنسبة 53% بينما المستخدمون الذين يثقون حسب صاحب المشاركة بنسبة 45% وهذا ما يؤكد اعتمادهم لمنشورات ذلك الموقع بدرجة كبيرة مما يسهل احداث التأثيرات فيهم، وهذا ما اكده السؤال الموجه اليهم المتمثل بنوع الشعور الذي ينتاب المستخدم عند الابتعاد عن الموقع، فقد تراوحت الاجابات بين الشعور بالقلق والاضطراب بنسبة 48% والفرغ والملل بنسبة 46%، وهي بنسب متقاربة تزيد الواحدة عن الاخرى مقدار 2%، وهذا ما يدل على وجود تأثيرات سلبية من ناحية التعلق بالموقع والادمان عليه. اما بشأن التأثيرات الصحية فقد تمثلت بوجود وهن في الجسم والآلام بنسب قليلة ولم تمثل سوى 12% وهي نسبة قليلة جداً مقارنة مع اعراض تعب البصر، ويمكن عزو ذلك إلى توافر الحاسب من نوع اللابتوب مما يتيح امكانية اخذ الوضع المناسب للاسترخاء والاستلقاء والراحة، فضلا عن امكانية الوصول إلى موقع الفيس بوك عبر استخدام الهواتف الذكية التي تتيح حرية الحركة واخذ الوضع الافضل عند التعرض للموقع بعيدا عن التشنجات التي قد تسببها حاسبات الديسك توب.

اما التأثيرات الصحية المتمثلة بتشتت الذهن والفكر وعدم التركيز فقد جاءت بنسبة 30% ناتجة عن ذلك التفاعل مع الاصدقاء ومناسباتهم الاجتماعية ومواساتهم في اوقات الشدة والحزن، وامتداد ذلك التفاعل إلى ما بعد اغلاق الموقع مما يؤثر على تشتت الفكر عن مواصل العمل والدراسة.

اما التأثيرات النفسية تمثلت بوجود 86% من المستخدمين يكونون افضل نفسيا عند استخدام الموقع، الامر الذي يؤدي إلى تحسن حالتهم المزاجية والنفسية وهذا ما يؤكد



ان الغالبية من المستخدمون يلجأون إلى الفيس بوك من اجل دوافع ترفيهية بنسبة 89% كما ورد في الجدول (5)، وايضا تبعا لما ورد في جدول (2) بشأن الهدف من استخدام الفيس بوك اذ جاءت فئة التسلية والترفيه المرتبة الاولى من بين الاهداف المحددة، لذلك يمكننا القول ان للفيسبوك تأثيرات ايجابية على المستوى النفسي للمستخدم، بينما بين 14% منهم انهم يشعرون بتدري حالاتهم النفسية تبعا للمعلومات التي تم التعرض اليها. وجاءت فئة الانفصال عن العالم الاجتماعي والاندماج الكلي باستخدام الموقع بنسبة 81% وهي نسبة مرتفعة، وتشكل خطرا على المستخدم تؤدي به إلى الانفصال على الحياة الاسرية والاجتماعية وتبعده عن التواصل الحقيقي مع الواقع المادي وتجعله يشعر بالبرود اتجاه المحيط من حوله وهذا ما يؤكد سلبية تأثير الموقع على المستخدم متمثلة في تحول علاقاته ومعاملاته الواقعية إلى افتراضية بسبب اندماجه الكامل مع الموقع، بينما كانت ايجابية الاندماج التي من المفترض ان تحتل الصدارة والمتمثلة في الاندماج الجزئي مع العالم الافتراضي فلم تأخذ سوى 19% من المستخدمين وهي نسبة قليلة قياسا بما سبقها.

#### جدول (10) يبين تأثير استخدام الفيسبوك على مشاعر المستخدم وقدرته على مقاومة الاستخدام

تأثير الاستخدام وامكانية مقاومته	الفئات	التكرار	%
نوع الشعور والاحساس الذي ادلى به المستخدم نتيجة تعرضه للفيسبوك لمدة طويلة	العزلة والادمان	230	46
	القلق والاضطراب	140	28
	المتعة والاندماج	65	15
	التردد وعدم الراحة	20	4
	التعقيد والاغتراب	10	2
قدرة المستخدم على المقاومة لاستخدام موقع الفيس بوك	زيادة استخدام موقع الفيس بوك	230	46
	ترك الاستخدام على ما هو عليه	20	44
	التقليل من الاستخدام الموقع	50	10
	التوقف عن الاستخدام الموقع	-	-

يعرض الجدول اعلاه اثر استخدام الفيس بوك على مشاعر واحاسيس المستخدم وقدرته على التصدي لذلك الاثر، فقد عر انه يمكننا الاستدلال على الشعور والاحساس المترتب من استخدام الفيس بوك بالشعور بالعزلة والادمان بنسبة 46 %، مقابل شعورهم بالقلق والاضطراب بنسبة 28 %، وبين المبحوثين بأنهم يشعرون بالمتعة والاندماج بنسبة 15 % مقابل بالتردد وعدم الراحة والتعقيد والاعتراب معا بنسبة لا تتجاوز 6%، وهذا ما يؤكد لنا الاثر السلبي لاستخدام موقع الفيس بوك لارتفاع معدل العزلة والادمان والقلق والاضطراب مقابل تدني مستوى المتعة والاندماج مع ذلك الموقع، وبينت المؤشرات النسبية عدم قدرة المستخدم على المقاومة والتصدي لاستخدام الموقع - الفيس بوك، وذلك حسب ما اورد المستخدمين بأنهم يودون زيادة الاستخدام للموقع عند توافر الظروف لذلك، بينما بين 44 % منهم بانهم يودون ترك الاستخدام على ما هو عليه، بينما لم ير سوى 10 % فقط من المستخدمين انهم يودون التقليل من استخدام الموقع - الفيس بوك، اذ يتبين لنا من خلال تلك الاحصاءات ان ما يقارب 90 % من المبحوثين ليس بإمكانهم التخلي عن الاستخدام او ايقافه وهذا ما يؤكد الاثار السلبية للموقع والمتمثلة بأدمان المستخدمين على ذلك الاستخدام دون علمهم

### جدول (11) يبين تأثير الفيسبوك على المستخدم من الناحية العقلية

نوع التأثير	الفئات	نعم	%	لا اعلم	%	كلا	%
اثر موقع فيسبوك على الجانب العقلي	اثر على انتمائي ومرجعيتي الفكرية	115	23	220	44	165	33
	جعلني افكر بعمق وانتقد	345	69	95	19	60	12
	ساعدني في التعرف على التاريخ	270	54	115	23	115	23
	اسهم في تنمية مهارات الاستقصاء	280	56	220	44	-	-
	منحني القدرة على القراءة السريعة	60	12	85	17	355	71
	جعلني ابتكر وابعد واجد فرصة عمل	225	45	165	33	110	22

يوضح الجدول الاجابة لمجموعة من العبارات التي تمثل جوانب التأثير لمواقع التشبيك على الحياة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية للمستخدم، ان بينت معظم اجابات المستخدمين انهم واعين بجوانب التأثير السلبية والايجابية وكالاتي: بين



المستخدمون ان موقع فيسبوك يؤثر على الالتزام بأوقات الرياضة وبالجانب والديني العاطفي، وعلاقات العمل والاصدقاء، فضلا عن الحالات النفسية التي قد تصيبهم مثل التمرد والقلق، بينما لم يتفق المستخدمون ان موقع الفيسبوك يؤثر على ان الموقع قد يؤثر على الانتماءات والافكار والعقيدة، وانه قد يجعل المستخدم اكثر نرجسية في التعامل مع الاخرين، بينما وقف المستخدمون على الحياد من عد الفيسبوك قوة ضخمة لترويج الاعمال وان كثر الاستخدام قد تؤثر على المستوى الدراسي، وانه يؤثر على العلاقات الانسانية ويجعل الشخص اكثر انفتاحا وتسامحاً.

## النتائج والاستنتاجات والتوصيات

### اولاً: النتائج

1. سعة الاستخدام وبكثافة لموقع الفيس بوك فاقت فيه نسبة الاستخدام اليومي بكثير عن نسبة الاستخدام المتقطع، وان اهم الاثار المترتبة نتيجة استخدام مواقع التواصل تغير شكل العلاقات الاجتماعية والاتصالية وعلى المستويات كافة: الاسرة، العمل، الاصدقاء... وعد الاصدقاء هم المرجع الاول في حال مواجهة المشكلات والازمات واوقات الفرح مع التأثر نفسياً بما يواجه الاصدقاء من ظروف تؤدي لتحسين مزاج المستخدم الصديق او العكس من ذلك، وعد لمستخدمون الاصدقاء هم السبب الرئيس للدخول الى الموقع وتتبع اخبارهم والتواصل معهم فيما كان تتبع الاهل بالدرجة الثانية.
2. كان دافع الترفيه والتخلص من الفراغ العاطفي والملل الاجتماعي من اهم دوافع استخدام الموقعين وجهة نظر المستخدم، مقابل الارتباط بالاصدقاء والحاجة الى التعبير عن النفس والذات الفردية التي تتسم بـ (النرجسية) من اهم الاشباع المتحققة، فضلا عن زيادة معدلات الانعزال بزيادة معدلات الخصوصية والحميمية.
3. عدم الوصول الى حالة الاكتفاء من موقع الفيس بوك وقضاء اوقات طويلة فيه، تتراوح بين التسلية والترفيه اولاً، وتواصل وتعارف ثانياً فلا يجد المستخدمون

- امكانية التواصل مع علاقاتهم الاجتماعية دون استخدام الموقع وهذا ما يدل على وجود انقلاب وتحول في طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط الافراد تبعا لمزايا يتيحها الفيس بوك للأعضاء في التواصل بأنواع كافة.
4. اكدت الدراسة ان غالبية المستخدمين يواتيهم شعور بالرغبة في الدخول إليه بعد اغلاقه، مع إهمال كلي أو جزئي للحياة الاجتماعية والالتزامات العائلية والوظيفية، وإهمال الاهتمامات الأخرى والهوايات المحببة التي كانت لك في السابق اوعز ذلك التعلق الى رغبتهم بملازمة الاصدقاء والدردشة والتعبير عن انفسهم، وهذا ما يقود الى اكتشاف وجود اثار سلبية لشعور المستخدم بالتعب بعد اغلاق الموقع، ووجود اثار ايجابية ان كان ذلك الاستخدام يؤدي الى نوم عميق بعد الاستخدام المكثف.
5. البقاء متواصلًا في الموقع لمدة طويلة يحدث التعب الشديد ثم اللجوء إلى النوم العميق لفترة طويلة، مع ظهور آثار اضطرابات نفسية كالقلق والتفكير المفرط وفي العالم الافتراضي وما ورد فيه، وعدم التركيز، وتولد شعور بالقلق والحزن والاكتئاب عندما تكون بعيداً عن الموقع.
6. وجود محاولات متكررة لتقليل عدد الساعات التي يقضيها المستخدم في الفيس بوك وباءت بالفشل، لأسباب كثيرة منها الانشغال في التفكير حول الأصدقاء في الفيس بوك ومن تلتقي بهم، مقابل اهمال الاعمال المنزلية والمهنية والدراسية والعلاقات الاجتماعية التواصلية الاسرية
7. بين البحث وجود حالات ادمان متكررة في الاستخدام للمستخدمين الذين يستخدمون الموقع لأكثر من ساعتين، اذ اكد 70% منهم ليس بإمكانهم ان يكونوا مبدعين دون الفيس بوك، بينما اكد 88% منهم بأن الفيس بوك يدفعهم الى الكتابة وخلق افكار جديدة، وهذا ما يدل على وجود اثار ايجابية للموقع اذ اثار فيهم روح المشاركة والابداع والابتكار والمساعدة على تنمية القدرات والمواهب ومحاكاة للواقع الافتراضي كانه حقيقي، اذ اكدت الاستبانة ان للموقع له القدرة على اثاره الابداع دون وعي المستخدم.

8. يرى 98% من المبحوثين ان للفيسبوك تأثيرات تراوحت بين الايجابية والسلبية، لم تحز الاثار الايجابية على الاثار السلبية للموقع الا بنسبة 18% مع التأكيد على دور الفيسبوك في حل المشكلات الاجتماعية للفرد بينما ساهم في تأجيج مشكلات اجتماعية اخرى بسبب الافراط وسوء الاستخدام، اما تأثيرات السلبية انحصرت على الجانبين الصحي والاجتماعي فالتأثير السلبي على الجانب الصحي ظهر في مستويين هما تعب البصر وتشتت الذهن، اما التأثير السلبي على الجانب الاجتماعي تمثل في انفصال المستخدم عن الواقع المادي واندماجه مع العالم الافتراضي؛ بينما كانت التأثيرات النفسية ايجابية أجمالاً لان الموقع ساهم في تحسن الحالة النفسية للفرد عند الاستخدام.

### ثانياً: الاستنتاجات:

1. ان الولوج في مواقع الاعلام الجديد تعطي احساساً للمستخدم بالعالمية والشعور بذاته الفردية وان كثرة استخدام الادوات التفاعلية يؤدي الى مزيداً من الامراض الاجتماعية ومزيداً من اختراق الحواجز الشخصية والى مزيداً من انتهاكات الخصوصية والى مزيداً من التمسك بتلك الشبكات الاجتماعية.
2. أسهمت تقنيات الإعلام الجديد إنفتاح نعيشه في صيغة اختراق بصيغة فكرية، جسدية وعاطفية، اجتماعية، نفسية مع الغاء الحواجز بين الشعوب وأصبح العالم اشبه ببنية واحدة كل طابق فيها يمثل شعب معين كالشعوب الاسيوية، الافريقية، الاوربية، إذ ساهمت في تكوين علاقات اجتماعية وزيادة التواصل بين مجتمعات العالم في وقت قياسي لم يشهد له العالم مثيل
3. اكد المستخدمون ان دخولهم للموقع واستخدامهم المفرط ادى الى اهمال الجوانب المهنية، والدراسية، والتزامات الاعمال المنزلية، والعلاقات الاسرية، لم يذكر اي من المستخدمين تأثير الفيس بوك على اهمال الجوانب الدينية كالصلاة في اوقاتها، باعتبارها نتيجة حتمية متزامنة في حالها كبقية الجوانب المهنية والدراسية والمنزلية.

4. أن التقنيات كانت لها اثار ايجابية وسلبية على المتلقي من خلال المجالين الثقافي والاجتماعي ولكن هذه الآثار اختلفت من شخص لآخر، لكن من الواضح أن التقنيات الحديثة أفرزت مردودات سلبية أضرت بالقيم الأخلاقية بالمجتمعات من خلال الاطلاع على الصور والمواضيع التي تتنافى مع العادات والقيم العربية، كما انها أشاعت الفوضى في تنظيم الوقت وترتيبه وبات الوقت لا قيمة له وتوظيفه في الأمور الثانوية كالترفيه والتسلية والابتعاد عن استغلال الوقت وفق الطرق المثلى للاستفادة منه في الامور العلمية والعملية، كما انها شكلت عائقا أمام مبدأ الخصوصية وظهور بعض السلوكيات الخاطئة التي تهدد أمن المجتمعات، كما ان المستخدمين باتوا يعيشون مشاكل وصراعات فكرية وسياسية واجتماعية نتيجةً للتعدي على مبدأ الخصوصية وإختراق المعلومات عبر تقنيات الاتصال الحديثة.
5. ان السبب الرئيس في نجاح موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك وجذب الجمهور اليه بصورة غير اعتيادية يمكن ان نعزوها الى سببين اولهما الرغبة في حب الاطلاع والشغف في المعرفة ولا يقصد بالعرفه العلمية وحسب بل انواع المعرفة الاخرى كمعرفة حب الفضول والاستطلاع والتعرف على خصوصيات الاخرين من مناسبات اجتماعية والهوايات المفضلة والكتب والموسيقى والبرامج التي يتابعها حسب ما يمثل لنا من اهمية ان كان معلم، او صديق او سياسي... وثانيهما امكانية التواصل مع اشخاص يصعب الوصول اليهم في الواقع الحقيقي، والحصول على الدعم المعنوي والعاطفي.

### ثالثاً: التوصيات

1. من اجل الاستفادة من تقنيات الاتصال الحديثة نوصي باستمرار إجراء الدراسات حول الكشف عن الجوانب السلبية والإيجابية لما تفرزه تلك التقنيات من تأثير على عمليات التشبيك الاجتماعية وقياس نسبة وتناسب تلك التأثيرات في المجتمعات العربية ومعرفة مستويات الانخفاض والارتفاع في التأثيرات السلبية والإيجابية وأسبابها ومحاولة العمل على إيجاد الحلول



2. الوقاية من الآثار السلبية التي ترافق استخدام الاعلام الجديد في وسائل الاتصال على الصعد كافة الصحية والاجتماعية والنفسية والثقافية وغيرها، من خلال التوعية المستمرة بتلك الآثار وما يمكن ان تخلفه من أذى للمتلقى من خلال العمل على تثقيف المواطن الافتراضي ووضعه كهدف استراتيجي من اجل خلق بيئة ومجتمع يتميز بدرجة من الوعي والإدراك عند استخدامه للأعلام الجديد، من اجل استيعاب الأدوات الجديدة والتعامل معها بانسيابية وفهم مسبق.

## المصادر

1. حسنين شفيق (2011): الاعلام الجديد الاعلام البديل تكنولوجيا جديدة في عصر ما بعد التفاعلية، دار فكر وفن.
2. روجر ويمر، وجوزيف دومينيك (2013): مدخل الى مناهج البحث الاعلامي، ترجمة صالح ابو اصبع، وفاروق منصور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. عباس مصطفى صادق (2009): مصادر التنظير وبناء المفاهيم حول الاعلام الجديد من فانقر بوش الى نيكولاس نيغروبونتي، مطبعة جامعة البحرين، البحرين.
4. عبد الله الزين الحيدري (2009): الاعلام الجديد النظام والفوضى، مجموعة بحوث الإعلام الجديد تكنولوجيا جديدة لعالم جديد، مطبعة جامعة البحرين، البحرين.
5. عماد حسن مكاي، ليلي حسين (2002):الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط2، الدار المصرية، القاهرة، .
6. عبد الامير الفيصل (2014): دراسات في الاعلام الالكتروني، دار الكتاب الجامعي، العين.
7. عبد القادر عبد الله الفتوخ (2001): الانترنت للمستخدم العربي، مكتبة العبيكان، الرياض.
8. عبد المحسن بدوي محمد (2009): مشكلات الاعلام الجديد، مجموعة بحوث الإعلام الجديد تكنولوجيا جديدة لعالم جديد، مطبعة جامعة البحرين، البحرين.
9. عزة مصطفى الكحكي (2009): استخدام الانترنت وعلاقته بالوحدة النفسية وبعض العوامل الشخصية لدى عينة من الجمهور في قطر، أبحاث المؤتمر الدولي الإعلام الجديد تكنولوجيا جديدة لعالم جديد، جامعة البحرين، .
10. عمر محمد بن يونس (2010): المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
11. فيصل ابو عيشة، (2010): الاعلام الالكتروني، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، .

12. ميمون الطاهري (2009): الاعلام الجديد والفجوة الرقمية العالمية الاكاديمية، الاكاديمية العربية المفتوحة.
13. نديم منصورى (2014): سوسيولوجيا الانترنت، منتدى المعارف، بيروت. \ حسنى معوض(2018): اثر مواقع التواصل في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب، برنامج التنمية الاجتماعية والاسرية.
14. روبرت هارجروف (2022): الادارة الافتراضية - مهارات القيادة والاتصال والتفاعل عن بعد، مجلة خلاصات، ايار، العدد 226، السنة العاشرة.
15. سعود الناصر(2015): الفيس بوك وسيلة التفاعل الاجتماعي، المجلة الالكترونية، <http://www.danakw.com>
16. . University of Texas, Austin) 2011: (An analysis of content links on Facebook , Knight Lewis for presentation at the International Symposium on Online Journalism, Austin, Texas , Apri.
17. Tions as a Functional Alternative) 2017): In McQueil Ed) Sociology of Mass Communications , UK. Penguin ,
18. Rosengrs, K.E., & Windahl, S. (2015): Mass Media Consum.



# اتجاه النقدي في الدراسات الإعلامية

## مدخل نظري

م. د. نزار عبد الغفار السامرائي  
قسم الاعلام - كلية الاسراء الجامعة, بقداد \ العراق

## **Critical Trend in Media Studies**

### **Theoretical Introduction**

**Dr. Nazar Abdul-Ghaffar Al-Samarrai**

Media Dept., Al-Esraa University College, Baghdad/Iraq

nazar@esraa.edu.iq

## المستخلص

رغم تعدد الاتجاهات في بحوث الاعلام واستخدام النظريات المختلفة المتعلقة بعلوم الاتصال والاعلام الا أننا يمكن ان نلاحظ اختفاء الاتجاه النقدي من الدراسات الاكاديمية. وحتى الدراسات التي يمكن ان تدرج تحت هذا الإطار، العديد منها لم تشر الى النظرية بشكل صريح، فيما واجهت دراسات أخرى انتقادات بدعوى ان المنهج النقدي لا يتناسب والبحوث الإعلامية بعد هيمنة أسلوب تحليل المضمون على معظم الدراسات الأكاديمية باعتبارها الوسيلة الأفضل لدراسات الاعلام. ورغم وجود توجه في السنوات الأخيرة لاستخدام المنهج النقدي في البحوث الأكاديمية، الا أن هذه المحاولات تبقى محدودة وتعد على أصابع اليد. وتتناول الدراسة الاتجاهات النقدية واستخدامها في الدراسات الإعلامية كونها تتناول الظاهرة الإعلامية من جانب واسع عبر محاولة التعرف على بناء الخطاب الإعلامي وعلاقته بالمجتمع والخطاب السياسي المهيمن. فالمدخل النقدي كما يشير فيركلوف تختلف عن المداخل غير النقدية في أنها لا تقتصر على وصف الممارسات الخطابية بل تبين أيضاً كيف يتشكل الخطاب بفعل علاقات السلطة والايديولوجيات.

**الكلمات المفتاحية:** الدراسات الإعلامية، النظرية النقدية، مدرسة فرانكفورت، الدراسات الثقافية، التحليل النقدي للخطأ.



## Abstract

Despite the multiplicity of trends in media research and the use of different theories related to the sciences of communication and media, we can notice the disappearance of the critical trend from academic studies. Even the studies that can be included under this framework, many of them did not refer to the theory explicitly, while other studies faced criticism on the claim that the critical approach is not appropriate for media research after the content analysis method dominates most academic studies as it is the best method for media studies. Although there has been a trend in recent years to use the critical approach in academic research, these attempts remain limited and count on the fingers of the hand. In this study, we try to address critical trends and their use in media studies, as they deal with the media phenomenon from a broad side by trying to identify the structure of the media discourse and its relationship to society and the dominant political discourse. Critical entries, as Fairclough points out, differ from non-critical approaches in that they do not limit themselves to describing discursive practices, but also indicate how discourse is shaped by power relations and ideologies.

**Keywords:** Media studies, Critical theory, Frankfurt school, Cultural studies, Critical analysis of discourse

## الإطار المنهجي

### مشكلة البحث

تعد الدراسات النقدية من الدراسات التي لا تلاقي اهتماما كبيرا في مجال البحوث الإعلامية الأكاديمية في العراق، بسبب النظر الى أن هذا النوع من الدراسات لا يتناسب ودراسة المشكلات الإعلامية، حيث يفضل اغلب الباحثين المختصين بمجال الاعلام استعمال أداة تحليل المضمون، وتحويل النصوص الى بيانات يمكن التعامل معها كميًا لغرض الدراسة. وتنطلق مشكلة البحث من تساؤل رئيس مفاده: ما المجالات التي تتناولها الدراسات النقدية في مجال الإعلام؟. ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالدراسات النقدية؟
- ما المدارس النقدية التي تناولت وسائل الإعلام؟
- ما المنطلقات التي تركزت عليها المدارس النقدية لدراسة وسائل الإعلام؟

### أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من أهمية الدراسات النقدية في مجال الإعلام للتعرف على كيفية بناء الخطاب الإعلامي والتأثيرات التي تتحكم باتجاهات هذا الخطاب وكيف يمكن أن يؤثر بال جماهير. وبذلك يمكن أن نحدد البنى التحتية التي يتضمنها الخطاب الإعلامي والايديولوجيات التي يعاد انتاجها عبر هذا الخطاب لتقدم الى الجمهور على انها تتضمن مادة إعلامية بعيدا عن الانحياز لغرض التأثير بالرأي العام للمجتمع، وبالتالي الحصول على الإذعان للأفكار المهيمنة على انها المعبرة عن رأي الأغلبية.

### أهداف البحث

- ترتكز أهداف البحث على الآتي:
- معرفة النظرية النقدية ومدارسها واتجاهاتها الفكرية؟
  - التعرف على المجالات الإعلامية التي يمكن تناولها وفق التوجهات النقدية.

- التعرف على المدارس النقدية وتوجهاتها وكيفية تناولها لتحليل الخطاب الإعلامي.
- التعرف على المرتكزات الأساسية التي تنطلق منها المدارس النقدية المختلفة لدراسة الخطاب الإعلامي.

### منهج البحث

يستخدم الباحث المنهج الوصفي كونه يعدّ من أفضل الطرق التي يمكن أن يستخدمها الباحث لدراسة الظاهرة الإعلامية، لما فيه من خصائص تتعلق بالتعبير الجيد عن السمات والخصائص التي تتعلق بدراسة الاتجاهات والنظريات المتعلقة بدراسة الاعلام.

### حدود البحث

ترتكز حدود البحث على المجال الموضوعي ويتمثل بالدراسات النقدية في بحوث الإعلام واتجاهاتها وافكارها. ويتمثل الحد الزمني مع انطلاق النظرية النقدية متمثلة بمدرسة فرانكوفرت عام 1932، حتى ظهور اتجاه التحليل النقدي للخطاب في تسعينيات القرن العشرين.

## أولاً: مفهوم النقد

مفهوم النقد مثل أي مفهوم من مفاهيم الدراسات الإنسانية التي تتعدد تعريفاتها وفق التوجهات والمجالات المختلفة التي تتعامل مع المفهوم. حيث يعد النقد، ظاهرة من ظواهر التاريخ والمجتمع والثقافة، وترسخ المفهوم نهاية القرون الوسطى، التي مهدت الطريق لتطور مفهوم النقد في ابعاده، الاجتماعية والثقافية والفلسفية والسياسية.

وتعني كلمة النقد في القواميس العربية تمييز الدراهم واستخراج المزيف منها و"نقد النقد الدراهم أي ميز جيدها من رديئها" (الزمخشري، 1996، 214).

وجاءت كلمة نقد (Kritik، Critic) لأول مرة في اللغة الاغريقية (techne)، بمعنى الاختبار او الحكم، الذي يعتبر اهم المقدرات عند الانسان التي تحفظه من الخطأ او الخديعة، وبصورة خاصة، فيما يخص الشخص ذاته، وهو ما اطلق عليه النقد الذاتي، وفي ذات الوقت دلت كلمة نقد؛ على نوع من الجدل العقلي او النشاط المتميز للعقل من اجل الوصول الى معرفة اخرى (الحيدري، 2009).

و استطاع النقد أن يحقق استقلاليته بعد ظهور الافكار التأملية وحلولها مكان المفاهيم والافكار التقليدية القديمة، وبخاصة تلك التي ترتبط بالحق والمقدس. ويشير الباحثون هنا الى التحول الذي احدثه عمانويل كانت في مفهوم النقد، وصولاً الى هيغل ثم ماركس الشاب حيث بدأت فكرة النقد تعني، الجدل، قبل ان يتطور المفهوم ليصبح عملاً فكرياً في شروط المعرفة الممكنة، اي القدرات التي تمكن الانسان من المعرفة والنظر في الامور بحرية.

ويعد النقد تفكيراً عملياً منظماً حيث يعمل على إخراج الطاقات العقلية للناقد لاكتشاف مجالات جديدة للتعبير عن واقع المجتمع والحياة (القليني، 2014، 6).

واذا كان النقد ينطلق من تصورات ومفاهيم مشكّلة بصور مسبقة في المفهوم التقليدي للنظرية، فإن النقد الجديد الذي أضحت النظرية تتخذه مستنداً، حسب هوركهايمر، يقوم على مساءلة البدايات والمسلمات، وإخراج الأنساق المغلقة من

زواياها الضيقة، وإعادة النظر في التفكير ومناهجه وأساسه ومفاهيمه. إذ اعتبر هوركهايمر النقد "إمالة اللثام عما هو متوار ومتحجب"، واعتراف بمدى تعدد القضايا الاجتماعية والسياسية والإنسانية عموماً، ممّا يحتم تعدد المقاربات كذلك. (إبراهيم ونزار، 2014)

### ثانياً: مدرسة فرانكفورت وظهور النظرية النقدية

تشير الدراسات الى ان النظرية النقدية برزت بشكل واضح عند مفكري ما عرف بمدرسة فرانكفورت وبالأخص الجيل الأول منهم متمثلاً بماكس هوركهايمر، وتيودور ادرنو إضافة الى هيربرت ماركوز الذين وضعوا أسس النظرية عند تأسيس معهد الدراسات الاجتماعية في ثلاثينيات القرن العشرين. وترسخ هذا الاتجاه بعد توجههما الى الولايات المتحدة هرباً من السيطرة النازية على ألمانيا. قبل ان يبرز من ضمن الجيل الثاني المفكر والفيلسوف يورجين هابرماس.

ورغم ان الجميع يتفق على تأثر رواد مدرسة فرانكفورت بأفكار كارل ماركس، التي وضعها في شبابه على وجه الخصوص، الا انهم في الوقت نفسه "رفضوا منذ البداية الحتمية الاقتصادية، والنظرية المرحلية للتاريخ، واي اعتقاد جبري في الانتصار "المحتوم" للاشتراكية" (برونر، 2016، 10)

أيضاً هناك تأثيرات واضحة تتمثل بالأفكار الوجودية، ولاسيما عند هوسرل مؤسس الظاهرانية وهيدير. إضافة الى أفكار عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، وأفكار فرويد في علم النفس، ومنظور نيتشه للذاتية.

ومن أهم الجذور التاريخية والعقلية التي تغذت عليها النظرية النقدية ونمت في تربتها (مكاوي، 2017، 17):

1. تراث الفلسفة المثالية الألمانية، وفي مُقدِّمته تراث هيجل
2. كتابات الشباب المبكر لكارل ماركس التي تحتل فيها فكرة اغتراب الإنسان في ظلّ مجتمع علاقات الإنتاج الرأسمالي مكانة كبيرة.
3. الفلسفات الاجتماعية الألمانية وبخاصة عند ماكس فيبر
4. فلسفة التحليل النفسي وفلسفة الحضارة عند سيجموند فرويد

5. الأفكار والتصوّرات الماركسية والهيكلية الجديدة التي عبر عنها جورج لوكاتش
6. التأثير ببعض أفكار فلسفة الظاهرية (الفيينومينولوجيا)، وفلسفة الحياة وفلسفة الوجود التي انطلق منها بعض أعلام مدرسة فرانكفورت.

### هوركماير وادرنو - الإعلام والصناعة الثقافية

ترى النظرية النقدية أن ثمة قوى متعددة في عالمنا الحديث هي في حالة من التضاد والترابط في آن معا، واحدها مع الأخرى: العلم والتكنولوجيا بوصفهما محررين او مدمرّين، الثقافة بوصفها منبهة وموقظة او مهدئة ومسكّنة، الفن بوصفه تقديمي او رجعيًا. (هاو، 2010، 21)

ومن هذا المنظور فأن هوركماير وأدرونو يتناولان الإعلام من ناحية انه صناعة ثقافية ترتكز على التقنية وتطورها، ومع الإقرار بمسألة توخي الربح كصناعة، الا انه من جهة "ملا يفصح عنه" فأن "الأرضية التي تكسب التقنية سلطتها على المجتمع بواسطتها هي السلطة القائمة بالمسيطرين اقتصادياً". (هوركماير، أدرونو، 2006، 142) وبهذا الشكل فأن النظرية النقدية تركز على موضوع تأثير السلطة على وسائل الإعلام، التي تنظر اليها على أنها صناعة ثقافية.

وتناول هوركماير وادرنو في كتابهما (جدل التنوير) تحت عنوان (صناعة الثقافة - التنوير وخداع الجماهير) السينما والإذاعة بوصفهما صناعة تتوخى الربح ولكنها في الوقت نفسه تعمل على تنميط الجماهير وفق رؤية محددة يبتغيها المنتجون، فيما يشيران الى التلفزيون كجهاز يجمع ما بين السينما والإذاعة. مبينين ان السينما (الفيلم) والراديو والمجلات أصبحت "نظاما قائما بذاته" كما أن "كل قطاع من القطاعات اصبح قائما على الإعلام" (هوركماير، أدرونو، 2006، 141) في الوقت نفسه فأن الراديو اخضع المستمعين "قسريا" لالتقاط برامج القطاعات المختلفة والتي تتشابه بمجموعها.

ومما يمكن أن نلاحظه هنا أن المفكرين استنتجا بوقت مبكر (1944) أن الوسائل التقنية تميل أكثر فأكثر لتصبح وسائل معلوماتية، وهذا ما تحقق فعلا اذ مكن تطور تقنيات الاتصال ودمجها بنظام المعلومات الى ثورة اتصالية كبيرة وأصبحت المعلومات السلعة



الأكثر قيمة في مجتمعنا الحاضر، ووسيلة السيطرة للدول الغربية على المنتج الثقافي العالمي فليس من الصدفة كما يشير المفكران "أن تكون الصناعة الثقافية آتية من البلدان الصناعية الليبرالية، وما يتبعها من وسائل إعلام مميزة" (هوركماير، أدورنو، 2006، 156) فالدول الغربية هي من يمتلك التقنية المدمجة بالمعلوماتية وبذلك فأنها تسيطر على عملية الإنتاج الإعلامية، والصناعة الثقافية بوجه عام، سواء على صعيد الإنتاج السينمائي، او التلفزيوني، او عملية أنتاج الأخبار والسيطرة على التدفق الإعلامي باتجاه واحد. وبذلك تحولت المعرفة في تلك المجتمعات الى أداة سيطرة بدلا من ان تكون أداة تحرر، وذلك عندما أصبحت مرتبطة بالغايات السياسية والاجتماعية التي تتوخى الهيمنة والسيطرة (بومير، 2010، 43).

اما ماركوز وهو الطرف الثالث من رواد مدرسة فرانكفورت فعمل على توضيح كيف أن وسائل الإعلام الجماهيري تصطنع وعيا زائفاً عديم الإحساس بما فيه من زيف. مبينا أن الفكر الأحادي الجانب يلقي تحبيذا وتشجيعا دائما من صناع السياسة ومموليهم بالإعلام الجماهيري. (ماركوز، 1988، 47-50)

ان التعامل مع المادة الإعلامية وفق النظرية النقدية يستوجب التعرف على جميع ما يحيط بظروف الإنتاج والعلاقات التي ترتبط بالمادة الإعلامية وكيف تعمل على إعادة إنتاج الخطاب الإيدولوجي بدافع الهيمنة على الخطاب المجتمعي وفق رؤية ماركس، وغرامشي. فالنظرية النقدية تتعامل مع الظاهرة على أساس النظرة الكلية (ماكرو)، وليس على أساس الجزئي (مايكرو) مع عدم اهمالها للجزئيات فيمكن للكُل ان يعبر عن مجمل الأجزاء كما أن الجزء يمكن أن يكون دليلا على الكل.

### هابرماس - الفعل التواصلي والمجال العام

التطور الكبير في دراسات النظرية النقدية كان مع بروز هابرماس الذي وضع نظرية الفعل التواصلي الى جانب المجال العام والتي برزت في الدراسات الإعلامية السنوات الأخيرة مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي يرى الباحثون انها أصبحت مجالا عاما لطرح الأفكار بحرية وبالشكل الذي بنى فيه هابرماس رؤيته للمجال العام من ناحية سهولة الوصول اليه وحرية طرح الأفكار والحوار الحر والمساواة.

من الجدير بالذكر أن هابرماس ركز في تحليله الأركيولوجي للمجال العام على الدعاية التي تعد المبدأ الأساسي التي اعتمدت عليه البرجوازية لبسط نفوذها وسيطرتها على المجتمع والهيمنة والتحكم في أذواق الناس، ثم تناول تطور الآلة الإعلامية في تاريخ أوروبا وانعكاساتها في تشكيل الرؤية النقدية، ومع ظهور مؤسسات ووسائط إعلامية أخرى تجذرت هذه الروح النقدية في المجتمع الأوروبي، فكان لظهور الصحافة عنصر ثان في التحول الذي عرفه المجتمع الأوروبي بعد العلاقات التجارية ما قبل الرأسمالية والتي كان لها انكس تأثيرها على النظام السياسي والاجتماعي في أوروبا. فيما ساهم بروز المجلات في تعزيز هذا الفضاء (الأشهب، 2013، 165). ويصف كارل بوتشر Karl Buser هذا التطور بالقول: تم تغيير الصحف من مجرد مؤسسات لنشر الأخبار إلى حاملين وقادة للرأي العام، وأسلحة للسياسيات الحزبية، حولت عمل الجريدة، وظهر عنصر جديد بين جمع ونشر الأخبار ألا وهو: هيئة التحرير، ويعني ذلك لناشر الصحيفة أنه تغير من بائع للأخبار الحديثة إلى تاجر للرأي العام. (عاشور، 2019).

واستطاع الفضاء الافتراضي الذي أوجدته تقنية المعلومات والاتصالات ان يمنح مفهوم المجال العام الذي تحدث عنه يورغن هابرماس معنأً جديداً. مع وجود شرطين أساسيين يجب توفرهما حتى يتمكن المواطن من المشاركة في المجال العام عند تناول القضايا والموضوعات المجتمعية، ويتمثل هذان الشرطان بالحرية والمساواة.. و"يقصد بذلك حرية الرأي، وما يتبع ذلك من فكرة المساواة بين الجميع حتى يتيح الفرصة لتناول كافة الموضوعات والآراء دون التفكير بتفضيليات لأفراد أو مؤسسات داخل المجتمع" (القرني، 2011).

لقد فتحت نظرية المجال العام لهابرماس مجالاً امام الباحثين لدراسة عملية تشكل الرأي العام عبر دراسة التفاعل والحوار في مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها فضاء يتيح التواصل وابداء الرأي لجميع الراغبين بذلك بعيداً عن اية قيود وجعل الجميع على قدم المساواة في ذلك الامر. وهو ما أتاح امام المواطنين الى المشاركة في الحوار السياسي والمجتمعي بعدما كان من الصعب الوصول الى وسائل الاعلام الجماهيري التقليدية. وفي الوقت نفسه الكشف عن تأثيرات خطاب السلطة، وفق رؤية النظرية النقدية، في الخطاب المتداول عبر السوشال ميديا لغرض صنعة رأي عام (زائف) كما تبين ذلك نظرية لولب

الصمت التي وضعتها الألمانية اليزابيث نيومان حيث ان التركيز على موضوع معين من وجهة نظر محددة في وسائل الاعلام تدفع الآخرين الى القبول بها على أنها تشكل رأي الأغلبية في محاولة منهم للحصول على "التوافق الاجتماعي" كون أعضاء المجتمع سوف يعملون على القبول بالاتجاه الذي تدعمه وسائل الإعلام وبذلك فإن الرأي العام يتجه نحو الأفكار التي تروج لها وسائل الإعلام بشكل مستمر، فيما يلتزم المعارضون، وهم غالباً ما يكونون اغلبية، الصمت خوفاً من العزلة او ما يظنونه عدم توافق مع آراء المجتمع.. ويمكن لهذا الامر ان يعطينا نظرة أوسع لدراسة التأثيرات التي حققها مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمعات العربية فيما عرف بالربيع العربي، وكيف لعبت هذه المواقع إضافة الى الفضائيات دوراً في تشكل كتلة كبيرة من المجتمع أعربت عن رفضها للأنظمة القائمة وبالتالي تحشيد اغلبية افراد المجتمع لأسقاط هذه الأنظمة.

### ثالثاً: النظرية الثقافية النقدية

لاتقف الدراسات النقدية على مدرسة فرانكفورت، فهناك العديد من النظريات التي تتشارك في أن وسائل الإعلام تروج لخطاب الجماعات المهيمنة في المجتمع وتؤثر بشكل ما في تشكل الثقافة الجمعية للمجتمع، مع ملاحظة ان هناك تعدد في الرؤى باتجاه تعريف مفهوم الثقافة.

وتعد الدراسات الثقافية (cultural studies) من ابرز الاتجاهات النقدية التي تأثرت، وأثرت بمدرسة فرانكفورت، والتي "يمكن إطلاقها على مجموعة من الدراسات والبحوث والنظريات والمناهج والنشاطات النقدية التي تتمحور بشكل أساسي حول تحليل شتى الظواهر والنشاطات الثقافية". (محمدي، 2019، 17)

ويتفق المفكرون على ان الدراسات الثقافية قد ظهرت ضمن مركز برمنغهام للدراسات الثقافية وتبلورت على يد ستيفارت هول الذي تولى إدارة المركز، مع الإشارة الى تاثر باحثي المركز بالعديد من المفكرين البارزين، ولاسيما (ماثيو آرنولد، وفرانك ريموند ليفس، وجورج لوكاش، إضافة الى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي).

ومع تطور الدراسات الثقافية وتوسعها تحوّل النقد لدى مدرسة برمنجهام، إلى خطاب نقدي يعكس القيم الإيديولوجية والسياسية السائدة من ناحية وهكذا يصبح النص

عبارة عن علامة ثقافية هي جزء من سياق ثقافي وسياسي أنتجها، وما يريد هؤلاء النقاد هو الكشف عن الانظمة الداخلية لهذه العلامة (الثقافية) في إطار مناهج التحليل المعرفية، وتأويل النصوص وخلفياتها التاريخية والتحليل المؤسساتي، لذلك فهم يضعون النص داخل سياقه السياسي والتاريخي (عدلان، 2018).

وتتعامل الدراسات الثقافية مع النصوص الإعلامية انطلاقاً من نظرتها الى مختلف النصوص الأخرى التي تتناولها ضمن إطار الممارسة الثقافية والتي تعني " العمل والإنتاج وتجليات الحياة اليومية للكائن البشري التي تتأثر بأبعاد اقتصادية وبالطبقة والعرق والجنوسة والسياسة وبالحاجة والرغبة"، وهي في هذا الجانب تتناول النص من جوانبه كافة ولا تكتفي بالجزئيات فتعمل على التحليل بالتركيز على " المعنى الذي تولده النصوص من خلال دراسة شكلها وبنيتها وسياقاتها واسسها النظرية". (ديورنغ، 2015، 10).

وتعد المقالة التي دوّنها هول بعنوان الترميز وفك الرموز (Encoding Decoding) الأبرز والأكثر تأثيراً في مرحلة ما بعد التأسيس للدراسات الثقافية، حيث تمحورت حول الترميز وكيفية فكّ الرموز، حيث اعتبر مفهوم الترميز دالاً على قضية يعتمد عليها المعنيون بالشأن الإعلامي لتنظيم المعلومات والأواصر العامّة ضمن نصّ موحّد كي يستعرضوا لقرّائهم ومتابعيهم الأفكار التي يتبنّونها ويقنعونهم بها؛ وفي هذا السياق عادةً ما تستحكم المصالح التي تحظى بأهميّة بالغة في المجتمع لتصبح وكأنّها حاجةً طبيعيّة لا محيص منها. وأمّا فكّ الرموز فهو برأيه يدلّ على ما ينسبه المخاطبون إلى وسائل الإعلام من قضايا يتمّ استعراضها فيها، ومن هذا المنطلق يثيرون استفهاماتٍ حول المصالح التي يُراد تحقيقها من وراء ذلك. (محمّدي، 2019، 30)

ويوضح هول الأسس التي تتبعها الدراسات الثقافية في تحليل مضمون وسائل الإعلام بأربع نقاط رئيسة سارت عليها هذه الدراسات في مركز جامعة برمنجهام هي (مكاوي، السيد، 2010، 119):

1. دراسة محتوى وسائل الإعلام على المستوى الواسع (Macro Level) بدلا من نماذج التأثير المباشر التي تعتمد على (مثير/استجابة)، والتأكيد على قوة وسائل الإعلام الفكرية والثقافية، وتوضيح موقف الهيمنة من خلال الطريقة التي تقدم بها العلاقات الاجتماعية والمشكلات السياسية التي يتمّ تحديدها.

2. تحدي النظريات الخاصة بالنص الإعلامي بوصفه تقديماً واضحاً للمعنى، وإعطاء اهتمام أكبر للبناء اللغوي والفكري أكثر من مجرد تحليل المحتوى التقليدي.
3. التأكيد على العلاقة بين ترميز الرسائل الإعلامية وتباين تفسيرات الجمهور، بدلاً من مفهوم الجمهور الموحد الذي اتفقت عليه الدراسات التقليدية بتأثير المسوح الخاصة بالمؤسسات الإذاعية ووكالات الإعلان.
4. الاهتمام بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تداول وتأمين تعريفات الهيمنة الفكرية وتقديمها، والتي تختلف تماماً عن نماذج الثقافة الجماهيرية التي تتناولها البحوث الأمريكية.

ويمكن أن نلاحظ عبر هذه النقاط أن الدراسات الثقافية في مجال النقد الإعلامي تركز على فرضية الهيمنة التي وضعها غرامشي والتي تذهب إلى تأثير السلطة على الخطاب الإعلامي، وتحويله إلى إعادة إنتاج للخطاب السياسي والأيديولوجي لتأكيد هيمنة أفكار السلطة على المجتمع.

كما أن الدراسات الثقافية تذهب إلى أن المضمون الإعلامي غير محايد وأن اللغة الإعلامية رغم وصفها بالوضوح والبساطة إلا أنها يمكن أن تحمل معانٍ متعددة وفق أسلوب بناء النص، كون عملية الصناعة الإعلامية أصبحت لا تتعلق بالمعلومة بحد ذاتها وإنما بطريقة استعمال اللغة في سردها، وحينها تصبح اللغة الأداة التي تستخدم لنقل الأيديولوجيا ضمن الأخبار ليست لكونها (أي اللغة) تحمل طابعاً أيديولوجياً "وإنما الاستعمال الذي تستعمل به اللغة هو الذي يحمل ذلك الطابع" (ابريير، 2010، 57).

وتهتم الدراسات الثقافية أيضاً بالتباين بين الجمهور، وعلى أساس هذا التباين فإن تفسير الرسائل الإعلامية سيكون متبايناً أيضاً ووفق عملية فك الترميز الذي يقوم به المتلقي، وهذا الاتجاه يأتي انطلاقاً من المفهوم الذي ذهب إليه مفكرو مدرسة برنجهام بأنه ليس هناك "صناعة ثقافية" كما ذهب هركامير وادرنو، وإنما صناعات ثقافية متعددة، مع التركيز على الثقافة الشعبية. ونجد أن هذا التوجه ممكن أن يساهم في تطوير دراسات الإعلام البديل بكونه يمثل إعلاماً شعبياً، تمارسه الفئات "المهمشة" بعيداً عن الإعلام التقليدي الموجه الذي تسيطر عليه الجهات المهيمنة سياسياً واقتصادياً. وتبرز في هذا

الاتجاه دراسة اعلام الأقليات والجماعات الصغيرة، سواء التقليدي منه (الصحف والإذاعة والتلفزيون) ام الجديد الرقمي عبر مواقع الانترنت ومن ضمنها مواقع التواصل الاجتماعي. وفي هذا الجانب يشير هول الى العلاقة بين وسائل الإعلام والتنوع الثقافي كعلاقة تسيطر عليها الهيمنة، وفق مفهوم غرامشي، حيث " تستفيد أجهزة الإعلام من الشفرات المهيمنة في إعادة إنتاج الأفكار والحوارات التي تسهم في سيطرة جماعات ثقافية عرقية معينة" (سيابيرا، 2012، 130) ولكن في الوقت نفسه فان هول يشير الى ان الجماعات الأخرى لها شفراتها الخاصة بها بأطرها المعرفية ومرجعياتها، وهذا ما يجعل هذه الجماعات تقاوم خطاب الجماعة المهيمنة وتحاول ان تجد خطابها الخاص عبر وسائل الإعلام البديل.

لقد حققت الدراسات الثقافية توسعا كبيرا حتى في الولايات المتحدة واستطاعت ان تجد لها توجهات بحثية متعددة لتنتشر بشكل واضح مع تناول مختلف النصوص.

### التحليل النقدي للخطاب الإعلامي

أتاح التحول من نظرية النص الى الخطاب مجالا واسعا امام الدراسات النقدية لتناول مختلف النصوص المنتجة سواء على صعيد الادب ام السياسة ام الإعلام وغيرها من الفروع الإنسانية.

ورغم ان إشكالية التفريق بين النص والخطاب لازالت قائمة ولم تحسم بشكل بات، الا ان الباحثين الأساسيين في مدرسة التحليل النقدي للخطاب اتفقوا على ان الخطاب هو اللغة في مجال استخدامها الاجتماعي

ويشير فان دايك الى ان الخطاب ظاهرة اجتماعية متعددة الابعاد، مبينا أن التعريف المكتمل او الناقص للخطاب يتضمن ابعادا كثيرة ويتكون من تصورات اخرى كثيرة تحتاج الى تعريف (دايك، 145).

فيما تحدد روث ووداك مفهوم الخطاب من وجهة التحليل النقدي بأنه اللغة (بشكلها المقروء والملفوظ) بوصفها شكلا من اشكال الممارسة الاجتماعية، اي انه يشير الى علاقة جدلية بين حدث خطابي معين والمواقف والمؤسسات والهياكل الاجتماعية التي تعد اطارا له.

وفي هذا الجانب يشير نورمان فيركلوف الى ان مفهوم اللغة الذي نحتاج اليه في الدراسات النقدية هو الخطاب، اي اللغة باعتبارها ممارسة اجتماعية تتحكم فيها الابنية الاجتماعية (فيركلوف، 2016، 35)..

### اتجاه فيركلوف لتحليل الخطاب الاجتماعي

الخطابات ليست مجرد تعبير محض عن الممارسات الاجتماعية، بيد انها تخدم كذلك أهدافا، هي على وجه التحديد، ممارسة السلطة (ماير، 82). وتمارس الخطابات السلطة في المجتمع نتيجة كونها تؤسس طرق الحديث والتفكير والفعل وتنظمها. ان الشمولية التي تميز الخطاب بشكل عام ادت الى تعدد المجالات التي يتناولها التحليل النقدي للخطاب بتعدد اشكال النصوص التي يتناولها وحسب الاتجاه الذي يعمل عليه الباحث. لذلك فإن فيركلوف يعارض اي رؤية تربط على نحو تام طرق البحث (المنهجية) بحقول معينة او أنماط نصوص. ويرفض الحد من حدود مجالات التطبيق الخاصة بالمقاربة الجدلية-العلائقية التي قد تتغير عندما تطبق في مجالات مختلفة. ورصد فايركلوف وفوداك ثماني توجهات مختلفة للتحليل النقدي للخطاب هي (اللطف، 2009):

1. التوجه الفرنسي في تحليل الخطاب خاصة كتابات ميشيل فوكو
2. اللغويات النقدية ممثلة بكتابات فولر، وكريس، وهودج
3. التحول السوسيوثقافي وتحول الخطاب ممثلة في اعمال فايركلوف
4. السيميوطيقا الاجتماعية ممثلة بكتابات كريس واخرون
5. منهج التحليل التاريخي للخطاب ممثلا في كتابات جماعة فيينا المتحلقة حول روث فوداك
6. تحليل القراءة، ممثلا في كتابات اوتز ماس
7. مدرسة دويسبرج ممثلة بكتابات جاجر
8. الدراسات السوسيو معرفية، وتضم معظم كتابات فان دايك

وبشكل عام فإن فيركلوف تأثر باللغويات النقدية وبأعمال ميشيل فوكو وغرامشي عن الهيمنة الايديولوجية، اضافة الى تاثره بعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، والخطاب بالنسبة الى فيركلوف هو اللغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعية من وجهة نظر معينة،

ويرى ان الخطابات تشكل وتعيد انتاج الهويات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وتمثل نظم المعرفة والاعتقاد لمستخدمي تلك اللغة (شومان، 2007، 95).

### فان دايك والتحليل النقدي للخطاب

في نهاية الثمانينات من القرن الماضي قدم فان دايك نظرية جديدة تتضمن عدة فروع عملية عن الأخبار في الصحافة، وتبنى هذه النظرية لوصف وتحليل عملية اعادة انتاج الافكار المنحازة اثنيا في وسائل الاعلام، وسوء استخدام القوة واعادة انتاج عدم المساواة من خلال العمليات الايديولوجية في المجتمع وعبر وسائل الاعلام (شومان، 2007، 79).

ولغرض فهم التقارير الإخبارية بشكل كافٍ يطلب فان دايك بتحليلها كنتيجة للعمليات المعرفية والاجتماعية للخطاب وإنتاج المعنى من قبل الصحفيين، كما يجد انه من المفيد التمييز بين المعالجة المعرفية أو الممارسات الاجتماعية للتواصل النصي وبناء النصوص الإعلامية نفسها. ويركز فان دايك على البنية النصية للتقارير الإخبارية لغرض ربطها بسياقاتها المعرفية أو الاجتماعية أو السياسية (9، 1988، dijk).

وينوه فان دايك الى الاختلافات الواضحة في استخدام اللغة بين الصحف النوعية او النخبوية والصحافة الشعبية، اذ تميل الاولى الى استخدام جمل طويلة معقدة، والعديد من التسميات، وفي بعض الاحيان تعرض التقارير الاخبارية بنى نحوية نادرة في اشكال الخطاب الاخرى مثل الجمل التقريرية المحولة (جبارة، 2012، 456).

وفي ما يخص التحليل النقدي للأعلام يذهب فان دايك الى الحاجة لدراسة سبل الولوج الى الخطاب عبر تحديد من له منفذ الى (انتاج) الأخبار او البرامج، ومن يسيطر على مثل هذا المنفذ؟ ومن يستطيع ان ينظم المؤتمرات الصحفية المفتوحة للصحفيين؟ واي الصحف لها حق النشر؟ ثم من الذي تعقد المقابلات معه ويستشهد بقوله؟ واي الافعال والاحداث تُعرّف بانها أخبار؟ واي الافتتاحيات ومقالات الرأي او الرسائل تنشر من بين تلك التي تصل الى المحرر؟ ومن يحق له الاشتراك في برنامج تلفازي؟ وبعبارة اكثر تعميماً: من الذي يقبل تعريفه للموقف السياسي والاجتماعي ويؤخذ على محمل الجد؟

ومن هذا يتضح لنا ان عملية التحليل النقدي للخطاب الاعلامي تشمل جميع جوانب انتاج النصوص الاعلامي بهدف التعرف على طبيعة السياق الذي تتم به هذه العملية ومن



ثم معرفة شكل السيطرة على سياق انتاج الخطاب وكيف يتم التحكم ببنى الخطاب اي ما الذي يجب ان يقال ؟ وكيف تتم صياغته (بأي كلمات، وفي اي نمط من الجمل، وبأي ترتيب، وفي اي موضع، في المقدمة ام الخاتمة) (دايك، 2014، 47)

ولهذا يمكننا القول ان التحليل النقدي للخطاب الاعلامي يبدي بالنظر الى أن النص الإعلامي ناتج عن عدد من العمليات المعرفية والاجتماعية التي تؤثر في عملية صناعة الأخبار وتداولها عبر سلسلة من السياقات. وهو بذلك يمكن ان يكون شموليا يتناول مختلف عناصر العملية الاتصالية، سواء عبر التركيز على تحليل البنية السطحية للنص الاخباري او البنية العميقة، او تحليل السياق، بما يمكن من تحديد البنى الكبرى المكونة للخطاب الاعلامي.

### إشكاليات وملاحظات

رغم ان الاتجاه النقدي في الدراسات الإعلامية ظهر منذ اربعينيات القرن العشرين وصولا الى عقد التسعينيات حين ترسخ اتجاه التحليل النقدي للخطاب الإعلامي الا ان هذه الدراسات كما اشرنا في المقدمة تواجه عدد من الإشكالات والملاحظات في الدراسات الاكاديمية المختصة بالإعلام (في كليات الإعلام بالعراق على وجه الخصوص).

ومن الإشكالات التي يمكن تلمسها في هذا الجانب ربط تحليل الخطاب بالدراسات الألسنية وعده منهاجا يتعلق باللسانيات النقد الادبي، لاسيما وان مؤسسي هذا الاتجاه جلمهم من الباحثين الذين انطلقوا من مجال اللسانيات باتجاه المناهج الحديثة من البنيوية الى السيميائية الى التحليل النقدي. لذلك يجد عدد من الاكاديميين بأن هذه الدراسات لا تدخل في نطاق الدراسات التحليلية لإعلام.

من جانب آخر فأن العديد من الاساتذة والباحثين في مجال الإعلام يرون في الخطاب مرادفا للمضمون وعليه فأن الدراسات التي حملت عنوان الخطاب عمدت على قصر بحوث الإعلام على استخدام التحليل الكمي أداة للتحليل بدلا من الاساليب الحديثة في تحليل الخطاب والتي تتعامل مع اللغة، ولاسيما نظرية افعال الكلام لاوستن، والنظرية التداولية التي تعد احد اهم مرتكزات تحليل الخطاب في الاتجاهات التي اصطلح عليها بما بعد الحداثة.

ولعل التوسع في مفهوم الخطاب وتعدد المدارس التي تناولته منذ ظهور هذا المصطلح على يد هاريس اسهم كثيرا في ابتعاد الباحثين في مجال الإعلام عن الخوض في

هذا المجال، وبشكل عام فأن الكثير من الباحثين الإعلاميين يذهبون الى أن دراسات الخطاب هي دراسات لغوية وليست إعلامية، اسهم في ذلك الدراسات التي تتوقف عند نشأة هذا الاتجاه دون الوصول الى المدارس الحديثة التي انطلقت من مدرسة فرانكوفرت وتطورت على يد رواد منهج تحليل الخطاب النقدي.

كما أن هناك خلافا بشأن التوجه النقدي في كونه منهجا ام اسلوبا، والواقع يشير الى ان تعدد الاتجاهات والمدارس التي تستخدم التحليل النقدي عمقت هذا الخلاف، غير أن ذلك لم يمنع في ان يكون التحليل النقدي منهجا بحثيا متعدد الاتجاهات والأساليب، ويستخدم ادوات عدة منها الكمية التي يستعين بها حيثما تطلب الامر.

الامر الآخر الذي يثير اشكالية في موضوع المنهج النقدي، هو الخلط بين النقد من حيث كونه تقييما للعمل او النص الإعلامي وبيان مواطن الضعف والقوة فيه استنادا الى التعريفات المعجمية للنقد بكونه تحديدا لجوانب التميز والقصور في العمل الإعلامي، وبين الاتجاه النقدي الذي اسست له مدرسة فرانكوفرت ومعهد بيرمنغهام، ومن ثم ظهور التحليل النقدي للخطاب على يد فان داك وفيركلوف ووداك، والذي يربط بين الإعلام والمجتمع مرتكزا بشكل اساس على افكار ميشيل فوكو وغرامشي بشأن السلطة والهيمنة. وبشكل عام فأن عبارة "البحوث النقدية" في الاعلام تطلق على اتجاهات بحثية مختلفة تتراوح بين المقرب الاجتماعي في الدراسات الإعلامية، او المقتربات السيميائية والبنوية وما بعدها، فضلا عن التحليلات الخطابية والتحليلات الثقافية والايديولوجية لوسائل الاعلام (او ما يطلق عليها الدراسات الثقافية بشكل عام) (جبارة، 2012، 330).

ورغم ان المنتقدين للاتجاه النقدي في البحوث الاعلامية يرون في هذا التنوع والاختلاف جانب سلبي يبعد هذه الدراسات عن المنهجية العلمية التي بحاجة لقياس الصدق والثبات وفق اسس معينة كما معمول به في استخدام التحليل الكمي للمضمون، الا ان الحقيقة ان تعدد الأبعاد في دراسة الخطاب الاعلامي نقديا يجعل هذا الاتجاه اكثر عمقا واقرب الى استكشاف البنى العميقة التي يتضمنها الخطاب الاعلامي، كما يمكننا من ادراك عملية بناء الخطاب الاعلامي الذي يرتكز بالأساس على استخدام اللغة بأشكالها المختلفة وهو الامر الذي لا تستطيع البحوث الكمية الوصول اليه لاعتمادها على تحليل ما هو ظاهر من النص فقط دون محاولة سبر البنى التحتية او معرفة بنية النص الاعلامي الذي هو بطبيعته نص سردي لغوي.

لقد شغلت الدراسات النقدية لوسائل الاعلام حيزا كبيرا وواضحا في اوربا والولايات المتحدة، ولم تقف عند حدود النظريات التي تناولناها بإيجاز فيما سبق، فهناك نظريات أخرى مثل النظرية الاقتصادية السياسي، ونظرية الهيمنة، ونظرية التبعية، إضافة الى نظرية السرد، ونظريات التلقي.

## الاستنتاجات

مما تقدم يمكن أن نستنتج أن الدراسات النقدية هو اتجاه بدأ يتوسع في الدراسات الإعلامية بمختلف دول العالم وله اسسه ومرجعياته الفكرية والعلمية التي جعلته توجهها مهما في دراسات الإعلام.

تتضمن الدراسات النقدية الإعلامية اكثر من اتجاه وفق الأسس والمرجعيات الفكرية ومن اهم المدارس التي تتناول دراسة الاعلام هي: مدرسة فرانكوفرت (النظرية النقدية)، ومدرسة برمنغام (الدراسات الثقافية)، وتحليل الخطاب النقدي.

الدراسات النقدية لا تعني بتحديد الجيد والريء في صناعة الإعلام وانما تهتم بدراسة البنى العميقة التي تتضمنها المواد الإعلامية، وكيفية إعادة انتاج الخطاب السياسية وخطاب السلطة عبر الإعلام، وأهتمت بشكل أساس بالصناعة الثقافية، ودور الاعلام في تشكل الثقافة الشعبية، إضافة الى الأيديولوجيا في الإعلام، والخطاب العنصري، والجندر (الدراسات النسوية).

## التوصيات

يوصي الباحث بالآتي:

1. الاهتمام بالدراسات النقدية في مجال الإعلام وافساح المجال للباحثين لدراسة المنتج الإعلامي وفق هذا الاتجاه
2. تدريس النظريات النقدية واتجاهاتها في كليات الإعلام ولاسيما بالنسبة لطلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)
3. اصدار مطبوع خاص بالدراسات النقدية للإعلام يساهم به الباحثون المختصون في هذا المجال في العراق.

4. تأسيس مختبر او تجمع علمي مختص بالباحثين والمهتمين بمجال الدراسات النقدية بما ذلك (السيمائية، وتحليل الخطاب) يتكفل بتطوير الدراسات بهذا المجال ودعم الباحثين وعقد الملتقيات المتخصصة اسوة ببعض الجامعات العربية.

## المصادر

1. إبتسام علي حسين. (01 ديسمبر، 2014)،، المجال العام في الدولة السلطوية: مفهوم القوة بين الخطاب والفاعلين، . تاريخ الاسترداد 07 آب، 2020، من المركز العربي للبحوث والدراسات: <http://www.acrseg.org/21431>
2. إبراهيم ونزار. (5 مارس، 2014). إمكانات وحدود نقد المجتمع: ماكس هوركهايمر (1895-1973م) أنموذجاً. تاريخ الاسترداد 15 8، 2020، من مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث: <https://www.mominoun.com/articles>
3. الزمخشري. (1996). أساس البلاغة، معجم في اللغة والبلاغة. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
4. الن هاو. (2010). النظرية النقدية -مدرسة فرانكوفرت. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
5. اولجا جوديس بيلي. (2009). فهم الاعلام البديل. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
6. بشير ابرير. (2010). دراسات في تحليل الخطاب غير الادبي. اربد، الاردن: عالم الكتب الحديث.
7. تون أ.فان داك. (بلا تاريخ). دراسات الخطاب النقدي:المقاربة المعرفية الاجتماعية، ضمن، م س، ص145. تأليف روث ووداك، مناهج التحليل النقدي للخطاب. القاهرة.
8. توين فان داك. (2014). الخطاب والسلطة، القاهرة. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
9. حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد. (2010). الاتصال ونظرياته المعاصرة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
10. حسين حاج محمدي. (2019). مدرسة برمنغهام -ماهيتها ورؤاها في بوتقة النقد والتحليل. بيروت: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية.
11. د إبراهيم الحيدري. (27 مارس، 2009). الاصول الاجتماعية والثقافية والفلسفية لمفهوم النقد، الجمعة 27 مارس 2009. تاريخ الاسترداد 15 8، 2020، من مجلة ايلاف الالكترونية: [html.422276/3/https://elaph.com/Web/ElaphWriter/2009](http://html.422276/3/https://elaph.com/Web/ElaphWriter/2009)
12. رويدي عدلان. (مجلد:07 عدد:1 2018). الدراسات الثقافية النشأة والمفهوم. مجلة اشكالات، 150-170.
13. سايمون ديورنغ. (2015). الدراسات الثقافية:مقدمة نقدية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

14. ستيفن اريك برونر. (2016). النظرية النقدية -مقدمة قصيرة جدا. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
15. سوزان القليني. (2014). النقد الاعلامي. القاهرة.
16. سيجفريد ياجر وفلورينتتاين ماير. (بلا تاريخ). الجوانب النظرية والمنهجية في التحليل النقدي للخطاب وتحليل التصرفات عند فوكو. تأليف روث ووداك، مناهج التحليل النقدي للخطاب. القاهرة.
17. صفاء جبارة. (2012). الخطاب الاعلامي بين النظرية والتحليل. الاردن: دار اسامة للنشر.
18. عبد السلام الأشهب. (2013). أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لدى هابرماس، . الاردن: الأردنية للنشر والتوزيع.
19. عبد الغفار مكاي. (2017). النظرية النقدية لمدرسة فرنكفورت (تمهيد وتعقيب نقدي). المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.
20. علي بن شويل القرني. (7--30--2011). الإعلام الاجتماعي يستند بـ"هابرماس". الجزيرة، 8.
21. عماد عبد اللطيف. (2009). من الوعي الى الفعل -مقاربات معاصرة في مقاومة الخطاب السلطوي. مجلة ثقافات، كلية الاداب بجامعة البحرين، -70 71.
22. قياتي عاشور. (04 11, 2019). يورغن هابرماس: المجال العام - مقال موسوعي. تاريخ الاسترداد 07 08, 2020، من اضاءات:  
<https://www.ida2at.com/jurgen-habermas-public-domain-article-encyclopedia/>
23. كمال بومير. (2010). النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركماير الى اكسل هونيث. الدار العربية للعلوم ناشرون: بيروت.
24. ماكس هوركماير، تيودور ف. أدورنو،. (2006). جدل التنوير. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
25. محمد شومان. (2007). تحليل الخطاب الاعلامي - اطر نظرية ونماذج تطبيقية. بيروت: الدار المصرية اللبنانية.
26. نورمان فيركلف. (2016). اللغة والسلطة. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
27. نورمان فيركلوف. (2015). الخطاب والتغير الاجتماعي. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
28. هريبت ماركوز. (1988). الانسان ذو البعد الواحد. بيروت: دار الآداب.
29. يوجينا سيابيرا. (2012). التنوع الثقافي والإعلام العالمي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
30. Dijk, V., (1988). News Analysis. Hillsdale, New Jersey: LAWRENCE ERLBAUM ASSOCIATES, PUBLISHERS.

# تطوير واختبار صدق مقياس معيقات حرية الصحافة الاستقصائية في العراق

م. د. فتح الله غازي إسماعيل الشيخ  
كلية الإسراء الجامعة - قسم الإعلام، بغداد\العراق

## **Development and Validation of the Barriers to the Freedom of Investigative Journalism in Iraq**

**Instructor Dr. Fatihalaa Ghazi Ismail Al-Shaikh**

Al-Esraa University College - Media Department, Baghdad/Iraq

Email: fatihalaa@esraa.edu.iq

## المستخلص

رغم وجود الغطاء الدستوري لحرية عمل الصحافة الاستقصائية في العراق وفق المادة (38)، الفقرة ثانياً من الدستور العراقي 2005 والتي تمنح حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر، إلا أنّ عمل الصحافة الاستقصائية هو الآخر مازال مقيداً بعدما خرج من قيود حكومات ما قبل التغيير السياسي عام 2003، ولكنه سرعان ما وضعت أمامه معيقات لم تمنحه ممارسة الحق الدستوري في ظل نظام سياسي ديمقراطي تعددي، مما جعله غير قادر على تادية واجبه المهني بالشكل المطلوب والصحيح دفعت به إلى الابتعاد عن الموضوعية كقيمة أساس في العمل الصحفي الاستقصائي الذي يسعى فيها الصحفي جاهداً لتحقيقه وليقدم للمتلق المعلومة اللازمة والمراد البحث والتقصي عنها بصورتها الحقيقية (الحيادية). وتكمن مشكلة هذه الدراسة في الوصول إلى مقياس لمعيقات حرية الصحافة الاستقصائية عقب تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003. وتهدف هذه الدراسة الوصفية المنهجية إلى تطوير واختبار مقياس معيقات حرية عمل الصحافة الاستقصائية في العراق والتي شملت عينة مكونة من 110 صحفي وصحفية من مختلف أنحاء العراق. استعملت استبانة بصيغة إلكترونية عبر الإنترنت وأخرى ذاتية الإملاء لجمع البيانات والتي تكونت من ثلاثة محاور: المحور الأول هو المعلومات الديموغرافية والمحور الثاني هو المعلومات المهنية والمحور الثالث هو مقياس معيقات حرية العمل الصحافة الاستقصائية في العراق. استعملت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، الإصدار 26 لتحليل البيانات. استعملت إجراءات التحليل العاملي (التحليل العاملي الأساسي) لغرض اختبار مدى ارتباط الفقرات بالمحور المناظر. أظهرت نتائج الدراسة وجود سبعة عوامل رئيسة كمعيقات لحرية الصحافة الاستقصائية في العراق والتي شملت الرموز الدينية، الزعامات والرموز السياسية، الجماعات المسلحة والميليشيات الخارجة عن القانون، الأجهزة الأمنية والمخابراتية، التهديد والتلويح باللجوء للقانون، النفوذ الإقليمي، والنقابات المهنية والاتحادات الإعلامية، حيث أظهرت جميع هذه العوامل درجة عالية من الصدق والثبات.

**الكلمات المفتاحية:** تطوير مقياس، المعيقات، حرية الصحافة الاستقصائية





## Abstract

Although there is a constitutional coverage for the freedom of investigative journalism in Iraq according to the Amendment (38), the second item of the Iraqi constitution (2005) which give the freedom of the journalism, printing, advertisement, media, and publishing, however, the journalistic work still constrained after its release out of the constrains of the pre-political change government at 2003. But the journalistic work quickly faced hinderances which did not give it the practice of the constitutional right under the umbrella of the a multiple, democratic, political regimen which made it unable to perform its professional duty appropriately. As such, the journalistic work be away from objectivity as a fundamental value in such a work in which the journalist seeks to achieve it and presents the required information to the audience. Such information needs to be searched for in its actual form; without being biased.

The research problem lays in finding a tool that measures the freedom of journalistic work after the change of the political regimen in Iraq at 2003. This descriptive methodological study aims to develop and test a scale that measures the freedom of the journalistic work in Iraq. This study included a convenience sample of 100 journalists across Iraq. An online survey was used that includes the socio demographic sheet, the professional information, and the freedom of journalistic work scale in Iraq.

Data were analyzed using the statistical package for social sciences (SPSS) for windows, version 26, Chicago, IL. The factorial analysis (principal component analysis) was used.

The study results displayed the emergence of seven factors as barriers to the freedom of the journalistic work in Iraq which include the religious figures, political figures, militias, armored, and out-of-law groups, security and intelligence systems, threatening and law pledge, the regional authority, and the professional syndicates and media unions. All of these factors exhibited a great degree of validity and reliability.

**Keywords:** Scale development, Freedom of investigative Journalism, Barriers

## المقدمة

إن الصحفيين العاملين في مجال الصحافة الاستقصائية يختلفون تماماً عن العاملين في مجال الصحافة التقليدية كونهم؛ أي الاستقصائيون، يعملون بصورة مستقلة للكشف عن الأخطاء في المجتمع والحكومات ومن ثم يحشدون الرأي العام من أجل مطالبة صناع القرار بالإصلاح. وهذا مما جعل الصحافة الاستقصائية أن تؤثر بصورة إيجابية في العملية السياسية في العراق، إلا أنهم ظلوا في معزل عن التواصل المباشر معها. ولم يسعوا لإيجاد البيئة التشريعية والقانونية لممارسة هذا الفن الصحفي الجديد الذي يسهم مع السلطات الرقابية والقضائية في الحد من ظاهرة الفساد واستغلال المنصب الحكومي والمال العام لمآرب وأغراض شخصية وحزبية.

وهذا مما جعل العاملين في مجال الصحافة الاستقصائية بأن يظلوا متقيدين بالقيم المهنية والالتزام بالموضوعية، حيث تمارس الصحافة الاستقصائية على صناع القرار السياسي عبر تحشيد الرأي العام وتحريضه للوقوف بوجه الفاسدين في العمل الحكومي. لذا، فقد أصبح أداؤها قوة رئيسية في قيادة عملية التغيير والإصلاح (Proress، 1991). وتعرّف الصحافة الاستقصائية على أنها أحد أنواع الصحافة والتي يقوم فيها الصحفيون بالتحقيق والتقصّ في موضوع معين مثل الجرائم الخطيرة أو الفساد السياسي أو مخالفات الشركات. وقد يقضي الصحفي الاستقصائي شهوراً أو سنوات في البحث وإعداد التقرير وتعد الصحافة الاستقصائية مصدراً رئيساً للمعلومات وأن معظم الصحافة الاستقصائية يقوم بها صحفيون يعملون لدى صحيفة أو وكالة أنباء أو عامل حر (جرادات وابو حمام، 2013).

ونستنتج مما تقدّم أن عمل الصحافة الاستقصائية في يكشف الانحرافات في المجتمع بما فيها انحرافات السياسيين في الحكومات والتي تقود إلى تغيير اتجاهات الرأي العام من أجل المطالبة بالإصلاح وتحقيق العدالة في المجتمع. هذا ما تقوم به الصحافة الاستقصائية من خلال نموذج العامل المحفز Catalyst Model إزاء تلك الإصلاحات التي يجب أن تقام من خلال إثارة الرأي العام للمطالبة بالإصلاح، باعتبار إن

المعلومات السريّة التي حصلت عليها الصحافة الاستقصائية وترومُ كشفها أمام الرأي العام والتي من الممكن أن تقود إلى تغييرات في توجهات الرأي العام، وبالتالي خلف كتلة شعبية غاضبة ومتحفزة تؤدي إلى الإصلاح (Feldstein, 2008).

لذا، جاءت هذه الدراسة لتقدّم رؤية نظرية تطبيقية لسد الفجوة الحاصلة بين السلطة التشريعية والإعلام الاستقصائي في تشريع قوانين تساعد على تعزيز العمل في الصحافة الاستقصائية والتي تسهم في الحد من ظاهرة الفساد الذي طال العمل السياسي الحكومي. ولكون الصحافة الاستقصائية تنطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في أنّ المعلومة التي يقدمها الصحفي الاستقصائي للجمهور قد يترتب عليها مخاطر كبيرة تصل إلى حد فقدان حياته. وبالتالي، فقد يفكر الصحفيين الاستقصائيين بالابتعاد عن الخوض في غمار هذا المجال. لذا، جاءت هذه الدراسة لتطوير مقياس يحدد معيقات حرية الصحافة الاستقصائية في العراق وأنّ تحديد هذه المعوقات قد يسهم في مساعدة السلطات التشريعية في العراق في صياغة قوانين لحماية الصحفيين الاستقصائيين على أساس المعوقات المستخلصة من هذه الدراسة.

## المنهجية

دراسة وصفية أُجريت لتطوير مقياس معيقات الصحافة الاستقصائية. شملت الدراسة عينة ملائمة من 110 من العاملين في مجال الصحافة في العراق. تم جمع البيانات من خلال استبانة إلكترونية تم تعميمها من خلال عبر الإنترنت وأخرى ذاتية الإملاء لجمع البيانات والتي تكونت من ثلاثة محاور؛ المحور الأول هو المعلومات الديموغرافية والمحور الثاني هو المعلومات المهنية والمحور الثالث هو مقياس معيقات حرية الصحافة الاستقصائية في العراق.

## إجراءات الدراسة

تم تكوين بنود المقاييس من خلال إجراء عينة استطلاعية شملت 70 صحفي وصحفية، حيث وجهت لهم أسئلة مفتوحة النهاية لكل محور من محاور الدراسة. بعد ذلك، صنف الباحث الإجابات الأولية إلى أفكارٍ رئيسيةٍ والتي أُعيد صياغتها من خلال عرضها من

لجنة من خمسة خبراء (ملحق أ)؛ في مجال الصحافة والإعلام (2)، في مجال القياس والتقييم (2)، وواحد في مجال اللغة العربية. طلب الباحث من هذه اللجنة تقويم بنود المقياس حسب المعايير الآتية:

### جودة الفقرة

جودة الفقرة (على مقياس ليكرت الخماسي 1 = جودة ضعيفة جداً، 2 = جودة ضعيفة، 3 = جودة متوسطة، 4 = جودة جيدة، 5 = جودة جيدة جداً) تمثيل المقياس المناظر (مقياس ليكرت الخماسي 1 = غير ممثلة إطلاقاً، 2 = غير ممثلة نوعاً ما، 3 = ممثلة، 4 = ممثلة جداً، 5 = ممثلة للغاية) الصدق الظاهري للمستجيب (على مقياس ليكرت الخماسي 1 = ليس لها صدق ظاهري، 2 = لها بعض الصدق الظاهري، 3 = لها صدق ظاهري بدرجة، 4 = لها صدق ظاهري جيد، 5 = لها صدق ظاهري قوي) بعد ذلك، يرجى بيان بنعم أو لا إذا ما كانت الفقرة منطوية على مشكلة ما ولماذا. وأخيراً، هنالك مساحة لمقترحاتكم لتحسين الفقرة.

### إنحياز الفقرة

طلب من لجنة الخبراء البيان بنعم أو لا فيما إذا كانت الفقرة انحياز كامن أو إساءة. إذا كانت الإجابة بنعم، يبين لماذا كانت الفقرة منحازة وباتجاه من. أخيراً، هنالك مساحة لمقترحاتكم لتحسين الفقرة. وفي الآخر، بين المقياس الكلي من ناحية تمامه الكلي باستعمال مقياس ليكرت الخماسي 1 = غير تام إطلاقاً، 2 = غير تام نوعاً ما، 3 = تام، 4 = تام جداً، 5 = يُغطي بصورة تامة المجال المحدد. هنالك مساحة لتعليقاتك حول تمام المقياس والتوصية لتضمين أية فقرة لتعزيز تمام المقياس.

### التحليل الإحصائي



تم تحليل البيانات باستعمال الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار 26 لنظام الوندوز. استعمل الباحثان إجراءات التكرار والنسب المئوية والتحليل العملي (تحليل المكونات الأساس) ومعامل كرونباخ ألفا لاختبار ثبات المقياس.

### الاعتبارات الأخلاقية

أوضح الباحث الهدف من الدراسة لأفراد عينة البحث وأن مشاركتهم ستكون طوعية بحيث يمكنهم الانسحاب من الدراسة متى شاءوا وأن جميع البيانات المأخوذة من هذه الدراسة ستعامل بسريّة تامة من قبل الباحث.

### النتائج

جدول (1) الصفات الديموغرافية لأفراد عينة البحث (ن = 110)

النسبة المئوية	التكرار	المتغير
		العمر (بالسنوات)
25.5	28	33-22
38.2	42	45-34
24.5	27	57-46
11.8	13	70-58
11.67	42.66	المتوسط والانحراف المعياري
		الجنس
82.7	91	ذكر
17.3	19	أنثى
		المؤهل الدراسي
1.8	2	إعدادية
4.6	5	معهد
42.7	47	بكالوريوس
2.7	3	دبلوم عالي
21.8	24	ماجستير
26.4	29	دكتوراه
		هل أن الشهادة الحاصل عليها كانت في مجال الصحافة والإعلام؟
60.0	66	نعم
40.0	44	لا

عدد سنوات العمل في مجال الصحافة والإعلام		
5-1	30	27.3
10-6	17	15.4
15-11	22	20.0
16 ≤	41	37.3
المتوسط والانحراف المعياري	13.27	9.83

### جدول (2) تشبع العوامل لمقياس الرموز الدينية

ألفا كرونباخ في حالة حذف البند	التشبع	البند
		أولاً: من وجهة نظرك، كيف يمكن للرموز الدينية أن تكون مُعيّناً لحرية الصحافة الاستقصائية؟
0.827	0.713	1. تقديس الرموز الدينية جعل التكلم عنهم وعن أتباعهم كالمساس بالرب
0.830	0.631	2. نفوذ الرموز الدينية وما يصل من أموال لهم وللجيوش من أتباعهم جعل مهمتهم تسقيط أي إنسان ينتقدهم
0.834	0.717	3. أي موقف لرجل الدين يعد نافذاً ويصعب على الإعلامي مواجهته
0.830	0.599	4. حينما تنتقد الرموز الدينية الإعلاميين أو تحرّض على محاربة خطاب إعلامي ضمن خطبها في الجوامع أو المناسبات الدينية باستعمال خطاب محرّض أو توجيه بالضد من ذلك الخطاب
0.819	0.668	5. عندما تكون الرموز الدينية منغلقة أو أحادية الحديث، لا تتقبل أية أسئلة فكرية إزاء الدين
0.870	0.229	6. عندما يكشف الإعلام فساد المتسترين بلباس الدين
0.825	0.853	7. عندما تكون الرموز الدينية متطرفة طائفيًا أو مذهبيًا
0.828	0.824	8. عندما لا تؤمن الرموز الدينية بالتمذّن وحدثة العصر والتطور التكنولوجي
	0.756	اختبار كايزر - ماير - أولكن
	428.447	مربع كاي
	28	درجة الحرية
	0.000	معنوية كفاية العينة
	0.852	معامل ألفا كرونباخ
	0.852	معامل الارتباط بين بنود المقياس
	0.000	معنوية الارتباط بين بنود المقياس

يبين هذا الجدول أنّ جميع بنود المقياس لها قيم ارتباط عالية وتشير قيمة اختبار كايزر ماير أولكن إلى كفاية العينة (0.756، ) وأنّ معامل الارتباط بين بنود المقياس هي

(0.852) بدلالة معنوية (0.000).

### جدول (3) التباين الكلي المفسر لمقياس الرموز الدينية

استخلاص قيم التشعبات المربعة			قيم الجذر الكامن الأولية			البند
التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	
50.022	50.022	4.002	50.000	50.022	4.002	1
65.445	15.422	1.234	65.445	15.422	1.234	2
			77.713	12.268	0.981	3
			84.482	6.770	0.542	4
			90.199	5.717	0.457	5
			94.749	4.550	0.364	6
			98.229	3.480	0.278	7
			100.000	1.771	0.142	8

طريقة الاستخلاص: تحليل المكونات الرئيسية

يبين هذا الجدول أن بنود هذا المقياس تفسر 65.444% من التباين الحاصل.

### جدول (4) تشبع العوامل لمقياس للزعامات والرموز السياسية

ألفا كرونباخ في حالة حذف البند	التشبع	البند
0.964		ثانياً: من وجهة نظرك، كيف يمكن للزعامات والرموز السياسية أن تكون مُعيقاً لحرية الصحافة الاستقصائية؟
0.972	0.685	1. عندما تخفي الرموز السياسية ما لا تريد أن يظهر للإعلام
0.963	0.875	2. عندما لا تكون هنالك وزارة رسمية تمثل الإعلاميين والصحفيين، يكون هنالك تأثير واضح من السياسيين والزملاء نفوذ في الإعلام
0.963	0.780	3. عندما ترفض الرموز السياسية وجود مؤسسات إعلامية مهنية رصينة
0.963	0.757	4. عندما ترفض الرموز السياسية الآراء ووجهات النظر وتغليب رأي على آخر

0.963	0.761	5. عندما تمارس الرموز السياسية سياسة تكميم الأفواه الفاضحة للمفسدين منهم
0.963	0.787	6. عندما تبذل الرموز السياسية المال السياسي في خلق بروبكندا إعلامية لتغيير القنوات
0.963	0.762	7. عندما تكون الرموز السياسية دكتاتورية مستبدة
0.967	0.783.	8. عندما تقمع الرموز السياسية الأصوات المناهضة لها
0.963	0.641	9. عندما يخالف الإعلام وجهات نظرهم السياسية أو كان به مساسٌ لأحزابهم السياسية
0.962	0.755	10. من خلال التسلط على شبكة الإعلام الرئيسة في العراق فضلاً عن سيطرتها على وزارة الاتصالات
0.963	0.848	11. عندما تعمل الرموز السياسية على جعل الإعلام السياسي بيد أناسٍ غير مهنيين
0.962	0.798	12. عندما تفتقد الوعي الديمقراطي الحقيقي وتلجأ إلى أساليب الوعيد والتهديد
0.963	0.842	13. عندما تستعمل الرموز السياسية المال السياسي إما للقمع وإمّا للإغراء
0.965	0.795	14. عندما لا تمتلك الرموز السياسية الثقافة الكافية لمواجهة الأفكار بالأفكار
	0.613	15. عندما يكون السياسي هو المُمُول والقائم بالاتصال
	0.930	اختبار كايزر - ماير - أولكن
	1866.570	مربع كاي
	105	درجة الحرية
	0.000	معنوية كفاية العينة
	0.966	معامل ألفا كرونباخ
	0.852	معامل الارتباط بين بنود المقياس
	0.000	معنوية الارتباط بين بنود المقياس

يبين هذا الجدول أنّ جميع بنود المقياس لها قيم ارتباط عالية وتشير قيمة اختبار كايزر ماير أولكن إلى كفاية العينة (0.930، ) وأنّ معامل الارتباط بين بنود المقياس هي (0.966) بدلالة معنوية (0.000).

جدول (5) التباين الكلي المفسر لمقياس للزعامات والرموز السياسية





استخلاص قيم التشعبات المربعة			قيم الجذر الكامن الأولية			البند
التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	
69.526	69.526	10.429	69.526	69.526	10.429	1
76.420	6.894	1.034	76.420	6.894	1.034	2
			81.051	4.631	0.695	3
			84.803	3.752	0.563	4
			87.793	2.990	0.449	5
			90.243	2.449	0.367	6
			92.548	2.305	0.346	7
			94.279	1.731	0.260	8
			95.702	1.423	0.214	9
			96.697	0.995	0.149	10
			97.596	0.898	0.135	11
			98.350	0.755	0.113	12
			99.040	0.690	0.104	13
			99.704	0.663	0.100	14
			100.000	0.296	0.044	15

طريقة الإستخلاص: تحليل المكونات الرئيسية  
يبين هذا الجدول أن بنود هذا المقياس تفسر 76.42% من التباين الحاصل.

## جدول (6) تشبع العوامل لمقياس الجماعات المسلحة والميليشيات الخارجة عن القانون

ألفا كرونباخ في حالة حذف البند	التشبع	البند
0.906		ثالثاً: من وجهة نظرك، كيف يمكن للجماعات المسلحة والميليشيات الخارجة عن القانون أن تكون مُعيقاً لحرية الصحافة الاستقصائية؟
0.931	0.846	1. من خلال التصفية الجسدية أو التهديد بالتصفية للإعلامي أو لأسرته
0.901	0.580	2. امتلاكها لوسائل إعلامية مضادة للإعلام المختلف معهم بالرأي
0.940	0.887	3. قدرتها على التصفية الجسدية وإسكات الأصوات
0.907	0.463	4. إذا وجدَ الإعلام المصلحة إلى تسليط الضوء على جانبٍ غامضٍ وغير مفهومٍ لدى الجماعات المسلحة
0.907	0.843	5. عندما تكون الفصائل المسلحة أو الميليشيات ذات غطاءٍ دينيٍّ
	0.843	6. عندما تصبح قوّة السلاح المنفلت هي من تمثل الأجهزة الرسمية الأمنية تبرر لنفسها حجب حرية الصحافة الاستقصائية
	0.886	اختبار كايزر - ماير - أولكن
	632.301	مربع كاي
	15	درجة الحرية
	0.000	معنوية كفاية العينة
	0.929	معامل ألفا كرونباخ
	0.929	معامل الارتباط بين بنود المقياس
	0.000	معنوية الارتباط بين بنود المقياس

يبين هذا الجدول أنّ جميع بنود المقياس لها قيم ارتباط عالية وتشير قيمة اختبار كايزر ماير أولكن إلى كفاية العينة (0.886، ) وأنّ معامل الارتباط بين بنود المقياس هي (0.929) بدلالة معنوية (0.000).

## جدول (7) التباين الكلي المفسر لمقياس الجماعات المسلحة والميليشيات الخارجة عن القانون

استخلاص قيم التشعبات المربعة			قيم الجذر الكامن الأولية			البند
التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	
74.239	74.239	4.454	74.239	74.239	4.454	1
			85.533	11.294	0.678	2
			93.303	7.770	0.466	3
			96.442	3.139	0.188	4
			98.891	2.449	0.147	5
			100.000	1.109	0.067	6

طريقة الاستخلاص: تحليل المكونات الرئيسية  
يبيّن هذا الجدول أن بنود هذا المقياس تفسّر 74.239% من التباين الحاصل.

## جدول (8) تشبع العوامل لمقياس الأجهزة الأمنية والمخابراتية

البند	التشبع	ألفا كرونباخ في حالة حذف البند
رابعاً: من وجهة نظرك، كيف يمكن للأجهزة الأمنية والمخابراتية أن تكون مُعيّقاتاً لحرية الصحافة الاستقصائية؟		
1. عندما يخالف الإعلامي المحظور في الخوض بموضوعٍ معينٍ ذي مساسٍ أمنيٍّ أو مخابراتيٍّ	0.500	0.922
2. عندما تحجب حق الوصول إلى المعلومة	0.622	0.917
3. تقييد حريته في الحصول على المعلومة أو في حركته	0.748	0.911
4. عندما تخفي النتائج الحقيقية في العمليات الإرهابية مثل العدد الفعلي للقتلى	0.739	0.911
5. في حال منع دخول الصحفيين لتغطية الحدث الذي يكون تحت إشراف القوات الأمنية كحادثة انفجار أو قتل أو حتى بعض المؤتمرات الصحفية لرجال القوات الأمنية	0.727	0.911
6. تزامم المعلومة والحفاظ على سريتها يجعل تداخل بنقل المعلومة بين السبق الصحفي والحفاظ على السرية	0.307	0.931

0.914	0.692	7. عندما تغيّبُ سياسة تقبّل النقد واحترام الرأي والرأي الآخر
0.915	0.666	8. عندما تأمرها بقوة السلاح والتهديد والاعتقال وبهذا، تكتم الأفواه عن نقل الحقائق كما هي
0.914	0.682	9. عند غياب التنسيق أو التعاون ووجود صورته نمطية لديهم ضد الإعلام
	0.906	اختبار كايزر - ماير - أولكن
	683.202	مربع كاي
	36	درجة الحرية
	0.000	معنوية كفاية العينة
	0.925	معامل ألفا كرونباخ
	0.902	معامل الارتباط بين بنود المقياس
	0.000	معنوية الارتباط بين بنود المقياس

يبين هذا الجدول أنّ جميع بنود المقياس لها قيم ارتباط عالية وتشير قيمة اختبار كايزر ماير أولكن إلى كفاية العينة (0.756، 0)، وأنّ معامل الارتباط بين بنود المقياس هي (0.852) بدلالة معنوية (0.000).

#### جدول (9) التباين الكلي المفسر لمقياس الأجهزة الأمنية والمخابراتية

البند	قيم الجذر الكامن الأولية			استخلاص قيم التشعبات المربعة		
	الكلي	النسبة المئوية للتباين	التراكمي	الكلي	النسبة المئوية للتباين	التراكمي
1	5.682	63.133	63.133	5.682	63.133	63.133
2	0.842	9.361	72.494			
3	0.636	7.066	79.560			
4	0.521	5.789	85.349			
5	0.402	4.471	89.820			
6	0.302	3.351	93.171			
7	0.265	2.949	98.402			
8	0.205	2.281	100.000			
9	0.144	1.598				

طريقة الاستخلاص: تحليل المكونات الرئيسية

يبين هذا الجدول أن بنود هذا المقياس تفسر 63.133% من التباين الحاصل.



## جدول (10) تشبع العوامل لمقياس التهديد والتلويح باللجوء

البند	التشبع	ألفا كرونباخ في حالة حذف البند
خامساً: من وجهة نظر، كيف يمكن للتهديد والتلويح باللجوء للقانون أن يكون مُعيقاً لحرية الصحافة الاستقصائية؟		
1. في حال عدم الإحاطة بقوانين حرية الصحافة والنشر	0.599	0.909
2. كونه قيد لمن يملك النفوذ والقوة لتقيد الصحافة والإعلام	0.709	0.903
3. فقدان الشفافية في القضاء ترهبُ الصحافة والإعلام	0.523	0.913
4. عندما يعتمد العمل الصحفي والإعلامي على التشهير والقذف بالشخصيات السياسية العامة من دون وجه حق	0.666	0.905
5. عندما يخطأ الصحفي ويكشف ما هو شخصي أو ما هو محظور النشر	0.677	0.904
6. عندما يكون القانون غامضاً ويحتمل التأويل في الصياغة وفي التطبيق	0.732	0.901
7. تليفق تهم وقضايا كيدية ضد الصحفيين والإعلاميين مؤطرة قانونياً	0.697	0.903
8. من خلال ممارسة الضغوط بحجب القناة من البث بحجة تجاوز تعليمات هيئة الإعلام والاتصالات من خلال رصد القناة بتهم مثل التشهير والتحريض على العنف	0.510	0.916
اختبار كايزر - ماير - أولكن	0.904	
مربع كاي	550.838	
درجة الحرية	28	
معنوية كفاية العينة	0.000	
معامل ألفا كرونباخ	0.918	
معامل الارتباط بين بنود المقياس	0.918	
معنوية الارتباط بين بنود المقياس	0.000	

يبين هذا الجدول أنّ جميع بنود المقياس لها قيم ارتباط عالية وتشير قيمة اختبار كايزر ماير أولكن إلى كفاية العينة (0.904، ) وأنّ معامل الارتباط بين بنود المقياس هي (0.918) بدلالة معنوية (0.000).

## جدول (11) التباين الكلي المفسر لمقياس التهديد والتلويح باللجوء

استخلاص قيم التشعبات المربعة			قيم الجذر الكامن الأولية			البند
التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	
63.929	63.114	5.114	63.929	63.641	5.114	1
			73.570	9.641	0.771	2
			80.293	6.723	0.538	3
			85.961	5.668	0.453	4
			90.640	4.679	0.374	5
			94.385	3.745	0.300	6
			97.437	3.051	0.244	7
			100.000	2.563	0.205	8

طريقة الاستخلاص: تحليل المكونات الرئيسية

يبين هذا الجدول أن بنود هذا المقياس تفسر 63.114% من التباين الحاصل.

## جدول (12) تشعب العوامل لمقياس النفوذ الإقليمي

البند	التشعب	ألفا كرونباخ في حالة حذف البند
سادساً: من وجهة نظرك، كيف يمكن للنفوذ الإقليمي أن يكون مُعيقاً لحرية الصحافة الاستقصائية؟		
1. من أجل فرض سياسات تلك الدول مقابل المال	0.718	0.930
2. عندما يكون للنفوذ الإقليمي قاعدة حكومية وسياسية بالداخل وله خلايا مدافعة عنه، وهنا تكون كذراع امتداد لقوة ذلك النفوذ تكون أقرب للإعلامي وكذلك تعيقه من إثارة أي مساوئ عن الدولة ذات النفوذ	0.737	0.928
3. عندما تكون المؤسسة مُجندة لتلك الدولة	0.860	0.919
4. عندما يوجه حملة إعلامية أقوى من قدرة الصحفيين داخل البلد	0.828	0.921
5. عندما تكشف الصحافة الاستقصائية أسراراً عن نفوذ الدول الإقليمية	0.436	0.946
6. من خلال الضغط على مراكز صنع القرار التي بدورها توجّهه أو تجبر بعض المنصات الصحفية والإعلامية على اتخاذ توجّه مُعيّن	0.767	0.926



0.925	0.786	7. لأن للنفوذ الإقليمي إعلامٌ مُمَوَّل وقوي ولديه أجندة خاصة تحارب الصحافة والإعلام المحلية أو الوطنية
	0.879	اختبار كايزر - ماير - أولكن
	694.107	مربع كاي
	21	درجة الحرية
	0.000	معنوية كفاية العينة
	0.938	معامل ألفا كرونباخ
	0.938	معامل الارتباط بين بنود المقياس
	0.000	معنوية الارتباط بين بنود المقياس

يبين هذا الجدول أنّ جميع بنود المقياس لها قيم ارتباط عالية وتشير قيمة اختبار كايزر ماير أولكن إلى كفاية العينة (0.904،) وأنّ معامل الارتباط بين بنود المقياس هي (0.918) بدلالة معنوية (0.000).

### جدول (13) التباين الكلي المفسر لمقياس النفوذ الإقليمي

استخلاص قيم التشعبات المربعة			قيم الجذر الكامن الأولية			البند
التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	
73.300	73.300	5.131	73.300	73.300	5.131	1
			82.992	9.692	0.678	2
			89.453	6.462	0.452	3
			93.572	4.119	0.288	4
			96.182	2.610	0.183	5
			98.485	2.303	0.161	6
			100.000	1.515	0.106	7

طريقة الاستخلاص: تحليل المكونات الرئيسية  
يبين هذا الجدول أن بنود هذا المقياس تفسر 73.3% من التباين الحاصل.

## جدول (14) تشبع العوامل لمقياس النقابات المهنية والاتحادات الإعلامية

البند	التشبع	ألفا كرونباخ في حالة حذف البند
سابعاً: من وجهة نظرك، كيف يمكن للنقابات المهنية والاتحادات الإعلامية أن تكون مُعيقاً لحرية الصحافة الاستقصائية؟		
1. ربما في تكون معوق من جهة الانتماء لها، لأنك يجب أن تنتمي لها وتأخذ بتعليماتها	0.591	0.910
2. اذا لم تكن قادرة على رفع كفاءة أعضائها	0.659	0.904
3. إذا كانت تتاجر بأعضائها لدى السلطة أو خارج الوطن	0.684	0.896
4. عندما تضع شروطاً فقط تخص الأكاديميين والدارسين بكليات الإعلام أن يكون لهم الحق بممارسة مهنة الصحافة والإعلام	0.651	0.910
5. عندما تكون هذه النقابات والاتحادات بيد الدولة والحكومات وقادة الأحزاب	0.676	0.895
6. عندما تكون حزبية وطائفية	0.761	0.894
7. عندما تغلب مصالحهم على المصلحة العامة	0.843	0.891
8. عندما تضرب مصالحها وتفصح في الساحة	0.577	0.899
9. عندما يغيب دورها في الدفاع بقوة عن الصحافة والصحفيين ضد الانتهاكات والتهديدات المختلفة	0.731	0.895
10. عندما تجهض حق الدفاع عن الصحفيين والإعلاميين كأقل رد	0.669	0.896
اختبار كايزر - ماير - أولكن	0.849	
مربع كاي	709.586	
درجة الحرية	45	
معنوية كفاية العينة	0.000	
معامل ألفا كرونباخ	0.908	
معامل الارتباط بين بنود المقياس	0.908	
معنوية الارتباط بين بنود المقياس	0.000	

يبين هذا الجدول أنّ جميع بنود المقياس لها قيم ارتباط عالية وتشير قيمة اختبار كايزر ماير أولكن إلى كفاية العينة (0.849، 0) وأنّ معامل الارتباط بين بنود المقياس هي (0.908) بدلالة معنوية (0.000).



### جدول (15) التباين الكلي المفسر لمقياس النقابات المهنية والاتحادات الإعلامية

استخلاص قيم الشعبعات المربعة			قيم الجذر الكامن الأولية			البند
التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	التراكمي	النسبة المئوية للتباين	الكلي	
5.234	55.819	5.582	55.819	55.819	5.582	1
3.654	12.602	1.260	68.421	12.602	1.260	2
			75.579	7.158	0.716	3
			81.796	6.217	0.622	4
			87.273	5.477	0.548	5
			91.329	4.056	0.406	6
			94.529	3.199	0.320	7
			97.013	2.484	0.248	8
			98.896	1.883	0.188	9
			100.000	1.104	0.110	10

طريقة الاستخلاص: تحليل المكونات الرئيسية

يبين هذا الجدول أن بنود هذا المقياس تفسر 63.133% من التباين الحاصل.

## المناقشة

أجريت هذه الدراسة الوصفية لتطوير مقياس معيقات حرية الصحافة الاستقصائية. أظهرت نتائج الدراسة أن جميع محاور الدراسة أظهرت درجة عالية من الصدق والثبات. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود سبعة عوامل كمعوقات لحرية الصحافة الاستقصائية، بحيث أظهرت هذه العوامل درجة عالية من الثبات من ناحية ارتباط بنود كل مقياس بالمحور المناظر من جهة والقيمة الكلية لجميع المحاور على التسلسل الآتي: الزعامات والرموز السياسية (ألفا = 0.966)، النفوذ الإقليمي (ألفا = 0.938)، الجماعات المسلحة والمليشيات الخارجة عن القانون (ألفا = 0.929)، الأجهزة الأمنية والمخابراتية (ألفا = 0.925)، التهديد والتلويح باللجوء للقانون (ألفا = 0.918)، النقابات المهنية والاتحادات الإعلامية (ألفا = 0.908)، والرموز الدينية (ألفا = 0.852). وقد أظهر محور الزعامات والرموز السياسية أعلى درجة من الاتساق الداخلي بين بنود هذا المقياس. وهذه النتيجة تعكس مدى اتفاق الباحثين على كون الزعامات والرموز السياسية هم المعيق الأكبر لحرية الصحافة الاستقصائية. أما محور الرموز الدينية، فقد سجل أدنى درجات الثبات. قد تعكس هذه النتيجة التوجّه الديني للمبشرين. بمعنى آخر، هنالك اتفاق أقل من وجهة نظر الباحثين فيما إذا كانت الرموز الدينية معيقاً لحرية العمل الإعلامي أم لا.

## المصادر

- جرادات، ناصر وأبو الحماس، عزام،(2013)، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، عمان، دار إثراء.
- Proress, D. et al.,(1991), The journalism of outrage: Investigating reporting and agenda a building in America. New York: Guildford Press.
- Feldstein, M.,(2007), Dummies and ventriloquists – Models of how sources set the investigative agenda. Journalism, 8(5).

### ملحق (أ)

- أ. د. سعد علي زاير، جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية – قسم العلوم التربوية والنفسية
- أ. د. سناء مجول فيصل، جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم علم النفس
- أ. د. غالب المطلبي – كلية الإسراء الجامعة – قسم الإعلام
- م. د. وداد عبود نجم، كلية الإسراء الجامعة – قسم الإعلام
- م. د. ولاء محمد علي، كلية الإسراء الجامعة – قسم الإعلام







## **Ressources :**

- Abbas, Ihsan(1969), Bader Shaker Al-Sayyab. Beirut: Dar Al-Awda for Publishing.
- Abdul-Iabbar, Abbas.(1977), New Mirrors. Baghdad, Dar Al-Rasheed for Publishing.
- Al-Abta, Mahmood.(1965), Al-Sayyab and the New Poetic Movement in Iraq. Baghdad.
- Al-Basri, Abdul-Jabbar Dawood.(1966), Al-Sayyab. The Pioneer of the Free Verse. Baghdad.
- Ali, Abdul-Ridha.(1978), The Myth in Al-Sayyab's Poetry. Baghdad: Dar Al-Hurriya for Publishing.
- Alloosh, Naji.(1971), Introduction of Al-Sayyab's Poetic Collection. Beirut: Dar Al-Awda for Publishing.
- Archer, Josh.(2004), The Force is with you: Dylan Thomas' Force as it Exists in his Poetry and Drama. M. A Thesis. USA: Tennessee University Press.
- Brinnin, John Malcolm.(1955), Dylan Thomas in America. London: Little Brown.
- Daiches, David.(1956), The Poetry of Dylan Thomas from Literary Essays. London: Oliver & Boyd.
- Davis, Walford.(1986), Dylan Thomas. England: Open University Press.
- Ellmann, Richard & Robert O'Clair.(1988), The Norton Anthology of Modern Poetry. New York: W.W. Norton & Company, Inc. .
- Ja'afar, Abdul-Kareem Radhi.(2009), The Concept of Poetry in Al-Sayyab. Baghdad: Cultural Affairs Office.
- Maud, Ralf.(1963), Last Poems from Entrances to Dylan Thomas' Poetry. USA Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.
- Murdy, Louise Baughan.(1966), Sound and sense in Dylan Thomas's Poetry. Paris: Mouton & Co. .
- Nowottny, Winifred.(1962), The Language Poets Use. London: Athlone Press.
- Shapiro, Karl.(1966), Dylan Thomas. In Defense of Ignorance. London: Random House.
- Standford, Derek.(1982), Dylan Thomas, a Literary Study. Detroit: Citadel Press.
- Thamer, Fadhil.(1975), New Trends in our Contemporary Literature. Baghdad: Dar Al-Hurria for Publication.
- Tawfeeq, Hassan. Al-Sayyab's Poetry: Critical Study. Jordan, Amman: Dar Osama for Publication & Distribution
- Thomas, Dylan.(1966), Miscellany Two. London: Aldine House Press for J.M. Dent & Sons LTD. .
- Tilak, Raghukul(2005),. Dylan Thomas: Selected Poems. New Delhi: Rama Brothers.
- Tindall, W.Y.(1966), A reader's Guide to Dylan Thomas. London: Random House.



with the strange world of death, Al-Sayyab's children are also fascinated with the invisible world of death. Al-Sayyab shows that the hidden door of death is Buwaib itself. He makes his river as an objective correlative to death though it is the source of life. As Thomas does in his poem, Al-Sayyab employs the hoorays with specific sounds that draw attention to the elegiac and sorrowful ambience of his poem. He returns to the first bringing, to his river, to the visions of childhood that will also be connected to his death. Al-Sayyab manages skillfully to make the reader feel the state of sorrow that he suffers from by molding the abstract images to concrete ones. The vividness of Al-Sayyab's language reveals depression in his poem that glorifies the futility of life. (Thamer, 292)

## Conclusion

Thousands of poèmes or more by poètes of different nationalités tackle the theme of death in different ways. This study deals with poèmes written by an English poète and an Arabic poète to find out the similar features between them in tackling the theme of death. The first poème is "Over Sir John's Hill" written by the Welsh renowned poète, Dylan Thomas and the second is "The River and Death" by the Iraqi well-known poète, Bader Shaker Al-Sayyab. The most significant thing in these two poèmes that are so similar as if Al-Sayyab's poème was a replica to Thomas's one. The study analyzes the two poèmes to find out the common features that the two poèmes have. The study also gives an outlook of the lives of the two poètes and shows their status in the literary circles and evaluates the opinions that they have received from the critics.



Adam and they are redeemed by Jesus, while when the Muslim individual sacrifices himself, he believes strongly that there is a divine rule that must be applied to the life on earth and this sacrifice is positive and active to make the wheel of life go in the right path. Therefore; Al-Sayyab is overwhelmed with peace of mind and comfort and ends his poem with this line:

**"My death is victory".**

Buwaib is similar to Towy in many common things; it is, just like Towy, shallow in some seasons where thousands of sparrows can be seen on tress and the heron catches small fish and oysters. It is worth mentioning that the "heron" in Arabic is called (Malik Al-Hazeen) which means the sad heron. As in Thomas's, the two words (there where) in Al-Sayyab's poem accord with the elegiac state of the poet; the heron is also full of agony wading in the sedge and shadow with catching small fish. Thomas portrayed the hawk as an executioner; in a similar way, Al-Sayyab depicted himself as one of the swallows, who is waiting helplessly for the hawk to reap his soul. Despite the fact that he is unable to deal with the reality of death, he faces it blithely due to the fact that his death will revive life:

**I catch sight of the heron wading sorrowfully  
Between shallow sedge and planting shadow  
Fills baskets with fish, water and flowers  
I wish to wade following moon  
Hearing thousands swallows on trees  
Waiting for death at the hand of hawk  
Drowning with blood to revive life**

It is needless to say that both poems of Thomas and Al-Sayyab expose identically the same prospective of children. Thomas's children are fascinated





state. He was obsessed that death will confine him sooner or later. In fact, this presentiment haunted him continually since early age but it invaded him now extravagantly. Al-Sayyab feels unconsciously the repetition and slow move of the first two feet and the fast move of the second feet of Arab meter (Rajiz) which has a mourning tone, so close to the meter used by Dylan in his poem above. The funeral musicality of Rajiz's meter evokes the psychological falling apart and the enormity of the coming death that the poet expected. It is worth mentioning that Arab poets of pre-Islamic era used this meter in the sorrowful events due to its mournful musicality. (Tawfeeq, 54) As in most of his poems, Buwaib river is the objective correlative of death in his poem. As Thomas did in his poem, Al-Sayyab makes conversation with Buwaib river and interrogates it:

**Are you a forest of tears?**

**Or bells of the dead penetrate my veins.**

As Thomas did above in his poem, Al-Sayyab employs the phoneme /r/ in his poem as an external rhyme. Though this phoneme is the external rhyme, the poet inserts it as internal one more than 42 in 28 verses to give the state of oblivion that he suffers in facing the terrible destiny. Actually, this phoneme in Arabic poetry is compatible with the state of the poet who feels lost or sorrowful. Being well-acknowledged of Arab traditional poetry, Al-Sayyab finds out that this phoneme used by ancient Arab poets in writing elegies due to its elegiac musicality. Actually, sound as a part of meaning is used always by poets to sustain the poetical meaning. (Abdul-Jabbar 63)

As Dylan Thomas does in his poem, Al-Sayyab repeats the common expression (we are all sentenced or doomed to death). In the traditional Christian sense, people are doomed to death because of the original sin of



appropriate to the departure of birds toward their inevitable destiny as in this verse line: (Murdy, 27)

**"for the sake of the souls of the slain birds sailing" (Thomas, 33)**

He also employs specific sound syllables such as /əʊ/ in the words (shallow, swallow, shadow, sparrow, gallows and willow) or repeats the unvoiced and voiced consonant sounds as he says:

**"paddles in the pebbly dab-filled" (ibid)**

His repetition of the vowel sounds comes to reveal interrupted sighs through using these sounds. Thomas wants to give the sense in words which elevates from the flow and ebb of consciousness. The uses of the aesthetic language, as Thomas knows, tend to be more complicated and need more vigilance and delicateness to be understood. As it works as a mirror to the trained self-consciousness, it always tries to expand this consciousness, and to move the unformed mass of abstracted consciousness under the thought toward the light of the articulated expression. The vividness of Thomas's descriptive language deepens the meaning in his poem that glorifies the mortality of life. (Maud, 133)

## **The River and Death: Celebrating Death**

Al-Sayyab's poem "The River and Death" (1960) is one of his famous poems that makes him well-known in Arab literary circles. He wrote this poem based on the musicality of the meter that appropriates the emotional and psychological state of the poet in composing his poem. He wrote this poem when he was in hospital and told by the doctors of his critical health



The two words (there where) accord with the idea of elegy poems; the heron is full of agony wading in the sedge covered with water catching dabs. Thomas was so smart in using word (sedge) because it has the same meaning of the word (siege) which means the roost of heron waiting for his prey according to Oxford Dictionary. Thomas finds out that (siege) has two suitable meanings to the context and its sound is appropriate to his plan, so he uses (shallow and sedge) as a pun adding a new tone to the cosmic predation and it has signification and accord with the acoustic pattern that he likes. (Maud, 128)

From this perspective, his insistence on, and confirmation of specific sounds can be understood. In fact, he tries to ensure the investment of sounds as part of meaning to sustain the poetical meaning. He sometimes tries to make sound as a way to reach to our feelings; sometimes the meaning and sound meet in his poetry to create the feeling that there is something attacking us other than words. The tumult caused by words as significances not as things where the phenomenology of language revives together with the meaning can be seen in his separation of the word (jackdaws) and making it jack-daws to be compatible with the sound of the word (crack) at the end of the preceded line to confirm the atrocity of death. (Tindall, 143)

Thomas employs specific phonemes such as the unvoiced and whispered phoneme /s/ which makes the vowels before it shorter. This gives the state of extended tranquil sorrow which comes harmoniously, bringing the state of sympathy and consolation to the slain birds while they are flying toward the house of the dead in the elementary town. In fact, Thomas is apt in using the verb (sailing) instead of (flying) because the verb (sailing) has the meaning of departure and sailing toward the unknown and this is



Sacrifice finds its echo in Dylan Thomas's poem. In the Christian traditional sense people are doomed to death and salvation is personally realized through Jesus Christ himself; the use of words such as (blest, have mercy on, save) in the poem hints at the traditional religious approach. We expect preaching in the poem but we do not find it. The hawk/executioner, in particular, can give moral signification, yet, the purpose of the poet is not so. The hawk of Sir John's hill, in the beginning of poem, hangs over the hill where he can thoroughly see the birds while the hill of Sir John puts the black cap to sentence us with death, we the small birds: (ibid)

**"And a black cap of jack-Daws Sir John's just dons, and again the gulled birds hare,**

**To the hawk on fire, the halter height, over Towy's fines" (Thomas 32)**

These words are descriptive and symbolic together; the hawk on fire receives the last rays of the sun and this is an appropriate description, yet, it is also symbolic referring to the burst of the day of resurrection within the poem. The hawk is portrayed as blasting fuse ready to explode, so the hawk is a metaphor of hell. Thomas seeks deliberately a neutral adjective to the hawk/ executioner because he does not want death to be spiteful, hence, he chooses an appropriate word (halter) to describe the hawk which means the final short drop that is done by the executioner. It seems that Thomas wants to say that death has no connection with ethics and earthly values; it is a burden on everyone's shoulders. (Maud, 125)

While Thomas speaks in detail and ardent passions about the heron; there is a sense of elegy about this heron:

**"There where the elegiac heron stabs and peddles in the pebbly dab-filled" (Thomas, 32)**



**The call of the loft hawk is full of temptation:**

**"Come and be killed".**

**The answer of swallows comes blithely:**

**"come let us die" (Thomas, 31)**

In the poem, there is a heron that tries in vain to console the swallows. Thomas confirms that swallows are our grieved lives and the heron (the saviour) cannot give us the usual consolation:

**"we grieve as the blithe birds, never again, leave shingle and elm",  
(ibid)**

**"now the heron grieves in the weeded verge, through windows of  
dusk and water I see the tilting whispering Heron mirrored, go".  
(ibid)**

In this poem, death is not fair, Sir John's hill is the judge; birds are not guilty, the heron is not sacred, and God is merciful in the common sense that we know. We must remember that the common expression (we are doomed to death) does not mean that we are condemned by death as a punishment but it rather means that death is the normal way and that our destiny is death at the end. Thus, it means that we will die sooner or later and this is what makes us feel horrified when hearing the word "death". (Maud, 127)

We usually do not approve the poetry that is full of emotional abstracted articulations that does not limit their significances. Yet; the poet must be praised because he expresses honestly the basic belief of those who considered themselves impious or non-religious: that the mind is unable to deal with the reality of death. What is left to face this reality is rebellion, scowling, spite, self-pity, passion and mercy; among these feelings, Thomas trends to choose passion and mercy. (ibid)



## Over Sir John's Hill: glorifying death

Thomas's poem "Over Sir John's Hill" is said to glorify the world of God written by a man who does not believe in God. Dylan symbolizes cosmetic lyricism in the view that he sees through his window overlooking the estuary of Altaf and Towy rivers in Llogharen –Wales and he mentions God twice in his poem. (Brinnin, 128) Thomas wrote this poem in stanzas of five pentameter lines, which have a mourning tone. Each line consists of five feet: the first, second, and third feet are (stressed-unstressed), while the fourth and fifth are (unstressed- stressed). This meter copes with the sorrow that prevails gradually on the psychological presentiment absorbing the theological sadness. (ibid, 134)

Dylan Thomas makes conversation with Towy river and interrogates it. he emphasizes the expression (we are doomed to death). Thomas's poem presents children who are fascinated with the strange world of death, though they know in advance the sufferings of death, where the dead are visible in their graves exposing their decadent limbs. The children are symbolized by the swallows that go blithely and unknowingly to Tyburn (a scaffold of execution in London); death is so obvious there as a buoyant bell taking us to a remote and strange area. Thomas describes Sir John's hill covered by swallows as a judge wearing a black cap that sentences us (swallow birds or children) with death and gives orders to the executioner to implement the orders. The executioner is symbolized by a hawk that orders the swallows to come for execution. Thomas glorifies death as a sort of salvation: (Tindall, 142)

**"All praise of the hawk on fire in hawk-eyed dusk".**



In this poem, Dylan Thomas puts the embryo in the circle which extends from the womb to the tomb. This short-strange poem awakes the sense of life that lies in the old known idea "death begins with the moment of pregnancy." Dylan wrote this poem in his 24th birthday which means that this idea obsessed him early. He compares the embryo with a tailor sewing a shroud; both of them having the same sitting. The embryo prepares his shroud for his journey towards the elementary town which is the town of the dead (Ellmann et al, 921).

Thomas's art was a contemplation of his long dying as he expresses in his poem " if I were tickled by the rub of love" (1935):

**I sit and watch the worm beneath my nail**

**Wearing the quick away**

As he himself observed, his poems are a "statement on the way to the grave". Yet, death, or the unified process of birth, copulation and death is not the sole poetic theme in Thomas's poems. In poems such as "The Conversation of Prayer", " The Hunchback in the Park", "Poem in October", and "Over Sir John's Hill", the horror of death is transcended, a poem is made which has freed itself from the whirlpool of its author's obsessive fantasies. It is, of course, true that even these poems show an awareness of death. He celebrated the wonder of creation all the more splendidly because he knew that it would be swallowed up in universal doom. We find out that it is hard to believe in the booming rhetoric of "And Death Shall Have no Dominion", whereas we respond to the ambiguity, the total acceptance of mortality, implicit in; "After the first death, there is no other" (Stanford, 86).



In his poems, Dylan Thomas celebrated primarily in death and the idea of womb-tomb and this is exactly what Al-Sayyab does in his poems. In fact, the major theme that Thomas was concerned with was birth, copulation, and death. He himself called his poetry, "the poetry of the womb and tomb," in other words, womb becomes equivalent to the grave. In his poem "the tombstone told when she died", he says:

**I died before bedtime came  
But my womb was bellowing (Davis, 68).**

Ralf Maud writes: "the obsession with death, which is the most striking feature of his work, almost certainly went back to his childhood and became intensified in adolescence. His fascinated preoccupation with the process of birth and the monstrous excitement of sex are by products of his horror of it. Birth and copulation were for Thomas merely stages on the way to death. The child in the womb knows its destiny" (Maud, 128).

This idea obviously appeared in Thomas's poem "Twenty-Four Years":

**Twenty- four years remind the tears of my eyes  
Bury the dead for fear that they walk to the grave in labour.  
In the groin of the natural doorway,  
I crouched like a tailor,  
Sewing a shroud for a journey,  
By the light of the meat-eating sun.  
Dressed to die, the sensual strut begun.  
With my red veins full of money.  
In the final direction of the elementary town  
I advance as long as forever is!! (Thomas, 63)**





tune and deepening things with excitement. Both poets have sharp burning talents that erode their ages and bodies. Both use symbols and borrow legends and myths. In their poems, there is extreme pessimism with rare bursts of joy and ecstasy and their main symbols are: death, birth, and love as man knows. In the background, there is God that may be not obvious but it is there. God is the creator whose eternal presence dominates our existence or at least justifies our existence, yet it does nothing to lessen the absurdity of rational human beings in an irrational universe, as well as it does nothing to interpret death in the language of supreme values. (Nowotny,157) It is the eternal merciful spectator that cries the state of man but introduces nothing of usual consolation.

Both poets have exaggeration in poetic colorfulness and magnificent crystallization, and the poetic aspects in their poems are somehow similar. The Iraqi critic and literary translator, Jabra Ibrahim Jabra states that he made al-Sayyab listen to some voice records recited by Dylan Thomas himself. (Jabra, Jumhuriaya Daily) Al-Sayyab, in his turn, imitated Thomas in the way of reciting when he later recorded some of his poems.

### **Celebrating death in Thomas's and Al-Sayyab's Poems:**

The impact of Dylan Thomas on Al-Sayyab can be seen in many of his poems. Thomas, in his poem "Twenty-Four Years" says:

**Twenty-four years remind the tears of my eyes.**

**Bury the dead for fear that they walk to the grave in labour.**

**(Thomas, 63)**

While Al-Sayyab says in his poem "At the dark Village":

**The dead awake there on the hills,**

**Walking to the grave tiredly wondering the date of Burial.**



performance resorting to concrete and embodied images, embroidering their poems with various quotations and Chinese aphorisms via citation and implied illustrations. (Ali, 82) They were influenced by the poetic changes in England and the USA, especially the use of psychology and symbolic anthropology. Knowing English, Al-Sayyab read and was influenced by the poetry of Cecil Day-Lewis, W. H. Auden, Stephen Spender, Louis MacNeice, and Dylan Thomas. All this makes him the incarnate poet of the Arab "Free Verse Movement." (Al-Basri, 15)

Bader's first poem "Was It Love?" (1947) is considered by some critics the first poem that discarded the traditional prosody and employed the new form of "free verse," though there are many opinions proposing that Nazek Al-Malaika's poem "Cholera" (1947) is the first poem written in this new form while some others claim that poets such as the Iraqi Abdul Wahab Al-Bayati and the Egyptian Salah Abdul Saboor are the pioneers of this new form. The truth, however, is that each of these poets has contributed in his/her way to the development of this new poetic form. (Alloosh, 33)

### **Dylan Thomas's and Bader Shaker Al-Sayyab's Poems:**

During his short life, Bader Shaker Al-Sayyab suffered a lot from various physical diseases, which made his life very painful and miserable. The political vicissitudes in Iraq worsened his suffering and quickened his death at the age of 37. He is similar in this point to the Welsh poet, Dylan Thomas who died at the age of 38 due to heavy drinking. Al-Sayyab was well acquainted with Dylan's works and highly appreciated his poems. He even imitated him in various aspects. As a result, the two poets share a lot of artistic and thematic concerns. Their poems are characterized by extreme lyricism, emotional



breaking for the first time in Arabic literary history the traditional Arabic verse traditions. His poetry has the ability to penetrate deep into the consciousness of his audience, making them mentally live the world he creates for them in his poems. He is so personal, so intimate and so melancholic. He was one of the romantic poets whose writing of free verse became a genuine part of his legend. Critics claim that he is the greatest lyrical poet, who is seen as a holder of symbolic heritage, and an epic poet of an apocalyptic vision. (Al-Abta, 31)

Al-Sayyab was born in Basrah province, Jikoor village on a small river called Buwaib, the river that frequently echoes in his poems. He lost his parents in early age so his grandfather raised him up. Being an orphan deepened in him the feelings of melancholy and loneliness. As a child, he was suffering from a weakness of muscles, the illness that was detected later when he visited London. (ibid, 22) After he graduated from college, he worked as a teacher of English but unfortunately, he was dismissed and banned from teaching because he was a member of the Iraqi Communist Party which he left later. All these incidents made him gloomy, and he expected his early death. He coexisted with the idea of dying in a premature age, a feeling that was obviously reflected in his poetry.

The name of Al-Sayyab rose to stardom at the end of the 1940s, a decade which opened the horizons of a new era in Arabic poetry, particularly in the Iraqi poetic arena. The Iraqi poets' eyes of this era, including Al-Sayyab's, who studied English in the Higher Teacher Training College in which he got acquainted with the experiences of the English poets, particularly T.S. Eliot's experiences in employing mythology, Christian symbols, and symbols of the medieval ages. The English poets avoided abstraction in poetic



In a note to the collected edition of his poems, Thomas wrote: "these poems, with all their crudities, doubts, and confusions are written for the love of Man and in praise of God (Brinnin, 128).

Dylan Thomas, one of the most colorful poets in English language, is known throughout the world for his literary achievements as well as his notorious behavior. Thomas not only wrote poetry but lived a poetic life. Although he was irresponsible and his behavior was flagrant, most people fell in love with him. As William York Tindall explains "he was our bourgeois idea of what a poet should be". Wallace Stevens comments that Thomas "looked and acted like an insurance man". His words and explosive imagery intrigue his readers and challenge them to explore the depths of his poetry. Poetry is an exuberant expression of life and Dylan Thomas represents every aspect of it (Archer, 7).

Thomas's success in writing poetry was not mirrored by similar success in his personal life. Though he had immense craftsmanship and talent which made him a well-known poet, he was often disappointed on a personal level. Much of this frustration and breakdown could have come from his inability to tackle the extreme demands that came with sudden fame. His personality has been described: alternately as timid, shy, bewildered and insecure on one side, but outwardly reckless, bawdy and bibulous, yet, always, an extremely charming.

## **Al-Sayyab: The Floating Soul**

Bader Shaker Al-Sayyab (1927-1964) is one of the most influential Iraqi poets that appeared in the middle of the twentieth century. His significance lies mainly in his introduction of the "free verse" into Arabic poetry, thereby



## **Dylan Thomas: Flamboyant & Rebel Soul**

Dylan Marlais Thomas is one of the significant Welsh poets, and one of the most fascinating, literary figures of modern England. He was born on 27th October, 1914 and died tragically in New York in 1953. (Tilak, 4) His death in early age left deep sorrow in modern literary circles. At thirty-nine Thomas had endeared himself to the literary youth of England and America, to most of the poets who were his contemporaries, and to many who were his elders; he was the master of a public which he himself had made of nothingness; he was the icon of writers of every description and the darling of the press. The press recognized him early and chased him to the grave. (Shapiro, 171)

His sudden death produced elegies and an appreciation in extraordinary numbers on both sides of the Atlantic. Thomas was the most poetical poet of our time. He talked and dressed and behaved and lived like a poet; he was reckless, flamboyant, irreverent, innocent, bawdy and bibulous; and his verse, too, had a romantic wildness about it that even the reader who could make nothing of it recognized as "poetic". (Daiches, 20)

After his death and in the February Issue of the new London Magazine a 26-year-old British poet wrote a letter saying that Thomas represented the "archetypal picture of the poet" for his generation, and that death of this wild and generous character produced "something like a panic" in the world of letters. He was answered in the next issue of the magazine by a thirty-one-year-old poet who said that this was puerile nonsense and deplored what he called the "fulsome ballyhoo" which Thomas' death evoked in both England and America (ibid).

## المستخلص

ان فكرة الموت هي واحدة من المواضيع المهيمنة التي حاول الشعراء من مختلف الثقافات استكهان جوهرها فالبعض منهم بقي محتارا وغير قادر على فهمها بينما حاول البعض الاخر ان يفسروها على انها نوع من الخلاص ..هذه الدراسة تحول ان تناقش هذه الثيمة في قصيدتين تنتميان الى ثقافتين مختلفتين. لاشك ان من العسير ايجاد مشتركات المقارنة بين شاعرين ينتميان الى ثقافتين مختلفتين ولكن التغيرات والتطور الكبير في نسيج الحياة ووسائل الاتصال التي شهدها القرن العشرون جعل من السهولة ان يتم هكذا تأثير بين الشعراء من ثقافات مختلفة. ان هدف هذه الدراسة هو القاء الضوء على تأثير الشاعر الويلزي ديلان توماس وخاصة في قصيدته (فوق تل السير جون) على الشاعر العراقي بدر شاكلا السياب في قصيدته ( النهر والموت). قد اظهرت هذه الدراسة ببن كلا القصيدتين ان ثمة خصائص مشتركة فيهما من ضمنها البناء الفني والصور الشعرية والجوانب الصوتية التي استخدمها كلا الشعارين في معالجة المعاني المتشابهة وعلاوة على ذلك فان الدراسة قد ناقشت بإيجاز المحطات الرئيسية في حياة الشعارين والتي كانت متشابهة لحد ما وكذلك اراء النقاد بشعرهما.

**الكلمات الافتتاحية : بدر شاكر السياب , النهر والموت, ديلان توماس . فوق**

**تل السير جون , ثيمة الموت . خصائص المقارنة**



## Abstract

The idea of death is one of the predominant themes that makes all poets of different cultures try to investigate its essence; some of them stay perplexed and unable to understand it, while some others interpret it as a way of salvation. However; this study tries to delve deeply in the discussion of this theme through two poems of different cultures. In fact, it is not easy to find out the comparative features between two poets belonging to different cultures. Yet; the change in the texture of life and the huge development in the means of communication that the 20th century has witnessed facilitate the way of such influence between poets from different nations. The aim of this study is to cast light upon the impact that the Welsh poet, Dylan Thomas, particularly in his poem "Over Sir John's Hill", has left on the Iraqi poet, Bader Shaker Al-Sayyab in his poem "The River and Death". The study reveals that the two poems have a lot of common features including the structure of the two poems, the similar images, and the phonological aspects that they employ besides their treatment of similar meanings. In addition, the study discusses briefly the main stations of the two poets' lives and gives a brief outlook of their poetry and the opinions of critics about it.

**Keywords:** Bader Shaker Al-Sayyab, "The River and Death", Dylan Thomas, "Over Sir John's Hill", The theme of death, Common features.

# **Celebrating Death in Two Poems of Dylan Thomas and Bader Shaker Al-Sayyab: A Comparative Study**

**Assistant Instructor . Muzahim Hussein Mohammed**  
Al-Mustansiriyah University / College of Tourism Sciences, Baghdad/Iraq

**الاحتفال بالموت في قصيدتين  
لدylan توماس وبدر شاكرا السياب:  
دراسة مقارنة**

**م. م. مزاحم حسين محمد**  
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياحية, بغداد\العراق





# Contents

<b>Guidelines of Publication in the Al-Esraa University College Journal for Social and Art Sciences.....</b>	<b>5</b>
<b>Celebrating Death in Two Poems of Dylan Thomas and Bader Shaker Al-Sayyab: A Comparative Study</b>	
Assistant Instructor. Muzahim Hussein Mohammed.....	15



**(A Written Undertaking (Pledge) of Intellectual Property)**

I /We hereby certify that ..... I /We are the author who has achieved and written the article entitled .....

I /We conform that this article has never been published in any other journal whether locally or internationally . I /We submit this article for consideration for publication in **(the Al-Esraa University College Journal for Social and Art Sciences)** issued by the Al-Esraa University College.

Signature (s) :

Date:

-----



**(A Written Undertaking (Pledge) of Copyrights Transfer)**

I / We hereby certify that I / We ..... are the authors of the article entitled .....

I /We agree to transfer the copyright to **(the Al-Esraa University College Journal for Social and Art Sciences)** issued by the Al-Esraa University College.

Signature(s) :

Date:



**The journal is highly committed to preserving the intellectual property rights of authors.**

**Articles are sent to the Al-Esraa University College for Social and Art Science at the following address:**

**Al-Esraa University College – Documentation and Scientific Publishing  
Department**

**Baghdad – Iraq**

**E\_mail : [al-esraajournal@esraa.edu.iq](mailto:al-esraajournal@esraa.edu.iq)**



- 5- Reference should be listed according to (APA) and as the examples mentioned:
- A . Scientific research in a Journal.  
Authors name, year, research title, journal name, volume, issue number and page , numbers.
  - B. Books.  
Authors name, year, title of the book, edition, publishing house and number of pages.
  - C. Theses and dissertations.  
Authors name, year, title of thesis, address of the college and university, and number of pages.
  - D. Scientific research in the proceedings of a scientific conference or symposium.  
Authors name, year, the paper title, the name of the conference or the scientific symposium, venue, the starting and ending pages of the paper.



- The reviewer should clearly indicate one of the three options as follows:
  - The research is suitable for publication without modifications.
  - The research is suitable for publication after changes are made.
  - The research is not suitable for publication
- The reviewer should clarify in a separate sheet the basic modifications suggested before accepting the article for publication.
- The reviewer has the right to get the manuscript back to him after making the necessary modifications to make of sure of the authors commitment.
- The reviewer must register his / her name, scientific degree work , address and the evaluation date, with the signature of the evaluation form sent, accompanied by the article submitted for evaluation.

## References

- 1- The International Standard System of Units (SI) is used. Internationally-approved scientific abbreviations can be used on condition that it should be written in full for the first time in the text.
- 2- Tables and figures are numbered respectively as they appear in the paper providing titles on the content of the table or the figure. Each of them is indicated in the same sequence in the manuscript.
- 3- Scientific (Latin) names of the plants, animals and others must be written in italics to be distinguished from the rest of the text. Chemical substances (insecticide, drugs ...etc.) should be given their scientific names, not their commercial ones.
- 4- References in the text of the manuscript are indicated as follows:  
The title or last name of the author and the year if the work is done by one scholar. if there were two authors they should be mentioned along with the year. In case of being three and more, the first one is mentioned then et al., and the year.



- 8- The Arabic numerical system should be used in the researches submitted for publication. The discussion of the results represents a brief expression of the results and their interpretations.
- 9- Writing the references in the list shall include the name (s) of the authors, the publication year, the title of the research, the name of the journal, volume number, issue number and the number of pages.  
e.g. Ali, M. M. (2018), Effect of Special Exercises in the Development for Youth Players with Fencing. Journal of Al-Esraa University College, Vol. 1, No. 1:73-103.
- 10- The abstract in English must be obvious and expressive about the research in a precise manner and not necessarily be a literal translation of the Arabic abstract

## **Reviewer Guidelines**

Below are the terms and requirements to be taken in consideration by the reviewer of the research sent for publication in this journal:

- Filling the evaluation form sent with the research to be evaluated accurately and not leave any paragraph without an answer.
- The reviewer must make sure that the titles, both Arabic and English, are linguistically identical. If not, an alternative title is to be suggested.
- The reviewer should state whether tables and figures seen in the research are thorough and expressive.
- The reviewer should state whether or not the authors uses statistical methods correctly.
- The reviewer should state whether the discussion of the results logically sufficient.
- The reviewer should determine the extent to which the authors uses modern scientific evidences.



3. After being approved for publication, the article is to be presented in three hard copies and an electronic one. The article is submitted in the final form by being printed on a regular basis for all pages excluding the first one which has the abstracts of the article in both Arabic and English. the CD copy of The article should be made using Microsoft word 2010.
4. Papers may be accepted in both Arabic and English. However, English is highly preferred.

### **Author Guidelines**

Below are the terms and requirements need to be considered by the researcher wishing to publish in this journal:

- 1- The research must not published in any other scientific journal and has not been completed for more than four years prior tp publication.
- 2- The title of the research should be brief and expressive
- 3- Authors names: the names of authors and their work place addresses should be clearly written along with the first authors e-mail address.
- 4- An abstract includes a brief of 250- 300 words, followed by the names of authors and their addresses. It should be written in one continuous paragraph.
- 5- Introduction: includes a review of information relevant to the subject of research in the scientific sources, ending with the aim of the study and its rationale.
- 6- Materials and Methods : should be fully detailed if they are new. In case of being already published, they should be mentioned in brief with reference to the sources and the use of System International Units (S.I.U.s).
- 7- Results and Discussion: should be shown in a concise, meaningful and sequential manner. The results are presented in the best form. After being referred in the results, tables and figures should be place in their designated positions.





- Prior to publication, the manuscript will be reviewed by a language checker, both Arabic and English, and that the authors should comply with the modifications suggested.
- The journal complies with a publication policy reflecting its commitment to research ethics and the items of the Committee on Publication Ethics.
- The journal is committed to the scientific journal-related instructions issued by the Ministry of Higher Education and Scientific Research / Directorate of Research and Development.
- The Editorial Board has the right to make formal and linguistic modifications required.
- The Editorial Board has the right to decline the paper for publication without giving reasons.
- Manuscripts will not be returned to the authors, whether accepted or not.
- Author will be provided with a single copy of the journal in which the paper is published.

### **Terms of publication**

1. Each manuscript must be typed using a computer in a single spaced text on one face of the A4 paper (size A4) using 12 font size type (Times New Roman and Simplified Arabic ), while the titles in Arabic and English should be written using 14 font size. A 2-cm margin must be left from top and bottom, and 3 cm from right and left. Articles should not exceed more than 15 pages including tables, figures, and resources taking in consideration that the whole work is written on one face of A4 papers.
2. It is not advisable to publish an article by neither the editor-in-chief nor the members of the editorial board of the journal, whether it is a solo or joint work.

# **Guidelines of Publication in the Al-Esraa University College Journal for Social and Art Sciences**

The Al-Esraa University College Journal for Social and Art Sciences is published annually by the Al-Esraa University College in term of two issues per year.

- The journal is concerned with publishing scientific papers in the Social and Art Sciences as following:
  - Law, Administration and Account Sciences.
  - Art Sciences.
  - Physical Education Sciences.
- Paper submitted for publication must not have been published or sent for publication elsewhere.
- Paper submitted for publication in the journal will be subjected to evaluation by two highly qualified reviewers in the subject matter. A third reviewer might be requested, if necessary. Note that the names of reviewers are denied when sending the notes back to the authors.
- The authors should comply with the necessary modifications suggested by the reviewers. Manuscript will be declined in case of both reviewers' agree on a decline, or declined by one of them while are required major modifications as determined by the other, or in case of major modifications by both reviewers .
- The authors should be committed to fill in a form clarifying their intellectual property of the manuscript and that did not publish it in any scientific journal or even a symposium.
- All the papers submitted for publication would be subjected to plagiarism using "Turnitin".





## **Intellectual Safety**

- **Assist. Prof. Dr. Akram A. Anber** Al-Esraa University College / Iraq.
- **Assist. Lec. Mr. Majeed J. Muhsen** Al-Esraa University College / Iraq.

## **Financial Manager**

- **Mr. Bashar Q. Tayeb** Al-Esraa University College / Iraq.



## Editor in Chief

- **Assist. Prof. Dr. Abdul- Razaq J. Al- Majidi**, Dean of Al- Esraa University College/ Iraq.

## Editor Manager

- **Assist. Prof. Dr. Akram A. Anbar** Dean Assist. for Student Affairs, Al-Esraa University College / Iraq.

## Editorial Board

- **Prof. Dr. Mousa A. Al-Mousawy** Advisor/ Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Iraq.
- **Prof. Dr. Mustafa Khatab** Arabian Organization for Administrative Sciences/Egypt.
- **Prof. Dr. Sami Mohammed** Al-Zarkaa University/ Jordan.
- **Prof. Dr. Munir F. Saleh** Middle University for Technical/ Iraq.
- **Prof. Dr. Hassan N. Mohammed** Al-Esraa University College/ Iraq.
- **Prof. Dr. Malik Yousef Al-Matalabi** Al-Esraa University College / Iraq
- **Assist Prof. Dr. Abdulnaser Alag Hafedh** Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Yousef D. Yousef** Al-Esraa University College/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Jassim M. Douai** Al-Esraa University College/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Wafa Adnan Hamed** Baghdad University/ Iraq.
- **Lecturer Dr. Ayad A. Al-Taweel** Al-Esraa University College/ Iraq.

## Linguistic Consultant

- **Prof. Dr. Ghaleb F. Al-Matlabi** Al-Esraa University College / Iraq.
- **Prof. Dr. Saad F. Al-Hassani** Al-Esraa University College / Iraq.

# AL Esraa

## University College Journal for Social and Art Sciences

A Periodical Comprehensive Refereed Scientific  
Journal - Issued by: AL-Esraa University College  
Baghdad - Iraq

ISSN: 0000 - 0000.  
E-ISSN: 0000 - 0000  
The number of deposit at books and documents  
house,(0000), Baghdad,Iraq (0000).



Vol.(2), No.(2)-2020